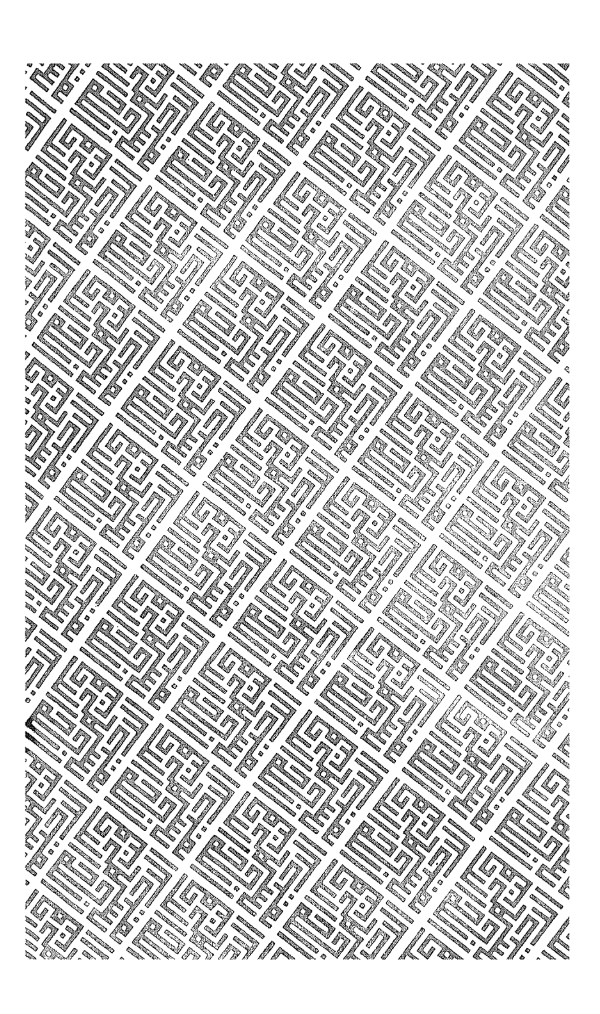
قرارات ومنشورات
الحكومة المصرية

١٩١٢/٣/٢/١



مجموعة

قرارات ومنشورات

الحكومة المصرية

سنة ١٩١٢

مجموعة الثلاثة شهور الاولى

المطبعة الاميرية بمصر
١٩١٢

نظـارة الداخليـــة

قـــرار
تحديد ماهيات أرباب الحفظ ببنادر قنا والاقصر واسنا الموجود بها مجالس محلية (*)

ناظر الداخليـــة

بعد الاطلاع على المـادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ وبعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ٢٩ دسمبر سنه ١٩٠٤ وعلى افادة مديرية قنا بتاريخ ٢٦ دسمبر سنة ١٩١١ نمرة ١٧٤٤

قـــررنا ما هو آت

المـادة الاولى

تجعل ماهيات أرباب الحفظ ببنادر قنا والاقصر واسنا الموجود بها مجالس محلية على الكيفية المذكورة بعد مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

٣ جنيهات شيخ خفر بندر إسنا شهريا

١ جنيه لكل من خفراء النهار ببنادر اسنا وقنا والاقصر شهريا

المـادة الثانيـــة

على مدير قنا تنفيذ هذا القرار ،

تحريرا فى ٣ يناير سنة ١٩١٢ — محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ١٠ ينـاير سنة ١٩١٢ وجه ٥٤

محافظة مصر

تكميم الكلاب فى مدينة القاهرة (*)

قرار

محافظ مصر

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من القانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٥ (٢٢ يونيو) بشأن الاحتياطات اللازم اتخاذها فى أحوال الكلب

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥ الذى يقضى بأن الكلاب التى تسير بمدينة مصر يجب أن تكون مكممة أو مقودة بزمام

قرر ما هو آت

يلغى القرار المشار اليه الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ويستبدل بالآتى

اولا — جميع الكلاب التى توجد فى الطرق أو الاماكن العمومية بمدينة القاهرة وضواحيها يجب أن تكون مكممة ولو تكون مقودة بزمام وعلاوة على ذلك يجب أن يوضع لكل كلب طوق بصفيحة من معدن عليها اسم صاحبه ومحل سكنه

ثانيا — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره فى الجريدة الرسمية بثلاثة أيام

تحريرا بمحافظة مصر فى ١٠ يناير سنة ١٩١٢ — ٢٠ محرم سنة ١٣٣٠

ابراهيم نجيب

(*) الوقائع المصرية فى ١٧ يناير سنة ١٩١٢ وجه ١٤٣

نظـارة الداخليـــــة

تحديد ماهيات الخفراء النهاريين ببندر بنها الموجود به مجلس محلى (*)

قــرار

ناظر الداخليـــة

بعد الاطلاع على المـادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ وبعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ٢٩ دسمبر سـنة ١٩٠٤

١٠ سنة

وعلى افادة مديرية القليوبية بتاريخ ٣٠ دسمبر سنة ١٩١١ نمرة ١٠٩٩

قــررنا ما هو آت

المـادة الاولى

تجعل ماهيات الخفراء النهاريين ببندر بنها الموجود به مجلس محلى جنيها شهريا لكل منهم اعتباراً من أول سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المـائة علاوة على المـاهيات نظير مصاريف التحصيل

المـادة الثانيـــة

على مدير القليوبية تنفيذ هذا القرار .

مصر فى ١٠ ينـاير سـنة ١٩١٢

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٢٠ ينـاير سنة ١٩١٢ وجه ١٦٣

نظـارة الداخليــــة

قــرار

تعديل تعريفة عوائد الذبيح فى مجلس بلدى بور سعيد المختلط (*)

ناظر الداخليــة

١ ينـاير سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة الاولى من الامر العـالى الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سـنة ١٩١٠ بشأن تعيين تعريفة عوائد الذبيح فى المدن التى أنشئت أو ستنشأ فيها مجالس بلدية مختلطة أو محلية بموجب قرار يصدر من الداخليــة بعد أخذ رأى المجلس البلدى أو المحلى

وبعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١١ بخصوص تعيين تعريفة عوائد الذبيح فى مدينتى بور سعيد واسنا

وبعد الاطلاع على قرار جلسة مجلس بلدى بورسعيد المختلط المنعقدة بتاريخ ٩ دسمبر سنة ١٩١١ والمصدّق عليه من نظارة الداخلية بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩١٢

قــرر ما هو آت

المـادة الاولى

تعريفة عوائد الذبيح فى مجلس بلدى بور سعيد المختلط السابق تعيينها فى القرار الصادر بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١١ عدّلت كما يأتى :

الخنازير ٤ مليمات عن الكيلو من اللحم الصافى

الضانى والمـاعز ½٢ مليم عن الكيلو من اللحم الصافى

العجول والبقر والجاموس والجمال ½١ مليم عن الكيلو من اللحم الصافى

المـادة الثانيــة

يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى ثمانية أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؟

مصر فى ١٦ يناير سنة ١٩١٢ محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٢٠ ينـاير سنة ١٩١٢ وجه ١٦٣

مديرية أســـيوط

تحديد ماهيتى خفيرى عزبة ويصا التابعة لناحية الكوم الاحمر بمركز البدارى بمديرية (أسيوط) (*)

قـــرار

نحن مدير أسيوط

بعد الاطلاع على المـادة الاولى من الأمر العـالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٢١ دسمبر سنة ١٩١١ وعلى كتاب النظارة نمرة ١٣ الوارد للمديرية بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩١٢

قررنا ماهو آت

المـادة الاولى

تجعل ماهيتا خفيرى عزبة ويصا التابعة لناحية الكوم الأحمر بمركز البدارى جنيها شهريا من ابتداء ســنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المـائة علاوة على المـاهيات نظير مصاريف التحصيل

المـادة الثانيــة

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره بالجريدة الرسميه ،

أسيوط فى ٦ يناير سنة ١٩١٢ — ١٦ محرم سنة ١٣٣٠

ابراهيم صبرى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٢ ينـاير سنة ١٩١٢ وجه ١٨٤

نظارة الداخليـــة

تحديد ماهيات خفراء النهار ببنادر مديرية جرجا الموجود بها مجالس محلية (*)

قــرار

ناظر الداخليــة

يناير ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرارى النظارة الصادرين فى ٤ يناير سنة ١٩٠٥ و٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩ وعلى مكاتبة مديرية جرجا بتاريخ ١٧ دسمبر سنة ١٩١١ نمرة ١٤٥٦

قــررنا ماهو آت

المـادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهـار ببنادر مديرية جرجا الموجود بها مجالس محليـة باعتبار الواحد جنيها شهريا مع تحصيل خمسة فى المـائة علاوة على المـاهيات نظير مصاريف التحصيل

المـادة الثانيــة

على مديرية جرجا تنفيذ هذا القرار ،

فى ٢٧ محرم سنة ١٣٣٠ — ١٧ يناير سنة ١٩١٢

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٢٧ ينـاير سنة ١٩١٢ وجه ٢٣١

نظـارة الحقانيـــة

انشاء محكمة جزئية بقليوب وكفر الشيخ ومنفلوط (*)

قـــرار

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المـادة ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المعدّلة بالقانون نمرة (٥) الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤

٣٠ يـ
سـنة ٢

وبعد أخذ رأى مجالس مديريات القليوبية والغربية وأسيوط عملا بالمـادة الرابعة من القانون النظامى المعدّلة بقانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩

قـــررنا ماياتى

المـادة الاولى

تنشأ محكمة جزئية فى قليوب ويشمل اختصاصها مركزى قليوب ونوى

المـادة الثانيـــة

تنشأ محكمة جزئية فى كفرالشيخ ويشمل اختصاصها مركز كفرالشيخ والبرلس

المـادة الثالثـــة

تنشأ محكمة جزئية فى منفلوط ويشمل اختصاصها مركز منفلوط ونواحى المعابدة الغربية وشقلقيل والشنابله والمعابدة الشرقية والعطيات البحرية من مركز أبنوب وبنى سند والحسانى ونجوع بنى حسين من مركز أسيوط وديرالقصير وقصير العمارنه وفزاره من مركز ديروط

المـادة الرابعـــة

يعمل بهذا القرار من ١٥ مارس سنة ١٩١٢

تحريرا بالقاهرة فى ١٠ صفر سنة ١٣٣٠ ــ ٣٠ يناير سنة ١٩١٢

سعد زغلول

(*) الوقائع المصرية فى ٣ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٣٠٠

قومسيون بلدى الاسكندرية

قــرار
لائحــة لنقل الكناســة باسكندرية (*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

١٨ يناير سنة ١٩١٢

بعـد الاطلاع على المـادة ١٥ من الامر العالى الرقيم ٥ يناير سـنة ١٨٩٠ الصادر بتشكيل بلدية الاسكندرية

وعلى قرارى القومسيون البلدى الصادرين بتاريخ ١٠ مايو سـنة ١٩١١ و ١٠ يناير سـنة ١٩١٢ وعلى مصادقة عطوفة ناظر الداخلية بالمكاتبة الرقيمة ١٥ نوفمبر سنة ١٩١١

قــرر ما هو آت

المـادة الاولى

نقل الكناسة والقاذورات المنزلية أيا كان نوعها (عدا مواد الكسح السارى على نقلها القراران الصادران من نظارة الداخلية بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٨٨٦ و ٣١ يوليه سنة ١٨٨٧) الذى يجريه الافراد فى دائرة مدينة الاسـكندرية لايجوز حصوله الا فى عربات مكتوب عليها بحروف ملونة لفظ (كناسة) باللغة العربية وباحدى اللغات الأوربية المقبولة أمام المحاكم المختلطة

المـادة الثانيـــة

على أصحاب تلك العربات أن يخطروا عنها المحافظة وأن يضعوا عليها بالرقم العربى والأوروبى النمرة التى تعطى اليهم من المحافظة

ويجرى على العربات المذكورة تفتيش سنوى من قبل عمال البلدية

(*) الوقائع المصرية فى ٣ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٣٠١

المـادة الثالثـــة

ممنوع قطعا نقل خضروات أو ثمار أو غيرها من مواد الاغذية فى تلك العربات وإلا حررت المخالفة على من يفعل ذلك

المـادة الرابعـــة

تثبت المخالفات لهذا القرار بواسطة البوليس أو عمال الصحة ويكون تحريرها ضدّ سائق العربة وصاحبها معا

المـادة الخامسة

تكون المعاقبة على المخالفات لهـذا القرار بغرامة لاتتجاوز ١٠٠ قرش مصرى فاذا تجدّدت المخالفة فى مدى سنة اعتبارا من يوم اثبات المخالفة السابقة فيجوز معاقبة المخالف زيادة عن الغرامة بالحبس مدة لاتتجاوز أسبوعا

المـادة السادسة

يسرى مفعول هذا القرار بعد ثلاثين يوما من نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بالاسكندرية فى ١٨ يناير سنة ١٩١٢

مصطفى عبادى

نظـارة الداخليـــة

انشاء مجلس محلى ببندرى البلينا وبلقاس (*)

قــرار

ناظر الداخليــة

٢٨ ينـاير سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار بتاريخ ٢١ ينايرسنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ١٤ يوليو سنة ١٩٠٩

قرر ما هو آت

أنشئ فى كل من بندرى البلينا (مديرية جرجا) وبلقاس (مديرية الغربية مجلس محلى يبين تشكيله واختصاصاته القرار الوزاري الآنف الذكر ٥

مصر فى ٢٨ ينايرسنة ١٩١٢ محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٥ فبرايرسنة ١٩١٢ وجه ٣٢٧

نظارة الداخلية

قرار
ادخال التنظيم ببندر ملوى (*)

ناظر الداخلية

٣١ يناير سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ المختص بالتنظيم

وعلى القرارين الوزاريين الصادرين بهذا الخصوص من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٥ دسمبر سنة ١٩٠٨ بشأن تتبع مصالح التنظيم بالجهات لنظارة الداخلية

قررنا بما هوآت

المادة الاولى

تسرى أحكام التنظيم على شوارع بندر ملوى (بمديرية أسيوط)

المادة الثانية

على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذى يسرى مفعوله بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؟

مصر فى ٣١ يناير سنة ١٩١٢ — محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٥ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٣٢٧

نظـارة الداخليـــــة

قـــرار
ادخال التنظيم ببنـــدر طهطا (*)

ناظر الداخليـــة

١ ينـاير ١٩١٢

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس ســنة ١٨٨٩ المختص بالتنظيم

وعلى القرارين الوزاريين الصادرين بهذا الخصوص من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٥ دسمبر ســـنة ١٩٠٨ بشأن تتبع مصالح التنظيم بالجهات لنظارة الداخلية

وعلى القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٦ من نظارة الاشغال العمومية بشأن سريان أحكام التنظيم على شارع المحطة ببندر طهطا (بمديرية جرجا)

قـــررنا ما هو آت

أولا ــ تسرى أحكام التنظيم على كامل شوارع بندر طهطا (بمديرية جرجا)

ثانيـا ــ يلغى القرار الصادر بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٦ المذكور قبل

ثالثـا ــ على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هــذا الذى يسرى مفعوله بعد عشرة ايام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؟

مصر فى ٣١ يناير سنة ١٩١٢ محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٥ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٣٢٨

نظـارة الداخليـــة

قرار ـ التياترات ـ تعيين المدن التى تسرى فيها لائحة التياترات وتأليف قومسيونات التياترات فيها (*)

ناظر الداخليـــة

٦ فبراير سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادتين ٣ و ١٩ من لائحة التياترات الصادر بها قرار هذه النظارة الرقيم ١٢ يوليو سنة ١٩١١

وبعد الاطلاع على قرار هذه النظارة الرقيم ٩ دسمبر سنة ١٩١١ بشأن تعيين المدن التى تسرى فيها لائحة التياترات وتأليف قومسيونات التياترات فيها

قـــرر ما هو آت

أولا ـ تسرى اللائحة المشار اليها فى المدن والبنادر الآتى ذكرها

مصر . بور سعيد . الاسماعيلية . السويس . طنطا . المنصورة . الزقازيق

ثانيـا ـ يتألف قومسيون التياترات كما يأتى

فى مدن مصر وبور سعيد والاسماعيلية والسويس

حكمدار البوليس ... ... رئيس

مفتش صحة المدينة ... ...
مهندس كهربائى من نظارة الداخلية ... ...
مهندس معمارى من احدى مصالح الحكومة أو من المجالس البلدية ... ...
مأمور القسم الواقع التياترو ضمن دائرته ... ...
} أعضاء

أما فى مدينة مصر فيمكن اناطة رياسة القومسيون اذا اقتضت ذلك حالة العمل بأى موظف آخر تعينه نظارة الداخلية لهذا الغرض

(*) الوقائع المصرية فى ٧ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٣٥٠

فى بنادر طنطا والمنصورة والزقازيق

وكيل المديرية أوحكمدار البوليس ... ... رئيس

مفتش صحة المديرية ... ...
مهندس كهربائى من نظارة الداخلية ... ...
مهندس معمارى من احدى مصالح الحكومة أو من } أعضاء
المجالس البلدية ... ...
مأمور البندر ... ...

ثالثا — وللقومسيون عند اللزوم أن يضم اليه ذوى خبرة من موظفى مصالح الحكومة المختلفة فى المحافظة أو المديرية التى هو فيها.

رابعا — يلغى قرار النظارة الرقيم ٩ ديسمبر سنة ١٩١١ المشار اليه أعلاه

خامسا — يسرى مفعول هذا القرار بعد درجه فى الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

تحريرا فى ٦ فبراير سنة ١٩١٢ — ١٧ صفر سنة ١٣٣٠

محمد سعيد

نظـارة الداخليـــة

تحديد ماهيات الخفراء النهاريين ببنادر مديرية الغربية الموجود بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة (*)

قـــرار

ناظر الداخليـــة

٣ فبرا
سـنة ١٢

بعد الاطلاع على المـادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ و بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى دسمبر سنة ١٩٠٤ وعلى افادة مديرية الغربية بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩١٢ نمرة ١٢٤

قـــررنا ما هو آت

المـادة الاولى

تجعـل ماهيات الخفراء النهاريين ببنادر مديرية الغربيـة الموجود بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة جنيها شهريا لكل منهم اعتبارا من أول سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المـائة علاوة على المـاهيات نظير مصاريف التحصيل

المـادة الثانيـــة

على مدير الغربية تنفيذ هذا القرار ؟

٣ فبراير ســـنة ١٩١٢ — محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ١٠ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٣٧٣

نظـارة الداخليـــة

تصـــديق ناظر الداخلية على لائحة الاجراآت الداخليـــة لمجلس مديرية (أسيوط) (*)

قـــرار

نحن ناظر الداخلية

فبراير ١٩١٢ بعد الاطلاع على المشروع الذى وضعه مجلس مديرية أسيوط للائحة اجراآته الداخليـــة

وعلى العبارة الأخيرة من المـادة السادسة عشرة من القانون النظامى المعدلة بالقانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩٠٩

قد صدقنا على اللائحة المرفقة بهذا القرار بعد ان أدخلنا التعديلات التى رأينا لزومها فى مشروع مجلس المديرية ،،

٣ فبراير سنة ١٩١٢ – ١٤ صفر سنة ١٣٣٠

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ١٤ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٤٢٢

نظـارة الداخليـــــة

لائحة الاجراآت الداخلية لمجلس مديرية أسيوط (*)

(على حسب التعديل الذى رأت نظـارة الداخلية ادخاله على مشروع اللائحـــة الذى وضعه المجلس)

الفصـــل الأوّل

فى عقد الجلسات ونظامها

المـادة الاولى

تنعقد أدوار المجلس شهريا ويبتدئ كل دور فى الأسبوع الأوّل من كل شهر ويحدّد الرئيس يوم وساعة انعقاد الجلسة الأولى من كل دور

ويعين المجلس قبل انتهاء كل جلسة موعد الجلسة التالية

المـادة الثانيـــة

عقب التصديق على محضر الجلسة الماضية يتلو السكرتير المواضيع المبينة بجدول الأعمال وللمجلس أن يقرر طبعها وتوزيعها كلها أو بعضها

المـادة الثالثـــة

يجب على كل متكلم أن يوجه خطابه دائما للرئيس وأن لا يتكلم فى الشخصيات وأن لا يخرج عن الموضوع

(*) الوقائع المصرية فى ١٤ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٤٢٢

المـادة الرابعـة

اذا منع الرئيس المتكلم عن الكلام فى الجلسة (طبقا للعبارة الاخيرة من المـادة (١٤) من لائحة الاجراآت العمومية لسير مجالس المديريات) ولم يمتثل العضو لذلك أو استمر فيما أوجب منعه عن التكلم جاز اخراجه من القاعة الى أن تنتهى جلسة ذلك اليوم بعد أخذ اقرار هيئة المجلس على ذلك

و يبـدى المجلس رأيه واقراره فى حالتى المنع والاخراج بعد سماع دفاع العضو المذكور

المـادة الخامسة

للرئيس أن يلفت الأعضاء الى المحافظة على النظام فان لم يسد النظام بعد هذا التنبيه جاز له ايقاف الجلسة مدّة لاتزيد عن ساعة ثم يعيدها

فاذا عاد الأعضاء الى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر

المـادة السادسة

لا يجوز لأحد من الأعضاء أن ينصرف من المجلس حال انعقاده الا باذن من الرئيس

الفصـل الثانى

فى المناقشات وأخذ الآراء

المـادة السابعة

لا يجوز فى أثناء المناقشة أن يتكلم العضو فى مسألة واحدة أكثر من مرتين الا بابداء أدلة جديدة

المـادة الثامنة

(١) أخذ الآراء علنا له طريقتان :

(١) رفع اليد : العضو الموافق يرفع يده وغير الموافق لا يرفعها

(٢) النـــداء بالاسم : ينادى الرئيس أسماء الأعضاء مبتدئا بالاحدث عهدا واذا اتحد تاريخ انتخاب عضوين فأكثر يبدأ بأصغرهم سنا ويثبت السكرتير رأى كل عضو أمام اسمه وتتلى الأسماء والآراء عقب أخذها للتحقق منها

(ب) أخذ الآراء سرا يكون بكتابة كل عضو رأيه فى ورقة غير ممضاة ويلقى بها فى صندوق يعدّ لذلك أمام الرئيس ومتى تم جمع الأوراق يفتح الرئيس الصندوق ويحصى الآراء موزعة على أنواعها ويعلن النتيجة للمجلس

المـادة التاسعة

العودة للمناقشة فى موضوع أخذت الآراء عنـه لا تكون الا بقرار من المجلس وعلى من يريد العودة للمناقشة بعد انفضاض الجلسة وقبـل ابلاغ الموضوع للجهة المختصة أن يقدّم طلبا بذلك للرئيس مبينا به الأسباب فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه مايراه

الفصـــل الثالث

فى الغياب والتأخر والاجازات

المـادة العاشرة

من لم يحضر جلسات المجلس بدون اذن ولا اعتذار مقبول مرتين فى دور انعقاد واحد ينبهه الرئيس الى عدم التأخر فان عاد لذلك مرة ثالثة عرض الرئيس أمره على المجلس ليقرر ابلاغه أسفه لعدم مراعاته التنبيه السابق

المادة الحادية عشرة

من تأخر عن الميعاد المحدّد لاجتماع جلسة المجلس أكثر من نصف ساعة ولم يكن أخبر بعذره وتكرر منه ذلك يعد تأخره ثلاث مرات فى دور انعقاد واحد كغياب بدون اذن عن جلسة واحدة يدخل تحت حكم المادة السابقة ويبلغ له ذلك

المادة الثانية عشرة

من رام من الأعضاء الحصول على اجازة أثناء دور الانعقاد يكتب بذلك للرئيس موضحا الأسباب ومدّة الاجازة ويعرض الرئيس طلب الاجازة على المجلس ويبلغ العضو قراره فى يوم صدوره وللرئيس أن يرخص بالاجازة اذا رأى أن أسبابها تستدعى سرعة الاجابة ويبلغ المجلس ذلك فى الجلسة التالية

الفصل الرابع

فى اللجان

المادة الثالثة عشرة

لايزيد عدد أعضاء كل لجنة عن خمسة ولا ينقص عن ثلاثة بما فيهم الرئيس

وكلما قرر المجلس تشكيل لجنة يسمى من بين أعضائها بالاقتراع السرى من يرأس جلساتها بالنيابة عن المدير فى حالة انعقادها بغير حضوره هو أو وكيل المديرية

المادة الرابعة عشرة

تعقد جلسات اللجان فى غير المواعيد المحدّدة لانعقاد المجلس وتكون جلساتها قانونية متى حضرها أكثر من نصف أعضائها ويجتمع أعضاء كل لجنة بدعوة من رئيسها بعدمضى أسبوع على الأكثر من تاريخ احالة أى مشروع أو اقتراح عليها ثم يوالون جلساتهم الى أن تنتهى أعمالهم ويقدّمونها لرئيس المجلس

وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية واذا تساوت الآراء فالأرجحية للجانب الذى فيه الرئيس

المادة الخامسة عشرة

اذا خالفت احدى اللجان نص المادة السابقة ألفتها رئيس المجلس الى ذلك دفعتين ثم يعرض الامر على المجلس ليقرر مايراه

المادة السادسة عشرة

يحرر لكل جلسة من جلسات اللجان محضر يبين فيه أسماء الاعضاء الحاضرين والغائبين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يمضيه رئيس اللجنة والكاتب

المادة السابعة عشرة

اذا طرأ على العضو ما يمنعه عن حضور جلسات اللجنة فعليه أن يبدى عذره لرئيسها وهو يخبر به أعضاء اللجنة حال انعقادها وللرئيس أن ينتدب من النوّاب بدل المتخلف

المادة الثامنة عشرة

عضو اللجنة الذى يتأخر عن حضور جلساتها مرتين بدون عذر مقبول ينبهه رئيسها الى عدم التأخر اذا كانت اللجنة منعقدة تحت رآسة رئيس المجلس و إلا فيكون التنبيه من رئيس المجلس بناء على طلب رئيس اللجنة

فان غاب العضو بعد ذلك يعرض الامر على المجلس ليقرر مايراه

المادة التاسعة عشرة

تنحل كل لجنة بعد انتهاء الاعمال المحوّلة عليها ما عدا اللجان المنصوص عنها بالقانون النظامى أو التى يقرر المجلس أن تكون مأموريتها مستديمة

المادة العشرون

للجان أن تطلب من المصالح الاميرية بالمديرية كل ماتحتاج اليه من البيانات والمعلومات بواسطة السكرتير الذى بمجرد وصول الطلب اليه يعرض الامر على رئيس المجلس لاستحضار ما هو مطلوب

الفصـــــل الخامس

فى الاعمال الكتابية

المـادة الحادية والعشرون

يقوم السكرتير بالاعمال الكتابية بما فى ذلك تحرير محاضر جلسات المجلس وهو مسؤول عن صحة هذا المحضر وعن تسجيل القرارات

المـادة الثانية والعشرون

لكل عضو أن يطلع فى سكرتارية المجلس على محضر كل جلسة قبل انعقاد الجلسة التالية لها وكذلك محاضر الجلسات السابقة

الفصـــــل السادس

أحكام متنوعة

المـادة الثالثة والعشرون

تعيين وتأديب ورفت موظفى المجلس والخدمة الخارجين عن هيئة العمال يكون بالطرق والشروط التى يقررها المجلس بموافقة نظـارة الداخلية

ويكون الموظفون والخدمة المذكورون تابعين فى ادارتهم للرئيس

المـادة الرابعة والعشرون

تعتبر هـذه اللائحة الداخلية متممة للائحة الاجرآآت العمومية لسـير مجالس المديريات الصادرة فى أول يناير سنة ١٩١٠ م

تحريرا فى ٣ فبراير سـنة ١٩١٢

نظارة الداخلية

قرار
عن تقرير أجور المعالجة فى مستشفي المجاذيب (*)

ناظر الداخلية

٧ فبراير سنة ١٢

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٢٦ مايو سنة ١٨٩٣ (١٠ ذى القعدة سنة ١٣١٠)

وعلى القرار الصادر بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٨٩٣

وبناء على ماعرضه مدير عموم مصلحة الصحة

قرر ماهو آت

المادة الاولى

تلغى أحكام القرار الصادر فى ١٨ يوليو سنة ١٨٩٣ فيما يتعلق بأجور المعالجة فى مستشفي المجاذيب

المادة الثانية

تكون أجرة المعالجة عن كل مريض فى اليوم ٤٠٠ مليم فى الدرجة الاولى و ٢٠٠ مليم فى الدرجة الثانية و ١٠٠ مليم فى الدرجة الثالثة بغذاء خصوصى

ولا يقبل أى مريض فى احدى هذه الدرجات الا اذا تعهد شخص بدفع أجرة علاجه وان لم يتعهد أحد بدفعها أو كان المتعهد بها لم يقم باداثها يوضع المريض فى الدرجة الثالثة أو ينقل اليها بغذاء عادى

(*) الوقائع المصرية فى ١٤ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٤٢٤

المـادة الثالثـة

تكون أجرة المعالجة فى الدرجة الثالثة بغذاء عادى كما يأتى ولا تزيد فى أى حال من الاحوال عن ٧٠ مليما فى اليوم

١ ـ اذا كان المريض يمتلك أطيانا تقدّر أجرة علاجه كما يأتى : ـ

(أ) ٥ مليم عن كل فدان فى اليوم ان لم يكن قائما بنفقات عائلية

(ب) ٥ مليم عن كل فدان فى اليوم بعد استثناء أربعة أفدنة ان كان قائما بنفقات عائلية

٢ ـ اذا كان للمريض ايرادات أخرى تقدّر أجرة علاجه كما يأتى : ـ

(أ) يؤخذ عن كل يوم ثلث ايراده اليومى ان لم يكن قائما بنفقات عائلية

(ب) يؤخذ عن كل يوم ثلث ايراده اليومى بعد اعفائه من ٦٠ مليما ان كان قائما بنفقات عائلية

٣ ـ اذا كان يمتلك أطيانا وله ايرادات أخرى تكون أجرة المعالجة كما يأتى

(أ) تطبق القاعدتان المذكورتان قبل فى آن واحد ان لم يكن قائما بنفقات عائلية

(ب) ان كان قائما بنفقات عائلية يقدّر لكل فدان ١٥ مليما ويضاف الى ذلك الايراد اليومى فاذا زاد المجموع عن ٦٠ مليما يخصص ثلث الزيادة لاجرة المعالجة

المـادة الرابعـة

يعالج مجانا فى الدرجة الثالثة بغذاء عادى :

١ ـ المرضى القائمون بنفقات عائلية متى كانوا :

(أ) لايمتلكون أكثر من أربعة أفدنة

(ب) لايزيد ايرادهم اليومى عن ٦٠ مليما

(ج) فى حالة تنطبق على حرف (ب) من النوع الثالث من المـادة السابقة وكان مجموع ايراداتهم العقارية وغيرها عند تقديرها بالكيفية التى تقدّم بيانها فى المـادة المذكورة لايزيد عن ٦٠ مليما

٢ ـ المرضى الراشدون أو القاصرون الذين يرسلون الى مستشفى المجاذيب بأمر نظارة الداخلية أو النيابة لاتهامهم فى جنحة أو جناية أو بناء على حكم صادر من المحاكم

المادة الخامسة

المرضى الذين ليس لهم ايراد شخصى يجوز طلب أجرة علاجهم فى الدرجة الثالثة بغذاء عادى من الاشخاص المبينين بعد وهم :

١ ـ أقرباء القاصرين الذين يدخلون المستشفى لأى سبب كان غير السبب المبين بالنوع الثانى من المادة السابقة وعلى حسب الترتيب الآتى :

(أ) من تعهد منهم بدفع الاجرة مهما تكن درجة قرابته للمريض
(ب) الأب
(ج) الأم
(د) الجد
(ه) الجدة
(و) الاخوة والاخوات

٢ ـ أى شخص قريب أو زوج أو غير ذلك متى تعهد بالدفع عن راشد دخل المستشفى لأى سبب كان غير الجناية أو الجنحة

المادة السادسة

على مدير كل من مستشفى المجاذيب تقدير أجرة المعالجة فى الدرجة الثالثة بغذاء عادى حسب القواعد المبينة بالمواد السابقة

وعلى المديرين والمحافظين تحصيل أجور المعالجة بناء على طلب مديرى المستشفيين المذكورين

المادة السابعة

يعمل بهذا القرار بعد مضى ٣٠ يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

صدر بالقاهرة فى ٧ فبراير سنة ١٩١٢ محمد سعيد

نظـارة الداخليـــة

قـــرار
بادخال ونقل الاسقاط من مدينتى بور سعيد والسويس الى داخليـــة القطـــر (*)

ناظر الداخليـــة

١٤ فبراير سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سـنة ١٩٠٦ بمنع ادخال ونقل اللحوم والاسقاط والجلود الطرية ونحوها من الاسكندرية وبور سعيد والسويس الى داخلية القطر

وبناء على ماعرضه مدير عموم مصلحة الصحة

قـــرر ما هو آت

أولا ـ يجوز ادخال ونقل الاسقاط من مدينتى بور سعيد والسويس الى داخلية القطر الى أن يصدر أمر آخر

بشرط أن تكون هذه الاسقاط مسموطة ومصدرة داخل صناديق مخصوصة مبطنة بالزنك وبغطائها فتحات صغيرة لمرور الهواء وعليها ختم سلخانتى بور سعيد والسويس

ثانيـا ـ يعمل بهذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية فى الحال

القاهرة فى ١٤ فبراير سنة ١٩١٢ — محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٢٤ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٥٣٧

نظـارة الداخليـــة

قرار بشأن الغاء نقطة بوليس الاهرام التابعة لمديرية الجيزة وانشاء قسم بوليس تابع لمحافظة العاصمة باسم قسم بوليس الاهرام (*)

ناظر الداخليـــة

٢٤ فبراير سـنة ١٩١٢

بعد أخذ رأى مجلس مديرية الجيزة بجلسته المنعقدة فى ١٥ فبراير سنة ١٩١٢ عملا بالمـادة الرابعة من القانون النظامى المعدل بالقانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩

قرر ما هو آت

المـادة الاولى

ألغيت نقطة بوليس الاهرام التابعة لمديرية الجيزة

المـادة الثانيـــة

أنشئ فى جهة اهرام الجيزة قسم بوليس مستجد تابع لمحافظة العاصمة باسم (قسم بوليس الاهرام)

المـادة الثالثـــة

تكون دائرة اختصاص قسم بوليس الاهرام المستجد مشتملة على فندق (مينا هاوس) وما جاوره من الاماكن الاثرية وناحية نزلة السمان والأراضى المصرح بوضع خيام فيها للسياح بجهة الاهرام على حسب الرسم المعمول عنها . وذلك فى أعمال الضبط فقط أما سائر الاعمال المـالية والادارية فى هذه الدائرة فتبقى كما هى فى اختصاص مديرية الجيزة

المـادة الرابعـــة

على محافظ العاصمة ومدير الجيزة تنفيذ هذا القرار

مصر فى ٦ ربيع الاول سنة ١٣٣٠ — ٢٤ فبراير سنة ١٩١٢

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٥٨٣

نظـارة الداخليــــة

قــرار
بانشاء سجن مركزى بقسم بوليس الاهرام (*)

ناظر الداخليــة

٢٤ فبراير
٤ سنة ١٩١٢

بناء على القرار الصادر من هذه النظارة بتاريخ ٢٤ فبراير الحاضر بانشاء قسم بوليس الاهرام التابع لمحافظة العاصمة

وبعد الاطلاع على لائحة السجون الصادرة بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٠١

قــرر ماهو آت

المـادة الاولى

ينشأ سجن مركزى بقسم بوليس الاهرام

المـادة الثانيــة

يكون ضابط بوليس القسم المذكور مأمورا لهذا السجن المركزى

مصر فى ٦ ربيع الاول سنة ١٣٣٠ – ٢٤ فبراير سنة ١٩١٢

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٥٨٣

مديرية القليوبيـــــة

المحلات العمومية بناحية شبرا الخيمه (مديرية القليوبية) ـ الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة (*)

قــرار

مدير القليوبيـــة

١٥ فبراير سـنة ١٩١٢

بعدالاطلاع على قرار المديرية الصادر فى ٧ مايو سنة ١٩٠٤ بتعيين الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدّة للتجارة

وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ اكتوبر سنة ١٩١١

قـــرر ما هو آت

أولا ـ يضاف الى كشف الاخطاط المبينة بالقرار المشار اليه قبل بناحية شبرا الخيمه الشارع المبين بعد :

شارع وسط البلد

ثانيــا ـ يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

بنها فى ١٥ فبراير سنة ١٩١٢ ـ ٢٦ صفر سنة ١٣٣٠

محمد أمين واصف

(*) الوقائع المصرية فى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٥٨٤

مديرية القليوبيـــة

لائحـــة عربات الرجل فى بندر بنهـــا (*)

قـــرار

مدير القليوبيـــة

١ فبراير ١٩١٢ بعد الاطلاع على المـادة ٣٥١ من قانون العقوبات الاهلى والمـادة ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بجلستها المنعقدة فى ١٧ يناير سنة ١٨٩٤ الصادر طبقا للامر العالى الرقيم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

وبعد الاطلاع على قرار المجلس المحلى الصادر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ يناير سـنة ١٩١٢

قـــرر ما هوآت

أولا ــ كل عربة رجل معدّة للسـير فى بندر بنها يلزم أن يوضع فى دليل ما كينتها جرس أو بوق لتنبيه المـارّين ويجب أن يكون لها فانوس تصير انارته عند غروب الشمس

ثانيـا ــ يجب على راكب عربة الرجل المسير دائما فى جهة اليمين وأن يخفف سيره عند تلاقى الشوارع

ثالثـا ــ لايجوز لراكبي عربات الرجل أن يسيروا بسرعة زائدة فى الشوارع والجهات الكثير المرور فيها ولا أن يتسابقوا فيها ولايجوز لهم أيضا أن يسيروا على المماشي (الترتوارات) الا حين دخولهم فى منازلهم

(*) الوقائع المصرية فى ٢٨ نوفبر سنة ١٩١٢ وجه ٥٨٤

رابعـا ـ لايجوز الركوب على عربة الرجل ولا النزول عنها فى وسط الطريق
بل يكون ذلك على حافة الترتوار

خامسا ـ يجب على الراكب الوقوف متى دعاه البوليس لذلك

سادسا ـ كل من خالف نص هذه اللائحة يعاقب بغرامة من ٢٥ قرشا
الى مائة قرش صاغ

سابعا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما ٤

بنها فى ١٥ فبراير سنة ١٩١٢ ـ ٢٦ صفر سنة ١٣٣٠

محمد أمين واصف

مديرية الغربيـــة

قــــرار

عربات الركوب بالاجرة ببندر زفتى ـ المواقف والتعريفة (*)

مدير الغربيـــة

فبراير ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادتين ٢٢ و ٢٨ من لائحـة عربات الركوب بالاجرة الصادرة بتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤

وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى ببندر زفتى الرقيم أول دسمبر سنة ١٩٠٩

قرر ما هو آت :

أولا ـ تكون مواقف عربات الركوب بالاجرة ببنـدر زفتى فى النقط الآتى ذكرها :

موقف بشارع كفر عنان

« بحلقة القطن بجوار وابور زكيتو

« خلف المركز

ثانيـا ـ تكون تعريفة عربات الركوب بالاجرة فى البندر المذكور كما يأتى :

بالمسافة

مليم	
٢٥	من المحطة الى البورص
٤٠	« « ذهابا وإيابا مع الانتظار ١٠ دقائق
٣٠	« الى كفرعنان
٥٠	« « ذهابا وإيابا مع الانتظار ١٠ دقائق
٢٥	من أى موقف من المواقف المذكورة قبل الى أية نقطة بالبندر
٤٠	« « « « « «

(*) الوقائع المصرية فى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٥٨٤

ذهابا وإيابا مع انتظار ١٠ دقائق

بالساعة

ملـيم	
٦٠	داخل البندر نهـارا
٧٠	» ليـــلا
٧٠	خارج البندر نهـارا
٨٠	» ليـــلا

ثالثـا ـ يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؟

طنطا فى ٨ فبراير سنة ١٩١٢ ـ ١٩ صفر سنة ١٣٣٠

محمد محب

محافظة مصر

قرار

تعديل كشف الجهات الممنوع التكفف فيها فى أقسام الازبكية والموسكى وعابدين بمحافظة مصر(*)

محافظ مصر

براير ١٩١

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٠٧ بتعيين الجهات الممنوع التكفف فيها

قرر ما هو آت

أولا — يلغى كشف الجهات الممنوع التكفف فيها فى أقسام الازبكيـة والموسكى وعابدين ويستبدل بالآتى : —

قسم الازبكيــة

شارع عباس
« بولاق
« سوق التوفيقية
« زكى وشارع بورصه
« دوبريه
« سليمان باشا
« توفيق
ميدان توفيق

شارع ألفى بك
« قنطرة الدكه
ميدان قنطرة الدكه
شارع عماد الدين
« التلغراف
« برنتانيا
« الحمام العمومى
« جلال

(*) الوقائع المصرية فى ٢ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٦١١

(تابع) قسم الازبكيـــة

شارع جلال باشا
حارة جلال باشا
شارع كامل باشا
« الجنينه
« المليجى
« حمام شنيدر
حارة الزهار
شارع المهدى
« وجه البركه
« المدرستين
حارة چلبى
« الملكين
« الحسينى
شارع قلعة المقسى
عطفة كنيسة الروم الكاتوليك
شارع بكتمر الحاجب
« ابن حبيب
« بستان المهاميزى
« الظاهر
« أرض الحرمين
« أرض الامامين
« حمدى
« القبيسى

شارع صبرى
« السبع
« زكى (بالظاهر)
حارة الخازندار
ميدان الخازندار
شارع الباب البحرى
« العربخانه
« كلوت بك
« نوبار باشا
ميدان باب الحديد
شارع السبتيه البرانى
« فم باب البحر
« الفجاله
« القره قول
« الوزير شمس الدين
« سراج الدين
« السلطان شعبان
« الخليج الناصرى
« سيف الدين المهرانى
« المهرانى
« سيدى سيف
« قصر اللؤلؤه
حارة قنطرة اللؤلؤه

(تابع) قسم الازبكيـــه

شارع البرج
« أبو الريش
« الجميل
« الجد
حارة الوزير علاء الدين
« بركة بطن البقره
شارع لبنان باشا
« بستان الكافورى
« بستان المقسى
« مراد
« زهنى

شارع ادريس بك راغب
« اسماعيل الفلكى
« جعفر
ميدان فخرى
شارع قنطرة البكرية
« الخليج المصرى
« زغلول
« حبيب چلبى
« الحكيم
« بطرس
« غالى

قسم الموسكى

شارع الموسكى
« العتبة الخضراء
ميدان العتبة الخضراء
شارع البوستة القديمة
« « الجديدة
« الأوبرا
« محمد على
« عبد العزيز
« الرويعى
« الجوهرى
« العسيلى
« أزبك
« طاهر
« البواكى

جنينة الازبكيه
شارع باب الجنينة الشرقى
سوق الخضار القديم والشوارع المجاورة له
« « الجديد « «
شارع ترب المناصره
« فخرى
« المرور
« البيدق
« الضبطيه
« عبد الحق السنباطى
حارة عبد الحق السنباطى
شارع الكتبخانة الخديوية
« المزين لغاية كنيسة الكاثوليك

قسم عابدين

شارع عبد العزيز
« عابدين
ميدان عابدين
شارع قشلاق قصر النيل
كوبرى قصر النيل
شارع المناخ
« الساحة
« عبد الدايم
« الشيخ حمزه
« حمزه
« البستان
« مصر القديمة
« الشيخ ريحان
« الفلكى
« الحوياتى
« منصور
« فهمى
« قوله
« عماد الدين والكنيسة
« نصره
« الدواوين
« باب الخلق وسيدى حسن الاكبر
ميدان الازهار

شارع الجزيرة
جميع الجزيرة
شارع الخلوتى
« رحبة التبن
« الصنافيرى
« مشتهر
« معروف
« الشيخ يوسف
« قصر الدوباره
ميدان قصر الدوباره
شارع جامع جركس
« الدرمللى
ميدان الاسماعيلية
شارع سراى الاسماعيلية
« جامع عابدين
« قصر النيل
« كوبرى قصر النيل
الكوبرى الاعمى
ميدان سوارس
« سليمان باشا
شارع سليمان باشا
السوق الجديد بباب اللوق
ميدان باب اللوق

(تابع) قسم عابدين

شارع المغربى
« الانتكخانة المصرية
« عباس
« ماريت باشا
ميدان ماريت باشا
شارع دير البنات
« النمر
« وابور المياه
ميدان الاوبرا
شارع المبدولى
« المدابغ
« مظلوم باشا
« الشريفين
« شريف

شارع البنك الوطنى
« القاضى الفاضل
« شواربى
« زرفوداكى
« البراموني
« الابراهيمى
« الوالده
« الشيخ العبيط
« الاربعين
« بركات
« لاظوغلى
« الهامى
ميدان الهامى
شارع الكنيسة الجديدة

ثانيا — يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٠

محافظة مصر فى ١٢ فبراير سنة ١٩١٢ — ٢٣ صفر سنة ١٣٣٠

ابراهيم نجيب

نظـارة الداخليـــة

انشاء سجن مركزى بقسم ثانى ببندر طنطا (*)

قــرار

ناظر الداخليـــة

حيث انه صار تقسيم مأمورية بندر طنطا بمديرية الغربية الى قسمين قسم أول وقسم ثانى

فبعد الاطلاع على لائحة السجون الصادرة بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٠١

قرر ما هو آت

المـادة الاولى

ينشأ سجن مركزى بقسم ثانى بندر طنطا

المـادة الثانيـــة

يكون مأمور القسم المذكور مأمورا لهذا السجن المركزى ما

١١ ربيع أوّل سنة ١٣٣٠ – ٢٩ فبراير سنة ١٩١٢

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٤ مارس سنة ١٩١٢ وجة ٦٣٣

٢٩ ،
سـنة ١

مجلس بلدى بورسعيد

تحصيل الرسوم والعوائد البلدية فى بورسعيد (*)

قـــرار

رئيس مجلس بلدى بورسعيد

٢٩ يناير سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة ١٣ من الدكريتو نمرة ١ الصادر فى ٢ يناير سنة ١٩١١ بتشكيل قومسيون بلدى ببورسعيد

وبعد الاطلاع على قرار هذا القومسيون الصادر فى ٩ دسمبر سـنة ١٩١١ ومصـدّق عليه من نظـارة الداخلية بخطابها نمرة ٣٤ المؤرخ فى ٢٠ فبراير سـنة ١٩١٢

قرر ما هو آت

١ ــ تحصيل الاموال والرسوم البلدية بحسب التعهد الموقع عليه يكون عنـد الاقتضاء بالطرق الادارية طبقا لأحكام دكريتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بتحصيل العوائد والعشور

٢ ــ يسرى مفعول هـــذا القرار بعد مضى خمسة عشر يوما من نشره بالجريدة الرسمية ٠

بورسعيد فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٢ محمد محمود

(*) الوقائع المصرية فى ٤ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٦٣٣

نظـارة الداخليـــة

قرار ـ اعتماد الحكومة للفرع الذى تشكل فى دمنهور لجمعية الرفق بالحيوانات الموجودة بالقاهرة (*)

ناظر الداخليـــة

٤ مارس سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر بتاريخ ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٣ (٣٠ نوفمبر سـنة ١٨٩٥) بشأن الاجراآت التى تتخذ نحو الحيوانات المريضة والغير صالحة للعمل وعلى الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ محرم سـنة ١٣١٥ (٢٨ يونيه سنة ١٨٩٧)

وحيث قد تشكل فرع مخصوص فى دمنهور لجمعية الرفق بالحيوانات المشكلة بمدينة القاهرة وجعل هذا الفرع تحت رآسة سعادة مدير البحيرة

فبناء على طلب رئيس جمعية الرفق بالحيوانات بمدينة القاهرة

قـــرر ماهوآت :

المـادة الاولى

يعتمد لدى الحكومة الفرع الذى تشكل فى دمنهور لجمعية الرفق بالحيوانات الموجودة بالقاهرة

المـادة الثانيـــة

تحددت تعريفة مصاريف معالجة الحيوانات التى يؤتى بها الى مستشفى جمعية الرفق بالحيوانات فى دمنهور كما يأتى :

ملـيم	
٦٠	عن كل حصان أو بغل فى اليوم الواحد
٣٠	عن كل حمار فى اليوم الواحد

(*) الوقائع المصريه فى ٦ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٦٥٣

المـادة الثالثـــة

مصاريف التطبيق (تركيب النعال) للدواب بالمستشفى المذكور تكون على الاكثر اثنى عشر قرشا لكل دابة من نوعى الخيل والبغال وثمانية قروش لكل دابة من نوع الحمير

المـادة الرابعـــة

على مدير البحيرة تنفيذ هـــذا القرار ويبتدئ العمل به بعد مضى ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٠

٤ مارس سنة ١٩١٢ – ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٣٠

محمد سعيد

نظـارة الحقانيـــة

انشاء محكمة مركزية بقسم اهرام الجيزة (*)

قــرار

نحن ناظر الحقانية

٥ مارس سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٨ الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ بانشاء محاكم المراكز وعلى افادة نظارة الداخلية الرقيمة ٢١ فبراير سنة ١٩١٢ نمرة (٢٥) ضبط الدالة على انشاء قسم بوليس بجهة اهرام الجيزة

قررنا ما يأتى

تنشأ محكمة مركزية بقسم اهرام الجيزة ويشتمل اختصاصها أوتيل منياهوس وما جاوره من الاماكن الاثرية وناحية نزلة السمان والاراضى المصرح بوضع خيام فيها للسياح المبينة بالرسم المعمول عنها بمعرفة نظارة الداخلية والمرفقة صورته بهذا

ويعمل بهذا القرار من ١٥ مارس سنة ١٩١٢ ؛

مصر فى ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٣٠ — ٥ مارس سنة ١٩١٢

سعد زغلول

(*) الوقائع المصرية فى ٩ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٦٧٨

نظارة الداخلية

قرار ـ منع أخذ رمال أو أحجار او حصى أو مواد أخرى من الشواطئ أو من الاراضى التى تتكوّن من طمى البحر(*)

ناظر الداخلية

٦ مارس سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من القانون المدنى الأهلى والمادتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين من القانون المدنى المختلط

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩١٢ الصادر طبقا للامر العالى الرقيم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

قـــرر ما هو آت

المادة الاولى

يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ كل من يتجارى على أخذ رمال أو أحجار أو حصى أو موادّ أخرى من الشــواطئ أو من الاراضى التى تتكون من طمى البحر أو التى ينكشف البحر عنها وذلك فى السواحل التى تعين بقرار يصدره المحافظ أو المدير وتضبط وتصادر هذه المواد

المادة الثانيـــة

يحدّد قرار المحـافظ أو المدير التاريخ الذى يبتدئ فيــه حق اقامة الدعوى العمومية ضدّ المخالفين ٤

١٧ ربيع الاول سنة ١٣٣٠ ـ ٦ مارس سنة ١٩١٢

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٠٥

مديرية قنـــا

تحديد ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية قنا (*)

قــرار

مدير قنـــا

١٤ فبراير سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩١١ طبقا للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامى المعدّلة بالقانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ١٥٣٤ الواردة للمديرية بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١ .

قـــررنا ما هو آت

المـادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة جنيها شهريا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل .

المـادة الثانيـــة

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

٢٥ صفر سنة ١٣٣٠ ــ ١٤ فبراير سنة ١٩١٢

محمد خليل نايل

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٠٦

مديرية جـــــرجا

تحديد ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية بمديرية جرجا (*)

قــــرار

مدير جـــرجا

فبراير ١٩١٢ — بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩١١ طبقا للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامى المعدّلة بالقانون نمرة ٢٢ ســـنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظـارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ١٣٠١ الواردة للمديرية بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩١١

قـــررنا ما هوآت

المـادة الأولى

تجعل ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية جنيها شهريا من ابتداء سنة ٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المـائة علاوة على المـاهيات نظير مصاريف التحصيل

المـادة الثانيـــة

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ٥١

٢٢ صفر سنة ١٣٣٠ — ١١ فبراير سنة ١٩١٢

على أبو الفتوح

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٠٦

مديرية جــــرجا

تحديد ماهيات خفراء الليل فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية بمديرية جرجا (*)

قــرار

مدير جرجا

١١ فبراير سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩١١ طبقا للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامى المعدلة بالقانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩ .

قررنا ماهو آت

المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء الليل فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية جنيها شهريا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

المادة الثانيــة

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ،

٢٢ صفر سنة ١٣٣٠ ــ ١١ فبراير سنة ١٩١٢

على أبو الفتوح

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٠٧

مديرية أســـيوط

قرار ـ تحديد ماهيات الخفراء النهاريين فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أومجالس محلية مختلطة بمديرية أسيوط (*)

وكيل مديرية أسيوط

١ فبراير ١٩١٢: بعدالاطلاع على المـادة الاولى من الامر العالى الصادرفى ١٧ فبرايرسنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرارمجلس المديرية الصادربتاريخ ٢٨ أكتوبرسنة ١٩١١ طبقا للفقرة (ب) من المـادة السابعة من القانون النظامى المعدلة بالقانون نمرة ٢٢ ســنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظـارة الداخلية نمرة ١٦٤٤ الواردة للمديرية بتاريخ ٢٧ ستمبر ســنة ١٩١١

قــررنا ما هو آت

المـادة الاولى

تجعل ماهيات الخفراء النهاريين فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أومجالس محلية مختلطة جنيها شهريا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل ٥ فى المـائة علاوة على المـاهيات نظير مصاريف التحصيل

المـادة الثانيـــة

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ؟

٢١ صفر سنة ١٣٣٠ ـ ١٠ فبراير سنة ١٩١٢

على جمال الدين

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٠٧

مديرية أســــيوط

قرار ــ تحديد ماهيات خفراء الليل فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية أسيوط (*)

وكيل مديرية أسيوط

١٠ فبراير سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

و بعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١١ طبقا للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامى المعدلة بالقانون نمرة ٢٢ سـنة ١٩٠٩

و بعد مصادقة نظارة الداخلية نمرة ١٦٤٤ الواردة للمديرية بتاريخ ٢٧ سبتمبر سـنة ١٩١١

قـــررنا ماهوآت

المـادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء الليل فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة جنيها شهريا من ابتداء سـنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

المـادة الثانيـــة

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

٢١ صفر سنة ١٣٣٠ ــ ١٠ فبراير سنة ١٩١٢

على جمال الدين

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٠٧

مديرية المنيـــــا

قرار ـ ماهيات خفراء النهار في البلاد والقرى التي ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية المنيا (*)

مدير المنيــــا

١ فبراير ١٩١٢

بعـد الاطلاع على المـادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ ـ ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرارى مجلس المديرية الصادرين بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩١١ و ٣٠ دسمبر سنة ١٩١١ طبقا للفقرة (ب) من المـادة السابعة من القانون النظامى المعدلة بالقانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتيها نمرة ١١٦٦ و ١٤٢٧ الواردتين للمديرية بتاريخ ٢١ سبتمبر و ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١

قــــررنا ما هو آت

المـادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة جنيها شهريا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المـائة علاوة على المـاهيات نظير مصاريف التحصيل

المـادة الثانيــــة

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية

المنيا فى ٢٢ صفر سنة ١٣٣٠ ـ ١١ فبراير سنة ١٩١٢

محمد على شراره

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٠٧

مديرية بنى سويف

قرار ـ ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية بنى سويف (*)

مدير بنى سويف

١١ فبر سنة ١٢

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩١١ طبقا للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامى المعدلة بالقانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ٧٨٣ الواردة للمديرية بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١١

قــررنا ما هو آت

المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة جنيها شهريا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل ٥ فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

المادة الثانيــة

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ،

بنى سويف فى ٢٢ صفر سنة ١٣٣٠ ـ ١١ فبراير سنة ١٩١٢

حافظ محمد

(*) الوقائع المصرية فى ١١ فبراير سنة ١٩١٢ وجه ٧٠٨

مديرية القليوبيـــة

قرار ـ تحديد ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية القليوبية (*)

مدير القليوبيـــة

١١ فبراير سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ ـ ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩١١ طبقا للفقرة (ب) من المـادة السابعة من القانون النظامى المعدلة بالقانون نمرة ٢٢ سـنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ٨٦٤ الواردة للمديرية بتاريخ ٢٢ سبتمبر سـنة ١٩١١

قـررنا ما هو آت

المـادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهـار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محليـة أو مجالس محلية مختلطة جنيها شهريا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المـائة علاوة على المـاهيات نظير مصاريف التحصيل

المـادة الثانيـــة

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ،

بنها فى ٢٢ صفر سنة ١٣٣٠ ـ ١١ فبراير سنة ١٩١٢

محمد أمين واصف

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٠٨

مديرية الشرقيـــــة

قرار ـ تحديد ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية الشرقية (*)

مدير الشرقيـــة

بعد الاطلاع على المـادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ ‏ ١٠ فبرا سـنة ١٢

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩١١ طبقا للفقرة (ب) من المـادة السابعة من القانون النظامى المعدّلة بالقانون نمرة ٢٢ سـنة ١٩٠٩

وبعـد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ١١٨٦ الواردة للمديرية بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١١

قـــررنا ما هوآت

المـادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة جنيها شهريا من ابتداء سـنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المـائة علاوة على المـاهيات نظير مصاريف التحصيل

المـادة الثانيـــة

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ؟

الزقازيق فى ٢١ صفر سنة ١٣٣٠ ـ ١٠ فبراير سنة ١٩١٢

حسن حسيب

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٠٨

مديرية الدقهليـــــة

قرار ــ تحديد ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية الدقهلية (*)

مدير الدقهليـــة

١٥ فبراير سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١١ طبقا للفقرة (ب) من المـادة السابعة من القانون النظامى المعدّلة بالقانون نمرة ٢٢ لســـنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخليـــة بمكاتبتها نمرة ٩٥٧ الواردة للمديرية بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩١١

قـــررنا ماهوآت

المـادة الاولى

تجعـــل ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محليــة أو مجالس محلية مختلطة جنيها شهريا من ابتداء ســنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المـائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

المـادة الثانيـــة

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ؟

٢٦ صفر سنة ١٣٣٠ ــ ١٥ فبراير سنة ١٩١٢

محمد شكرى

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٠٨

مديرية الغربيـــــة

قرار ـ تحديد ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية الغربية (*)

مدير الغربيـــة

١٥ فبراير سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣ وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩١٢ طبقا للفقرة (ب) من المـادة السابعة من القانون النظامى المعدلة بالقانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ٢٣٤ الواردة للمديرية بتاريخ يناير سـنة ١٩١٢

قـــررنا ما هو آت

المـادة الاولى

تجعـل ماهيات خفراء النهـار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محليـة أو مجالس محلية مختلطة جنيها شهريا من ابتداء سـنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المـائة علاوة على المـاهيات نظير مصاريف التحصيل

المـادة الثانيـــة

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرّد نشره فى الجريدة الرسمية ؟

فى ٢٦ صفر سنة ١٣٣٠ ـ ١٥ فبراير سنة ١٩١٢

محمد محب

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٠٩

مديرية البحيرة

قرار ــ تحديد ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية البحيرة (*)

مدير البحيرة

١٤ فبراير سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩١١ طبقا للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامى المعدلة بالقانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخليـــة بمكاتبتها نمرة ٨٩٣ الواردة للمديرية بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١

قـــررنا ما هوآت

المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة جنيها شهريا من ابتداء سـنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

المادة الثانيـــة

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ؛

دمنهور فى ٢٥ صفر سنة ١٣٣٠ ــ ١٤ فبراير سنة ١٩١٢

كمال

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ . وجه ٧٠٩

مديرية المنوفيـــة

قرار ـ تحديد ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية المنوفية (*)

١١ فبراير سـنة ٩١٢

مدير المنوفيـــة

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١١ طبقا للفقرة (ب) من المـادة السابعة من القانون النظامى المعدّلة بالقانون نمرة ٢٢ لســـنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها بنمرة ١٣١٧ الواردة للمديرية بتـاريخ ٢١ ستمبر سنة ١٩١١

قـــررنا ما هو آت

المـادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة جنيها شهريا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المـائة علاوة على المـاهيات نظير مصاريف التحصيل

المـادة الثانيـــة

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ،

شبين الكوم فى ١١ فبراير سنة ١٩١٢

أحمد حلمى

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٠٩

ترجمة قرار صادر من نظارة المـالية

بشأن تحديد سعر الفائدة على المبالغ المودعة فى صندوق توفير البوستة (*)

ناظر المـاليــة

١١ مارس سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٠ مارس سـنة ١٩١٢ بتعديل الامرين العاليين الصادرين بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ و ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ بخصوص صندوق توفير البوسطة

قـــرر ما هو آت

قد تحدّد سـعر الفائدة على المبالغ المودعة فى صـندوق توفير البوسطة بواقع ثلاثة فى المـائة سنويا اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩١٢ م

تحريرا بمصر فى ١١ مارس سنة ١٩١٢

(الامضا) يوسف سابا

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ ملحق

نظارة الداخليـــة

احتياطات للوقاية من الكوليرا

قرار بمنع صيد الحيوانات ذوات الصدف وبيعها (*)

ناظر الداخليـــة

٧ مارس سـنة ١٩١٢

حيث ان الحيوانات ذوات الصدف قد يمكن أن تكون واسطة لنقل عدوى الكوليرا ومن الضرورى اتخاذ الطرق المؤدّية للوقاية من هذا المرض

قـــرر ما هو آت

المـادة الاولى

يمنع صيد الحيوانات ذوات الصدف فى الموانى المصرية وفى قنال السويس وبيعها فى جميع أنحاء القطر المصرى الى أن يصدر قرار آخر

المـادة الثانيـــة

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لاتزيد عن جنيه مصرى واحد وبالحبس مدة لاتتجاوز أسبوعا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

والحيوانات ذوات الصدف التى تصاد أو تباع بالمخالفـة لهذا القرار تضبط وتصادر لجانب الحكومة

المـادة الثالثـــة

يعمل بهذا القرار بعد نشره فى الجريدة الرسمية بخمسة أيام ٥

صدر بالقاهرة فى ٧ مارس سنة ١٩١٢ محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ١٣ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٣٥

مديرية اسوان

قرار ـ تحديد ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة بمديرية اسوان (*)

وكيل مديرية اسوان

٢ مارس سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩١١ طبقا للفقرة (ب) من المادة السابعة من القانون النظامى المعدّلة بالقانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ٦٧٦ الواردة للمديرية بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩١١

قررنا ما هو آت

المادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء النهار فى البلاد والقرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة جنيها شهريا من ابتداء سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل وذلك ماعدا خفراء بلاد مركز الدر

المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره بالجريدة الرسمية ،

أسوان فى ١٣ ربيع الاول سنة ١٣٣٠ ـ ٢ مارس سنة ١٩١٢

بدر خان على

(*) الوقائع المصرية فى ١٣ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٣٦

رياسة مجلس النظـار

تقسيم أعمال قلم قضايا الحكومة الى ثلاث ادارات (*)

مجلس النظـار

١٢ مارس سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قراره الرقيم ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٧ القاضى بتقسيم قلم قضايا النظارات الى ادارتين

وبعد الاطلاع على المذكرة المقدّمة من نظارة الحقانيـة بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩١٢ نمرة ٤٠ – ١٣/١٠٠

وحيث انه بسبب ازدياد أعمال مصالح الحكومة فى السـنوات المـاضيـة أصبح من اللازم تعديل التقسيم المعمول بمقتضى القـرار سالف الذكر وانشاء ادارة ثالثة لقلم القضايا

قــرر ما هوآت

تقسم أعمال قلم قضايا الحكومة الى ثلاث ادارات وهى

ادارة يعهد اليها بقضايا نظارتى المـالية والمعارف العمومية

وادارة يعهد اليها بقضايا نظارتى الاشغال العمومية (بمـا فيها مصلحة السكة الحديد) والحربية

وادارة يعهد اليها بقضايا رياسة مجلس النظـار ونظارات الداخلية والحقانية والخارجية ويبقى قلم القضايا بالاسكندرية على نظامه الحالى ٥١

القاهرة فى ١٢ مارس سنة ١٩١٢ — رئيس مجلس النظار

(ترجمة) — محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ١٦ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٦٣

نظارة الحقانيـــة

ترتب محكمة جزئية شرعية فى مدينة المحروسة تسمى محكمة الازبكيـــة الشرعيـــة (*)

قـــرار

نحن ناظر الحقانية

۱۲ مارس سنة ۱۹۱۲

بعد الاطلاع على المادة الاولى من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٩ الشامل للائحة ترتيب المحاكم الشرعية

وبناء على مكاتبة محكمة مصر الشرعية الرقيمة ١٧ فبراير سنة ١٩١٢

قـــررنا ما هو آت

المادة الاولى

ترتب فى مدينة المحروسة محكمة جزئية شرعية تسمى محكمة الازبكية الشرعية ويشمل اختصاصها قسم الازبكية وشبرا والويلى

المادة الثانيـــة

يعمل بهذا القرار ابتداء من يوم ١٣ ربيع الثانى أول ابريل سنة ١٩١٢ م

مصر فى ٢٣ ربيع الاول سنة ١٣٣٠ – ١٢ مارس سنة ١٩١٢

سعد زغلول

(*) الوقائع المصرية فى ١٨ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٧٨٣

مديرية المنوفيـــة

تعيين النقط التى تؤخذ منها مياه الشرب والاستعمال المنزلى ببندرمنوف (*)

قـــرار

مدير المنوفيـــة

١٢ مارس سنة ١٢

بعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية المنعقدة ببندر منوف بتاريخ ٣٠ دسمبر سنة ١٩١٠ تطبيقا للمادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر فى ١١ مايو سـنة ١٨٩٥

وموافقة مجلس المديرية

قـــرر ماهو آت

١ ــ تؤخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى من النقطتين الآتيتين
النقطة الكائنة قبلى الكوبرى القديم أمام ملك الدفراوى على الشاطئ الايسر لترعة امداد البطحة
النقطة الواقعة أمام فتحة شارع أبى النور بجانب الكوبرى الجديد وقبلى قنطرة المعلم على الشاطئ الأيسر للترعة المذكورة

٢ ــ يكون الاستحمام وسقى الحيوانات وغسل الملابس والاوانى المنزلية فى النقطة الكائنة أمام شارع الثمانيات المردومة وبحرى قنطرة المعلم الواقعة على الشاطئ الايسر لترعة البطحة

٣ ــ لايجوز التبوّل والقاء الاقذار والاوساخ ومياه الاستعمال المنزلى على ترعة امداد البطحة من الجانبين ابتداء من كوبرى السكة الحديد الكائن على بحر فرعونه لغاية النقطة المخصصة لسقى المواشى الكائنة بحرى قنطرة المعلم وممتدة على ترعة الثمانيات لغاية مصبها

(*) الوقائع المصرية فى ٢٠ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٨٠٧

٤ ـ كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لاتزيد عن المائة قرش أو بالحبس لمدة لاتزيد عن أسبوع

٥ ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام ؟

شبين الكوم فى ١٢ مارس سنة ١٩١٢

أحمد حلمى

محـافظة مصـــــر

قــرار
المحلات العمومية بمدينة القاهرة ـ تعديل جدول الاخطاط المخصصة لسكن العائلات والغير معدّة للتجارة (*)

محـافظ مصـــر

١١ مارس سنة ٢

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر فى ٣٠ ابريل سـنة ١٩٠٤ بتعيين الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدّة للتجارة

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ بتعديل كشف الاخطاط المشار اليها

قــرر ما هو آت

أولا ـ يستبدل جدول الاخطاط بقسم شـبرا المخصصة فقط لسكن العائلات والغير معـدّة للتجارة المبينة بالمـادة الاولى من القرار المشار اليه بمـا هو آت : ـ

جميع قسم شـبرا ماعدا : ـ

١ ـ شارع شبرا الكبير
٢ ـ « ساحل روض الفرج
٣ ـ « الشون
٤ ـ « جزيرة بدران ابتداء من شارع شبرا الكبير الى شارع ابن الرشيد
٥ ـ « ابن الرشيد ابتداء من خط السكة الحديد الى جامع أنجه هانم
٦ ـ « الطويل

(*) الوقائع المصرية فى ٢٠ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٨٠٩

٧ ـ المثلث الواقع بين خط السكة الحديد من الجهة البحرية وفرع السكة الحديد بين محطة مصر وخط المطرية من الجهة القبلية وخط مستقيم تصورى بين النقطة التى تقطع فيها ترعة الجلاده خط السكة الحديد ونقطة غمره من الجهة الشرقية

ثانيا ـ يلغى القرار المشار اليه قبل الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ ويستبدل بهذا القرار الذى يسرى مفعوله بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ؟

محافظة مصر فى ١١ مارس سنة ١٩١٢ ـ ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٣٠

ابراهيم نجيب

نظارة الداخليــــة

تحديد ماهيات خفراء الليل والنهار ببندر المنيا الموجود بها
مجلس محلى مختلط (*)

قـــرار

ناظر الداخليــــة

٩ مارس سنة ١٢

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سـنة ١٣١٣ و بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ١٩ ديسمبر سـنة ١٩٠٤ وعلى افادتى مديرية المنيـا نمرة ١٨٦ ونمرة ٢٨٢ سنة ١٩١٢

قــررنا ما هو آت

المـادة الاولى

تجعل ماهيات خفراء الليل والنهار ببندر المنيا الموجود بها مجلس محلى مختلط جنيها شهريا لكل منهم اعتبارا من أول سنة ١٩١٢ مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على المـاهيات نظير مصاريف التحصيل

المـادة الثانيـــة

على مديرية المنيا تنفيذ هذا القرار ٥

فى ٩ مارس سـنة ١٩١٢ محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٢٣ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٨٣٥

نظـارة الاشغال العمومية

قرار ادارى نمرة ٧

باعتبار الاربعة كيمان الواقعة بناحية بسنتاواى بمديرية البحيرة من المنافع العموميـــة (*)

١٨ مارس سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٧ دسمبر سنة ١٩٠٩ نمرة ٤٣ وعلى ماجاء بافادة مصلحة الآثار التاريخية بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩١٢ نمرة ٣٣

قـــررنا ما يأتى

تعتبر الاربعة كيمان الواقعة بناحية بسنتاواى بمديرية البحيرة المعروفة بكيمان (الغرق) و(السبعة) و(المدينة) و(الوسط) من المنافع العامة وتضاف على الكشف المرفق بالقرار نمرة ٤٣ المذكور وبدفاتر وخرط المساحة بالكيفية الآتية

كوما (الغرق والمدينة) حسب الوارد بالخريطة القديمة وجدول الباقى بعـد اضافة أجزاء من أطيان الميرى على مسطح أولها وكوما . (السبعة) و (الوسط) بحسب طبيعة الارض ٠

القاهرة فى ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٣٠ – ١٨ مارس سنة ١٩١٢

ناظر الاشغال العمومية

اسماعيل سرى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٣ مارس سنة ١٩١٢ وجه ٨٣٥

نظـارة الداخليـــــة

قرار وزارى

نقل مصلحة التنظيم فى مدينة حلوان الى نظارة الداخلية (*)

١٧ مارس سـنة ١٩١٢

قرر مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى ١٧ مارس سنة ١٩١٢ نقل مصلحة التنظيم فى مدينة حلوان من نظارة الاشغال العمومية الى نظارة الداخلية

ولذلك رخص للنظارتين المذكورتين باتخاذ الطرق المؤدية الى نقل الاعتمادات الخاصة بتلك المصلحة من ميزانية الاشغال العمومية الى ميزانية الداخلية ووضع مستخدميها الداخلين والخارجين هيئة العمال والظهورات تحت تصرف نظـارة الداخلية ؟

(*) الوقائع المصرية فى ٣ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ٩٦٠

نظـارة الداخليـــة

قرار وزارى

نقل السلطة التى كانت مخوّلة بمقتضى اللوائح لنظارة الاشغال العمومية
الى نظارة الداخلية فيما يختص بأشغال الطرق العمومية
فى مدينـــة حلوان (*)

١٧ مارس
سنة ١٩١٢

قرر مجلس النظار بجلسته المنعقدة فى ١٧ مارس سنة ١٩١٢ أن تكون نظارة الداخلية وحدها مختصة بتنفيذ لائحــة ٣١ مايو ســنة ١٨٨٥ المتعلقة باشغال الطرق العمومية فى مدينة حلوان

وعليه تكون لنظارة الداخلية فيما يختص بتلك المدينة السلطة التى كانت مخوّلة لنظارة الاشغال العمومية بمقتضى القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها ليس فقط فيما يختص بالتنظيم (بما فيه اعتماد رسومات الخطوط) كما جاء بقرارالمجلس المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩١٢

ولكن أيضا فيما يختص باشغال الطرق العمومية ولها أيضا اصدار القرارات التى ترى لزوما لها ؟

(*) الوقائع المصرية فى ٣ ابريل سنة ١٩١٢ وجه : ٩٦

مديرية جـــرجا

قـــرار
عربات الركوب بالاجرة ببندر سوهاج ـ المواقف والتعريفة (*)

مدير جـــرجا

٢٥ مارس سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادتين ٢٢ و٢٨ من لائحـة عربات الركوب بالاجرة الصادرة بتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤

وبعد الاطلاع على قرار القومسـيون المحلى ببندر سوهاج الرقيم ٢٥ مارس سـنة ١٩١٢

قرر ما هو آت

أولا ـ تكون مواقف عربات الركوب بالاجرة ببندر سـوهاج فى النقط الآتى ذكرها

موقف بجوار باب محطة سوهاج من الجهة البحرية بطول ٣٠ مترا
« « المنتزه أمام باب المديرية « « « ٢٠ «

ثانيـا ـ يكون استئجار العربة بالمسافة او بالساعة

وعلى الراكب اعلان العربجى مقدّما عما اذا كان يرغب استئجار العربة بالمسافة او بالساعة والا فيكون للعربجى الحق فى طلب الاجرة حسب تعريفة المسافة

وتكون تعريفة عربات الركوب بالاجرة فى البندر المذكور كما يأتى :

بالمسـافة

	مليم
من اية نقطة الى اخرى داخل البندر	٢٠
من اية نقطة الى أخرى داخل البندر ذهابا وإيابا مع انتظار ربع ساعة	٤٠

(*) الوقائع المصرية فى ٣ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ٩٦١

من أية نقطة فى البندر الى : ــ

	ذهاب	ذهاب وإياب	ذهاب وإياب مع انتظار ساعة
	مليم	مليم	مليم
ديرانبا شنوده ...	١٥٠	٢٠٠	٣٠٠
أولاد نصير... ...	٥٠	٨٠	١٣٠
روافع القصير ...	٥٠	٨٠	١٣٠
المزالوه	٣٠	٦٠	١٠٠
الصلعا	١٠٠	٢٠٠	٢٥٠
قلفاو	٣٠	٦٠	١٠٠
الشيخ مكرم	٦٠	١٠٠	١٥٠

بالســـاعة

	مليم
عن الساعة الاولى داخل أو خارج البندر نهارا	٨٠
عن كل ساعة أوكسور الساعة بعد الساعة الاولى داخل البندر أوخارجه نهارا	٦٠
عن الساعة الاولى داخل أوخارج البندر ليلا	١٠٠
عن كل ساعة أوكسور الساعة بعد الساعة الاولى داخل البندر أوخارجه ليلا	٨٠

ثالثا ــ يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؛

سوهاج فى ٢٥ مارس سنة ١٩١٢ ــ ٧ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠

على أبوالفتوح

(م.م/٧١٩/٩١٢/١١٥٠)

مجموعة

قرارات ومنشورات

الحكومة المصرية

سنة ١٩١٢

مجموعة الثلاثة شهور الثانية



المطبعة الاميرية بمصر
١٩١٢

أمر عال
بتعديل لائحة البورصة (*)

نحن خديو مصر

٢٧ مارس سنة ٩١٢

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ بالتصديق على لائحة البورصة المرفقة به

وعلى أمرنا الصادر فى ٢٥ ابريل سنة ١٩١٠ بتعديل أمرنا السالف ذكره

وبناء على ماعرضه علينا ناظرا المالية والحقانية وموافقة رأى مجلس النظار

وبعد موافقة رأى محكمة الاستئناف المختلطة

أمرنا بما هو آت

المادة الاولى

تستبدل المواد ٤ و ٦ و ٧ و١٠ و ١١ (خامسا) و ١٢ (رابعا) و ١٨ و ١٩ و٢٠ و ٢٤ (فقرة أخيرة) و ٢٦ و٣٣ من لائحة البورصة المذكورة بما يأتى وتكمل المادة ٢٨ بإضافة فقرة رابعة اليها .

المادة ٤ « تنتخب اللجنة كل سنة من بين أعضائها رئيسا ونائب رئيس وسكرتيرا لها يعهد اليه بأمانة الصندوق

« ويجوز اعادة انتخاب الرئيس ونائب الرئيس والسكرتير

« ويجلس مندوبو الحكومة فى اللجنة وتكون لهم الاختصاصات المبينة فى هذه اللائحة

« واذا غاب بعض المندوبين أو منعهم مانع عن الحضور جاز انابة غيرهم مكانهم

(*) الوقائع المصرية فى ١٣ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١٠٤١

المادة ٦ « لاتكون مداولات اللجنة صحيحة الا اذا حضرها نصف الاعضاء
« وتكون قراراتها بأغلبية الاصوات
« وعند انقسام الاصوات بالتساوى يرجح رأى الرئيس

المادة ٧ « اذا توفى أحد أعضاء اللجنة أو استقال أو سافر اومنعه مانع عن الحضور مدة طويلة فى خلال السنة تعين اللجنة من يحل محله فيها من بين المترشحين المدرجة أسماؤهم فى القائمتين الاخيرتين ثم من بين المترشحين المدرجة أسماؤهم فى القائمتين الخاصتين بالسنة السابقة اذا لم يكن عدد الاولين كافيا وذلك طبقا لنص الفقرة الاخيرة من المادة الثانية

« وتنتهى مهمة الاعضاء المعينين للنيابة عن الاعضاء الغائبين او الذين طرأ عليهم مانع عند امكان الاعضاء الاصليين مباشرة أعمالهم أو عند تجديد تشكيل اللجنة

« وكل عضو يتغيب ست جلسات متوالية بدون سبب مقبول يعتبر مستقيلا

المادة ١٠ « يرأس الجمعيات العمومية للسماسرة رئيس لجنة البورصة

« ولأعضاء اللجنة غير السماسرة الحق فى الحضور بالجمعيات العمومية ويكون لهم صوت استشارى فيها

المادة ١١ (خامسا) « أن يكون قد تمرن مدة ثلاث سنوات لدى أحد السماسرة أو أصحاب البنوك فى نظير منفعة أو بصفة مستخدم أما فيما يختص بسماسرة البضائع فيلزم أن يكون قد أمضى ثلاث سنوات بصفة تاجر فى القطن أو البزرة أو بصفة مستخدم رئيسى لدى تاجر مشتغل بأحد هذين الصنفين

المادة ١٢ (رابعا) « أن يكون قد تمرن مدة سنتين فى محل سمسرة أو فى بنك
وفيما يتعلق بالفرع الخاص بالبضائع أن يكون أمضى سنتين بصفة تاجر فى القطن أو البزرة أو بصفة مستخدم رئيسى عند تاجر مشتغل بأحد هذين الصنفين

المادة ١٨ « يجب تسوية العمليات التى تمت نقدا فى أثناء يومى العمالة اللذين يليان تاريخها

« تسوى العمليات المعلقة الى اجل الخاصة بالاوراق المالية مرتين فى الشهر وتحدد لها مقدما تواريخ تصفية ثابتة لمدة سنة بمعرفة لجنة البورصة ومتى حددت تواريخ التصفية لايجوز تغييرها لأى سبب كان ولايجوز مدّ أجل عملية الى مابعد مدة اربع تصفيات ويجب تسوية الفروقات عند كل تصفية من التصفيات التى تتخلل المدة بين الاولى والاخيرة

« ولا يجوز ايقاف سوق الاوراق المالية المعلقة فيه العمليات الى أجل إلا بقرار يصدر من لجان بورصات الاوراق المالية مجتمعة بهيئة جمعية عمومية بناء على طلب احدى هذه اللجان وبأغلبية مكونة من ثلثى الاصوات ولأجل امكان اصدار هذا القرار بصورة قانونية يلزم حضور ثلثى الاعضاء المؤلفة منهم اللجان المذكورة

« ويرأس الجمعية العمومية أكبر رؤساء اللجان سنا

المادة ١٩ « تسوى العمليات المعلقة الى أجل الخاصة بالبضائع فى مواعيد المقاصة النصف الشهرية التى تحددها اللجنة فى شهر دسمبر من كل عام للسنة المقبلة

« وعلى اللجنة أن تضع عند كل مقاصة بيان الاسعار التى يجب دفع الفروقات بمقتضاها

أما فيما يختص بتغيير أسعار الاقطان أو بذرة القطن أو الحبوب فعلى اللجنة أن تبين فى لائحتها الشروط التى تكون بمقتضاها المقاصات غير الاعتيادية اجبارية أو اختيارية

« ومتى حددت تواريخ المقاصات نصف الشهرية ذات الفروقات لا يجوز تغييرها لأى سبب كان ولا يجوز فى المدة بين مواعيد المقاصات ذات الفروقات اعتيادية كانت أوغير اعتيادية أن تطلب التغطية أو توسيع الاعتماد أو أن يشرع فى التنفيذ أو تصفية الحالة الحاضرة بصفة اجبارية

المادة ٢٠ « اذا لم تنفذ العمليات بين السماسرة فى المواعيد المحددة جاز للسمسار ذى الشأن أن يرفع الامر الى لجنة البورصة ويجب على اللجنة عندئذ أن تشرع فى تصفية العملية المتأخرة

المادة ٢٤ (فقرة أخيرة) « يجوز قبول أوراق الشركات الاجنبية فى التسعيرة الرسمية ذات الاجل مهما بلغت قيمتها الاسمية بشرط أن لاتكون هذه القيمة أقل من ٢٥ فرنكا وأن تكون تلك الاوراق مقبولة فى التسعيرة الرسمية ببورصة بلادها الاصلية ويجب أن تكون الاوراق المذكورة سددت قيمتها بأكملها اذا كانت قيمتها الاسمية مائة فرنك أو أقل من مائة فرنك وان تكون لامر حاملها اذا لم يكن للشركة فى القطر المصرى محل معد لنقل ملكية هذه الاوراق

المادة ٢٦ « تدرج لجنة البورصة فى التسعيرة جميع الاوراق التى تكون طلبات قبولها مستوفاة الشروط وغير داخلة تحت نص المادة ٢٤ بشرط أن يدفع عنها رسوم الاشتراك المقررة فى اللائحة الداخلية

« ومع ذلك يجوز للجنة أن ترفض درج الاوراق فى التسعيرة بقرار مبين فيه أسباب الرفض انما يكون للشركة حق الطعن فى هذا القرار أمام محكمة التجارة المختلطة وهى تحكم فيه نهائيا فى غرفة المشورة

« كما أن لمندوبى الحكومة حق الطعن فى شأن الاوراق التى تدرجها لجنة البورصة فى التسعيرة

المادة ٢٨ (رابعا) « الاوراق الخاصة بالشركات التى حكم نهائيا من محكمة مصرية ببطلانها وعدم وجودها فى القطر المصرى »

المادة ٣٣ « العقوبات التأديبية هى »

أولا — الانذار

ثانيا — الغرامة من جنيه مصرى واحد الى خمسمائة جنيه مصرى

ثالثا — شطب الاسم

المادة الثانية

على ناظرى المالية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

صدر بسراى القبة فى ٢٧ مارس سنة ١٩١٢

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر المالية	ناظر الحقانية	رئيس مجلس النظار
يوسف سابا	سعد زغلول	محمد سعيد

(ترجمة)

مديرية جـــرجا

قـــرار

عربات الركوب بالاجرة ببندر جرجا ـ المواقف والتعريفة (*)

مدير جـــرجا

٢ ابريل سنة ١٩١٢

بعـد الاطلاع على المـادتين ٢٢ و ٢٨ من لائحة عربات الركوب بالاجرة الصادرة بتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤

وبعد الاطلاع على قرار المجلس المحلى ببندر جرجا الرقيم ٢٨ مارس سنة ١٩١٢

قـــرر ما هو آت

أولا ـ تكون مواقف عربات الركوب بالاجرة ببنـدر جرجا فى النقط الآتى ذكرها

موقف داخل البندر بجوار شونة المصلح من الجهة الغربية بأول شارع عبد الوارث

موقف خارج درابزين محطة السكة الحديد

ثانيـا ـ يكون استئجار العربة بالمسافة أو بالساعة

وعلى الراكب اعلان العربجى مقـدما عما اذا كان يريد استئجار العـربة بالمسافة والا فيكون للعربجى الحق بطلب الاجرة حسب تعريفة المسافة

(*) الوقائع المصرية فى ١٠ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١٠١٤

وتكون تعريفة عربات الركوب بالاجرة فى البندر المذكور كما يأتى

بالمسافة

	ملـيم
من أية نقطة الى أخرى داخل البندر	٢٠
من أية نقطة الى أخرى داخل البنـدر ذهابا وإيابا مع انتظار ربع ساعة	٤٠

بالسـاعة

عن الساعة الاولى داخل أو خارج البندر نهارا	٨٠
عن كل ساعة أوكسور الساعة بعد الساعة الاولى داخل البندر أوخارجه نهارا	٦٠
عن الساعة الاولى داخل أوخارج البندر ليلا	١٠٠
عن كل ساعة أوكسور الساعة بعد الساعة الاولى داخل البندر أوخارجه ليلا	٨٠

ثالثـا ـــ يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؟

٢ ابريل سنة ١٩١٢ ـ ١٤ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠

على أبوالفتوح

مجلس النظـــار

قـــرار
الحاق نقطة السلوم بالجهات الادارية بالقطر المصرى (*)

٩ ابريل سنة ١٩١٢

بما أن الحكومة المصرية مازالت على الدوام تعتبر نقطة السلّوم بمثابة جزء من الديار المصرية و بما أن الصدر الأعظم قد أرسل تلغرافا يخبر فيه بأن الباب العالى قرر اخلاء تلك النقطة وقبول احتلالها وادارة شؤونها بمعرفة الحكومة المصرية بطريقة وقتية على الأقل

و بمـا أن الحال تدعو حينئذ لاتخاذ التدابير اللازمة لاحتلال وادارة النقطة المذكورة

فقد قرر مجلس النظار ما يأتى :

المـادة الاولى

تكون نقطة السلّوم ملحقة بالجهات الادارية بالقطر المصرى

المـادة الثانيـــة

يكون النظام الادارى والمـالى فى نقطة السلّوم مماثلا لمـا هو حاصل فى مراكز الضبعة ومرسى مطروح وسيدى برانى

المـادة الثالثـــة

على نظارتى الداخلية والمـالية تنفيذ هذا القرار ،،

صدر فى ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠ - ٩ ابريل سنة ١٩١٢

رئيس مجلس النظار
محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ١٣ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١٠٤٢

محافظة مصر

بيوت العاهرات بمدينة مصر ـ الاخطاط التى يجوز فيها فتح بيوت للعاهرات (*)

قرار

محافظ مصر

٢ ابريل سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر فى ١٨ دسمبر سنة ١٨٩٦ بشأن سريان لائحة بيوت العاهرات فى مدينة مصر

وبعد الاطلاع على المادتين ٢ و ٢٧ من لائحة بيوت العاهرات الصادرة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٩١١

قرر ماهو آت

أولا ـ يضاف الى جدول الاخطاط التى يمكن فتح بيوت للعاهرات فيها فى مدينة مصر جزء من الجهة المعروفة بعزبة العبيد نمرة ١ (بقسم الوايلى) يحده من الشمال شارع المستنصر ومن الغربى خط سكة حديد المطرية ومن الشرق شارع عزبة عبدالنبى ومن الجنوب شارع القائد

ثانيا ـ يلغى القرار الرقيم ٢٢ فبراير سنة ١٩١١ المشار اليه قبل

ثالثا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

محافظة مصر فى ٢ ابريل سنة ١٩١٢ ـ ١٤ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠

ابراهيم نجيب

(*) الوقائع المصرية فى ١٣ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١٠٤٤

نظارة الداخلية

قرار

تقسيم مأمورية بندر طنطا الى مأموريتين (*)

ناظر الداخلية

١١ ابريل سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار مجلس مديرية الغربية الصادر بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩١٢ طبقا للفقرة السابعة من المادة الرابعة من القانون النظامى المعدل بالقانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩

قررنا ماهو آت

تقسم مأمورية بندر طنطا بمديرية الغربية الى مأموريتين احداهما باسم (قسم أول بندر طنطا) ويطلق على بوليس بندر طنطا الاصلى والثانية باسم (قسم ثانى بندر طنطا) ويطلق على بوليس الجعفرية *

٢٣ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠ - ١١ ابريل سنة ١٩١٢

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ١٧ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١٠٨١

نظـارة المـاليـــة

ترجمة قـــرار

تعديل تشكيل مجلس التأديب فى مصلحة عموم البوستة (*)

ناظر المـاليـــة

١١ ابريل سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة الثانية (قسم حرف ج) من القرار الصادر بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩١٠ القاضى بأن مأمور الادارة ورئيس قسم يعين بمعرفة المدير العام يكونان عضوين فى مجلس التأديب بمصلحة عموم البوستة

ونظراً الى أن وظيفة مأمور الادارة قد ألغيت ووظيفة رئيس قسم لم تعد باقية منذ تعديل ترتيب درجات العمال

قـــرر ما هو آت

مادة وحيدة

عدّل تشكيل مجلس التأديب فى مصلحة عموم البوستة بالكيفية الآتية :

المدير العام... ... ... رئيس
السكرتير العام ... ... }
الباشمفتش ... ... } أعضاء
ناظر أو وكيل ادارة يعين بمعرفة المدير العام ... ... }

اذا حصل عائق للرئيس يمنعه عن الحضور بالمجلس فالسكرتير العام يقوم مقامه فى الرياسة .

١١ ابريل ســـنة ١٩١٢ يوسف سابا

(*) الوقائع المصرية فى ١٧ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١٠٨١

مديرية الفيـــوم

قــرار

المحلات العمومية ببندر الفيوم ـــ تعديل كشف الاخطاط المخصصة لسكن العائلات التى لايمكن فتح محلات عمومية فيها (*)

مدير الفيـــوم

١١ ابريل سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدّة للتجارة

وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩١٢

قـــرر ماهو آت

أولا ـ يضاف الى كشف الاخطاط المبينة بالقرار المشار اليـــه قبل الشارع المبين بعد :

شارع مصطفى باشا فهمى المتصل بشارع الحواتم من الجهة القبلية ودرب النجارين من الجهة البحرية

ثانيـا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ؟

١١ أبريل سنة ١٩١٢ ــ ٢٣ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠

ابراهيم حليم

(*) الوقائع المصرية فى ١٧ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١٠٨١

مديرية قنـــــا

قـــرار
تحديد ماهيات الخفراء بمراكز نجع حمادى ودشنا وقوص بمديرية قنا (*)

مدير قنـــا

١١ ابريل سنة ١٩١١

بعد الاطلاع على المـادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ١٣ رمضان سنة ١٣١٣

و بعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩١٢ طبقا للفقرة ب من المـادة السابعة من القانون النظامى المعدّلة بالقانون نمرة ٢٢ سـنة ١٩٠٩

و بعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ٤٦٤ الواردة للمديرية فى ٦ ابريل سـنة ١٩١٢

قـــررنا ما هو آت

المـادة الاولى

تجعل ماهيات أرباب الحفظ بمركز نجع حمادى كما يأتى شهريا

مشايخ الخفر من فية ١ جنيه و ٧٥٠ مليما الى فية ٢ جنيه و ٥٠٠ مليم بدلا من فية ١ جنيه و ٤٠٠ مليم الى ٢ جنيه

وكلاء مشايخ الخفر من فية ١ جنيه و ٢٠٠ مليم الى فية ١ جنيه و ٥٠٠ مليم بدلا من فية ١ جنيه و ٢٠٠ مليم

خفراء الليل من فية ٩٠٠ مليم الى فية ١ جنيه بدلا من فية ٩٠٠ مليم

(*) الوقائع المصرية فى ٢٠ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١١٠٣ .

وتجعل ماهيات مشايخ الخفر بمركزى دشنا وقوص كما يأتى

مركز دشنا من فية ٢ جنيه الى فية ٢ جنيه و ٥٠٠ مليم بدلا من فية ١ جنيه و ٢٥٠ مليما الى فية ٢ جنيه

مركز قوص من فية ١ جنيه و ٧٥٠ مليما الى فية ٣ جنيهات بدلا من فية ١ جنيه و ٢٥٠ مليما الى فية ٢ جنيه

وتجعل ماهيات وكلاء مشايخ الخفر بمركز قوص من فية ١ جنيه و ٢٥٠ مليما الى فية ١ جنيه و ٧٥٠ مليما بدلا من فية ١ جنيه الى ١ جنيه و ٢٥٠ مليما مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات المذكورة نظير مصاريف التحصيل

المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ؟

١١ ابريل سنة ١٩١٢ – ٢٣ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠

محمد خليل نايل

نظـارة الداخليـــة

قـــرار

المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ـ ادخال تعديل على النوع المرموز له بحرف (ا) من القسم الثالث من جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (*)

ناظر الداخليـــة

١٨ ابريل سنة ٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة الثانية من القانون نمرة ١٣ الصادر فى سنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

وبعد الاطلاع على الجدول الملحق بلائحة المحلات المشار اليها وعلى القرارات المعدّلة له

قـــرر ما هو آت

أولا ـ تستبدل عبارة « محلات عمل الفطير وغير ذلك ممـا يصـنع من العجيـن » الواردة فى القسم الثالث من جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة من النوع المرموز له بحرف (ا) بالعبارة الآتية « محلات عمل الفطير وكافة المأكولات المصنوعة من العجين »

ثانيـا ـ يسرى مفعول هـذا القرار بعد مضى خمسة أيام من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ؞

١٨ ابريل سنة ١٩١٢ ـ أول جمادى الاولى سنة ١٣٣٠

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١١٢٧

نظارتا الداخلية والاشغال العمومية

نقل أعمال التنظيم فى مدينة حلوان الى نظارة الداخلية (*)

ناظرا الداخلية والاشغال العمومية

١٨ ابريل سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على ما قرره مجلس النظار فى ١٧ مارس سنة ١٩١٢

قررا ما هو آت

المادة الاولى

تحل نظارة الداخلية ابتداء من ٢٠ ابريل سنة ١٩١٢ محل نظارة الاشغال العمومية فى القيام (طبقا لاحكام القوانين واللوائح والقرارات المتبعة) بأعمال التنظيم فى مدينة حلوان

المادة الثانية

يوضع تحت تصرف نظارة الداخلية من التاريخ المذكور آنفا مستخدمو نظارة الاشغال العمومية القائمون بأعمال مصلحة التنظيم المنقولة بحسب أحكام المادة السابقة وكذا الاعتمادات الخاصة بتلك المصلحة مما

حرر بالقاهرة فى ١٨ ابريل سنة ١٩١٢

ناظر الداخلية	ناظر الاشغال العمومية
محمد سعيد	اسماعيل سرى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١١٢٧

مديرية الدقهليـــــة

قـــرار

عربات الركوب بالاجرة ببندر السنبلاوين ـ المواقف (*)

مدير الدقهليـــة

١٥ ابريل سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة ٢٢ من لائحة عربات الركوب بالأجرة الصادرة فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤

وبعد الاطلاع على قرار المجلس المحلى الصادر بجلسته المنعقدة فى ١٦ مارس سـنة ١٩١٠

قـــرر ما هو آت

أولا ـ يكون وقوف عربات الركوب بالأجرة فى بندر السنبلاوين فى النقطة الآتيـة :

موقف بقطعة الارض الفضاء ملك مصلحة سكة حديد الحكومة بجوار درابزين المحطة بامتداد ٥٠ مترا من مدخل المحطة

ثانيا ـ يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؟

المنصورة فى ١٥ ابريل سنة ١٩١٢ ـ ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠

محمد شكرى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١١٢٩

مديرية الدقهليـــة

قـــرار

عربات النقل والصندوق ببندر السنبلاوين ـ المواقف (*)

مدير الدقهليـــة

١٥ ابريل سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة ١١ من لائحة عربات النقل والصندوق المضافة الى اللائحة المشار اليها بمقتضى القرار الصادر فى ١٨ يونيو سنة ١٩٠١

وبعد الاطلاع على قرار المجلس المحلى الصادر بجلسـته المنعقدة فى ١٥ فبراير سـنة ١٩١١

قرر ما هو آت

أولا ـ يكون وقوف عربات النقل والصندوق فى بندر السنبلاوين فى النقطة الآتية : ـ

موقف بقطعة الارض الفضاء ملك مصلحة سكة حديد الحكومة بجوار درابزين المحطة بامتداد خمسين مترا من مدخل المحطة

ثانيـا ـ يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية م

المنصورة فى ١٥ ابريل سنة ١٩١٢ ـ ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٣٠

محمد شكرى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١١٢٩

نظارة الماليـــــة

ادارة عموم الحسابات المصرية

منشور ٣٤ – ٦٥/٣٩ خاص بالموظفين والمستخدمين الذين يتجاوزون اجازاتهم بسبب عدم وجود محلات لهم فى البواخر أو بسبب اجراآت الحجر الصحى (*)

١٧ مارس سنة ٩١٢

طلب بعض المصالح من نظارة المالية معرفة مايلزم اتباعه نحو الموظفين والمستخدمين الذين يتجاوزون إجازاتهم بسبب عدم وجود محلات لهم فى البواخر أو بسبب اجراآت الحجر الصحى .

فنظارة المالية ترى أن الموظف أو المستخدم الموجود باجازة يجب عليه أن يتخذ جميع الاحتياطات اللازمة حتى يعود الى مقرّ وظيفته عند انتهاء إجازته . ولأجل هذا الغرض يجب عليه أن يحفظ لنفسه مقدما محلا فى الباخرة التى يعود عليها . والاعتذار عن التأخير بحجة عدم وجود محلات فى البواخر غير مقبول لانه يدل على عدم تدبر المستخدم وقلة اهتمامه بسرعة العودة الى أعماله .

أما فيما يتعلق بالتأخير الناشئ عن اجراآت الحجر الصحى فمن رأى نظارة المالية أن الموظف أو المستخدم لا يكون مسئولا عنه اذا كان اتخاذ هذه الاجراآت فى القطر المصرى على واردات الميناء التى يسافر منها لم يقرر الا فى وقت تأهبه للسفر بقصد العودة الى مركز وظيفته أو وقتما يكون عائدا فى الطريق . أما اذا كانت اجراآت الحجر الصحى قد اتخذت فى القطر المصرى من مدة مضت وجب على الموظف أو المستخدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتقديم ميعاد عودته بحيث لايكون خروجه من الحجر الصحى بعد تاريخ انتهاء إجازته . وكل تأخير فى هذه الحالة يجب اعتباره غير مقبول ويترتب عليه الحرمان من الماهية .

(*) الوقائع المصرية فى ٢٧ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١١٨١

ومع ذلك فنظارة المالية مستعدة للنظر فى الاحوال التى تكون فيها مدة الاقامة فى الحجر الصحى بعد الوصول الى القطر المصرى أكثر من يومين وكذلك فى الاحوال التى يكون حفظ فيها محل على الباخرة قبل أن يكون قد تقرر اتخاذ اجراآت الحجر الصحى فى القطر المصرى ؟

القاهرة فى ١٧ مارس سنة ١٩١٢ — ناظر المالية
يوسف سابا

قومسيون محلى ميت غمر المختلط

قـــرار
تحصيل الاموال والرسوم البلدية فى بندر ميت غمر (*)

رئيس قومسيون محلى ميت غمر المختلط

١٥ ابريل سنة ٩١٢

بناء على المـادة الثالثة عشرة من القانون نمرة ٧ سـنة ١٩١١ الخاص بانشاء قومسيون محلى ميت غمر المختلط

وبناء على قرار القومسيون الرقيم ٢٥ ديسمبر سـنة ١٩١١ المصدّق عليه من نظارة الداخلية بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩١٢ نمرة ٤٤

قـــرر ما هو آت

أولا — تحصيل الاموال والرسـوم البلدية بحسب التعهد الموقع عليه يعمل عند الاقتضاء بالطرق الادارية طبقا لاحكام الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل العوائد والعشور

ثانيـا — يعمل بهذا القرار بعد مضى خمسة عشر يوما من اعلانه بالجريدة الرسميـــة ؟

١٥ ابريل سنة ١٩١٢ — محمد شكرى

(*) الوقائع المصريه فى ٢٩ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١٢٠٦

نظـارة الداخليـــة

قـرار

بتعديل الفقرة (١٢) من المـادة (٤) من القرار الصادر فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٠٤ الخاص بالنظام التأديبى ببلدية الاسكندرية (*)

ناظر الداخليـة

٢٨ ابريل سنة ١٩١٢ — بعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٠٤ بترتيب مجلس بلدى الاسكندرية

قـرر ما هو آت

المـادة الاولى

تلغى الفقرة (١٢) من المـادة الرابعة من القرار المذكور المتعلقة بمحاكمة العمال تأديبيا

المـادة الثانيـة

على مجلس بلدى الاسكندرية بناء على هذا الالغاء أن يدخل بلائحته الداخلية التعديلات اللازمة لترتيب النظام التأديبى ترتيبا جديدا

المـادة الثالثـة

على رئيس المجلس البلدى بالاسكندرية تنفيذ هذا القرار ؟

مصر فى ٢٨ ابريل سنة ١٩١٢ — محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى أول مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٢٣١

نظـارة الداخليـــة

لائحة بشأن الصيد (*)

ناظر الداخليـــة

٤ مايو سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ١٤ يونيو سنة ١٩٠٠ طبقا للامر العالى الرقيم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

قـــرر ما هو آت

(١) لايجوز لاحد مباشرة الصيد بدون الحصول على رخصة من محافظ أو مدير الجهة التى يقيم فيها مقابل دفع مبلغ مائة قرش صاغ وهذه الرخصة يسرى مفعولها فى كافة أنحاء القطر المصرى لمدّة عام واحد ابتداؤه أول يونيو من كل سنة وهى شخصية لايجوز التنازل عنها للغير

(٢) ينبغى ابراز هذه الرخصة عند كل طلب من مندوبى الحكومة

(٣) تخوّل رخصة الصيد حاملها حق الصيد مدّة النهار من شروق الشمس الى غروبها سواء كان الصيد بالبندقية أو بالشباك

(٤) لايجوز الصيد

(ا) فى أملاك الغير مالم يسمح به مالكها أو مأموروه

(ب) ضمن حدود المدن والقرى والكفور والعزب وبوجه عام على مسافة تقل عن مائتين وخمسين مترا من أىّ مسكن

(ج) بالشباك فى أراضى الغير التى لم يجن محصولها بعد

(د) صيد الحمام أو غيره من الطيور الداجنة أو أى نوع من الطيور والحيوانات المملوكة للغير

(*) الوقائع المصرية فى ٤ مايو سنة ١٩١٢ ملحق

(٥) لاتصرف رخص الصيد لأحد من الآتى ذكرهم :

(١) الاشخاص الذين لم يبلغوا من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة

(٢) الاشخاص المحكوم عليهم بالحرمان من الحقوق الوطنية

(٣) الاشخاص المحكوم عليهم فى مواد التشرد أوالسرقة أو النصب أوالخيانة أو العصيان أو التعدّى على رجال السلطة العمومية

(٤) الاشخاص المحكوم عليهم والموضوعون تحت مراقبة البوليس

(٦) تسحب رخص الصيد من الاشخاص الذين تصدر عليهم بعد الحصول عليها أحكام من قبيل ما توضح فى المادة السابقة

(٧) ينتهى الحق فى رفض اعطاء رخص الصيد للاشخاص المحكوم عليهم المنوه عنهم بالفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الخامسة بعد مضى خمس سنوات من انتهاء مدة العقوبة

(٨) يكون للمديرين فى المديريات الحق المطلق فى اعطاء وعدم اعطاء رخص الصيد لأهالى البنادر والقرى بحسب مايتراأى لهم

(٩) للمحافظين والمديرين الحق فى اصدار قرارات خصوصية يعينون بها ابتداء وانتهاء فصل الصيد فى كل جهة وأنواع الطيور والحيوانات التى لا يجوز صيدها . ولهم أيضا أن يمنعوا الصيد فى جهات معينة أو يقيدوه بشروط خاصة

(١٠) كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة من ٢٠ الى ١٠٠ غرشا صاغا وفى حال العودة الى ارتكاب المخالفة فى خلال السنة يجوز الحكم بالحبس لغاية سبعة أيام وانما فى حالة الصيد بملك الغير بدون رضى المالك فلا بد من تقديم الشكوى من صاحب الشأن

ويحكم القاضى بمصادرة الأسلحة وآلات الصيد فى حالة العود للمخالفة وفى الحالة المنصوص عليها فى المادة السادسة وفى مثل هذه الحالة يحكم على المخالف باستحضار تلك الأسلحة والآلات أو بدفع ثمنها بحسب مايقدّره القاضى لها بحيث أن لايقل هذا الثمن عن ١٠٠ غرش صاغ

(١١) يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره فى الجريدة الرسمية بثلاثين يوما ٤

٤ مايو سنة ١٩١٢ – ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠

محمد سعيد

نظـارة الداخليـــة

قـــرار

باضافة عملية تنقية دودة القطن و بو يضاتها على أنواع الاعمال التى يجوز ان تشغل فيها الاشخاص المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع التشغيل (*)

نحن ناظر الداخلية

٥ مايو سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة ٦٦ من الامر العالى الصادر فى ١٩ شوال سنة ١٣١٨ الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المشتمل على لائحة ترتيب السجون

وعلى القرار الوزارى الصادر فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١ بتعيين أنواع الاعمال التى يجوز أن يشغل فيها الاشخاص المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع التشغيل

وعلى القانون نمرة ١٣ الصادر فى سنة ١٩٠٥ المشتمل على بيان الاجرآت اللازم اتخاذها لابادة دودة القطن

وبعد الاتفاق مع سعادة ناظر الحقانية

قررنا ما هو آت

المـادة الاولى

يضاف العمل الآتى الى الاعمال المبينة بالمـادة الاولى من قرار ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١

« تنقية دودة القطن وبو يضاتها وهى العملية المنصوص عليها فى القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٥ »

المـادة الثانيـــة

الاشخاص الذين يجوز تشغيلهم فى العمل المذكور بالمادة السابقة هم المحكوم عليهم بالحبس مع التشغيل فقط ،،

مصر فى ٥ مايو سنة ١٩١٢ ــ ١٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠ محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٣٣٢

نظارة الداخليـــــة

قـــرار

باضافة عملية دودة القطن وبويضاتها على أنواع الاشخاص التى يجوز أن يكلف بها الاشخاص المقتضى التنفيذ عليهم بالاكراه البدنى (*)

نحن ناظر الداخلية

٥ مايو سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادتين ٢٧١ و ٢٧٢ من قانون تحقيق الجنايات

وعلى القرار الوزارى الصادر فى ١٨ ينايرسنة ١٩٠٥ بتعيين الاشغال التى يجوز أن يكلف بها الاشخاص المقتضى التنفيذ عليهم بالاكراه البدنى

وعلى القانون نمرة ١٣ الصادر فى سنة ١٩٠٥ المشتمل على بيان الاجرآت اللازم اتخاذها لابادة دودة القطن

وبعد الاتفاق مع سعادة ناظر الحقانية

قـــررنا ما هوآت

يضاف العمل الآتى الى الاعمال المبينة بالمادة الاولى من قرار ١٨ يناير سنة ١٩٠٥ « تنقية دودة القطن وبويضاتها وهى العملية المنصوص عليها فى القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٥ » ما

مصر فى ٥ مايو سنة ١٩١٢ — ١٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مايوسنة ١٩١٢ وجه ١٣٣٢

قرار من نظـارة الاشغال العموميـــة
بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٢ نمرة ١٢ ادارة

قـــرار
بابطال الترخيص بانشاء المماشى المسقوفة بشارع محمد على وشارع كلوت بك (*)

٤ مايو سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على الامر الادارى الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٦ نمرة ٧٥ بشأن انشاء مماش مسقوفة فى مدينة القاهرة فى الشوارع المبينة فيه

وبناء على ماقرره مجلس تنظيم مدينة القاهرة بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩١٢ وما عرضه علينا جناب وكيل النظارة

قـــررنا ما يأتى

المـادة الاولى

يبطل الترخيص بانشاء المماشى المسقوفة بشارع محمد على وشارع كلوت بك ولا تقام بعد الآن مماش مستجدة بالشارعين المذكورين

المـادة الثانيـــة

على جناب مراقب ادارة تنظيم مدينة القاهرة تنفيذ هذا القرار ،،

ناظر الاشغال العمومية
اسماعيل سرى

(*) الوقائع المصرية فى ١١ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٣٣٢

محافظة مصر

قرار

المحلات العمومية بمدينة القاهرة ـ تعديل كشف الاخطاط المخصصة لسكن العائلات ولا يمكن فتح محلات عمومية فيها (*)

محافظ مصر

٢٥ ابريل سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات وغير معدة للتجارة

قرر ماهو آت

أولا ـ يحذف من كشف الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات وغير معدّة للتجارة المبينة بالمادة الاولى من القرار المشار اليه قبل الميدان وجزء الشارع الآتى ذكرهما

قسم عابدين

ميدان الازهار

الجزء من شارع منصور الكائن بين شارع قوله وميدان الازهار

ثانيا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد ٥ أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؟

محافظة مصر فى ٢٥ ابريل سنة ١٩١٢ ـ ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠

ابراهيم نجيب

(*) الوقائع المصرية فى ١٣ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٣٦٢

محافظة السويس

قرار

المحلات العمومية بالسويس ـ تعديل كشف الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات ولا يمكن فتح محلات عمومية فيها (*)

محافظ السويس

٢ مايو سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع المادة الثانية من القانون نمرة ١ (٩ يناير) سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الرقيم ٢ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين الشوارع والحوارى المخصصة فقط لسكن العائلات وغير معدّة للتجارة

قرر ما هو آت

أولا ـ يضاف الى كشف الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات وغير معدّة للتجارة الخط المسمى « كفر زرب » التابع لقسم ثالث بمدينة السويس

ثانيا ـ يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية مًا

١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠ ـ ٢ مايو سنة ١٩١٢

محمود وهبي

(*) الوقائع المصرية فى ١٣ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٣٦٢

نظـارة الداخليـــــة

قـــرار

نقل مصلحة تنظيم حلوان الى مجلس هذه المدينة المحلى المختلط (*)

ناظر الداخليـــة

١١ مايو سـنة ٩١٢

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص التنظيم وعلى القرارين الوزاريين الصادرين من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ وبعد الاطلاع على قرار ناظرى الداخلية والاشغال العمومية الصادر فى ١٨ ابريل سـنة ١٩١٢ باحالة مصلحة تنظيم حلوان على نظارة الداخلية ونظرا لوجود قومسيون محلى مختلط بمدينة حلوان بمقتضى القانون نمرة ٢١ الصادر فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١١

قـــرر ما هو آت

المـادة الاولى

ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩١٢ تتبع مصلحة تنظيم حلوان لمجلس بلدى هذه المدينة الذى يوضع تحت تصرفه مستخدمو المصلحة المذكورة المحالة على نظارة الداخلية بمقتضى القرار الصادر فى ١٨ ابريل سنة ١٩١٢ ويناط به دفع مرتبات هؤلاء المستخدمين

(*) الوقائع المصرية فى ١٥ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٣٨٤

المـادة الثانيـــة

تقوم المأمورية البلدية باختصاصات مجلس التنظيم ويحضر مهندس التنظيم ومفتش الصحة الجلسات ويكون رأيهما استشاريا وتعرض المأمورية اقتراحاتها على المجلس البلدى

المـادة الثالثـــة

يلغى مجلس تنظيم مدينة حلوان الحالى ٤

١١ مايو سنة ١٩١٢ محمد سعيد

مديرية أســــيوط

قـــرار

المحلات العمومية ببندر ملوى (مديرية أسيوط) ـ الاخطاط المخصصة لسكن العائلات التى لايمكن فتح محلات عمومية فيها (*)

مدير أســــيوط

٩ مايو سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر فى ٢١ مايو سـنة ١٩٠٤ المبينة فيه الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدّة للتجارة

وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة فى ٢ مايو سنة ١٩١٢

قـــرر ما هو آت

أوّلا ـ يحذف من كشف الاخطاط المبينة بالقرار المشار اليه أعلاه ببندر ملوى الجزء الكائنة فيه الوكالة نمرة ٢١٥ بشارع درب القمح

ثانيـا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ؟

أسيوط فى ٩ مايو سنة ١٩١٢ ـ ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠

ابراهيم فتحى

(*) الوقائع المصرية فى ١٥ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٣٨٧

مديرية الشرقيــــة

قـــرار

المحلات العمومية ببندر الزقازيق ـ تعديل جدول الاخطاط المخصصة لسكن العائلات ولا يمكن فتح محلات عمومية فيها (*)

مدير الشرقيـــة

٨ مايو سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر فى ٢٣ مايو سـنة ١٩٠٤ بتعيين الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدّة للتجارة

وحيث ان شارع الجنابيـة بقسم يوسف بك ببندر الزقازيق قد ورد ذكره غلطا باسم شارع الجبانة فى القرار المشار اليه أعلاه

قــرر ما هو آت

أولا ـ يستبدل اسم شارع الجبانة ببندر الزقازيق (بقسم يوسف بك) الوارد بالقرار المشار اليه أعلاه باسم شارع الجنابية

ثانيـا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام ؞

الزقازيق فى ٢١ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠ ـ ٨ مايو سنة ١٩١٢

حسن حسيب

(*) الوقائع المصرية فى ١٥ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٣٨٨

مديرية الدقهليـــــة

قــــرار

الحمارة ببندر السنبلاوين ـ المواقف (*)

مدير الدقهليـــة

٩ مايو سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٨٩٨ المشتمل على لائحة الحمارة

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر فى ٢ ستمبر سنة ١٩١١

قــــرر ما هو آت

أولا ـ يكون تحديد موقف الحمارة ببندر السنبلاوين الكائن بقرب المحطة المبين بقرار المديرية الصادر فى ٢٤ مارس سنة١٨٩٨ كالآتى :ـ

موقف بالقطعة الارض الفضاء ملك مصلحة سكة حديد الحكومة ويحدّ هذه القطعة من الجهة البحرية طريق ومن الجهة القبلية درابزين سكة حديد الدلتا ومن الجهة الشرقية شارع المحطة ومن الجهة الغربية فضاء ملك مصلحة سـكة حديد الحكومة ومنفصل عنها بحاجز من الحديد

ثانيـا ـ يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٥١

المنصورة فى ٩ مايو سنة ١٩١٢ ـ ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠

محمد شكرى

(*) الوقائع المصرية فى ١٥ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٣٨٨

ارادة سـنية

صادرة لصاحب العطوفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار
بتاريخ ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠ (١٥ مايو سنة ١٩١٢) نمرة ٤

قائممقامية خديوية ـ أمر كريم بشأنها (*)

رئيس مجلس النظار عطوفتلو محمد سعيد باشا حضرتلرى

١٥ مايو
سنة ١٩١٢

حيث أننا عزمنا بمشيئة الله تعالى على السفر الى خارج القطر فقد أنبنا كم عنا وأقمنا كم مقامنا مدة غيابنا للنظر فى أشـغال حكومتنا واصدار ماتسـتدعيه من الاوامر بما هو معهود فيكم من الروية وكمال الدراية وعنـد عزم عطوفتكم أيضا على السفر ينظر مدة غيابكم سعادة حسين رشـدى باشا ناظر الحقانية أشـغال الحكومة بالاتفاق مع حضرات النظار الباقين بما نعهده فيهم من حسن الخبرة بالاعمال وما يقررونه تصدر به الاوامر تحت امضاء سعادته وأصدرنا أمرنا هذا لعطوفتكم بذلك للعلم به والعمل بموجبه ٥١

عباس حلمى

(*) الوقائع المصرية فى ١٦ مايو سنة ١٩١٢ ملحق

مديرية الفيـــــوم

قرار عربات الركوب بالأجرة ببندر الفيوم ـ المواقف (*)

مدير الفيـــوم

١٣ مايو سـنة ٩١٢

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر بتاريخ ١٨ فبراير سـنة ١٩٠٧ بشأن عربات الركوب بالأجرة ببندر الفيوم

وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى الصادر بجلسـته المنعقدة بتـاريخ ٥ فبراير سنة ١٩١٢

قـــرر ما هوآت

أوّلا ـ تلغى مواقف عربات الركوب بالاجرة المبينة بالمـادة الاولى من القرار المشار اليه أعلاه وتستبدل بالمواقف الآتية : ـ

عدد العربات	
١٢	موقف بشارع محمد بك جعفر بين منزل محمد بك نصار والمحكمة الاهلية
٦	موقف بشارع محمد بك جعفر بين منزل مصـطفى الحريشي وبحر تنهله
٦	موقف بشارع بحر سنورس الشرقى بجوار درابزين بحر سنورس
٦	موقف بميدان شارع مصطفى باشا فهمى
٤	« بشارع عدلى بجوار ساقية الحمام
٦	« « سوق الثلاث القديم بجوار ملك الحداد
٤	« « بحر عنز بوار وابور اصلان
٤	بجوار محطة الشيخ حسن

ثانيـا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ؟

١٣ مايو سنة ١٩١٢ ـ ٢٦ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠ ابراهيم حليم

(*) الوقائع المصرية فى ٢٠ مايوسنة ١٩١٢ وجه ١٤١٢ .

مديرية بنى سويف

قـــرار

بيوت العاهرات ببندر ببـا ـ سريان اللائحة (*)

مدير بنى سويف

١٤ مايو سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على لائحة بيوت العاهرات الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٦

وبعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر فى ٢ يوليه سنة ١٩٠٧

وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة فى ١٢ دسمبر سنة ١٩١١

قـــرر ما هو آت .

أولا ـ يسرى مفعول لائحة بيوت العاهرات على بندر ببا

ثانيـا ـ يلغى القرار المشار اليه الصادر فى ٢ يوليه سنة ١٩٠٧

ثالثـا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثين يوما ١٨

١٤ مايو سنة ١٩١٢ ـ ٢٧ جمادى الاولى سنة ١٣٣٠

حافظ محمد

(*) الوقائع المصرية فى ٢٠ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٤١٢

نظـارة الاشغال العمومية

قرار ادارى نمرة ١٥ بحذف كوم متبول بمركز كفر الشيخ غربية من عداد التلال والاكوام الاثرية (*)

١٩ مايو سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٧ دسمبر سنة ١٩٠٩ نمرة ٤٣

وعلى ماورد من مصلحة الآثار التاريخية بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٢ نمرة ٧٣

قــررنا ما يأتى

يحذف كوم متبول بمركز كفر الشيخ غربية من عداد التلال والاكوام المدرجة بالكشف الملحق بالقرار نمرة ٤٣ المذكور لان أرضه أصبحت مساوية لسطح الارض الزراعية المجاورة له ولم يبق له أثر ما

٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ — ١٩ مايو سنة ١٩١٢

ناظر الاشغال العمومية
اسماعيل سرى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٢ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٤٤٠

نظـارة المـاليـــــة

ادارة عموم الحسابات المصرية

منشور نمرة ٣٤ ـ ٢٢/١٧ صادر بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩١٢

بشأن الاجازات العادية خارج القطر (*)

٢٥ مايو
سـنة ١٩١٢

قضى قرار مجلس النظار الصادر فى ٢٠ مارس سـنة ١٩١١ المدونة احكامه فى المـادة التاسعة من التعليمات المـالية الصادرة فى أول يوليه سنة ١٩١١ نمرة ٤ أن الموظف أو المستخدم الذى له مدّة خدمة تبلغ خمس عشرة سـنة يجوز له الحصول فى بحر كل سنة على إجازة عادية بماهية كاملة لمدة شهرين ونصف مع ضم المدد الى بعضها اذا كانت الاجازة المطلوبة ستقضى خارج القطر

وحيث ان بعض الموظفين والمستخدمين يدخل فى خدمة الحكومة فى سنّ متقدّم فقد قرر مجلس النظار فى ٢١ مارس سـنة ١٩١٢ أن ينتفع بحكم القرار البادى ذكره من يكون عمره ٤٥ سنة على الأقل من هؤلاء الموظفين والمستخدمين ولو لم تكن له مدّة خدمة تبلغ خمس عشرة سنة

وقد حدّدت نظارة المـالية أول يناير سنة ١٩١١ التاريخ الذى من ابتدائه يسرى حكم هذا القرار ٠

ناظر المـاليـــة
احمد حلمى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٧ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٤٨٣

بلدية الاسـكندرية

قرار بخصوص مجلس التأديب فى بلدية الاسكندرية (*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

٢٢ مايو سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على القرار الصادر من القومسيون بتاريخ ٢٠ مايو سنة ٩١٢ وبناء على قبول سابق من عطوفة ناظر الداخلية

وبعد الاطلاع على اللائحة الداخلية للبلدية المؤرخة فى ١٢ يونيه سنة ١٩٠٥

قـرر ما هو آت

المادة الاولى

ألغيت المواد ٩١ و٩٢ و٩٣ و ٩٤ و ٩٥ من الفصل الرابع من اللائحة المذكورة واستعيض عنها بالمواد الآتية وهى

المادة ٩١ ــ العقوبات التأديبية هى الانذار وقطع الراتب لغاية ١٥ يوما والايقاف وتنزيل الوظيفة والعزل مع الحرمان أوعدمه من المستحق فى صندوق الاحتياط أو التقاعد

والايقاف لايجوز أن يتعـدى ثلاثة أشهر ويقتضى الحرمان من الراتب أثناءه أوالحرمان الجزئى من المستحق فى صندوق الاحتياط والتقاعد لايجوز مطلقا أن يتجاوز نصف المستحق للمستخدم بصندوق الاحتياط او التقاعد

والحرمان الكلى من المستحق فى صندوق الاحتياط أو التقاعد يجوز الحكم به اذا كان المستخدم قد عزل بسبب الرشوة أوالاختلاس أو بسبب اضرار بالاموال البلدية أو خزينة الحكومة بواسطة تصريحات كاذبة أو غير ذلك من الاعمال

(*) الوقائع المصرية فى ٢٧ مايو سنة ١٩١٢ وجه ١٤٨٤

ويجوز كذلك بحسب الظروف الحكم بالحرمان الكلى المشار اليه على المستخدم الذى صدر عليه حكم فى جناية أو جنحة

وفيما عدا هذه الاحوال لا يكون وجه لضياع كامل الحقوق فى صندوق الاحتياط أو التقاعد

المادة ٩٢ — يحكم بالعقوبات الآنفة الذكر مجلس مؤلف من رئيس القومسيون البلدى بصفة رئيس ومن رئيس النيابة الاهلية ومدير عموم الكمارك وعضوين يعينهما القومسيون من أعضاء المأمورية بصفة أعضاء

وفى حال تغيب الرئيس او أحد الاعضاء المعينين فى ذلك المجلس بمقتضى وظيفتهم أو حصول ما يمنعه من الحضور يعين عطوفة ناظر الداخلية من أعضاء القومسيون البلدى من يقوم مقام الرئيس أو العضو

وفى حال تغيب أحد عضوى المأمورية المعينين فى مجلس التأديب أو حصول ما يمنعه من الحضور يعين القومسيون البلدى بدلا منه عضوا آخر من أعضاء المأمورية

ولرئيس المصلحة أن يعاقب بالانذار او بقطع الراتب لغاية ١٥ يوما

ويطلب من المستخدم أن يقدم شفويا أو بالكتابة ما يرى له فائدة من الايضاحات

المادة ٩٣ — للمستخدمين أن يستأنفوا كل حكم صادر من مجلس التأديب ولرئيس المصلحة هذا الحق أيضا

فاذا لم يرفع المستخدم أو رئيس المصلحة الاستئناف فى الميعاد المنصوص عليه فيما يلى فترسل أوراق التأديب لعطوفة ناظر الداخلية وله أن يأمر فى مدى شهرين باحالة القضية على مجلس الاستئناف

وفى حال الحرمان كله أو بعضه من الحقوق فى صندوق الاحتياط أو التقاعد ترفع المسألة دائما الى مجلس الاستئناف

المـادة ٩٤ ــ مجلس الاستئناف السالف الذكر هو المجلس المخصوص بنظارة الداخليـــة

المـادة ٩٥ ــ يجب رفع الاستئناف فى مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان المستخدم اداريا بالحكم ويرفع هذا الاستئناف كتابة لرئيس القومسـيون البلدى فيعطى ايصالا به ويجوز أن يقدم معه أو بعده ملخص بالدفاع ،

الاسكندرية فى ٢٢ مايو ســـنة ١٩١٢

مصطفى عبادى

محافظة مصر

قرار

بانارة بعض جهات بدائرة مدينة القاهرة (*)

محافظ مصر

٢١ مايو سنة ١٩١٢

أولا ـ سكان الجهات المبينة بعد ملزمون بتعليق مصباح على كل باب من أبواب منازلهم ودكاكينهم

ويجب اضاءة هذه المصابيح كل ليلة من غروب الشمس الى الفجر ماعدا الليالى المقمرة أى من يوم ١٢ الى ١٨ من كل شهر من الشهور العربية

ويجوز للسلطة المحلية أن ترخص لاصحاب منزلين أوثلاثة لغاية أربعة منازل ملاصقة بانارة مصباح واحد بالاشتراك وذلك بشرط حصول اتفاق كتابى فيما بينهم

وهذه الجهات هى : ـ

قسم الوايلى

العادلى	تبع ناحية الزيتون
الزيتون عدا شارع سليم الاول	
عزبة شفا	
« الميضه	
« ضيفه	
كوبرى القبه	
قبة البلد	
الحمامات	

(*) الوقائع المصرية فى ١٠ يونيه سنة ١٩١٢ وجه ١٦٣٣

الاسم	التبعية
المطرية	تبع ناحية المطرية
خارجة المطرية	
عزبة فليبين	
الحلمية	
عين شمس	
تل الحصن	
حارة وسط الوايليه	وما يتبعها من الحوارى والازقة التى لا اسم لها تبع ناحية العباسية القبلية
« الجنينة	
شارع جنينة القوادر	
« الوايليه الصغرى	
أبوخوده	وما يتبعها من الحوارى والازقة التى لا اسم لها تبع ناحية العباسية الشرقية
عزبة عرب المحمدى...	تبع ناحية العباسية المحمدى
« المحمدى	
« السودانيه	« « السودانيه
« البوسته	« « البوسته
شارع النزهة	« « الظاهر
« الشرفا	
عزبة عبدالنبى ماعدا شارعى كوبرى القبه وأمين باشا فكرى	« « عبد النبى
عزبة الصدر	« « منشية الصدر
شارع سوق العباسية البحرية	تبع ناحية العباسية البحرية
« العباسية البحرية	
حارة خلف السوق	
« شحاته افندى يوسف	
« الركيب...	

حارة التون	تبع ناحية العباسية البحرية
« الفحل	
عطفة حشمت	
حارة الفطاطرى	
« الوسط	
« الفرن	
« أبوزيت حار	
« فهمى	تبع ناحية العباسية الغربية
شارع على افندى طاهر	
حارة المربع	
« سعفان	
« على سالم	
« عاصم	
« عاكف	
« خلاف	
« حامد	
« الساعاتى	
شارع القره قول	تبع ناحية العباسية القبلية
« ولى العهد	
« المغربى	
« نصرت	
« السماح	
« فهمى	
« عاكف	
« محمد بك رفعت	
« عبد الرحيم الدمرداش	
« حامد	
حارة موافى	
« شارع شاكر باشا	

حارة الطواشى	تبع ناحية العباسية القبلية
« وابور الطحين	
حارة الكومى...	
« سعد خميس...	
« مدنى	
« عبيد	
« أبوعاليه	
« ابوالعينين	
« السويفى	
« الاغوات	
« بكير	
« أم اللبب	
« محمد عبدالله...	

قسم الخليفة

عرب اليسار	الامام الشافعى
الاباجيه	عين الصيره
خرطة الدنس	الحرطة الجديدة
سيدى أبوالوفا	الحطابه
« عقبه	باب الوزير
الامام الليث	عرب قريش

ثانيا ــ كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب صاحبها بغرامة لاتتجاوز خمسة وعشرين قرشا صاغا

ثالثا ــ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام ٤

مصر فى ٢١ مايو سنة ١٩١٢ ــ ٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠

ابراهيم نجيب

(٤)

نظارة المالية

ادارة عموم الحسابات المصرية

قرار مجلس النظار

تأليف قومسيونات طبية فى القاهرة والاسكندرية للكشف على المرشحين لخدمة الحكومة ومن يحالون عليها من الموظفين والمستخدمين وغيرهم (*)

١٤ مايو سنة ١٩١٢

رغبة فى تنظيم القومسيونات الطبية الموجودة الآن فى مصر قرر مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى ١٤ مايو سنة ٩١٢ بناء على اقتراح نظارة المالية وموافقة رأى اللجنة المالية ما يأتى : —

أولا — تؤلف فى القاهرة والاسكندرية قومسيونات طبية للكشف على المرشحين لخدمة الحكومة المصرية وعلى الموظفين والمستخدمين وغيرهم الذين يحالون على هذه القومسيونات للكشف الطبي

ثانيا — تقرر نظارة المالية بالاتفاق مع مصلحة الصحة العمومية كيفية تشكيل القومسيونات الطبية المذكورة وتنظم طريقة سيرها وتضع لها التعليمات بشأن درجة اللياقة الصحية الواجبة فى المرشحين لخدمة الحكومة كما أنه يمكنها أن تضع الاجرا آت التى تظهر موافقتها بالاختبار

ثالثا — تحدد نظارة المالية قيمة المكافآت التى ترتب للخبراء الذين قد تطلب القومسيونات المذكورة رأيهم

(*) الوقائع المصرية فى ١٠ يونيه سنة ١٩١٢ وجه ١٦٣٥

هذا وقد أوضحت اللجنة المالية لمجلس النظار أنه لدى فحص هذه المسألة بمعرفة لجنة مخصوصة مؤلفة من مندوبين من نظارة المالية ومصلحة الصحة العمومية رأت تلك اللجنة أنه لما كانت درجة الابصار المطلوبة الآن من المرشحين لخدمة الحكومة هى النهاية الصغرى للدرجة التى يجب وجودها فى هؤلاء المرشحين حسب رأى الاطباء لم يبق من الجائز للقومسيونات الطبية اعتبار أية درجة دونها بمثابة عاهة خفيفة تنطبق عليها الفقرة ٢ من المادة ٨ من لائحة ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١ بخصوص شروط قبول وترقية المستخدمين الملكيين فى مصالح الحكومة

بناء عليه اذا رغبت مصلحة مّا أن تعين فى خدمتها مرشحا غير حاصل على النهاية الصغرى لدرجة الابصار المذكورة فلا يسوغ لها تعيينه الا بمقتضى قرار خصوصى من مجلس النظار

وقد وافق مجلس النظار على ذلك فى نفس الجلسة المنعقدة فى ١٤ مايو سنة ١٩١٢ م

نظـارة الحقانيـــــة

لائحة اجرآت المرافعات والتنفيذ فى المواد المدنية والمخالفات أمام محاكم الاخطاط وقرار العمل بها بصفة وقتية (*)

صـــورة قـــرار

نحن ناظر الحقانية

١١ يونيه سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادّة الرابعة والعشرين من القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢ القاضى بتشكيل محاكم الاخطاط

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر فى يوم ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ (٨ يونيه سنة ١٩١٢) بالموافقة على العمل بلائحة اجرآت المرافعات والتنفيذ فى المواد المدنية والمخالفات امام محاكم الاخطاط وذلك بصفة وقتية

قـــررنا ما هو آت

يعمل باللائحة المرفقة بهذا الخاصة باجرآت المرافعات والتنفيذ فى المواد المدنية والمخالفات أمام محاكم الاخطاط وذلك بصفة وقتية

تحريرا فى ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ (١١ يونيه سنة ١٩١٢)

ناظر الحقانيـــة

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ١٢ يونيه سنة ١٩١٢ ملحق

لائحة اجراآت المرافعات والتنفيذ فى المواد المدنية والمخالفات أمام محاكم الاخطاط

الكتاب الاول
فى المرافعات فى المواد المدنية

الباب الاوّل
فى الاعلانات

الفصل الاوّل
قواعد عمومية

مادة ١ — الاعلانات بين الخصوم أمام محاكم الاخطاط يكون اجراؤها بمعرفة العمد او المشايخ أو المحضرين

مادة ٢ — يشتمل الاعلان على ما يأتى

(١) بيان الساعة واليوم والشهر والسنة التى حصل فيها الاعلان
(٢) اسم من تولى الاعلان ووظيفته . فاذا كان محضرا فيذكر معه اسم شيخ البلد الذى صحبه
(٣) اسم طالب الاعلان وصنعته ومحل اقامته
(٤) اسم المعلن اليه وصنعته ومحل اقامته
(٥) اسم المحكمة المطلوب حضور الخصوم امامها
(٦) تاريخ الجلسة

(٧) بيان الادلة والمستندات بالايجاز
(٨) الغرض من الاعلان أى موضوعه
(٩) اسم من سلم اليه الاعلان بالفعل
(١٠) توقيع من سلم اليه الاعلان (بوضع الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع)

مادة ٣ — تحرر الاعلانات من اصل واحد ومن صور بقدر عدد المطلوب اعلانهم

وتكفى صورة واحدة اذا كان المعلن اليهم عديدين لكنهم أقارب ومقيمون مع بعضهم فى معيشة واحدة

مادة ٤ — تحرر الاعلانات بمعرفة الطالب أو بمعرفة من يتولى الاعلان باملاء الطالب وذلك طبقا للنموذج الذى تقرره نظارة الحقانية

مادة ٥ — يطلب العمدة المعلن اليه ويسلمه الاعلان ويجوز ذلك أيضا لشيخ البلد

ولهما أن يكلفا شيخ الخفراء أو وكيله بتوصيل الاعلان الى المعلن اليه

مادة ٦ — اذا لم يوجد بالناحية الخصم أو أحد من أقاربه أو خدمه المقيمين معه لاستلام الاعلان بدله فتسلم الصورة الى شيخه ويثبت ذلك فى الاعلان . وعلى من يستلم الصورة أن يوقع باستلامها على الأصل

واذا حضر المعلن اليه أو أحد أقاربه أو خدمه للناحية قبل يوم الجلسة يسلمه الشيخ الصورة بايصال خاص ويرسل الايصال أو الصورة التى لم تعلن الى محكمة الخط بحيث تصلها صباح يوم الجلسة على الأكثر

مادة ٧ — يجب على من يكلف باعلان ورقة أن يجرى ذلك فى نفس يوم التكليف أو فى اليوم التالى على الأكثر

مادة ٨ — يكون بطرف العمدة عدد من النماذج المذكورة فى المادة (٤) وعليه أن يقبل الطلبات من ذوى الشأن ويجرى الاعلان ويرد الاصول معلنة الى المحكمة قبل يوم الجلسة

مادة ٩ ــ جميع المدد المقررة لايدخل ضمنها يوم الاعلان ولا يوم الحضور

مادة ١٠ ــ اذا كان اليوم الأخير من الميعاد يوم عيد أو موسم مقفلة فيه المحكمة فيصير امتداد الميعاد الى أوّل يوم تفتح فيه المحكمة

مادة ١١ ــ لايجوز اعلان أىّ ورقة قبل طلوع الشمس ولا بعد غروبها

الفصــــــل الثانى

فى اعلانات الدعاوى

مادة ١٢ ــ يجوز للخصوم أن يحضروا أمام المحكمة بأنفسهم من دون اعلان سابق

مادة ١٣ ــ ترفع الدعوى للمحكمة بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمامها أو بحضور الخصمين أمامها للتقاضى

مادة ١٤ ــ يراعى فى تحديد ميعاد الحضور المدّة التى تكفى لوصول الاعلان الى المعلن اليه ولحضوره أمام المحكمة وعلى كل حال لاتكون أقل من ثلاثة أيام

ويجوز الاعلان لمدّة أقل من ذلك ولو من ساعة الى ساعة بأمر من رئيس محكمة الخط أو من القاضى الجزئى

الفصــــــل الثالث

فى اختصاص المحكمة

مادة ١٥ ــ يعلن المدّعى عليه أمام محكمة الخط التى بدائرتها محل توطنه ومحل التوطن هو البلد الذى يقطن فيه الشخص على وجه يعتبر مقيما فيه عادة سواء كان ساكنا فيه بالفعل أم لا

فان كانت الدعوى متعلقة بالعقار ومنه السواقى يكون اعلانه أمام المحكمة التى بدائرتها العقار

مادة ١٦ ــ اذا رأت محكمة الخط أن القضية المرفوعة أمامها من اختصاص محكمة خط أخرى لتوطن أو اقامة المدّعى عليه فى دائرتها أو لوجود العقار بها فلا تنظر فى القضية بل تعين اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الخصوم امام المحكمة المختصة ويعتبر الاعلان الشفهى فى الجلسة كافيا ويثبت فى المحضر وتحال الاوراق جميعها على المحكمة المختصة

واذا كان أحد الخصوم غائبا يصير اعلانه بمعرفة كاتب المحكمة الاولى على يد عمدة او شيخ بلده

مادة ١٧ ــ لاتختص محكمة الخط بالنظر فى القضايا التى لاتقبل تقدير قيمتها

مادة ١٨ ــ اذا تقدّمت أثناء الخصومة دعوى فرعية قيمتها تزيد عن نصاب محكمة الخط يحكم بعدم الاختصاص اذا طلب الخصوم ذلك وكان للدّعوى الفرعية تأثير على الدعوى الاصلية

الفصل الرابع

فى تقدير قيمة الدعوى وفى القيد

مادة ١٩ ــ تقدّر الدعاوى باعتبار قيمة الطلب بدون الملحقات وتضم الى بعضها الطلبات المتعدّدة الناشئة من سبب واحد ويكون التقدير باعتبار مجموعها

وفى المنازعات المتعلقة بالديون يكون التقدير باعتبار قيمة الدين الاصلى

وفى المنازعات المتعلقة بالمنقولات والعقارات يكون التقدير باعتبار قيمة الأشياء المتنازع فيها

والدعاوى المتعلقة بالايجار تقدّر باعتبار الأجرة فى جميع مدة الايجار

المنازعات المتعلقة بالحقوق التى على العقار تقدر بقيمة العقار المترتب عليه الحق

مادة ٢٠ ــ على الكاتب أن يقيد القضايا بحسب ورودها اليه فى الجدول العمومى المعدّ لذلك

فاذا حضر الخصوم من أنفسهم طبقا للمادة (١٢) تأمر المحكمة بقيد الدعوى فى الجدول وتسير فيها كباقى القضايا

البـاب الثـانى
فى الاجراآت التى تحصل فى الجلسة

الفصـــــــل الاول
فى نظام الجلسة

مادة ٢١ ـ تكون الجلسات علنية الا اذا أقتضت الآداب أو النظام جعلها سرية

مادة ٢٢ ـ المحافظة على نظام الجلسة من اختصاص رئيسها فله أن ينبه من يخرج عن الموضوع وله أن يخرج من الجلسة من يحصل منه تشويش يخل بالنظام واذا اقتضت الضرورة تحكم المحكمة باحدى العقوبتين المذكورتين فى المادة (١٦) من قانون محاكم الاخطاط وينفذ الحكم فورا

مادة ٢٣ ـ اذا وقعت جناية أو جنحة فى الجلسة يأمر الرئيس بتحرير محضر بما حصل ويوقع عليه هو والكاتب ثم يرسله الى العمدة لاجراء اللازم

واذا اقتضت الحال القبض على المتهم يأمر الرئيس بذلك ويرسله مع المحضر كما تقدّم

مادة ٢٤ ـ اذا ثبت لدى المحكمة أن أحد الشهود شهد زورا يأمر الرئيس بتحرير محضر بذلك ويرسل الى نيابة المحكمة الجزئية

مادة ٢٥ ـ يجب على المحكمة أن تحرر محضرا بكل ما يجرى أمامها من المرافعات يوقع عليه من الرئيس والكاتب

الفصل الثانى
فى حضـــور الخصـــوم

مادة ٢٦ ـ يحضر الخصوم بأنفسهم أمام محكمـة الخط ويجوز انابة الاقارب أو الازواج أو المستخدمين الخصوصيين وللمخدرات اللاتى ليس لهن من ينوب عنهن ممن ذكروا أن ينبن من يردن

وتكون الانابة بتوكيل رسمى أو مصدّق عليه من العمدة وتجوز الانابة الشفهية فى الجلسة .

مادة ٢٧ – للمحكمة فى جميع الاحوال أن تأمر بحضور الخصوم أنفسهم أمامها اذا كان ذلك لازما لظهور الحقيقة

مادة ٢٨ – للمحكمة أن تنتقل بنفسها أو تندب أحد أعضائها لسماع أقوال أحد الخصوم اذا كان من المخدرات أو كان مريضا أو منعه عن الحضور بنفسه عذر شديد

ولها وللعضو المنتدب استصحاب الخصم الآخر فى الانتقال اذا اقتضى الحال

مادة ٢٩ – تنظر الدعاوى حسب ترتيبها فى الجدول انما تقدّم الدعاوى المستعجلة على غيرها

والقضايا المتأخرة تنظر قبل القضايا الجديدة

مادة ٣٠ – يجب على محكمة الخط أن تسعى فى الصلح بين الخصوم فى أوّل جلسة يحضرون أمامها فيها

فاذا تم الصلح يحرر المحضر اللازم بذلك ويوقع عليه من الطرفين ومن الرئيس والكاتب

فاذا كان الصلح مقررا فى ورقة مقدّمة من الخصوم يكون التصديق على الورقة المذكورة

ويعتبر المحضر أو الورقة المصدّق عليها حكما نهائيا واجب التنفيذ

واذا لم يتم الصلح وكانت الدعوى من اختصاص المحكمة فصلت فيها

فان كانت الدعوى مما يجب نظره أمام المحكمة الجزئية حوّلتها المحكمة الى أقرب جلسة أمام المحكمة المذكورة وتذكر هذه الاجراآت فى محضر الجلسة

مادة ٣١ – يبدأ المدعى بالمرافعة ويليه المدعى عليه ثم يرد المدعى ويكون المدعى عليه آخر من يتكلم

ولا تجوز المقاطعة على أحد فى الكلام

مادة ٣٢ ــ اذا لم يحضر المدعى أوالمدعى عليه بعد الاعلان القانونى وطلب الحاضر منهما الحكم فى الدعوى غيابيا تحكم المحكمة بذلك بحسب ما تراه من الاوراق و بعد سماع شهادة الشهود الحاضرين

ولا يصدر الحكم الا فى آخر الجلسة و بعد النداء ثانيا على الخصم الغائب

فاذا حضر قبل انفضاض الجلسة وجب اعادة النظر فى القضية

مادة ٣٣ اذا لم يحضر احد المدعى عليهم فى أول جلسة تؤجل الدعوى الى الجلسة التى تليها و يعلن الخصم الغائب مرة أخرى . فان لم يحضر فى الجلسة التى أعيد اعلانه اليها فلا تؤجل الدعوى لاجل ذلك مرة ثانية، و يكون الحكم الذى يصدر فيها حضوريا

وكذلك يكون الحكم حضوريا أيضا اذا غاب أحد الخصوم الذين سبق حضورهم فى أول جلسة

مادة ٣٤ ــ اذا لم يحضر المدعى تحكم المحكمة فى غيبته فى أصل الدعوى أو بابطال المرافعة فيها أو بشطبها حسب طلبات المدعى عليه

مادة ٣٥ ــ اذا غاب المدعى والمدعى عليه تحكم المحكمة من تلقاء نفسها بشطب الدعوى

الفصل الثالث

فى الدفوع والطلبات الفرعية

مادة ٣٦ ــ تفصل المحكمة فى الدفوع التى تقدّم لها وتحكم فيها فى نفس الجلسة أو مع الحكم فى الموضوع

والدفوع التى يجوز تقديمها هى عدم الاختصاص والميعاد لاحضار ضامن فى الدعوى واحالة القضية على محكمة أخرى بها دعوى مرتبطة بالقضية

مادة ٣٧ ــ كل دفع لم يقدّم فى أوّل المرافعة وقبل ابداء أى طلب فى أصل الدعوى يعتبر ساقطا وتحكم المحكمة برفضه

مادة ٣٨ ـ لاتقبل دعوى بطلان الاعلان من الخصم الذى حضر بناءعليه

مادة ٣٩ ـ الدعاوى الفرعية التى تقام أثناء الدعوى الاصلية سواء كانت من قبل المدعى أو من قبل المدعى عليه يحكم فيها فى الجلسة أو مع الحكم فى الدعوى الاصلية

مادة ٤٠ ـ يصح تقديم الدعاوى الفرعية بالجلسة أو بالصفة التى تقدم فيها الدعاوى الاصلية

مادة ٤١ ـ يجوز لغير المتداعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم فى الدعوى أن يدخل فى الدعوى المقامة أمام المحكمة فى أى وقت كان قبل الحكم ويكون دخوله إما بتقديم طلبه فى الجلسة حال انعقادها وإما بتكليف يرسل للخصوم قبلها

لكن لايترتب على دخول شخص ثالث فى الدعوى تأخيرها

ويحكم فى طلب الدخول حال تقديمه أو مع الحكم فى الدعوى الاصلية

الباب الثالث

فى الاجراآت المتعلقة بالثبوت

الفصل الأول

فى اســـتجواب الخصـــوم

مادة ٤٢ ـ لكل من الخصوم الحق فى استجواب الخصم الآخر عن الوقائع المتعلقة بالدعوى

وللمحكمة قبول أو رفض الاسئلة المقدمة من الخصم وتوجه الاسئلة بواسطة رئيس المحكمة

وتثبت الاسئلة والاجابة عليها فى محضر الجلسة

مادة ٤٣ ـ اذا كان للخصم عذر يمنعه عن الحضور بنفسه فى الجلســة جاز للمحكمة أن تعين أحد أعضائها لاستجوابه فى محله وفى هــذه الحالة يحرر محضر بما يجيب به الخصم بحضور الكاتب والعضو ويوقع عليه كل منهما مع المسؤل

مادة ٤٤ ـ اذا كان الخصم المقتضى استجوابه مقيما بدائرة محكمة غيرالمحكمة المقامة أمامها الدعوى فلها أن تحيل استجوابه على المحكمة المقيم بدائرتها

مادة ٤٥ ـ يجوز أن تكون الاجابة بمواجهة طالبها انمــا لايجوز لهالتكلم اثنــاءها

مادة ٤٦ ـ اذا امتنع المسؤل عن الاجابة فللمحكمة تقدير سكوته كما تراه

الفصـــــل الثانى

فى اليمين

مادة ٤٧ ـ على الخصم الذى يكلف خصمه باليمين الحاسمة للنزاع أن يقدم صيغة الســؤال الذى يريد استحلافه عليــه بعبارة واضحة صريحة وللمحكمة تغيير صيغة السؤال اذا اقتضى الحــال

مادة ٤٨ ــ لا يجوز للوكيل أن يكلف الخصم الاخر باليمين الحاسمة ولا ان يردّها عليه بدون اذن مخصوص من الموكل

مادة ٤٩ ــ يرفض طلب اليمين اذا كان التحليف مطلوبا على واقعة غير متعلقة بالدعوى

مادة ٥٠ ــ لا يجوز للخصم الذى طلب تحليف خصمه اليمين بعد حلفها أن يطلب اثبات دعواه بطريقة اخرى

مادة ٥١ ــ للخصم المطلوب تحليفه اليمين أن يردّها على خصمه

مادة ٥٢ ــ للخصم المطلوب تحليفه اليمين أن يؤدى اليمين على حسب الاصول المقررة بديانته ان طلب ذلك

وللمحكمة بناء على طلب الخصم أن توجه يمينا مخصوصة ما عدا الحلف بالطلاق

وفى الاحوال الأخر تكون تأدية اليمين بأن يقول الحالف أحلف بالله العظيم على ثبوت أو نفى المحلوف عليه و يذكر ألفاظ السؤال بالصيغة التى تقررت

مادة ٥٣ ــ اذا كان الخصم المطلوب تحليفه اليمين مريضا أو ثبت وجود مانع يمنعه من الحضور جاز للمحكمة أن تندب أحد أعضائها لتحليفه

مادة ٥٤ ــ واذا كان مقيما بدائرة محكمة خط أخرى ندبت أحد أعضاء المحكمة المذكورة لذلك و يجوز لها أن تقرر بان يكون الحلف أمام المحكمة ذاتها

مادة ٥٥ ــ لا يسوغ التوكيل فى تأدية اليمين

مادة ٥٦ ــ النكول عن اليمين يعدّ اقرارا

مادة ٥٧ ــ متى قررت المحكمة صيغة اليمين يجب عليها تحديد اليوم الذى يصير فيه الحلف ان لم يكن ذلك فى الجلسة عينها

و يجب ذكر اليمين بحروفها فى محضر الجلسة

الفصـــل الثالث

فى الشهـادة

مادة ٥٨ — على الخصم الذى يريد اثبـات شئ بالبينة ان يبين فى الجلسة الوقائع التى يريد اثباتهـا وعلى المحكمة أن تسأله عن أسماء جميع شهوده ومحلات اقامتهم

مادة ٥٩ — لا يجوز سماع شهادة شهود غير من ذكرت اسماؤهم الا اذا كان من تلقاء نفس المحكمة بناء على ما يظهر لها من التحقيق

مادة ٦٠ — ترفض المحكمة اثبات الوقائع التى ترى أنها غير متعلقة بالدعوى أو غير جائزة القبول

مادة ٦١ — اذا أذنت المحكمة لأحد الخصوم باثبات شئ بالبينة كان للخصم الآخر الحق دائمـا فى اثبات عدم صحة ذلك الشئ بالبينة أيضا

مادة ٦٢ — يجوز الحكم على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور بعـد اعلانهم بذلك بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا و يعاد اعلانهم

وللمحكمة اذا تخلفوا ثانيا أن تأمر باحضارهم ولو باستعمال القوّة

وتحكم بالغرامة المذكورة أيضا على الشاهد الذى يحضر و يأبى أداء الشهادة

مادة ٦٣ — اذا حضر الشاهد الذى حكم عليـه طبقا للـادة السابقة وأبدى عذرا مقبولا جاز للمحكمة أن تعفيه من الغرامة

مادة ٦٤ — لايجوز ردّ شهادة أحد الشهود ولا تجريحـه ولو كان قريبا أو صهرا لأحد الخصـوم الا اذا كان غير قادر على التمييز سـواء كان ذلك بسبب زيادة كبر أو صـغر سـنه أو بسبب مرض فى جسمه أو فى قواه العقلية أو غير ذلك من الاسباب المماثلة لذلك

وللمحكمة أن تقدّر الشهادة بحسب اعتقادها وما يظهر من الدعوى

مادة ٦٥ ـ يجوز للخصوم أن يحضروا شهودهم معهم بالجلسة . وعلى العمدة بناء على طلب الخصوم أن ينبه على الشهود بالتوجه الى المحكمة فى اليوم المحدد للجلسة فاذا امتنعوا وجب اعلانهم بذلك

مادة ٦٦ ـ تسمع الشهود امام المحكمة بالانفراد

ويجوز انتداب أحد أعضائها أو انتداب أحد أعضاء محكمة أخرى لسماع شهادة شاهد يمنعه عذر شرعىّ عن الحضور

مادة ٦٧ ـ يجب على كل شاهد تجاوز سن ١٤ سنة أن يحلف يمينا قبل استجوابه بانه يشهد بالحق وتكون تأدية اليمين على حسب ماهو مقرر فى المادة (٥٢)

مادة ٦٨ ـ على الشاهد أن يعرف عن اسمه ولقبه وصنعته أو وظيفته ومحله وأن يبين قرابته أو مصاهرته وان كان خادما أو مستخدما عند أحد الخصوم

مادة ٦٩ ـ لايجوز للخصوم قطع كلام الشاهد وقت أداء الشهادة

مادة ٧٠ ـ لايجوز للخصوم ابداء أسئلة جديدة للشاهد بعد تمام استشهاده على ما أبداه كل منهم الا باذن المحكمة

مادة ٧١ ـ يجوز لرئيس المحكمة أو لأحد أعضائها أن يوجه للشاهد من تلقاء نفسه الاسئلة التى تظهر منها الحقيقة

مادة ٧٢ ـ للمحكمة الاعتراض على الاسئلة والاجوبة الخارجة عن الموضوع الموجهة للشهود من أحد الخصوم

مادة ٧٣ ـ تسمع أقوال من لم يبلغ سنة ١٤ سنه على سبيل الاستدلال

مادة ٧٤ ـ يجوز لمن لاقدرة له على التكلم أن يؤدى الشهادة اذا أمكنه أن يبين مقصوده بالكتابة أو بواسطة الاشارات

الفصل الرابع

فى الكشف على الاعيان وفى الخبراء

مادة ٧٥ ــ فى مسائل العقارات والمسائل الزراعية وما يتعلق بهـا تنتقل المحكمة بنفسها أو تندب أحد أعضائها أو من يتفق الخصوم على ندبه لاجراء ماتستلزمه الدعوى من الاعمال وللقائم بالاعمال المذكورة ان يستعين بدلال المساحة

مادة ٧٦ ــ لاينديب خبير من الخبراء الرسميين الا فى أحوال المضاهاة والامضاءات وتحقيق الخطوط

مادة ٧٧ ــ تحدد المحكمة من تلقاء نفسها فى محضر الجلسة المأمورية التى يكلف بها أهل الخبرة واليوم الذى يجب عليه أن يحلف اليمين فيه أمامها أو أمام رئيسها وكذلك الزمن الذى يجب على أهل الخبرة تقديم تقريره فيـــه وتؤجل القضيـــة للجلسة التالية لميعاد تقديم التقرير

مادة ٧٨ ــ على كاتب المحـكمة أن يخطر الخبير عنـد حضوره لحلف اليمين بالمأمورية تفصيلا ويطلب منه أن يقدم التقرير اللازم عنها فى الميعاد المحدد

مادة ٧٩ ــ يباشر الخبير عمله بحضور الخصوم أو فى حالة غيابهم بعد اعلانهم وله سماع أقوالهم وملاحظاتهم وسماع شهادة الشهود التى يستدعيها اتمام المأمورية وعليه أن يحرر محضرا بكل مايجريه أو يحصل أمامه

مادة ٨٠ ــ يضع الخبير تقريرا بنتيجة أعماله ورأيه ويرفق به المحضر اذا وجد ويقدمه لكاتب المحكمة فى الميعاد المحدد لذلك

مادة ٨١ ــ تقدر المحكمة فى محضر تعيين الخبير مبلغا يودع فى خزينة المحكمة ليدفع منه أتعاب الخبير . ويكلف بايداع هـذا المبلغ الخصم الذى طلب التعيين أو الخصم الذى ترى المحكمة تكليفه بذلك ويجوز للمحكمة أن تأمر بصرف هـــذا المبلغ كله أو بعضه مقدما للخبير لحين تقدير أتعابه

مادة ٨٢ ـ يجوز للمحكمة أن تعين أهل الخبرة ليعطوا رأيهم أمام الجلسة شفاها بدون احتياج لتقديم تقرير وفى هذه الحالة يكتب رأيهم بمحضر الجلسة

مادة ٨٣ ـ اذا أراد أحد الخصوم رد أهل الخبرة فعليه اعلان ذلك فى الجلسة والا سقط حقه فيه

واذا كان قرار التعيين صادرا فى غيبة أحد الخصوم فعلى كاتب المحكمة اخطاره به فاذا لم يحصل الرد فى مدة ثلاثة أيام من ذلك الاخطار يسقط حق الطالب فيه

مادة ٨٤ ـ الاسباب التى يجوز من أجلها رد اهل الخبرة هى

أوّلا ـ قرابة الخبير أو مصاهرته لاحد الخصوم

ثانيا ـ وجود خصومة له مع طالب الرد سواء كانت هذه الخصومة قضائية أو ادارية

ثالثا ـ وجود منفعة شخصية له فى الدعوى

رابعا ـ أن يكون مستخدما أو خادما عند الخصم

خامسا ـ أن يأكل أو يشرب مع الخصم أو عنده

مادة ٨٥ ـ يحكم فى ردّ أهل الخبرة بالجلسة بطريق الاستعجال

مادة ٨٦ ـ اذا تأخر أهل الخبرة عن تقديم تقريره جاز للمحكمة استبداله بغيره واذا كان من الخبراء الرسميين جاز لها مع ذلك شكواه الى المحكمة المقرر هو أمامها

مادة ٨٧ ـ المحكمة ليست مقيدة برأى أهل الخبرة

مادة ٨٨ ـ اذا لم تكتف المحكمة بما أبداه أهل الخبرة فلها أن تندب غيره ولا يجوز لها أن تندب الخبراء الرسميين فى قضية واحدة أكثر من مرتين

الفصـــــل الخامس
فى تحقيق الخطـــوط

الفرع الاول ـ فى انكار الخطوط

مادة ٨٩ ـ فى حالة انكار الامضاء أو الختم الموقع بهما على سند غير رسمى تباشر المحكمة التحقيق بالشهود أو بواسطة خبير أو بهما معا على حسب الاحوال ويؤشر على الورقة المطعون فيها بتاريخ الطعن ويوقع على ذلك من رئيس المحكمة والكاتب وتبقى الورقة بقلم الكتاب حتى ينتهى التحقيق

مادة ٩٠ ـ الاوراق التى تقبل المضاهاة عليها هى الا تية

أوّلا ـ الامضاء أو الختم الموضوع على أوراق رسمية

ثانيا ـ خط الخصم أو امضاؤه أو ختمه أو بصمة أصبعه المـــوقع به أمام المحكمة او المعترف به أمامها

ثالثـا ـ الجزء الذى يعترف الخصم بصحته من الورقة اللازم تحقيقها

رابعـا ـ الكتابة التى يكتبها الخصم باملاء المحكمة

مادة ٩١ ـ اوراق المضاهاة يؤشر عليها وتمضى من رئيس المحكمة والكاتب

مادة ٩٢ ـ لايسوغ قبول أوراق مضاهاة جديدة خلاف ماتقدم أوّلا الا باذن المحكمة

المادة ٩٣ ـ اذا اقتضى الحال الاطلاع على اصول أوراق موجودة بمصلحة أميرية فتخابر المحكمة نظارة الحقانية لاجل الحصول عليها

المادة ٩٤ ـ يضع رئيس المحكمة أو اهـل الخبرة امضاءهم على الاوراق المقتضى المضاهاة عليها من قبل الشروع فى المضاهاة

المادة ٩٥ ـ تقرر المحكمة صحة أو عدم صحة التوقيع المطعون فيه بحسب الاحوال . ولها فى حالة الحكم بصحة التوقيع أن تحكم على مقـدم الطعن بغرامة لا تزيد على ثلثمائة قرش وأن تعطى للمطعون عليه بعض هذه الغرامة أو كلهـا بصفة تعويض

الفرع الثانى

فى دعوى التزوير

المادة ٩٦ ـ اذا ادعى أحد الخصوم فى أثناء الخصومة بتزوير ورقة أو سند توقف المحكمة الدعوى الاصلية وتكلفه بتقديم أوجه التزوير وعليه تقديمها فى الجلسة ذاتها أو فى جلسة أخرى تؤجل لها القضية وللمحكمة تقدير قيمة هذه الاوجه فترفضها أو تقبلها

المادة ٩٧ ـ اذا قبلت المحكمة أوجه التزوير تأمر بتحقيقها وتحدد جلسة لذلك ان لم يحصل التحقيق بالجلسة عينها . ولها أن تستعين بخبير اذا اقتضى الحال ذلك

المادة ٩٨ ـ اذا لم يقدم مدعى التزوير أدلته فى الميعاد المحدد جاز للمحكمة أن تحكم بسقوط دعوى التزوير

المادة ٩٩ ـ اذا حكمت المحكمة بسقوط دعوى التزوير أو برفضها بعد تحقيقها تحكم بغرامة لا تزيد على ألف قرش على مدعى التزوير

ولها أن تعطى بعض هذه الغرامة أو كلها للمطعون عليه بصفة تعويض

المادة ١٠٠ ـ اذا حكم بتزوير الورقة يأمر رئيس المحكمة بضبطها وارسالها الى قلم النائب العمومى

المادة ١٠١ ـ يقبل التنازل عن الادعاء بالتزوير ويترتب عليه اعتبار الورقة المطعون فيها صحيحة

المادة ١٠٢ ـ يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تأمر باثبات الدعوى اذا تراآى لها أن القضية غير صالحة للحكم

الباب الرابـــــع
فى الاحكام وطرق الطعن فيها

الفصـــــل الاول
فى الاحكام

مادة ١٠٣ ــ تكون المداولة سرية

ولا يجوز لاحد الاعضاء إباحة مايجرى فيها من الاحوال

مادة ١٠٤ ــ تصدر الاحكام بالاتحادأو بالاغلبيةفاذا انقسمت الآراء وجب على العضو الاصغر سنا أن ينضم الى أحد الرأيين الآخرين

مادة ١٠٥ ــ تحكم المحكمة فى الدعوى عقب انتهاء المرافعة ولا يجوز تأجيل الحكم لأكثر من أسبوع فى الاحوال التى تقتضى التأجيل

مادة ١٠٦ ــ لايجوز للمحكمة أن تقبل أوراقا أو أن تسمع توضيحات من أحد الخصوم ولا من أحد وكلائهم الا باطلاع الخصم الآخر أو بحضوره

مادة ١٠٧ ــ يشترط فى الاعضاء الذين يحكمون فى الدعوى سبق حضورهم جميعا فى الجلسة التى حصلت فيها المرافعة ويجب توقيعهم جميعا على نسخة الحكم الذى تقرر بينهم ويكونون حاضرين فى الجلسة التى يتلى الحكم فيها ومع ذلك تصح تلاوة الحكم فى غيبة بعضهم مادام ذلك البعض موقعا على النسخة الاصلية

فاذا لم يكن للعضو الغائب توقيع على النسخة الاصلية ولم يكن حضوره فى الجلسة التالية منتظرا تعاد المرافعة فى القضية من جديد

مادة ١٠٨ ــ تشتمل الأحكام التى تصدر من محاكم الأخطاط على الاسباب التى بنيت عليها بالايجاز مع الوضوح الكافى ويجب توقيع الكاتب والرئيس على الحكم بعد تبييضه

مادة ١٠٩ – يذكر كاتب المحكمة فى الجدول العمومى لقيد القضايا المدنيـة (نموذج نمرة ١٣) تاريخ الحكم الصادر وموضوعه وذلك عقب صدوره

مادة ١١٠ – يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويجوز للمحكمة جعل بعضها على المدعى والبعض الآخر على المدعى عليه بحسب مايتراآى لهـا من نتيجة الدعوى

ويذكر مقـدار المصاريف فى الحكم ان أمكن والا فيحرر بها كاتب المحكمة كشفا يعرض على الرئيس للتصديق عليه ويعتبر ذلك جزأ من الحكم

مادة ١١١ – التنازل عن الحكم يترتب عليه سـقوط الحق الثابت به لمن تنازل عنـه

الفصـــل الثانى

فى المعارضـــة

مادة ١١٢ – يجوز للمحكوم عليـه غيابيا أن يعارض فى الحكم

الميعاد الذى تجوز فيه المعارضة خمسة أيام من تاريخ اعلان الحكم

فاذا مضى هذا الميعاد ولم تتقدم المعارضة يصـير الحكم غير قابل للطعن الا بطريق الاسـتئناف فى الأحوال المنصوص عليها فى المـادة (١٢) من قانون محاكم الاخطاط

مادة ١١٣ – لاتقبل المعارضـة فى الحكم بعـد الرضا به ويثبت الرضـا بالتنفيذ فعلا من دون معارضة أو باقرار بالكتابة

يجوز تقديم المعارضة بالطريق المعتاد فى رفع الدعاوى

مادة ١١٤ – تجوز المعارضـة بابدائها لمن يكلف باعلان الحكم وفى هـذه الحالة يؤشر بها فى ذيل الاصل

مادة ١١٥ – وعند ورود الاصل لكاتب المحكمة يعلن الخصوم للحضور فى أقرب جلسة ممكنة

مادة ١١٦ – يترتب على المعارضة ايقاف التنفيذ

مادة ١١٧ – يجوز مع المعارضة اجراء الوسائل التحفظية

مادة ١١٨ – ترفع المعارضة فى الحكم الى المحكمة التى أصدرته
اذا لم يحضر المعارض فى اليوم المحدد للجلسة تحكم المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن
ولا تجوز المعارضة بعد ذلك

مادة ١١٩ – يقيد كاتب المحكمة حكم المعارضة وتاريخه عقب الحكم الغيابى و يؤشر أمامه بلفظ معارضة فى الجدول المعد لقيد القضايا (نموذج رقم ١٣)

الفصل الثالث

فى الاستئناف

مادة ١٢٠ – يجوز للخصوم استئناف الاحكام الصادرة من محاكم الاخطاط فى الاحوال المبينة بقانون هذه المحاكم وكذا الاحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص ومسائل مضاهاة الخطوط والتزوير

مادة ١٢١ – يقبل استئناف الاحكام الصادرة فى الغيبة و يعتبر ذلك تنازلا عن حق المعارضة

مادة ١٢٢ – يترتب على الاستئناف ايقاف التنفيذ

مادة ١٢٣ – ميعاد الاستئناف عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم ان كان حضوريا أو من تاريخ انتهاء مدة المعارضة ان كان غيابيا
وتستأنف الاحكام التمهيدية مع الاحكام فى أصل الموضوع

مادة ١٢٤ – يجوز التنازل عن الاستئناف أو المعارضة وفى هذه الحالة يصير الحكم المستأنف نهائيا

مادة ١٢٥ ـ يقدم الاستئناف بالطرق المعتادة لتقديم الدعاوى

مادة ١٢٦ تسرى أحكام المعارضة المذكورة فى المواد من ١١٢ الى ١١٩ من هذه اللائحة على المعارضة فى الاحكام الصادرة غيابيا من القاضى الجزئى بصفة استئنافية

مادة ١٢٧ ـ لايجوز أن تقدّم فى الاستئناف طلبات جديدة غير الطلبات الاصلية ولكن يجوز أن يضاف الى الطلب الاصلى مااستجد من الاجر والفوائد أو الارباح وكذا التعويضات

مادة ١٢٨ ـ يجوز للخصوم أن يبدوا فى الاستئناف أدلة جديدة لثبوت الدعوى او نفيها

مادة ١٢٩ ـ اذا طلب أحد الخصوم استئناف الحكم جاز للخصم الاخر فضلا عن حقه فى طلب الاستئناف طلبا أصليا فى الميعاد المقرر أن يطلب استئناف ذلك الحكم طلبا فرعيا مادامت المرافعة قائمة فى محكمة الاستئناف ولم يترك الطالب الاول دعواه فيه ولا يمنع الطالب الثانى سبق قبوله للحكم المذكور

مادة ١٣٠ ـ اذا حكمت المحكمة الجزئية بابطال حكم صادر بعدم الاختصاص وكان الموضوع صالحا للنظر فلها أن تحكم فيه

الفصل الرابع

فى التماس اعادة النظر

مادة ١٣١ ـ يجوز التماس اعادة النظر فى الاحكام الصادرة من محاكم الاخطاط فى الاحوال الآتية

أوّلا ـ اذا لم يحكم فى أحد الطلبات

ثانيا ـ اذا حكم بشئ لم يطلبه الاخصام

ثالثا ـ اذا حصل اقرار أمام جهة رسمية بتزوير الورقة او الاوراق التى بنى عليها الحكم

رابعا ـ اذا حكم قضائيا بتزوير تلك الاوراق

خامسا ـ اذا كان نص الحكم مناقضا بعضه لبعض

مادة ١٣٢ ـ ميعاد الالتماس خمسة عشر يوما

ويبتدئ من تاريخ صدور الحكم ان كان حضوريا ومن تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة ان كان غيابيا

فاذا كان سبب الالتماس ماهو مذكور فى الوجه الثالث أو الوجه الرابع من المادة السابقة يكون الميعاد من يوم العلم بالاقرار أو بالحكم الصادر بتزوير الاوراق

مادة ١٣٣ ـ يرفع الالتماس الى القاضى الجزئى التابعة اليه محكمة الخط التى أصدرت الحكم . ويكون تقديمه باعلان كما فى الدعاوى الاعتيادية

مادة ١٣٤ ـ لاتعيد المحكمة النظر الا فى الطلبات الملتمس اعادة النظر فيها وتنظر فى جواز قبول الالتماس وفى موضوعه دفعة واحدة

مادة ١٣٥ ـ يجوز الحكم فى حالة رفض الالتماس بغرامة لاتتجاوز مائتى قرش وأن يعطى بعض هذا المبلغ أو كله للمطعون عليه بصفة تعويض

مادة ١٣٦ ـ لايقبل الطعن فى الاحكام الصادرة فى الالتماس

مادة ١٣٧ ـ الالتماس لايوقف تنفيذ الحكم

الفصل الرابع

فى طلب التصحيح وطلب التفسير

مادة ١٣٨ ـ يجوز للخصوم طلب تصحيح الحكم اذا وقع فيه خطأ مادى أو تفسيره اذا كان المقصود منه غير واضح تماما

مادة ١٣٩ ـ ميعاد طلب التصحيح أو التفسير عشرة أيام للمدعى من يوم صدور الحكم وأسبوع للمدعى عليه من تاريخ اعلانه بالحكم

مادة ١٤٠ ـ يقدم طلب التصحيح أو التفسير بالطرق المعتادة الى المحكمة التى أصدرت الحكم

مادة ١٤١ ـ الحكم الذى يصدر بتصحيح الحكم أو تفسيره يكون غير قابل للطعن

الباب الخامس
أحكام ومرافعات متنوعة

الفصـــــل الاول
فى الاجراآت التحفظية

مادة ١٤٢ ـ يجوز للخصوم فى الاحوال التى تستدعى اتخاذ اجراآت مستعجلة أو تحفظية أن يطلبوا ذلك من رئيس المحكمة بعريضة يقدّمونها له

مادة ١٤٣ ـ يكتب رئيس المحكمة أمره فى ذيل العريضة ويقيد الكاتب الامر فى دفتر معد لذلك ثم يأخذ الطالب صورة رسميه منه للعمدة المختص لمباشرة تنفيذ الامر ولا تذكر فى الاوامر الاسباب التى بنيت عليها

ويجوز التظلم من الامر الى المحكمة فى الحال أو عند نظر القضية الاصلية

الفصـــــل الثانى
فى التنازل عن الدعوى وانقطاع المرافعة

مادة ١٤٤ ـ يجوز للمدعى التنازل عن طلباته أو حقوقه كلها أو بعضها ويلزم المدعى عليه بقبول ذلك التنازل مالم يكن أقام على المدعى دعوى فى أثناء الخصومة وضمت الى الدعوى الاصلية

مادة ١٤٥ ـ اذا توفى أحد الخصوم أو تغيرت حالته أو صفته فى الدعوى بعد سماع أقواله وطلباته تحكم المحكمة فى الدعوى بحسب تلك الطلبات والاقوال

أما اذا طرأ ذلك قبل ابداء الاقوال والطلبات فتوقف المحكمة السير فى الدعوى حتى تجدد بمعرفة صاحب الشأن أو طالب الاستعجال من ورثة المتوفى أو من حل محل الذى تغيرت حالته أو صفته أو الخصم الثانى

مادة ١٤٦ ـ اذا كثرت القضايا الموقوفة يتبع مايصدر بشأنها من التعليمات التي يضعها ناظر الحقانية

مادة ١٤٧ ـ اذا استمر انقطاع الدعوى ثلاث سنين فلكل من الخصوم ان يطلب الحكم ببطلان المرافعة

ويترتب على ذلك سقوط جميع الاجراآت التي حصلت فى الدعوى ومنها الاعلان ولا تنظر الا باعلان جديد ان كان لصاحبها حق فى تجديدها

مادة ١٤٨ موت المحكوم عليه يوقف ميعاد الاستئناف وميعاد المعارضة ولا يحسب الباقى من الميعاد الابعد اعادة اعلان الحكم للورثة

الفصل الثالث

فى رد القضاة عن الحكم

مادة ١٤٩ ـ يجوز رد رئيس وأعضاء محكمة الخط باحد الاسباب الآتية

أوّلا ـ اذا كان له أو لزوجته قرابة أو مصاهرة مع احد الخصوم لغاية الدرجة الرابعة

ثانيا ـ اذا كان له أو لها أو لاحد أقاربهما اواصهارهما لغاية الدرجة عينها خصومة قضائية أو ادارية قائمة أو سابقة مع أحد الخصوم أو زوجته

ثالثا ـ اذا كان بينه وبين أحد الخصوم علاقة استخدام أوتوكيل أومشاركة

رابعا ـ اذا أبدى الرئيس أو العضو نصيحة لاحد الخصوم فى الدعوى او تداخل فيها لصالح أحد الطرفين

خامسا ـ اذا أدّى أحد المذكورين شهادة فى الدعوى

سادسا ـ اذا قبل هدية من أحد الخصوم من وقت الشروع فى الدعوى

مادة ١٥٠ ـ يجب على الرئيس أو العضو الذى يعلم اتصاف نفسه باحد أسباب الرد المذكورة وأنه يشعر بحرج من الحكم فى الدعوى أن يمتنع من نفسه عن نظرها

مادة ١٥١ ـ يطلب الرد فى الجلسة قبل الشروع فى المرافعة والا سقط الحق فيه

مادة ١٥٢ ـ اذا ندب أحد أعضاء المحكمة لعمل مّا وكان لدى أحد الخصوم سبب لرده وجب ابداؤه فى الحال والا سقط طلب الرد

مادة ١٥٣ يحرر بطلب الرد محضر تدون فيه اجابة العضو المطلوب رده ويرسل الى القاضى الجزء ليفصل فيه فى اودة مشورته فاذا قبله عين من يقوم مقام العضو الذى وجب امتناعه عن نظر الدعوى

مادة ١٥٤ ـ اذا رفض طلب الرد جاز للقاضى أن يحكم على مقدمه بغرامة لاتتجاوز ثلثمائة قرش

مادة ١٥٥ ـ القرار الصادر من القاضى فى طلب الرد يكون غير قابل للطعن

الفصل الرابع

فى الاطلاع على الاحكام وفى طلب الصور والشهادات والملخصات

مادة ١٥٦ ـ يسوغ لكل انسان الاطلاع على الاحكام فى نفس المحكمة اذا بين تاريخها وأسماء الخصوم

ويسوغ أيضا اعطاؤه ما يطلبه من ملخصاتها أو صورها وكذلك الشهادات

مادة ١٥٧ ـ على الكاتب أن يسلم للطالب الصورة أو الشهادة أو الملخص فى ميعاد أربعة أيام على الاكثر من يوم الطلب

مادة ١٥٨ ـ يجب أن يكون لدى الكاتب دفتر معد لقيد ما يعطيه من الصور والملخصات والشهادات

الكتاب الثانى

فى المرافعات فى مواد المخالفات

البـاب الاول

فى القواعد العمومية وفى الاجراآت

الفصـــــــل الاول

قواعد عموميـــة

مادة ١٥٩ ـ تراعى محاكم المخالفات القواعد والاحكام المقررة فى الكتاب الاول من هذه اللائحة مالم يرد نص خاص عن ذلك فى المواد الآتية

مادة ١٦٠ ـ على مأمورى الضبطية القضائية أن يحيلوا الى محاكم الاخطاط مايحررونه من محاضر المخالفات التى تختص المحاكم المذكورة بالنظر فيها

ويبين فى المحضر تاريخ الجلسة التى يحضر فيها الخصوم مع التنبيه عليهم وعلى الشهود بذلك

مادة ١٦١ ـ لمأمور المركز أو معاون البوليس الذى يحرر محضر المخالفــة أن يأمر بحفظه اذ رأى أن الواقعة غير ثابتة أولا يعاقب عليها القانون

مادة ١٦٢ ـ لمن وقعت عليه المخالفة أن يعلن خصمه مباشرة أمام محكمة الخط باعلان يحرر من قبل العمدة طبقا للنموذج المقر عليه من نظارة الحقانية

مادة ١٦٣ ـ لايجوز أن يدعى بحق مدنى أمام محكمة الخط بأكثر من خمسمائة قرش

مادة ١٦٤ ـ ميعاد الحضور ثلاثة أيام على الأكثر وأربع وعشرون ساعة على الاقل

مادة ١٦٥ ـ اذا حضر الشاكى والمشكو منه من تلقاء انفسهما أمام المحكمة سمعت الدعوى وحكم فيها

مادة ١٦٦ ـ لاتقبل الشكوى بعد مضى شهر من تاريخ وقوع المخالفة

الفصل الثانى

فى الاجراآت

مادة ١٦٧ ـ يبدأ الرئيس فى الجلسة بسؤال المتهم عن اسمه ولقبه وسنه وصناعته ومحل اقامته

ثم يتلو الكاتب محضر المخالفة ماعدا شهادة الشهود ان كانوا حاضرين وتسمع أقوال المشتكى وشهود الاثبات ودفاع المتهم وشهادة شهود النفى

مادة ١٦٨ ـ تعتمد فى موادّ المخالفات المحاضر التى يحررها مأمورو الضبطية القضائية الى أن يثبت ماينفيها

الباب الثانى

فى الأحكام وطرق الطعن فيها

الفصل الاول

فى الاحكام

مادة ١٦٩ ـ اذا رأت المحكمة ان الواقعة غير ثابتة أولا يعاقب عليها القانون وليس فيها شبهة جنحة ولا جناية تحكم ببراءة المتهم

ويجوز لها مع ذلك أن تحكم بالتعويض الذى يطلبه بعض الخصوم من بعض

مادة ١٧٠ ـ اذا رأت المحكمة ان الواقعة تعدّ جنحة أوجناية تحكم بعدم اختصاصها وترسل الاوراق الى قلم النائب العمومى بالمحكمة الجزئية

مادة ١٧١ ـ يجب ان يكون الحكم مشتملا على بيان المخالفة والمادّة القانونية التى حكم بمقتضاها

الفصـــــل الثانى

فى المعـارضة

مادة ١٧٢ ـ اذا لم يحضر المتهم ولم يرسل وكيلا عنه تحكم المحكمة فى غيبته بعـــد الاطلاع على محضر المخالفة ان كان وسمـاع أقوال من يكون حاضرا من الشاكى والشهود

مادة ١٧٣ ـ تجوز المعارضة من المحكوم عليهم فى الاحكام الغيابية

مادة ١٧٤ ـ ميعـاد المعـارضة ثلاثة أيام من تاريخ اعلان الحكم للمحكوم عليه

مادة ١٧٥ ـ ترفع المعارضة الى المحكمة التى أصدرت الحكم بتقرير يكتب فى النموذج المقر عليه من نظارة الحقانية

ويجوز ذكرها فى ورقة اعلان الحكم عند تسليمه الى المحكوم عليه

مادة ١٧٦ ـ يكون عند العمدة عدد من النماذج المذكورة لعمل المعارضة وعليه أن يرسل التقارير التى تحرر الى المحكمة قبل يوم الجلسة المحددة

الفصـــــل الثالث

فى الاســـتئناف

مادة ١٧٧ ـ يقبل الاســـتئناف فى الاحكام الصادرة بالحبس فى مواد المخالفـات

مادة ١٧٨ ـ ميعاد الاستئناف خمسة أيام من تاريخ صدور الحكم ان كان حضوريا أو من تاريخ مضى ميعاد المعارضة ان كان غيابيا

مادة ١٧٩ ـ يجوز رفع الاستـــئناف عن الاحكام الغيابية الصـادرة بالحبس قبل مضى ميعاد المعارضة ويعتبر ذلك تنازلا عن حق الطعن بطريق المعارضـــة

مادة ١٨٠ – يرفع الاستئناف بتقرير يحرر فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم طبقا للنموذج المقر عليه من نظارة الحقانية

مادة ١٨١ – يقدم الاستئناف للقاضى الجزئى الذى تدخل فى دائرة اختصاصه محكمة الخط الصادر منها الحكم

مادة ١٨٢ – تتبع أمام القاضى الجزئى فى نظر الاستئناف الذى يرفع عن حكم صادر من محكمة الخط القواعد المقررة فى هذا الكتاب

الكتاب الثالث

فى التنفيذ

الباب الاول

فى تنفيذ الاحكام المدنية

الفصل الاول

قواعد عمومية

مادة ١٨٣ – التنفيذ واجب لكل حكم عليه صيغة التنفيذ وكلمة حكم تشمل أيضا القرار أو الامر

مادة ١٨٤ – صيغة التنفيذ هى (هـذا الحكم واجب التنفيذ) ويجب على كاتب المحكمة متى طلب منه ذلك صاحب الشأن أن يوقعها على كل حكم انتهائى

مادة ١٨٥ – على الكاتب المذكور أن يسلم فى ظرف ثلاثة أيام من يوم الطلب نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها

مادة ١٨٦ – تعطى نسخة الحكم التى يكون التنفيذ بموجبها للخصم الذى تضمن الحكم عود منفعة عليه من تنفيذه

مادة ١٨٧ — اذا ضاعت نسخة الحكم التنفيذية المسلمة للطالب جاز له أن يأخذ نسخة أخرى بأمر من رئيس المحكمة بشرط أن يدفع عنها الرسم المقرر للصور فى لائحة رسوم محاكم الاخطاط

مادة ١٨٨ — اذا حصل اشكال فى التنفيذ وكان متعلقا بالاجراآت الوقتية يرفع الاشكال الى رئيس محكمة الخط ليحكم فيه بدون أن يتعرض لموضوع الحكم

فاذا كان الاشكال متعلقا بموضوع الحكم يرفع الامر الى المحكمة التى أصدرته

مادة ١٨٩ — اذا امتنع المكلف بالتنفيذ عن اجرائه يرفع طالب التنفيذ الامر الى رئيس محكمة الخط

مادة ١٩٠ — لا يجوز الشروع فى التنفيذ الا بعد اعلان الحكم أو القرار أو الامر الواجب التنفيذ لنفس الخصم أو محله والتنبيه عليه بالاجراء

فاذا امتنع يباشر المكلف بالتنفيذ اجراءه فورا

مادة ١٩١ — يجرى التنفيذ بمعرفة شيخ البلد الذى به محل المحكوم عليه وذلك تحت مسؤولية العمدة

ويجوز أن يحصل بمعرفة المحضر

فان كان التنفيذ مطلوبا على شئ فى بلد غير محل المحكوم عليه فيكون اجراؤه بمعرفة شيخ البلد الذى فيه ذلك الشئ

مادة ١٩٢ — اذا كان للمحكوم عليه دين مستحق على آخر يكون التنفيذ أوّلا على الدين المذكور متى كان المدين معترفا به أو كان الدين ثابتا بحكم قضائى واجب التنفيذ

مادة ١٩٣ — لا يجوز أن يقع التنفيذ الا على الاشياء التى لا تزيد قيمتها على الدين المحكوم به والرسوم التى دفعت فى المحكمة متى كان ذلك ممكنا

مادة ١٩٤ — لا يجوز وضع الحجز على أجر الخدمة والصناع وماهيات المستخدمين ومرتبات أرباب المعاشات الا بقدر الخمس اذا كانت قيمة الراتب لاتزيد عن خمسمائة قرش وبقدر الربع اذا زادت على ذلك

مادة ١٩٥ ـ لا يجوز حجز النفقات المقررة ولا المبالغ الموهوبة أوالموصى بها للنفقة أو المشترط فيها عدم جواز الحجز عليها

مادة ١٩٦ ـ لا يجوز الحجز على الفراش اللازم للمدين وعائلته المقيمة معه ولا على ملابسهم

أولا يجوز الحجز على ما يأتى الا لدفع الايجار أو النفقة

اولا ـ الكتب الضرورية لحرفة المدين

ثانيا ـ الآلات والعدد اللازمة للصناع فى اعمال صناعتهم

ثالثا ـ الغلال والدقيق اللازمة لمؤنة المدين وعياله مدة شهر

رابعا ـ بقرة واحدة أو ثلاثة من المعز أو النعاج بحسب اختيار المدين

خامسا ـ ما يلزم من التقاوى لزراعته لغاية خمسة أفدنة

سادسا ـ ما تنص القوانين على عدم جواز حجزه

الفصل الثانى

فى التنفيذ على المنقولات

مادة ١٩٧ ـ يكون التنفيذ على المنقولات بواسطة حجزها أوّلا واقامة حارس عليها

ويحصل الحجز فورا بعد التنبيه بالدفع على المحكوم عليه

مادة ١٩٨ ـ يجب جرد الاشياء المحجوزة واقامة حارس عليها مع اعطائه نسخة من محضر الجرد

مادة ١٩٩ ـ اذا اختلس المدين المحجوز عليه أو غيره شيئا من الامتعة المحجوزة يجازى طبقا لنص المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات

مادة ٢٠٠ ـ بعد الحجز بثلاثة أيام يصير الاعلان عن البيع بمعرفة المكلف بالتنفيذ بواسطة اعلانات مطبوعة طبقا للنموذج المقرر من نظارة الحقانية ويلصق الاعلان على باب العمدة

مادة ٢٠١ ـ ميعاد حصول البيع سبعة أيام من تاريخ الاعلان

مادة ٢٠٢ ـ اذا كان للبلد سوق يعلق الاعلان أيضا فى السوق المذكور ويكون البيع فى يوم اجتماعه

مادة ٢٠٣ ـ يحصل البيع بالمزاد العمومى بحضور المكلف به ويجب على المشترى دفع الثمن فورا الى من يباشر البيع ويأخذ منه ايصالا بذلك

وعلى من يستلم الثمن المذكور أن يسلمه فى الحال الى المحكوم له بايصال على الحكم نفسه ثم يرسله الى المحكمة ليحفظ مع أوراق القضية

وان بقى من الثمن شئ يدفعه الى المحكوم عليه فى الحال أيضا بايصال منه ويذكر ذلك فى الحكم قبل ارساله الى المحكمة

مادة ٢٠٤ ـ اذا تحصل مبلغ كاف لأداء الدين المطلوب والرسوم وجب على من يباشر التنفيذ أن يكف عن بيع الباقى ويرده لصاحبه

مادة ٢٠٥ ـ اذا لم يدفع الراسى عليه المزاد الثمن فورا يباع المبيع ثانيا على ذمته فى الحال ان أمكن بأى ثمن كان ويكون هو مسؤلا عن الفرق

ومباشر التنفيذ الذى يهمل فى ذلك يكون مسؤلا عن الثمن الذى رسا به المزاد اولا فاذا لم يتيسر البيع فورا يؤجل الى ميعاد لايزيد على أسبوع

مادة ٢٠٦ ـ اذا حصل تعرض من أحد لاجراآت البيع أو التنفيذ فلايقبل منه الا اذا رفع فورا دعوى أمام محكمة الخط بما يدعيه من الحقوق على الاشياء المطلوب التنفيذ عليها

ويكون رفع الدعوى بذكرها فى محضر التنفيذ وعلى مباشر التنفيذ أن يحدد أول جلسة لنظرها وأن يعلن طالب التنفيذ والمحكوم عليه بذلك

مادة ٢٠٧ ـ لاتقبل دعوى التعرض المذكور فى المادة السابقة الا اذا دفع المتعرض قيمة الدين المحكوم به والمصاريف أمانة فى خزينة المحكمة أوقدم كفيلا مقتدرا بمقدار ذلك فاذا حكم برفض دعواه سلم المبلغ المودع بالخزينة

الى طالب التنفيــذ المحكوم له وأجرى البيع لذمــة المتعرض أو نفــذ الحكم على الكفيل ويكون البيع حينئذ لحسابه هو

مادة ٢٠٨ ـ اذا كسب المتعرض دعواه ردّ اليه مبلغ الامانة الذى يكون أودعه أو أخلى الكفيل الذى يكون قدّمه

مادة ٢٠٩ ـ اذا وقع على الاشياء المحجوزة حجز آخر بمعرفــة أحد المحضرين فعلى المحضر أن يضم الحجزين فى محضره ويبقى الحارس المعين من قبل أو يستبدله بغيره اذا اقتضى الحال ذلك

وتتم احراآت التنفيذ بواسطة قلم المحضرين على الطريقة المقررة فى قانون المرافعات

الفصـــــــل الثالث

فى التنفيذ على العقار

مادة ٢١٠ ـ فى حالة عدم كفاية المتحصل من بيع المنقولات المحجوزة أو فى حالة عدم وجود منقولات للحجز عليها يجوز للمحكوم له أن يطلب التنفيذ على العقار المملوك للمحكوم عليه

مادة ٢١١ ـ التنفيذ على العقار المرهون رهنا مسجلا أو الواقع عليه اختصاص لاحد الدائنين يكون بمعرفة قلم المحضرين طبقا لنصوص قانون المرافعات

مادة ٢١٢ ـ ينبه العمدة على المدين بناء على طلب المحكوم له بدفع المبالغ المحكوم بها والمصاريف فى ميعاد عشرة أيام

مادة ٢١٣ ـ اذا لم يدفع المحكوم عليه المبالغ المطلوبة فى الميعاد المذكور يوقع الحجز على العقار المطلوب التنفيذ عليه

ويجوز الاكتفاء بالحجز على جزء من العقار المذكور اذا رأى العمدة أن ثمنه يفى بالمبالغ المطلوبة

مادة ٢١٤ — يكون توقيع الحجز بحضور شاهدين ويحرّر بذلك محضر شامل لبيان العقار وحدوده بيانا كافيا وغير ذلك مما يساعد على معرفته معرفة تامّة وفى ذيل المحضر يحدّد ميعادا للبيع لايقل عن ١٥ يوما ولايزيد عن ثلاثين يوما ويمضى على المحضر ممن يباشر التنفيذ ومن الشاهدين وتسلم صورة منه للدين

مادة ٢١٥ — قبل اليوم المحدد للبيع بأسبوع على الأقل يلصق اعلان البيع على المحلات الآتية

أوّلا — على باب المركز الذى فى دائرته العقار

ثانيا — على باب دار العمدة

ثالثا — فى أقرب سوق للبلد الكائن بها العقار

رابعا — على باب محكمة الخط

ويشتمل اعلان البيع على بيان اليوم المحدّد للبيع وعلى حدود العقار واسم صاحبه والثمن الاساسى ومقدار المبالغ المطلوبة واسم طالب البيع

مادة ٢١٦ — بعد لصق الاعلانات يرسل محضر الحجز وصورة من اعلان البيع لمحكمة الخط لمباشرة بيع العقار

مادة ٢١٧ — يحصل البيع أمام محكمة الخط فى جلسة عادية بالمزاد العلنى على الثمن الاساسى المذكور فى محضر الحجز وتحكم المحكمة برسى المزاد على من يعرض أعلى ثمن للعقار

مادة ٢١٨ — على من يرسو عليه المزاد ان يدفع الثمن فورا ويعطى للمحكوم له ان كان حاضرا المبالغ المطلوبة بايصال على حكم الدين ويردّ الباقى للمنزوع ملكيته

مادة ٢١٩ — اذا لم يحضر مزايدون فينقص الثمن الاساسى بمقدار ماتراه المحكمة موافقا ويؤجل البيع للجلسة التالية

وللمحكمة فى هذه الحالة أن تأمر بعمل اعلانات فى الجهات التى تعينها

تسلم للمشترى صورة من محضر الجلسة وعليها الصيغة التنفيذية

اذا لم يدفع الراسى عليه المزاد الثمن فورا يعاد البيع بالطريقة المتقدمة ويكون الراسى عليه المزاد ملزما بالفرق بين الثمنين

الباب الثانى
فى تنفيذ أحكام المخالفات

مادة ٢٢٠ ـ يجب على المحكوم عليه بالغرامة أن يدفعها فى ثلاثة أيام من تاريخ صدور الحكم حضوريا أومن تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة ويكون دفعها الى العمدة التابع هو اليه ليرسلها الى المحكمة ويأخذ من الكاتب باسم المحكوم عليه ايصالا من دفتر قسيمة يعدّ لذلك

مادة ٢٢١ ـ اذا لم يدفع المحكوم عليه الغرامة يحبس عنها يوماواحدا

مادة ٢٢٢ ـ يكون تنفيذ الاحكام الصادرة بالحبس بمعرفة مأمور المركز أو معاون البوليس بعد اطلاعه علي نموذج الحبس المحرر عن ذلك بمعرفة كاتب المحكمة وعليه توقيع الرئيس

أحكام ختامية

مادة ٢٢٣ ـ يجب أن يحلف الاعيان الذين تتشكل منهم محاكم الاخطاط يمينا أمام ناظر الحقانية بأنهم يؤدون وظيفتهم بالصدق والامانة

مادة ٢٢٤ ـ تنشر هذه اللائحة بالجريدة الرسمية ويعمل بها من يوم اول يوليه سنة ١٩١٢

نظارة الحقانيـــة

لائحة تعريفة الرسوم أمام محاكم الاخطاط وقرار العمل بها بصفة وقتية (*)

صـــورة قـــرار

نحن ناظر الحقانية

١١ يونيه سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادّة الرابعة والعشرين من القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢ القاضي بتشكيل محاكم الاخطاط

و بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر فى يوم ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ (٨ يونيه سنة ١٩١٢) بالموافقة على العمل بلائحة تعريفة الرسوم أمام محاكم الاخطاط وذلك بصفة وقتية

قـــررنا ماهو آت :

يعمل بلائحة تعريفة الرسوم أمام محاكم الاخطاط المرفقة بهـذا ابتـداء من أول يوليه سنة ١٩١٢ وذلك بصفة وقتية

تحريرا فى ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ (١١ يونيه سنة ١٩١٢)

ناظر الحقانيـــة

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ١٢ يونيه سنة ١٩١٢ ملحق

لائحـــــة تعريفـــــه الرســـــوم
أمام محـاكم الاخطاط

البـــــاب الأوّل

فى مقدار الرسوم

المـادّة ١ ـ يؤخذ رسم نسبيّ قـدره أربعة فى المـائه فى الموادّ المدنيـة والتجارية التى يمكن تقدير قيمتها ويتجاوز مقدار المدعى به فيها مائة قرش

المـادّة ٢ ـ يحتسب الرسم النسبيّ بالاعتبار الوارد فى المـادّة السابقةعلى ماياتى :

أوّلا ـ القضايا التى يتفق الخصوم على تقديمها الى محكمة الخط لتحكم فيها انتهائيا دون أن يتجاوز الرسم فى جميع الأحوال مبلغ ألف قرش

ثانيا ـ الدعاوى التى تقام من المدّعى عليه أثناء الخصومة

ثالثا ـ استئناف الدعاوى أمام القاضى الجزئى

المـادّة ٣ ـ يؤخذ رسم مقرّر قدره عشرون قرشا فىالموادّ التى لايمكن تقدير قيمة المدّعى به فيها .

أما اذا كانت القضية مما اتفق الخصوم على تقديمه الى محكمة الخط لتحكم فيه حكما انتهائيا طبقا لنص المـادّة العاشرة من قانون محاكم الاخطاط وكانت قيمتها لاتقبل التقدير فيكون رسمها مائة قرش

المـادّة ٤ ـ يؤخذ نصف الرسم على مايأتى :

أوّلا ـ المعارضات فى الاحكام الغيابية

ثانيا ـ الرجوع الى الدعوى بعد شطبها

وهذا وذاك اذا كان اصل الدعوى مما يؤخذ عليه رسم بحسب نصوص هذه اللائحة

ولا يؤخذ من المحكوم عليه سوى رسم المعارضة ان كانت الدعوى المحكوم فيها غيابيا مرفوعة من الحكومة أو من شخص مقرر اعفاؤه من الرسوم

المادّة ٥ — رسم الصور والملخصات والشهادات عشرة قروش

وتعتبر عرائض الدعاوى ومحاضر الجلسات والاحكام كل منها على حدته

المادة ٦ — رسم التصديق على كل امضاء أو ختم عشرة قروش متى كان العمل خاصا بمحاكم الاخطاط

و يؤخذ زيادة على ذلك رسم قدره ٣٠ قرشا اذا طلب انتقال الكاتب للتصديق على الامضاء أو الختم ولا يكون الانتقال الا فى دائرة محكمة الخط

المادة ٧ — الطلبات الاضافية التى تحصل من المدعى أثناء المرافعة تضم على طلباته الاصلية ويحتسب الرسم على المجموع

المادة ٨ — يشمل رسم الدعوى جميع الاعمال التى يستلزمها سيرها أمام المحكمة واجراءات التنفيذ المتعلقة بها لغاية انتهائها

المادة ٩ — اذا اصطلح الخصوم فلا تؤخذ رسوم على الدعوى

المادة ١٠ — اذا لم يتم الصلح أمام محكمة الخط وأحيلت الدعوى التى ليست من اختصاصها على المحكمة الجزئية قدرت رسومها بالمحكمة الاخيرة بمقتضى أحكام لائحة الرسوم المقررة أمام المحاكم الاهلية الصادرة بتاريخ ٧ اكتوبر سنة ٩٧ ١٠ جمادى الاولى سنة ١٣١٥)

المادة ١١ — لا يؤخذ فى أىّ حال من الاحوال رسم نسبى أقل من خمسة قروش

المادة ١٢ ـ لا تؤخذ رسوم فى الاحوال الآتية :

(أ) الدعاوى المدنية والتجارية التى لا تجاوز قيمتها مائة قرش

(ب) ادخال شخص فى الدعوى بصفة ضامن أو دخوله بصفة خصم ثالث

(ج) الطلبات الاحتياطية والطلبات الخاصة باخلاء العين المؤجرة وطلب حفظ الحق فى المطالبة بالريع أو التعويض وغيرها مما يرد ذكره فى عريضة الدعوى أو يثبت فى محضر الجلسة

(د) الصور التنفيذية التى تعطى للمحكوم له للتنفيذ بمقتضاها والصور التى تعطى لاحد الخصوم وتكون من مستلزمات سير الدعوى أو من مستلزمات تنفيذ الحكم الصادر فيها وصور الاحكام الصادرة بالرفض أو بالشطب

(هـ) المخالفات التى من اختصاص محكمة الخط

(و) الصور والملخصات والشهادات فى مواد المخالفات اذا كان الطالب صاحب شأن

(ز) الاوامر الصادرة من رئيس محكمة الخط لاتخاذ اجراءات تحفظية وغيرها

(ح) انتقال محكمة الخط أو أحد أعضائها

(ط) ايداع المبالغ التى حصلت المطالبة بها أمام محكمة الخط

أما المبالغ التى لا تتعلق باختصاص المحاكم المذكورة فيجب ايداعها بالمحاكم المختصة

(ى) جميع القضايا الجزئية التى ليست من اختصاص محاكم الاخطاط وانما قدمت لها عملا بنص المادة ١٩ من قانون محاكم الاخطاط و بغير اتفاق الخصوم على تخويلها حق الحكم النهائى و يراعى فيها نص المادة العاشرة من هذه اللائحة

(ك) الدعاوى التى ترفع من مصالح الحكومة ومجالس المديريات والمجالس المحلية أو القومسيونات البلدية المختلطة

الباب الثاني

فى تقدير قيمة الرسوم وطريقة دفعها وما يتبع فى حالة عدم دفع الرسم

المادّة ١٣ – يحتسب الرسم علي القيمة المطلوب الحكم بها فاذا لم يبين المدّعى القيمة وكانت الدعوى مما تقبل تقدير قيمة لها وجب علي الكاتب تقديرها وأخذ الرسم عنها فاذا عارض المدّعى أوالمدّعى عليه فى الرسم تفصل المحكمة فى ذلك عند نظر الدعوى

المادّة ١٤ – يدفع الرسم بتمامه يوم الجلسة قبل نظر القضية فاذا تأخر المدّعى عن دفع الرسم وجب على المحكمة أن تمتنع عن نظرها

المادّة ١٥ – لايجوز لكتبة المحاكم اعطاء أىّ صورة أو ملخص أو شهادة وأىّ ورقة أخرى الابعد تحصيل مايكون مستحقا من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق المطلوب منها ماذكر

المادّة ١٦ – لايجوز لمحاكم الاخطاط ولا لكتّابها مباشرة أىّ عمل مقرّر عليه رسوم الا بعد تأدية الرسوم المستحقة

المادة ١٧ – لايردّ مايدفع من الرسوم اذاحكم بشطب الدعوى أو برفضها أو بقيمة أقل من القيمة المدعى بها

المادة ١٨ – كل ماكان فى قيم الدعاوى والطلبات من كسور الجنيه يعتبر جنيها

الباب الثالث

فى تحصيل الرسوم المستحقة للخزينة

المادة ١٩ — يكون المدعى مسؤلا عن الرسوم المستحقة على دعواه للخزينة فى جميع الاحوال ويجب عليه أن يدفع الباقى من الرسوم فورا للخزينة عقب صدور الحكم أو عقب استحقاق الرسم بمقتضى نصوص هذه اللائحة وفى حالة تأخره عن التسديد يتخذ كاتب المحكمة الاجراآت اللازمة المبينة فى المواد الآتية فاذا كان محكوما فى الدعوى على المدعى عليه وتعذر التحصيل من المدعى يحصل الرسم المطلوب من المدعى عليه المذكور

المادة ٢٠ — يجب على كاتب المحكمة أن يكتب على هامش كل حكم أصدرته المحكمة بيان الرسوم المستحقة للخزينة وما تحصل منها والباقى وتاريخ ونمرة الايصال المحرر بورود الرسم وتكون البيانات المذكورة بالرقم والحروف بغير محو ولا زيادة

المادة ٢١ — ويجب عليه عقب الحكم فى الدعوى أن يحرر قائمة بالرسوم المستحقة ويصدّق عليها رئيس المحكمة ثم تعلن هذه القائمة للخصم المطلوبة منه الرسوم بتسليمه نسخة منها بواسطة العمدة

ويقوم اعلان هذه القائمة مقام اعلان الحكم نفسه فيما يتعلق بالرسوم والمصاريف

المادة ٢٢ — يجوز للمعلن اليه أن يعارض فى قائمة الرسوم عند اعلانها وعلى من يتولى الاعلان أن يثبت ذلك كتابة على أصل الاعلان وفى هذه الحالة يجب تحديد جلسة للمعارضة واعلان المعارض بالحضور فى ظرف ثلاثة أيام على الأقل وتنظر هذه المعارضة أمام المحكمة

المادّة ٢٣ — يصدر القرار بعد سماع أقوال المعارض وكاتب الجلسة فان لم يحضر المعارض فى اليوم المحدد تنظر المحكمة فى المعارضة وتصدر قرارها بعد سماع أقوال الكاتب المذكور والحكم الذى يصدر يكون غير قابل للطعن على كل حال

المادة ٢٤ — اذا لم يعارض الخصم فى قائمة الرسوم أو عارض وفصل فى معارضته وامتنع عن أداء المستحق عليه وجب على الكاتب ارسال القضية لكاتب المحكمة الجزئية ليتخذ اللازم لتحصيل الرسم بالطريقة المقررة لتحصيل الرسوم المستحقة للمحاكم الجزئية

الباب الرابع

فى الاعفاء من الرسوم

المادة ٢٥ — يجوز اعفاء الفقراء من الرسوم القضائية سواء كانوا مدّعين أومدعى عليهم ويترتب على هذا الاعفاء الاقالة من رسوم كافة الاوراق القضائية أو الادارية

المادة ٢٦ — يلزم للحصول على الاعفاء من الرسوم أن يقدم لمحكمة الخط فى اليوم المحدد للجلسة شهادة من العمدة والصراف دالة على فقر مقدمها

المادة ٢٧ على محكمة الخط أن تفصل فى طلب الاعفاء من الرسوم قبل نظر القضية المطلوب الاعفاء من دفع رسومها بعد سماعها ملحوظات الخصم الآخر إن كان موجودا

المادة ٢٨ — فاذا تبين أن المدعى فقير تقرر باعفائه من الرسوم وتثبت ذلك فى محضر جلسة القضية الاصلية وترفق بأوراق القضية شهادة الفقر المقدمة للمحكمة

المادة ٢٩ — اذا حكم على المدعى عليه وجب مطالبته بالرسوم أولا فاذا تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع على الخصم الذى سبق اعفاؤه منها اذا نجح فى دعواه وكانت قيمتها تزيد عن ٥٠٠ قرش

المادة ٣٠ — يقيد رسم الدعوى التى تقام بطريق الاعفاء من الرسوم فى دفتر مخصوص

البـــاب الخامس

أحكام عموميـــة

المـادة ٣١ ـ يكون تحصـيل الرسوم والمصاريف التى قدرت فى هـذه اللائحة والامانات والودائع وحفظها وصرفها بمعرفة كتبة محاكم الاخطاط تحت مراقبـة نظارة الحقانيـة وطبقا للتعليمات التى تضعها بالاتفاق مع نظارة المـالية للسير بمقتضاها فى الاعمال الحسابية

المـادة ٣٢ ـ التعليمات التى تلزم لتنفيذ هذه اللائحة أو التى يقتضيها العمل بموجبها تبين فى قرار يصـدره ناظر الحقانية ويرجع للنظارة فى تفسير ما يقتضى الايضاح من نصوص هذه اللائحة

مديرية الفيـــوم

قرار ـ الانارة والكنس والرش بناحية اطسا فيوم (*)

مدير الفيـــوم

٩ يونيه سـنة ١٩١٢

بعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩١٢

قـــرر ما هوآت

أولا ـ يجب على سـكان ناحية اطسا بمركز اطسا أن ينظفوا أمام منازلهم ودكاكينهم وحواليها ولهذه الغـاية ينبغى عليهم مباشرة الكنس والرش فى كل يوم مرتين الاولى فى خلال ساعتين بعـد شروق الشمس والثانية قبل الغروب بساعتين

ثانيـا ـ سـكان الناحية المذكورة ملزمون أيضا بتعليق مصباح على كل باب من أبواب منـازلهم ودكاكينهم المطلة على الطريق العمومى ويجب اضاءة هذه المصابيح كل ليلة من غروب الشمس الى الفجر ماعدا الليـالى المقمرة أى من يوم ١٢ الى يوم ١٨ من كل شهر من الشهور العربية

ويجوز للسلطة المحلية أن ترخص لأصحاب منزلين أوثلاثة لغاية أربعة منازل ملاصقة بانارة مصباح واحد بالاشتراك وذلك بشرط حصول اتفاق كتابى فيما بينهم

ثالثـا ـ كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب صاحبها بغرامة لاتتجـاوز ٢٥ قرشا صاغا

رابعـا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام ؟

الفيوم فى ٩ يونيه سنة ١٩١٢ ـ ٢٣ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠

ابراهيم حليم

(*) الوقائع المصرية فى ١٧ يونيه سنة ١٩١٢ وجه ١٧٢١

محافظة القنال

لائحة بشأن الباعين السريحة ببور سعيد (*)

محافظ القنال

٦ يونيه سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩١٢ الصادر طبقا للامر العالى الرقيم ٣١ يناير سنة ١٨٨٦

قــررنا ما هو آت

١ ـ يجب على كل بياع سريح يشتغل الآن أو يريد الاشتغال بهذه المهنة فى مدينة بورسعيد أو فى مينائها أن يتحصل مقدّما على رخصة بذلك من المحافظة ويجب عليه ابراز رخصته للبوليس كلما طلب منه ذلك

ولا تعطى هذه الرخصة الا لمن يثبت حسن سيره وسلوكه

٢ ـ رخص الباعة السريحة تكون على نوعين أحدهما للباعة السريحة الذين بدون عربات يد والآخر للباعة السريحة بعربات يد ولا يجوز الحصول على رخصتين عن النوعين معا فى آن واحد

٣ ـ على الباعة السريحة المرخص لهم أن يحملوا على ذراعهم الأيمن صفيحة قد نقشت عليها نمرة الرخصة بأرقام عربية وافرنكية

وعلى الباعة السريحة بعربات أن يضعوا على جانبى العربة فى موضع ظاهر منها صفيحة أخرى قد نقشت عليها نمرة الرخصة بأرقام عربية وافرنكية

وهذه الصفائح تصرف من المحافظة بعد دفع ثمنها الذى يجب أن لا يزيد عن خمسة قروش صاغ

٤ ـ لا يجوز للباعة السريحة بعربات يد أن يسيروا أو يقفوا بعرباتهم فى الشوارع التى تعينها المحافظة بقرار يصدر منها

(*) الوقائع المصرية فى ١٧ يونيه سنة ١٩١٢ وجه ١٧٢٢

وممنوع أيضا وقوفهم بأفواه الشوارع والحوارى أو فى النقط التى يأمرهم رجال البوليس بعدم الوقوف فيها بحسب مقتضيات الاحوال

٥ ـ يجب على الباعة السريحة عدم ازعاج المارين أو مضايقتهم بالحاحهم الممل أو الوقوف تحت ڤيراندات الفنادق الا اذا طلبهم نزلاؤها وممنوع أيضا وقوفهم أمام المخازن بطريقة تحول دون حرية الدخول فيها أو دون المرور فى الشارع

٦ ـ يجب على الباعة السريحة أن لا يعرضوا بضائع واصفين اياها وصفا يخالف جنسها الحقيق

٧ ـ لايجوز أن يكون فى حيازة الباعة صور فتوغرافية أو صور يد أو صور مطبوعة أو كتب مخلة بالآداب العمومية

٨ ـ لا يجوز للباعة السريحة أن يعرضوا أنفسهم بصفة أدلاء عموميين

٩ ـ لا يجوز للباعة السريحة أن ينادوا على بضائعهم بصوت عال بطريقة تقلق راحة السكان

١٠ ـ اذا فقدت من أحد البياعين السريحة رخصته أو صفيحته أو صفيحة الغربة فعليه اخطار المحافظة وهى بعد التحقق من ذلك تعطى اليه بدل الفاقد

١١ ـ من يخالف شيأ من أحكام هـذا القرار يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٢٥ قرشا صاغا وفى حالة تكرار المخالفة أو فى حالة الاشتغال بهذه المهنة بدون تصريح أو بدون حمل صفيحة يجوز ابلاغ الغرامة الى مائة قرش

وعلاوة على العقوبة المبينة قبل يجوز للمحافظة فى حال العود سحب الرخصة موقتا أو نهائيا بعد الاطلاع على حكم الادانة ويصير الاجراء كذلك فى حالة الحكم النهائى فى قضية جناية أو جنحة

١٢ ـ يلغى القراران الصادران بشأن الباعة السريحة بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٣ و ٣١ يناير سنة ١٩٠٧

١٣ ـ يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ؛

٦ يونيه سنة ١٩١٢ ـ ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠

محمد محمود

نظـارة الداخليـــة

منع صيد وبيع المحار والحيوانات ذوات الصدف (*)

قـــرار

ناظر الداخليـــة

١٦ يونيه سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار النظارة الرقيم ٣٠ يونيه سنة ١٨٩٥ بمنع صيد المحار وبيعه من أول مايو الى اول سبتمبر من كل سنة

وبعـد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩١٢ الصادر طبقا للامر العالى الرقيم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

قـــرر ما هو آت

١ ـ يمنع صيد المحار فى المياه المصرية وفى قنال السويس وكذلك يمنع بيعه فى جميع انحاء القطر المصرى من أول مايو الى أول سبتمبر من كل سنة واذا تهدّد القطر وباء ساغ لنظارة الداخلية ان تمنع فى غير المدّة المذكورة وبمقتضى قرار بسيط صـيد المحار وغيره من أنواع الحيوانات ذوات الصدف فى المناطق التى تعينها وتمنع أيضا بيعها فى جميع أنحاء القطر المصرى أثناء المدة التى ترى ضرورة لاستمرار المنع فيها

٢ ـ كل مخالفة للاحكام السابقة يعاقب مرتكبها بغرامة لاتزيد عن مائة قرش وبالحبس مدة لاتتجاوز أسبوعا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط وتضبط المحار والحيوانات ذوات الصدف وتصادر لجانب الحكومة

٣ ـ يلغى القرار الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ١٨٩٥ المشار اليه قبل

٤ ـ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

١٦ يونيه سنة ١٩١٢ ـ أول رجب سنة ١٣٣٠

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ١٩ يونيه سنة ١٩١٢ وجه ١٧٤١

نظـارة الداخليـــــة

ادخال تعديل على جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة (*)

قـــرار

ناظر الداخليـــة

١٧ يونيه سـنة ١٩١١

بعد الاطلاع على المـادة الثانية من القانون نمرة ١٣ ســـنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة أو الخطرة

قــــرر ما هوآت

١ ـ المحلات الموضحة أدناه تعتبر من المحلات المقلقة للراحة المضرة بالصحة والخطرة وتضاف الى القسم الاول والنـوع المرموز اليه بحرف (أ) من الجدول التابع للائحة الرقيمة ٢٩ أغسطس سـنة ١٩٠٤ الملحقة بالقانون المشار اليه أعلاه

معامل تكرير البترول

٢ ـ يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ٠

١٧ يونية سنة ١٩١٢ ـ ٢ رجب سنة ١٣٣٠

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ١٩ يونيه سنة ١٩١٢ وجه ١٧٤١

نظـارة الخارجيــــة

وفاق البوستة العام ـ مصادقة حكومة الاتيوبيا على وفاق روما المنعقد فى ٢٦ مايو سـنة ١٩٠٦ (*)

٢٦ مايو
سنة ١٩١٢

جناب رئيس حكومة سويسرا أبلغ نظارة الخارجية المصرية تطبيقا للمادة (١٥) من الوفاق المبرم بروما فى ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ الخاص بتبادل الخطابات والعلب ذات القيمة المعلنة وللمادة (٢٤) من اتفاق البوسطة العام مصادقة حكومة الاتيوبيا على الوفاق المذكور وقد جاء بافادة رئيس حكومة سويسرا أيضا أن اشتراك حكومة الاتيوبيا فى تبادل الخطابات والعلب ذات القيمة المعلنة يسرى مفعوله من الآن ؛

(*) الوقائع المصرية فى ٢٤ يونيه سنة ١٩١٢ وجه ١٧٩٩

نظارة الحقانيـــة

الادارة القضائية للمحاكم الأهلية

قـــرار
بانشاء محاكم جزئية بمراكز أجا ودكرنس وفارسكور بمديرية الدقهلية وببا والواسطى بمديرية بنى سويف وسنورس واطسا بمديرية الفيوم (*)

نحن ناظر الحقانية

١٥ يونيه سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المعدّلة بالقانون نمرة (٥) الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤

قـــررنا ما يأتى

المادة الأولى

تنشأ محكمة جزئية فى كل من المراكز الآتية

١ ـــ مديرية الدقهلية

مركز أجا
« دكرنس
« فارسكور

٢ ـــ مديرية بنى سويف

مركز ببا
« الواســطى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٤ يونيه سنة ١٩١٢ ملحق

٣ ـــ مديرية الفيوم

مركز سنورس

« اطسا

ويشمل اختصاص كل محكمة دائرة مركزها

المـادة الثانيـــة

تبتدئ المحاكم المذكورة فى العمل من يوم أوّل يوليه سنة ١٩١٢

تحريرا فى ١٥ يونيه سنة ١٩١٢ ناظر الحقانيـــة

حسين رشدى

نظـارة الحقانيـــــة

الادارة القضائية للمحاكم الاهلية

قرار بانشاء محاكم أخطاط بمديريات الدقهلية وبنى سويف والفيوم (*)

نحن ناظر الحقانية

١٥ يونيه سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة الاولى من القانون نمرة ١١ سـنة ١٩١٢ المختص بمحاكم الاخطاط

قــررنا ماهو آت

المـادة الاولى

تنشأ محاكم أخطاط فى النواحى الآتية

أوّلا ـــ بمديرية الدقهلية

(أ) مركز المنصورة

محكمة خط بمدينة المنصورة

» » بناحية تلبـانه

» » » كفر دواى القديم

(ب) مركز السنبلاوين

محكمة خط بالسنبلاوين

» » بناحية أم الدياب

» » » أبو قراميط

» » » ديرب نجم

(*) الوقائع المصرية فى ٢٤ يونيه سنة ١٩١٢ ملحق

(ج) مركز ميت غمر

محكمة خط بميت غمر

» » بناحية دماص

» » » المنشاة الصغرى

» » » البيــــوم

(د) مركز أجا

محكمة خط بأجا

(هـ) مركز دكرنس

محكمة خط بدكرنس

» » بناحية المنزلة

» » » برمبال الجديدة

» » » ميت فارس

(و) مركز فارسكور

محكمة خط بفارسكور

» » بمدينــــة دمياط

» » بنـاحية الزرقا

ثانيـا — بمديرية بنى سويف

(ا) مركز بنى سويف

محكمة خط بمدينة بنى سويف

» » بناحية بلفيا

(ب) مركز ببـا

محكمة خط ببـا

» » بناحية سمسطا الوقف

» » » نـنا

(ج) مركز الواسطى

محكمة خط بالواسطى
» » بناحية اشمنت
» » » أبو صير الملق

ثالثا — بمديرية الفيوم

(أ) مركز الفيوم

محكمة خط بمدينة الفيوم
» » بناحية سيلة

(ب) مركز اطسا

محكمة خط باطسا
» » بناحية طبهار
» » » قصر الجبالى
» » » الغرق السلطانى

(ج) مركز سنورس

محكمة خط بسنورس
» » بناحية الروضة
» » » أبوكساه

المادة الثانية

تبتدئ المحاكم المذكورة فى العمل من يوم أوّل يوليه سنة ١٩١٢

تحريرا فى ١٥ يونيه سنة ١٩١٢

ناظر الحقانية
حسين رشدى

نظـارة الحقانيـــــة

قرار بتحديد دوائر اختصاص محاكم الاخطاط بمديريات الدقهلية وبنى سويف والفيـــوم (*)

نحن ناظر الحقانية

١٥ يونيه سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢ المختص بمحاكم الاخطاط وعلى القرار الصادر منا بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١٢ بتشكيل محاكم أخطاط بمديريات الدقهلية وبنى سويف والفيوم

وبعد موافقة عطوفة ناظر الداخلية

قـــررنا ماهو آت

أوّلا — بمديرية الدقهلية

تشمل دائرة محكمة خط المنصورة البلاد المبينة بالكشف المرفق بهذا نمرة ١

»	»	تلبانه	»	»	»	٢
»	»	كفر بدواى القديم	»	»	»	٣
»	»	السنبلاوين	»	»	»	٤
»	»	ام الدياب	»	»	»	٥
»	»	أبو قراميط	»	»	»	٦
»	»	ديرب نجم	»	»	»	٧
»	»	ميت غمر	»	»	»	٨
»	»	دماص	»	»	»	٩
»	»	المنشاة الصغرى	»	»	»	١٠
»	»	البيوم	»	»	»	١١
»	»	اجا	»	»	»	١٢

(*) الوقائع المصرية فى ٢٤ يونيه سنة ١٩١٢ ملحق

تشمل دائرة محكمة خط دكرنس البلاد المبينة بالكشف المرفق بهذا نمرة ١٣
» » المنزلة » » » ١٤
» » برمبال الجديدة » » » ١٥
» » ميت فارس » » » ١٦
» » فارسكور » » » ١٧
» » دمياط » » » ١٨
» » الزرقا » » » ١٩

ثانيا — بمديرية بنى سويف

تشمل دائرة محكمة خط بنى سويف البلاد المبينة بالكشف المرفق بهذا نمرة ١
» » بلفيا » » » ٢
» » ببا » » » ٣
» » سمسطا الوقف » » » ٤
» » ننا » » » ٥
» » الواسطى » » » ٦
» » أشمنت » » » ٧
» » أبو صير الملق » » » ٨

ثالثا — بمديرية الفيوم

تشمل دائرة محكمة خط الفيوم البلاد المبينة بالكشف المرفق بهذا نمرة ١
» » سيلة » » » ٢
» » اطسا » » » ٣
» » طبهار » » » ٤
» » قصر الجبالى » » » ٥
» » الغرق السلطانى » » » ٦
» » سنورس » » » ٧
» » الروضة » » » ٨
» » أبو كساه » » » ٩

تحريرا فى ١٥ يونيه سنة ١٩١٢ ناظر الحقانيـــة

امضاء حسين رشدى

مديرية الدقهليـــــــة

مركز المنصورة

نمرة ١

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط المنصورة

١ سلكه
٢ نقيطه
٣ أويش الحجر
٤ ميت سندوب
٥ الحواوشه
٦ جديله
٧ سلنت
٨ ميت خميس وكفر الموجى
٩ ميت الصارم
١٠ الدنابيق
١١ الريدانية
١٢ كفر ميت فاتك
١٣ ميت مزاح
١٤ قولنجيل
١٥ الخياريه
١٦ بحقيره
١٧ كفر البدماص
١٨ ميت بدر خميس
١٩ سندوب وكفر المناصره

نمـــرة ٢

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط تلبـانه

١ بدين
٢ شبرا بدين
٣ تلبانه
٤ كفر تلبانه
٥ كفر الامشوطى
٦ كوم التعالب
٧ جمزة بلجاى
٨ كوم الدريس
٩ بلجاى
١٠ جاليه
١١ الزمار
١٢ ميت على
١٣ جديدة الهاله
١٤ ميت عوام

(تابع) كشف البلدان التابعة لمحكمة خط تلبانه

١٥ شاوه
١٦ برقنقص
١٧ ميت خيرون
١٨ دير عوارم
١٩ المالحه
٢٠ كوم بنى مراس
٢١ الخليج
٢٢ التعلبة البقلية
٢٣ ميت عزون
٢٤ ميت الاكراد
٢٥ التمد الجر
٢٦ المتوه
٢٧ منشاة بطاش
٢٨ المخزن

نمرة ٣

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط كفر بدواى القديم

١ ميت محلة دمنه
٢ شها
٣ البرامون
٤ كفر الاعجر
٥ كفر البرامون
٦ كفر بدواى الجديد
٧ كفر بدواى القديم
٨ بدواى
٩ منية بدواى
١٠ سلامون
١١ ترانيس البحر
١٢ البداله
١٣ كفر العلو
١٤ كفر سعفان
١٥ محلة دمنه
١٦ كفر الباز
١٧ دنجلت
١٨ محلة انجاق

مركز السنبلاوين

نمرة ٤

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط السنبلاوين

١ السنبلاوين
٢ البلامون
٣ كفر يوسف عوض
٤ كفر الروك
٥ برج نور العرب
٦ البكاريه
٧ طوخ الاقلام
٨ نوب طريف

(تابع) كشف البلدان التابعة لمحكمة خط السنبلاوين

٩ قنيبره
١٠ أبو النصر
١١ ميت غريطه
١٢ شبرا قباله
١٣ طهاى الزهايره
١٤ كفر بدوى جرجس
١٥ ديو الوسطى
١٦ الحصاينه
١٧ كفر محمد الشناوى
١٨ العميد
١٩ كفر بنى سالم
٢٠ كفر الشرفا
٢١ طرانيس العرب
٢٢ بشمس
٢٣ كفر ميت غراب
٢٤ كفر طنبول الجديد
٢٥ طنبول الكبرى
٢٦ كفر طنبول القديم
٢٧ ميت غراب
٢٨ شبراهور
٢٩ الاورمان
٣٠ الزريق
٣١ طنباره
٣٢ كفرشبراهور

نمـــرة ٥

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط أم الدياب

١ أم الدياب
٢ البيضه وكفر محمد شاهين
٣ تمى الامديد وكفر محمد التمساح
٤ الربع
٥ غرور
٦ صدقا
٧ الخمسه
٨ كفر سنجاب
٩ زفر
١٠ السماره
١١ الكمال
١٢ كفر الامير عبد الله
١٣ كفر على افندى السيد
١٤ أبو داود السباخ
١٥ المقاطعه
١٦ ميت جراح
١٧ ميت لوزه

نمـــــرة ٦

كشف البلدان التابعـة لمحكمة خط أبو قراميط

١ جميزة برغوت
٢ كفر سلامه
٣ كفر عزام
٤ الجلايله
٥ أبو قراميط
٦ الجايزه
٧ كفر سعد
٨ برقين
٩ مناغصين
١٠ شبرا سندى
١١ منشاة يوسف منصور
١٢ غزاله
١٣ كفر غنام
١٤ الصانيه
١٥ البشنيني
١٦ كفر قنصوه
١٧ الصوبحى

نمـــــرة ٧

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط ديرب نجم

١ ديرب نجم
٢ كفر الباشا
٣ فرغان
٤ منشاة صهبره
٥ شنبارة منقله
٦ اكو
٧ القطايع
٨ صفط زريق
٩ تل القاضى
١٠ المناصافور
١١ صافور
١٢ ديرب السوق
١٣ كفر أبو برى
١٤ الجواشنه
١٥ منشاة قاسم باشا
١٦ اكراش
١٧ العضايد
١٨ كفر الحاج حسن
١٩ دبيج
٢٠ الميساه
٢١ برمكيم
٢٢ الهوابر
٢٣ منشاة هلال
٢٤ مناحزيت
٢٥ حصة الرهبان
٢٦ قرموط صهبره
٢٧ كفر اللبا
٢٨ كراديس

مركز ميت غمـــر

نمـــرة ٨

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط ميت غمر

١ ميت غمر وكفر البطل
٢ كفر الشهيد
٣ صهرجت الكبرى وكفر جرجس يوسف
٤ المعصرة وكفورها
٥ الدبونيه
٦ كفر الجوهرى
٧ ميت ناجى
٨ كفر الوزير
٩ كفر الشراقوه
١٠ كفر الجهنمى
١١ دونديط وكفر محمود نافع
١٢ ميت الفرماوى
١٣ كفر سليمان تادرس
١٤ كفر ابراهيم يوسف
١٥ كفر داود مطر
١٦ كفر البهايته
١٧ كفر على عبد الله
١٨ شالوش
١٩ سلتماى
٢٠ أوليله
٢١ كوم النور وكفر الدليل
٢٢ دقادوس
٢٣ ميت محسن
٢٤ سنبو مقام
٢٥ كفر أبو نبهان
٢٦ بشله
٢٧ كفر سرنجا
٢٨ سرنجا
٢٩ شبرا صوره

نمـــرة ٩

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط دماص

١ دماص
٢ اتميده
٣ البوها
٤ بهيده
٥ كفر بهيده وابراهيم شرف
٦ صهرجت الصغرى وكفر السيد
٧ فيشا
٨ ميت اشنا

(تابع) كشف البلدان التابعة لمحكمة خط دماص

٩ ميت دمسيس وكفر أبو جورج
١٠ برهمتوش
١١ كفر العنانية
١٢ كفر عبد الامين حسب الله
١٣ إنشاصية
١٤ إخطاب
١٥ ميت مسعود
١٦ شيوه
١٧ المندره وكفر المندره
١٨ ميت فضاله
١٩ ميت أبو الحسين
٢٠ دروه
٢١ أبو داود العنب
٢٢ جلموه
٢٣ ميت معاند
٢٤ قرقيرة
٢٥ ابعادية دروه
٢٦ طنامل الغربي وعزبة السيد
٢٧ طنامل الشرقي
٢٨ كفر تعيلب
٢٩ كفر نعمان
٣٠ سنفا
٣١ طحا المرج
٣٢ طهواى

نمرة ١٠

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط المنشاة الصغرى

١ المنشاة الكبرى
٢ كفر منصور
٣ كفر استيت
٤ استيت
٥ كفر شكر
٦ ميت الدريج
٧ المنشاة الصغرى
٨ طصفا
٩ كفر طصفا
١٠ الزمرونية
١١ كفر رجب وكفرفانوس مسعود
١٢ القيطون
١٣ كفر صليب سلام سلامه
١٤ كفر ميت العز
١٥ كفر الشيخ
١٦ ميت العز
١٧ كفر عبد السيد نوار
١٨ كفر الشهاوى خاطر
١٩ هلا
٢٠ الصفين

نمرة ١١

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط البيوم

١ أم الزين
٢ شنباره الميمونه
٣ كفر التميمى
٤ ميت يعيش وكفورها
٥ كفر المحمديه
٦ ميت أبو خالد وكفر على بدره
٧ جصفا
٨ مسكه
٩ كفر الجارى
١٠ كفر عطا الله سليمان
١١ البيوم
١٢ الحمارنه
١٣ كوم الاشراف
١٤ بنى عباد
١٥ كفر نخله يعقوب
١٦ تفهنة الاشراف
١٧ كفر بربرى سليمان
١٨ ميت القرشى
١٩ كفر عبد الملك منصور
٢٠ دويده
٢١ ميت أبو عربى
٢٢ كفر المقدام
٢٣ بهنيا
٢٤ كفر أبو نجاح
٢٥ الحاكمية

مركز أجا

نمرة ١٢

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط أجا

١ أجا
٢ محاقه
٣ كفر النجبا
٤ شبراويش
٥ ميت بزوا وكفر عثمان سليم
٦ كفر عوض السنيطه
٧ شنشه
٨ الغرّاقه
٩ ميت العامل
١٠ شنفاس

(تابع) كشف البلدان التابعة لمحكمة خط أجا

١١ سنجيت
١٢ شنيسه
١٣ كفر الشراقوه السنيطه
١٤ الديرس وكفر لطيف
١٥ بقطارس
١٦ ديرب بقطارس
١٧ منشاة الاخوة
١٨ برج نور الحمص
١٩ البيوفريك
٢٠ تلبنت
٢١ البيلوق
٢٢ الدير
٢٣ السلاميه
٢٤ كفر اللاوندى
٢٥ قرموط البهو
٢٦ شبرا البهو
٢٧ السبخه
٢٨ نوسا الغيط
٢٩ سنبخت
٣٠ منية سمنود
٣١ جراح
٣٢ كفر ديرب بقطارس
٣٣ ميت أبو الحارث
٣٤ نوسا البحر

مركز دكرنس

نمرة ١٣

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط دكرنس

١ نحير وميت شداد
٢ كفر الزهايره
٣ كفر أبو ناصر
٤ العزازنة
٥ دكرنس
٦ التزل
٧ القباب الكبرى
٨ دموه السباخ
٩ ميت النحال
١٠ ميت السودان
١١ القباب الصغرى
١٢ ميت الحلوج
١٣ كفر القباب
١٤ الدراكسة
١٥ ميت النصارى
١٦ ميت طاهر
١٧ ميت تمامه
١٨ القليوبيه
١٩ البجلات

نمـــرة ١٤

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط المنزله

١	ميت مرجا سلسبيل	٢٠	الحوته
٢	الجمـاليه	٢١	العربان
٣	البصراط	٢٢	أولاد ناصر
٤	المواجد	٢٣	العمارنه
٥	ميت خضير	٢٤	أولاد نور
٦	كفر حجاج	٢٥	الخلايفه
٧	السنانيه	٢٦	القطشـة
٨	الخرابه	٢٧	الضهير
٩	الفروسات	٢٨	المطريه
١٠	جديدة المنزله	٢٩	أولاد علم
١١	المنزله	٣٠	الهنايده
١٢	ميت شريف	٣١	البصايله
١٣	عزبة الطوابره	٣٢	القزاقزه
١٤	السايمة	٣٣	أولاد بانه
١٥	الاحمدية	٣٤	أولاد حانه
١٦	الشبول	٣٥	أولاد صبور
١٧	البغلات	٣٦	أولاد سراج
١٨	العصافرة	٣٧	القتايله
١٩	العجيره	٣٨	الجمـامله

نمــــرة ١٥

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط برمبال الجديدة

١ برمبال الجديده	١٠ برمبال القديمه
٢ الجنينه	١١ ميت القمص
٣ ميت حديد	١٢ الكردى
٤ منشاة عاصم	١٣ كفر الكردى
٥ ميت عاصم	١٤ المحموديه
٦ كفر أبو ذكرى	١٥ عزبة عبد الرحمن
٧ كفر قنيش	١٦ ميت سلسيل
٨ كفر علام	١٧ الجوابر
٩ ربيعه	١٨ الكفر الجديد

نمــــرة ١٦

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط ميت فارس

١ كفر عبد المؤمن والشيخ رضوان	١٢ ديرب الخضر
٢ جزيرة القباب	١٣ ميت طريف
٣ ميت ضافر	١٤ ميت العرايا
٤ المرساه	١٥ ميت شرف
٥ الخشاشنه	١٦ ميت سعدان
٦ ميت رومى	١٧ أشمون الرمان
٧ ميت سويد وطبيل	١٨ ميت الخولى مؤمن
٨ ميت فارس وكفرها	١٩ كفر الصلاحات
٩ ميت عدلان	٢٠ طناح
١٠ الصلاحات	٢١ كفر طناح
١١ بنى عبيد	٢٢ ميت محمود

مركز فارسكور

نمرة ١٧

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط فارسكور

١	الطرحة	١١	البراشية
٢	العطوى	١٢	دقهله
٣	الضهرة	١٣	كفر أبو عضمه
٤	الغوابين	١٤	فارسكور
٥	السالمية	١٥	عزبة الحاجة
٦	النجارين	١٦	كفر العرب
٧	الخليفية	١٧	الغنيمية
٨	العبيدية	١٨	الرحامنه
٩	الحوارنى	١٩	كفر الشناوى
١٠	ميت الشيوخ	٢٠	شرباص

نمرة ١٨

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط دمياط

١	عزبة البرج	٨	العدلية
٢	شط الشيخ درغام	٩	شط الشعرا
٣	شط الخياطه	١٠	عزب القش
٤	شط جريبه	١١	أولاد حمام
٥	عزبة اللحم	١٢	البستان وكفر طبيخه
٦	شط غيط النصارى	١٣	عزب البصارطه
٧	شط محب والسياله		

نمرة ١٩

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط الزرقا

١	السرو	٥	الزعاتره
٢	كفر البياسره	٦	شرمساح
٣	الزرقا	٧	كفر تق
٤	ميت الخولى عبد الا	٨	بساط كريم الدين

مديرية بنى سويف

مركز بنى سويف

نمرة ١

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط بنى سويف

١	بنى زايد	١٤	بنى بخيت
٢	بوش	١٥	بنى عفان
٣	الشناويه	١٦	الجزيرة الغربية
٤	طحبوش	١٧	تزمنت الزوايا
٥	نزلة شريف باشا	١٨	دموشية
٦	الدوالطه	١٩	الحلابية
٧	منقريش	٢٠	باروط البقر
٨	نزلة أبوسليم	٢١	نجع العلالمه
٩	الكوم الاحمر	٢٢	بياض النصارى
١٠	بنى حمد	٢٣	بنى سلمان الشرقية
١١	الحكامنه	٢٤	سنور
١٢	بنى عطيه	٢٥	الضباعنة
١٣	بنى هارون	٢٦	الملاحية

نمرة ٢

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط بلفيا

١	بلفيا	٧	معصرة نعسان
٢	باها العجوز	٨	نزلة السعادنه
٣	كوم أبو خلاد	٩	ذ'ديل
٤	البرج	١٠	حاجر بنى سليمان
٥	طهافيوم	١١	ابشنا وبنى موسى
٦	منيل غيضان	١٢	قاى

(تابع) كشف البلدان التابعة لمحكمة خط بلفيا

١٣ الزريبه
١٤ كوم الرمل البحرى
١٥ سد منت الجبل
١٦ نزلة جاويش
١٧ بنى رضوان
١٨ العواونه
١٩ منشاة الامراء
٢٠ شرهى
٢١ النويره
٢٢ اهناسية الخضرا
٢٣ منيل هانى
٢٤ الحرجه
٢٥ منشاة خلبوص

مركز ببا

نمرة ٣

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط ببا

١ كفر منصور
٢ البرانقه
٣ ام الجنازير
٤ بنى ماضى
٥ بنى عوض
٦ بنى محمد الشرقية
٧ غياضه الغربيه
٨ بنى قاسم
٩ طحا لبيشه
١٠ كفر المناشى
١١ ابو شريان
١٢ طرشوب
١٣ نزلة على كيلانى
١٤ رزقة المشارقة
١٥ هليه
١٦ سدس الامراء
١٧ منية الجيد
١٨ كفر جمعه
١٩ الفقاعى
٢٠ جزيرة الفقاعى
٢١ جبل النور
٢٢ بنى خليل
٢٣ غياضه الشرقيه
٢٤ جزيرة ببا
٢٥ المضل
٢٦ هربشنت
٢٧ كوم الصعايده

نمـــــرة ٤

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط سمسطا الوقف

١ سمسطا الوقف
٢ كفر بنى على
٣ منشاة ابو مليج
٤ دشطوط
٥ دشـاشــــه
٦ بنى حلة
٧ الشـــنطور
٨ القصـــبه
٩ نزلة سعيد
١٠ بدهـــل
١١ العساكره
١٢ سربو
١٣ هنـــدفه
١٤ نزلة الديب
١٥ نزلة قفطان باشا
١٦ بنى محمد راشد
١٧ كفر الشيخ عايد
١٨ زاوية الناوية
١٩ نزلة الزاوية
٢٠ مزوره
٢١ نجع غيضان
٢٢ سمسطا السلطان
٢٣ عزبة الشنطور

نمـــــرة ٥

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط ننــا

١ ننــا
٢ كفر أبو شهبه
٣ طـــوه
٤ بنى احمد
٥ طنسا بنى مالو
٦ قنبش الحمراء
٧ منيل موسى
٨ دير براوه
٩ براوه الوقف
١٠ نزلة خلف
١١ البهسمون
١٢ صفط رشين
١٣ فــــزارة
١٤ بنى مؤمنة

(تابع) كشف البلدان التابعة لمحكمة خط ننا

١٥ كوم النور	٢٤ قلهـا
١٦ كوم الرمل القبلى	٢٥ ميـانه
١٧ اهـــوه	٢٦ نزلة المشارقه
١٨ قـــله	٢٧ المســـيد
١٩ الشـــوبك	٢٨ اهناسيا المدينه
٢٠ عزبة الشاطر زاده	٢٩ كفر الجليدى
٢١ منهـــره	٣٠ منهروا
٢٢ منشاة الحاج	٣١ كوم العصاره
٢٣ بهنمـــوه	٣٢ ادراســـيه

مركز الواســـطى

نمـــرة ٦

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط الواسطى

١ الواسطى	١١ جزيرة المساعدة
٢ الهرم	١٢ زاوية المصلوب
٣ صفط ميدوم	١٣ المصلوب
٤ اطواب	١٤ كوم أبو راضى
٥ ميدوم	١٥ أبويط
٦ عطف افوه	١٦ كفر ابجيج
٧ جزيرة العور	١٧ قمن العروس
٨ افوه	١٨ بنى غنيم
٩ الحومة	١٩ الديابية
١٠ كفر بنى عثمان	٢٠ كوم ادريجه

نمـــرة ٧

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط أشمنت

١	اشمنت	٥	كفر أشمنت
٢	بنى عدى	٦	الحافر
٣	بنى حدير	٧	دلاص
٤	الميمون	٨	جزيرة أبو صالح

نمـــرة ٨

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط أبوصيرالملق

١	أبو صير الملق	٦	النخارين
٢	ونا القس	٧	النواميس
٣	انفسط بنى حبين	٨	بهبشين
٤	معصرة أبو صير	٩	قرية الحمام
٥	طنسا الملق		

مديرية الفيوم

مركز الفيوم

نمرة ١

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط الفيوم

١ اللاهون
٢ بنى صالح
٣ زاوية الكرادسة
٤ السنباط
٥ عزبة الوقف
٦ النصارية
٧ المندره
٨ منشاة عبد الله
٩ لحافه
١٠ دار الرماد
١١ سنوفر
١٢ كفر خالد
١٣ المصلوب
١٤ الاعلام
١٥ هوارة المقطع
١٦ دمو
١٧ دمشقيين
١٨ هوارة عدلان
١٩ أبجيج
٢٠ دسيا

نمرة ٢

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط سيله

١ سيله
٢ العدوه
٣ البسيونية
٤ الصالحيه
٥ الناصرية
٦ المقاتله
٧ سرسنه
٨ منشاة سرسنه
٩ مطر طارس

مركز اطسا

نمرة ٣

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط اطسا

١	اطسا	١٣	العزب
٢	مطول	١٤	كفر الزعفرانى
٣	الربع	١٥	قلهانه
٤	بحر أبو المير	١٦	الحادقه
٥	المنيا	١٧	منشاة ربيع
٦	شدموه	١٨	أبو دفيه
٧	الغابه	١٩	عزبة قلمشاه
٨	منشاة حلفه	٢٠	الحامديه
٩	السعده	٢١	قلمشاه
١٠	أبو صير دفنو	٢٢	دفنو
١١	الصوافنه	٢٣	الجعافره
١٢	معصرة عرفه	٢٤	عتامنة الجعافره

نمرة ٤

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط طبهار

١	طبهار	٩	كفر محمد محمود
٢	أبو دنقاش	١٠	المقرانى
٣	مناشى الخطيب	١١	النزله
٤	الخطيب	١٢	أهريت الغربيه
٥	العتامنه والمزارعه	١٣	العجميين
٦	جردو	١٤	الثلاث
٧	نواره	١٥	عنز
٨	أبو جندير		

نمـــرة ٥

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط قصر الجبالى

١	قصر الجبالى	٥	كحك
٢	الشواشنه	٦	قصر الجبالى
٣	المشرك	٧	كفر الحامولى
٤	كفر الشواشنه		

نمـــرة ٦

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط الغرق السلطانى

١	الغرق السلطانى	٥	قصر الباسل
٢	دنيال	٦	كفور حشمت
٣	الجـــر	٧	تطون
٤	عنك		

مركز سنورس

نمـــرة ٧

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط سنورس

١	سنورس	١٢	ترسا
٢	الزاوية الخضراء	١٣	جبله
٣	الأخصاص	١٤	جرفس
٤	عزبة محمد يوسف	١٥	بيهمو
٥	الكاب الجديدة	١٦	كفر فزاره
٦	الكاب القديمة	١٧	معصرة دودة
٧	ابهيت الحجر	١٨	منشاة عطيفة
٨	الكلابيين	١٩	الزربى
٩	السعيدية	٢٠	نقاليفه
١٠	السيليين	٢١	عزبة فانوس
١١	بنى عثمان	٢٢	كفر محفوظ

نمـــرة ٨

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط الروضة

١ الروضة
٢ عزب أبو السعود
٣ الروبيات
٤ الكومى
٥ اصلان
٦ ظاميه
٧ فرقس
٨ البرانى
٩ العزيزية
١٠ مين
١١ كفر عميرة
١٢ قصر رشوان

نمـــرة ٩

كشف البلدان التابعة لمحكمة خط أبو كساه

١ أبو كساه
٢ الجيلانى
٣ زيد
٤ سنهور البحرية
٥ فيديمين
٦ كفر عبود
٧ سنرو
٨ كفر سنرو
٩ عزبة أبو جبة
١٠ عزبة الحرابة
١١ أبو جنشوه
١٢ ابشواى
١٣ المنشية
١٤ عزبة خالد بك
١٥ لوكاندة قارون
١٦ العلوية
١٧ الطحاوى

نظـارة الحقانيـــــة

قرار بشأن سير الاعمال الكتابية بمحاكم الواحات الداخلة والخارجة والبحرية (*)

نحن ناظر الحقانية

١٧ يونيو سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة التاسعة من القانون نمرة ٨ سـنة ١٩١٢ الخاص بالنظام القضائى للواحات الداخلة والخارجة والبحرية

قــررنا ماهو آت

المـادة الاولى

تجرى الأعمال الكتابية بالمحاكم المذكورة فى المواد المدنية والتجارية كما هى جارية فى المحاكم الجزئية الأهلية . وفى المسائل الجنائية كما هى جارية بمحاكم المراكز

ويستعمل فى الأعمال المدنية الدفاتر والنماذج المستعملة لها فى المحاكم الجزئية الأهليـة . وفى الاعمـال الجنائية الدفاتر والنماذج المستعملة لها فى محاكم المراكز المبينة جميعها بالكشفين الملحقين بهذا القرار

المـادة الثانيـــة

يعمل بهذا القرار من أول يوليو سنة ١٩١٢

تحريرا فى ٢ رجب سنة ١٣٣٠ – ١٧ يونيو سنة ١٩١٢

ناظر الحقانيـــة

امضاء حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٤ يونيه سنة ١٩١٢ ملحق

الدفاتر والنموذجات المستعملة بالمحاكم المركزية

أورنيك نمرة ١ محاكم المراكز دفتر قيد الجنح والمخالفات المختصة بمحاكم المراكز
« ٥ « جدول الجلسات
« ١٩ « دفتر يومية التنفيذ
دفتر نمرة ٦٥ مكررة ع ٠ ح دفتر قيد حوالات البوستة
دفتر قسيمه نمرة ١٥٥ ع٠ح (مستعمل للايرادات والامانات بالمحاكم المركزية)

النموذجات

أورنيك نمرة ٢ محاكم المراكز طلب حضور متهم
« ٣ « طلب حضور شهود
« ٤ « اشعار للدعى بالحقوق المدنية
« ٦ « محضر جلسة وحكم
« ٧ « تقرير معارضات واستئناف
« ٨ « دوسيه
« ٩ « أمر بتنفيذ حكم صادر بالحبس
« ١٠ « امر بالاكراه البدنى
« ١١ « أمر تشغيل
« ١٢ « أمر تأديب جسمانى
« ١٢ (أ) « أمر بحجز احتياطى للمتشردين الأحداث
« ١٣ « اعلان حكم غيابى
« ١٤ « تنبيه بدفع مبالغ
« ١٥ « كشف الجلسة
« ١٦ (أ) « أمر بتنفيذ حكم صادر بتسليم متشرد من الاحداث الى مدرسة الاصلاحية
استمارة نمرة ٣٨ محاكم ابتدائية واستئنافية (أمر بتقدير وصرف مصاريف للشهود فى القضايا الجنائية (مستعمل بمحاكم المراكز)
صحيفة سوابق أصل
« « صورة

الدفاتر والجداول والاستمارات المستعملة بالمحاكم الجزئية

نمــرة ٠ دفتر قيد الاوراق المعلنة على يد المحضرين
« ٢ « البروتستات
« ٣ « جدول عموم القضايا المدنية والتجارية الابتدائية
« ٤ فهرست جدول عموم القضايا المدنية والتجارية
« ٦ دفتر قيد طلبات المساعدة القضائية
« ٨ « « وتسليم صور الاحكام والاوراق
« ٩ « العوائد والرسوم المعلاة طلبا على أربابها
« ١٠ « محاضر التصديق على الامضاآت والاختام
« ٢٠ دفتر تسجيل القضايا والمحفوظات الواردة للدفترخانة (مستعمل للمدنى دفتر وللجنائى دفتر)
« ٢١ استمارة بارسال أوراق لاعلانها أو تنفيذها
« ٢٢ ملف لحفظ القضايا المدنية والتجارية
« ٢٣ استمارة بطلب اعلان أشخاص للحضور
« ٢٤ « عن تحصيل الرسوم وعمل التحريات عن ميسرة الاشخاص
« ٢٥ قائمة العوائد والرسوم التنفيذية
« ٢٦ استمارة بارسال اعلانات بيع للجرائد
« ٢٧ « « أحكام نزع ملكية وأحكام بيع لتسجيلها

أورنيك نمرة ١ دفتر الباشمحضر (مستعمل للمدنى دفتر وللجنائى دفتر)
دفتر سركى الجهات (مستعمل بقلم المحضرين)
استمارة نمرة ١٥٦ (لزوم تسوية الرسوم)
رول الجلسة
دفتر كوبيه تطبع الاحكام فيه

الدفاتر الحسابية المستعملة بالمحاكم الجزئية

قسيمة الامانات	نمرة	١٥٥	مكررة
« الايرادات	«	١٥٥	ع · ح
استمارة المصروفات	«	٥٠	ع · ح
استمارة توريد النقود للخزينة	«	٣٧	ع · ح مكرره
يومية الخزينة استمارة	«	٤١	ع · ح
دفتر قيد الودائع استمارة	«	٣٩	
« « الامانات القضائية	«	٣٨	ع · ح
« « الحوالات	«	٥٦	ع · ح
« « الاستمارات الواردة	«	٥٥	ع · ح
« الايصالات	«	٣٧	ع · ح
« الحساب الجارى	«	٧٢	ع · ح
« الايرادات	«	٨١	ع · ح
« المصروفات	«	٨١	ع · ح

« اجمالى أمانات أهل الخبرة والشهود والودائع والمقرر والمعجل استمارة نمرة ٧١

نظـارة المـاليـــة

ادارة عموم الحسابات المصرية

منشور نمرة ٣٤ - ١٢/١٧

بشأن طريقة حساب اجازات الموظفين والمستخدمين الذين يقضون اجازاتهم تارة فى القطر المصرى وتارة خارجا عنه (*)

٢٠ يونيه سنة ١٩١٢

١ ـ قضى منشور نظارة المالية الصادر فى ٢٨ مايو سنة ١٩٠٧ المتضمن رأى اللجنة المالية فى اول مايو سنة ١٩٠٧ بأنه يجب على المصالح أن تطلب من نظارة المالية عمل حساب اجازات المستخدمين الذين يقضون اجازاتهم تارة فى القطر المصرى وتارة فى الخارج

٢ ـ وبما أن نظارة المالية رأت من الأوفق ان يعمل هذا الحساب بمعرفة المصالح نفسها فقد قررت تبليغ المصالح طريقة عمل حساب الاجازات المشار اليها . فاذا صادفت مصلحة ما صعوبة فى عمل هذا الحساب أمكنها أن تطلب من نظارة المالية عمله مع ارسال كشوف بمدد خدمة المستخدمين المطلوب عمل حساب اجازاتهم وبيان الاجازات التى سبق لهم الحصول عليها

٣ ـ ولا بأس من إلفات النظر الى أنه على مقتضى القوانين :

(أ) يجوز للمستخدم أن يأخذ فى كل سنة اجازة اعتيادية بماهية كاملة لمدّة شهرين اذا رغب صرفها خارج القطر أو لمدّة شهر ونصف اذا أراد أن يقضيها فى داخله (المادّة ١٦٣ ـ فصل ثان ـ قانون مالى)

(*) الوقائع المصرية فى ٢٩ يونيه سنة ١٩١٢ وجه ١٨٥٥

(ب) ابتداءً من اول يناير ســنة ١٩١١ اذا كانت مدّة خدمة المستخدم تبلغ ١٥ سنة أو كان يبلغ من السن ٤٥ سنة يجوز له الحصول فى بحر كل سنة على اجازة اعتيادية بماهية كاملة لمدّة شهرين ونصف مع ضم المدد بعضها الى بعض اذا كانت الاجازة المطلوبة ستقضى خارج القطر (منشورا نظارة المالية الصادران فى ٨ مايو سنة ١٩١١ نمرة ٣٢ — ٢/٦ و ٢٥ مايو سنة ١٩١٢ نمرة ٣٤ — ٢٢/١٧)

(ج) ابتداءً من سنة ١٩١١ اذا كانت ماهية الموظف ١٥٠٠ جنيه فى السنة فما فوق يجوز له بعد مضى ٢٥ سنة فى الخدمة الحصول على اجازة سنوية لمدّة ثلاثة أشهر مع ضم المدد بعضها الى بعض اذا كانت الاجازة المطلوبة ستقضى خارجا عن القطر المصرى (منشــور نظارة المـالية الصادر فى ٨ مايو سنة ١٩١١ نمرة ٣٢ — ٢/٦)

٤ — لاجل عمل حساب الاجازات التى يستحقها المستخدم الذى يقضى اجازاته تارة فى القطر المصرى وتارة فى الخارج تضرب مدد الاجازات المأخوذة لداخل القطر فى عدد ٨ ومدد الاجازات المأخوذة للخـارج فى عدد ٦ ويطرح مجموع حاصلى الضرب من مجموع مدد خدمة المستخدم محصورة لغاية ٣١ دسمبر من الســـنة التى يطلب الاجازة فى بحرها . فالباقى يكون عبارة عن المدّة التى لم يحصل فيها المستخدم على اجازات . وبقسمة هذه المدّة على عدد ٦ أو ٨ يكون خارج القسمة مدّة الاجازة التى يجوز للمستخدم الحصـول عليها للخارج أو للقطر المصرى

٥ — اذا كانت مدد خدمة المستخدم أو الاجازات التى حصل عليها تشمل كسور الشهر وجب أولا تحويل مدد الخدمة والاجازات المأخوذة الى أيام ثم يعمل حساب ما يســتحقه المستخدم من الاجازات بالكيفية الموضحة فى الفقرة السابقة . ومن أجل هـــذا الحساب يحسب دائما شهر الاجازة ٣٠ يوما وسنة الخدمة ٣٦٠ يوما

٦ ـ لنفرض مستخدما دخل الخدمة فى ١٧ مايو سنة ١٩٠٨ وحصل على الاجازات الآتية :

يوم	شهر	
٢٠	٢	للخارج من اول يونيو سنة ١٩٠٩
١٠	١	للداخل من أول مايو سنة ١٩١٠
٥	٢	للخارج من أول يوليو سنة ١٩١١

فمجموع مدّة اجازاته لخارج القطر ٤ أشهر و ٢٥ يوما أو ١٤٥ يوما ومجموع مدد اجازاته للداخل شهر واحد وعشرة أيام أو ٤٠ يوما : ١٤٥ × ٦ = ٨٧٠ و ٤٠ × ٨ = ٣٢٠ أى الجملة ١١٩٠ يوما أخذ عنها اجازات . وحيث ان مجموع مدّة خدمته من ١٧ مايو سنة ١٩٠٨ لغاية ٣١ دسمبر سنة ١٩١٢ هو ٤ سنوات و ٧ أشهر و ١٥ يوما أو ١٦٦٥ يوما فيبقى ٤٧٥ يوما لم يأخذ عنها اجازات . وبقسمة هذا العدد على ٦ أو ٨ يكون خارج القسمة مدّة الاجازة التى يجوز له الحصول عليها فى سنة ١٩١٢ أى ٧٩ يوما للخارج أو شهران و ١٩ يوما و ٥٩ يوما للداخل أو شهر و ٢٩ يوما

٧ ـ أما الموظفون والمستخدمون الذين يجوز لهم الحصول على اجازة اعتيادية لخارج القطر لمدة شهرين ونصف مع ضم المدد بعضها الى بعض فتسرى عليهم القاعدة المتقدم ذكرها عن مدد الخدمة التى لا يجوز لهم فيها الحصول الا على اجازة للخارج لمدة شهرين . وابتداء من اليوم الذى يجوز لهم فيه الحصول على اجازة سنوية لمدة شهرين ونصف للخارج إما بالنظر لأن مدة خدمتهم تبلغ ١٥ سنة على الاقل أو لأن عمرهم يبلغ ٤٥ سنة فأكثر يصير ضرب مدد الاجازات التى حصلوا عليها للخارج من اليوم المذكور فى عدد ٤,٨ ويطرح حاصل الضرب من مجموع مدة خدمتهم محصورة من اليوم الذى يجوز لهم فيه الحصول على اجازة لمدة شهرين ونصف لغاية ٣١ دسمبر من السنة التى يطلبون فى بحرها الاجازة .

وبقسمة الباقى على ٤،٨ يكون خارج القسمة مدة الاجازة التى يجوز لهم الحصول عليها للخارج يضاف اليها ما يكون باقيا لهم من الاجازات عن مدد الخدمـة التى لايجوز لهم فيها الحصول الا على اجازة لمدة شهرين فى السنة للخارج

فلنفرض مسـتخدما له مدة خدمة تبلغ ١٦ سنة و ٦ أشهر لغاية ٣١ دسمبر سنة ١٩١٢ أو بلغ عمره فى هذا التاريخ ٤٦ سنة و ٦ أشهر وكان باقيا له لغـاية ٣٠ يونيو سـنة ١٩١١ — ١٥ يوما اجازة للخارج وحصل بعد ذلك على اجازة لمدة شهر ويومين فى سنة ١٩١١ . فبما أن مدة الاجازات التى حصّل عليها من أول يوليو سـنة ١٩١١ (التاريخ الذى بلغت فيه مدة خدمته ١٥ سـنة أو بلغ عمره ٤٥ سنة) شهر واحد ويومان أو ٣٢ يوما تكون مدة خدمته التى نال عنها هذه الاجازة ٣٢ × ٤،٨ = ١٥٤ يوما . وبمـا أن مدة خدمته من أول يوليو سنة ١٩١١ لغاية ٣١ دسمبر سنة ١٩١٢ تبلغ ٥٤٠ يوما يكون الباقى ٣٨٦ يوما لم يأخذ عنها اجازات . فبقسمة هـذا العدد على ٤،٨ يكون خارج القسمة مدة الاجازة التى يمكنه الحصول عليها فى سنة ١٩١٢ للخارج أى ٨٠ يوما يضاف اليها مدة الـ ١٥ يوما الباقية له عن مدد خدمته لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٩١١ أى الجملة ٩٥ يوما

٨ — وفيما يتعلق بالموظفين الذين يستولون على ماهية ١٥٠٠ جنيه فى السنة فمـا فوق ولهم مدة خدمة تبلغ ٢٠ سنة قبل أول يناير سـنة ١٩١١ يكون عمل الحساب لهم على حسب القاعدة المبينة فى الفقرة ٤ عن سنى الخدمة التى تنتهى لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٠

ومن أول يناير سنة ١٩١١ تضرب مدد الاجازات التى حصلوا عليها فى عدد ٤ ويطرح حاصل الضرب من مجموع مدة خدمة الموظف محصورة من التاريخ المذكور لغاية ٣١ دسمبر من السنة التى يطلب فيها الاجازة . وبقسمة الباقى على عدد ٤ يكون خارج القسمة مدة الاجازة التى يجوز للموظف الحصول عليها للخارج ابتداءً من أول يناير سنة ١٩١١ يضاف اليها ما يكون باقيا له من الاجازات عن مدد خدمته لغـاية ٣١ دسمبر سنة ١٩١٠

واذا كان الموظف قد أتم ٢٥ سنة فى الخدمة بعد اول يناير سنة ١٩١١ فيعمل الحساب على حسب القاعدة المبينة فى الفقرة السابقة ابتـداء من اليوم الذى يكون أتم فيه ٢٥ سنة فى الخدمة

٩ ــ ومن المقرر أن اقصى مدة الاجازة الاعتيادية التى تؤخذ فى بحر سنة واحدة مع الامتــداد أو بدونه لايجوز مطلقا أن تتجاوز ثلاثة أشهر ونصف متى كانت الاجازة الممنوحة ستقضى خارج القطر ،

القاهرة فى ٢٠ يونيه سنة ١٩١٢

ناظر الماليــة
أحمد حلمى

مديرية الغربيـــــة

قـــرار

احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب بكفر الشيخ (غربية) (*)

مدير الغربيـــة .

١٥ مايو سـنة ١٢

بعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية المنعقدة بمركز كفر الشيخ بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١١ بناء على قرار الداخلية الرقيم ١١ مايو سنة ١٨٩٥

وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩١٢

قـــرر ما هو آت

أولا ـ تؤخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى بجهة كفر الشيخ من ترعة القاصد من النقطة الكائنة مباشرة بحرى قنطرة كفر الشيخ أمام مكتب الرى من مسافة طولها ٢٠ مترا ومميزة بعلامة مخصوصة

ثانيا ـ يكون سقى المواشى بترعة القاصد فى النقطة الواقعة أمام مزلقان السكة الحديد المصرية فى مسافة طولها ٥٠ مترا من المزلقان ومتجه من الجهة القبلية

ثالثا ـ غسل الملابس والاوانى المنزلية فى الترعة المذكورة يكون فقط بحرى النقطة المقابلة لمزلقان السكة الحديد

رابعا ـ من يخالف هذا القرار يعاقب بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

خامسا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ؟

١٥ مايو سـنة ١٩١٢ محمد محب

(*) الوقائع المصرية فى ٢٩ يونيه سنة ١٩١٢ وجه ١٨٥٩

مجلس بلدى بنى سويف

قـــرار

تحصيل الرسوم والعوائد البلدية بمديرية بنى سويف (*)

رئيس مجلس بلدى بنى سويف

٢٥ يونيه سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الدكريتو نمرة ١٢ الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩٠٦ بتشكيل مجلس محلى مختلط ببندر بنى سويف

وبعد الاطلاع على قرار هذا المجلس الصادر فى ٦ ابريل سنة ١٩١٢ ومصدّق عليه من نظارة الداخلية بخطابها نمرة ١٧١ المؤرخ فى ١٤ مايو سنة ١٩١٢

قرر ما هو آت

أولا — تحصيل الرسوم والعوائد البلدية بحسب التعهد الموقع عليه من الاهالى يكون عند الاقتضاء بالطرق الادارية طبقا لاحكام دكريتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بتحصيل العوائد والعشور

ثانيا — يسرى مفعول هذا القرار بعد مضى خمسة عشر يوما بعد نشره بالجريدة الرسمية ؁

٢٥ يونيه سنة ١٩١٢ حافظ محمد

(*) الوقائع المصرية فى أول يوليه سنة ١٩١٢ وجه ١٨٩٢

محافظة دمياط

قرار

المحلات العمومية بدمياط ـ جدول الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات ولا يمكن فتح محلات عمومية فيها (*)

محافظ دمياط

٨ يونيه سنة ٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ الصادر فى سنة ١٩٠٤ (٩ يناير) بشأن المحلات العمومية

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الرقيم ٧ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات وغير معدّة للتجارة

قـرر ما هو آت

أولا ـ يلغى جدول الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات وغير معدّة للتجارة الوارد بالقرار المشار اليه قبل ويستبدل بالآتى : ـ

شارع الخليج القديم بحارة النصارى ويبتدئ من منزل سرور وينتهى بشرق الشارع الاعظم

شارع البحر مبتدأ من القهوة الوقف نظارة عبد السلام بك خفاجى وينتهى بالمزارع بنقطة القشلاق القديم

حارة الشرباصى

« الشبطانى

« المحاريقه

« الحطاب

(*) الوقائع المصرية فى أول يوليه سنة ١٩١٢ وجه ١٨٩٢

حارة المربه والحدادين بخلاف الشارع العمومى وشارع سوق الغلال الموصل لسوق القنطرة وشارع سوق الخضار

شارع القنطرة بخلاف الشارع العمومى

« البركة بخلاف الجزء الداخل بالشارع العمومى

« الشهابية

« المرقب

« العيد ابتداء من قاعة مراد بشارع الحاج متولى نور لغاية السلخانة

« أبوالمعاطى ابتداء من نقطة المدبغة لمنزل صبحى العازونى للخلا

« الرباعى ابتداء من منزل محمد أبو خوخ بحارة العيد لشارع محمد العايدى

« حسن صياديه ابتداء من منزل ورثة السيد سرحان لمنزل حسن دياب بشارع السندوبى

شارع السندوبى ويبتدئ من منزل السيد خفاجى بشارع حسن صياديه وينتهى لمنزل الحاج على الطحان بالشارع الموصل لحارة العيد

شارع ابراهيم الزهار ويبتدئ من منزل الزهار بحارة العيد وينتهى لطاحونة قرنفله بالمنشية

شارع اللبن القديم ابتداء من ضريح النبقاوى وينتهى لضريح سيدى أبوالمعاطى بما فى ذلك الجزء الغربى المسمى بشارع ابراهيم افندى الجزايرلى

شارع فطومه السوداء ابتداء من منزل فطومه السوداء بشارع صفوت وينتهى بالقهوة ملك سيده البيضاء بشارع النفيس

شارع النفيس ابتداء من قهوة الخضرى بجوار سيدى المتولى وينتهى بمنزل الفناجيلى بشارع القنطرة

شارع الناصرى ابتداء من الدكان وقف الشيخ شطا بسوق الحسبة لغاية منزل اللبان الفاصل بين الكتاتنية والمنشية

شارع قويمه ابتداء من منزل قويمه بشارع النفيس لغاية منزل حافظ نورالدين الموصل لنقطة الموسسات

شارع نويصر ابتداء من منزل حسن نويصر بشارع البدريه لغاية فرن محمد العشماوى الفاصل بين حارة القنطرة وحارة الكتاتنيه

حارة المنشية ماعدا سوق المنشية المبتدئ من ضريح الشيخ عمرالموصلى لغاية شارع الخليج وينتهى بشارع باب الحرس بالمزارع

شارع السنانين ابتداء من دكان حسن قايد الصغير بالشارع الاعظم لغاية محل حسن شوربه بسوق الحسبة

شارع المنزلاوى ابتداء من منزل الحطيمى لغاية منزل ابراهيم كراويه بشارع الحدادين

شارع المربه ابتداء من منزل على الصعيدى النجار وينتهى بشارع السنانين

شارع طراره ابتداء من منزل محمد بداوى الخشاب بشارع سوق الغلال لدكان الغنايم بشارع الغلال

شارع التبليطه ابتداء من جامع البحر لغاية منزل حسين بك بكرى بشارع البحر

شارع زقاق العجوه ابتداء من سوق الخميس لغاية منزل الشيخ سيد أبو النصر بالشارع الاعظم المناخلية ابتداء من عمارة وهبه عبود بسوق الحسبة لغاية منزل البطراوى بشارع السنانين

شارع الفخار ابتداء من منزل عبدالفتاح السبع بسوق الخميس لغاية منزل محمد شحاته التاجر بسوق الاكياب أمام الشارع الاعظم بما فى ذلك العطفتان المتفرعتان منه لغاية الشارع الاعظم

شارع الست قبيله ابتداء من دكان المكاوى بامتداد سوق الحسبة لغاية منزل ورثة العزب بشارع السنانية

قسم القنطرة جميع حوارى القنطرة المتفرعة من شارع القنطرة ابتداء من منزل الحاج احمد فقط بشارع الخليج لغاية جامع المتبولى ماعدا شارع القنطرة العمومى

شارع سوق الجمعة ابتداء من حمام القرموطى لغاية المنزل الكبير تعلق الحاج سيد أبوزيد

شارع نور الدين ابتداء من سوق الجمعة لغاية سوق الربه

شارع الشيخ على السقا ابتداء من منزل عوض معيوى لغاية منزل اسحاق مليكه بشارع سوق الربه

شارع بكيره ابتداء من منزل اسحاق مليكه بسوق الربه لغاية دوار حسين بك بكرى

شارع الزعفرانى ابتداء من منزل الشيخ محمد الشحات بسوق الربه لغاية منزل سليمان حمزه بسوق الربه وينتهى للخلا

شارع عزبة النمرة ابتداء من منزل الشيخ بدوى نقشاره بفرن ابراهيم الشامى بسوق الربه

ثانيا — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

دمياط فى ٨ يونيه سنة ١٩١٢ — ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠

محمد على

نظـارة المعـارف العمومية

قـــرار
بشأن تعديل المـادة الاولى والخامسة من اللائحة الخاصة بالطلبة الخارجين عن مدرسة الحقوق الخديوية (*)

ناظر المعارف العمومية

١٢ يونيه سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ نمرة ١٤٤٤ على اللائحة الخاصة بالطلبة الخارجين عن مدرسة الحقوق الخديوية

وعلى ما اقترحته اللجنة العلمية الادارية فى جلستها المنعقدة فى ٣ فبراير سنة ١٩١٢

وعلى ما رآه مجلس المعارف الأعلى فى جلسته المنعقدة فى ٢١ ابريل سنة ١٩١٢

وعلى ما قرره مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى ٤ يونيه سنة ١٩١٢

قـــرر ما هو آت

المـادة الاولى

تعدّل المـادتان الاولى والخامسة من اللائحة الخاصة بالطلبة الخارجين عن مدرسة الحقوق الخديوية الصادر عليها قرار النظارة فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ نمرة ١٤٤٤ السالفة الذكر بالكيفية الآتية

النص المعـــدّل	النص المعـــدّل
المـادة الاولى	تلقوا دروسهم بهذه المدرسة أو فى الخارج
امتحانات آخر السـنة وامتحانات	ومع ذلك يجب على الطلبة الخارجين
الليسانس فى علم القوانين بمدرسة الحقوق	عنها أن يقيدوا أسماءهم بها بصفة منتظمة
الخديوية مباحة لجميع الطلبة سواء كانوا	وتقدّم منهم طلبات لناظر المدرسة على

(*) الوقائع المصرية فى ١٥ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢٠٩١

النص المعـــدّل

استمارة تمغة مخصوصة يمكن الحصول عليها من تلك المدرسة وذلك فى مدّة لاتتجاوز خمسة عشر يوما من التاريخ المحدّد لافتتاح الدراسة بها وعلى الطلبة أن يرفقوا بطلباتهم شهادة من جهات الاختصاص دالة على حسن السلوك والاخلاق وأن يجدّدوا فى كل سنة طلبات قيد أسمائهم مع الشهادات الدالة على حسن السلوك والاخلاق

وعند تقديم طلب قيد الاسم يجب على كل طالب أن يدفع لخزينة المدرسة فى كل سنة أيضا ربع رسم الامتحان وقدره جنيهان مصريان ولا يرد هذا المبلغ لصاحبه بأى حال من الاحوال

وعلى كل طالب عند قيد اسمه أول مرة ان يقدم زيادة على ماذكر شهادة الدراسة الثانوية (قسم أدبى) أوشهادة تعادلها حسب القوانين والاوامر العالية الجارى العمل بها

يجب على الطلبة أن يقيدوا أسماءهم فى كل مرة بصفة طلبة إما بقسم اللغة الفرنسية أو بقسم اللغة الانجليزية ويكون ذلك بالقسم الذى اختاروه فى مبدأ الامر

النص المعـــدّل

المـادة الخامسة

اذا رغب فى تأدية امتحان آخر السنة وامتحان الليسانس اى طالب من الخارجين عن مدرسة الحقوق المقيدة أسماؤهم بها طبقا للمادة الاولى وجب عليه أن يقدم عن كل امتحان لناظر المدرسة طلبا لقيد اسمه على استمارة تمغة مخصوصة يمكن الحصول عليها من المدرسة

وعلى الطالب أن يحرر هذه الاستمارة بخط يده ويقدمها للمدرسة قبل الميعاد المحدّد للشروع فى الامتحان بشهر على الاكثر

وعند تقديم استمارة قيد الاسم عن أى امتحان يجب على الطالب ان يدفع لخزينة المدرسة الثلاثة الارباع الباقية من رسم الامتحان وقدرها ستة جنيهات مصرية ويصير هذا الرسم بعد دفعه حقا مكتسبا للحكومة لايجوز رده لصاحبه بأى حال من الاحوال

المـادة الثانيـــة

يعمل بمقتضى هذا القرار ابتداء من السنة المكتبية ١٩١٢ - ١٩١٣ م

١٢ يونيه سنة ١٩١٢ - ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ أحمد حشمت

مديرية القليوبيـــة

قـــرار
عربات الركوب بالاجرة ببندر بنها ـــ المواقف (*)

مدير القليوبيـــة

٢٧ يونيه سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة الاولى من القرار الصادر من المديرية بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٠٦ بشأن عربات الركوب بالاجرة ببندر بنها

وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى ببندر بنها بجلسـته المنعقدة بتاريخ ٤ أكتوبر سـنة ١٩١١

قـــرر ما هو آت

أولا ــ يلغى موقفا عربات الركوب بالاجرة الواردان بالمـادة الاولى من القرار المشار اليه قبل ويستبدلان بالموقفين الآتى بيانهما

عدد العربات	
٨	موقف بشارع عصمت ابتداء من شارع اتريب ومتجه الى الجهة البحرية لغاية شارع عباس بطول ٣٥ مترا
١١	موقف بالشارع التوفيقى على بعد عشرة أمتار من الجناح القبلى لسلم المحطة الحديد ومتجه للجهة القبلية بطول ٥٥ مترا

ثانيـا ــ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

بنها فى ٢٧ يونيه سنة ١٩١٢ ــ ١٢ رجب سنة ١٣٣٠

عن المدير . وكيل المديرية
محمد مقبل

(*) الوقائع المصرية فى ٢٢ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢١٩٠

مديرية القليوبيـــــة

قـــرار

عربات النقل والصندوق ببندر بنها ـــ المواقف (*)

مدير القليوبيـــة

٢٧ يونيه سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة الحادية عشرة من لائحة عربات النقل والصـندوق الصادرة فى ١٠ ينايرسنة ١٨٩١ والمعدّلة بالقرارين الصادرين بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٨٩٧ و ١٨ يونيه سنة ١٩٠١

وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى ببندر بنها بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩١١

قـــرر ما هو آت

أولا ـــ صار تعيين النقط الآتية لوقوف عربات النقل والصندوق ببندر بنها

عدد العربات	
١٨	موقف بشارع عصمت على بعد خمسة عشر مترا من شارع عباس أى من نهاية موقف الحمارة بالنقط المذكورة ومتجه للجهة البحرية بطول ٧٢ مترا
٨	موقف بشارع على شريف من شارع البوستة ومتجه للجهة الغربية بطول ٣٢ مترا
٥٠	موقف بشارع جسر البحر من ابتداء موردة أكلامون من قبلى ومتجه للجهة القبلية بجوار الدرابزين وبطول ٢٠٠ متر

(*) الوقائع المصرية فى ٢٢ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢١٩٠.

ثانيا ـ لا يجوز وقوف عربات النقل فى غير المواقف الآنف ذكرها الا المدّة اللازمة للشحن والتفريغ

ثالثا ـ كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب صاحبها بمقتضى المادة ١٢ من اللائحة المشار اليها قبلا

رابعا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

٢٧ يونيه سنة ١٩١٢ ـ ١٢ رجب سنة ١٣٣٠

عن المدير . وكيل المديرية
محمد مقبل

مديرية القليوبيـــــة

قـــرار الحمارة ببندر بنها ـــ المواقف (*)

مدير القليوبيـــة

٢٧ يونيه سـنة ١٩١٢

بعدالاطلاع على المـادة الاولى من قرار المديرية الصادر بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٠٦ بشأن الحمارة ببندر بنها

وبعد الاطلاع على قرار القومسيون المحلى ببندر بنها بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤ أكتوبر سـنة ١٩١١ قرر ما هو آت

أولا ـ يلغى موقف الحمارة المبين بالمـادة الاولى من القرار المشار اليه قبلا ويستبدل بالمواقف الآتية : ـ

عدد الحمير

٥ موقف بشارع عصمت ابتداء من شارع عباس ومتجه للجهة البحرية بطول ١٥ مترا

٨ موقف بشارع التوفيقى على بعد ٦٥ مترا من الجناح القبـلى لسلم محطة بنها ومتجه للجهة القبلية بطول ٢٤ مترا

٨ موقف بجوار الجناح القبلى لقنطرة السكة الحديد الكائنة تجاه ميدان الشارع التوفيقى ابتداء من نهاية المزلقان ومتجه الى الجهة الشرقيـة بطول ١٦ مترا بحيث يكون الموقف عامودى على جناح القنطرة

ثانيـا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

٢٧ يونيه سنة ١٩١٢ ـ ١٢ رجب سنة ١٣٣٠

عن المدير . وكيل المديرية

محمد مقبل

(*) الوقائع المصرية فى ٢٢ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢١٩٠

مديرية المنيـــــا

قـــرار

عن مياه الشرب ببندر الفشن (مديرية المنيا) (*)

مدير المنيـــا

١٥ يونيه سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية المنعقدة بمركز الفشن بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩١٢ بناء على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٩٥

وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩١٢

قرر ما هو آت

أولا ــ تؤخذ مياه الشرب ببنــدر الفشن من الترعة الابراهيمية من نقطة كائنة بين اوحين الاولى من الجهة القبلية فى مقابلة الحد القبلى لسكن عزبة الفابريقة والاخرى على بعد كيلومترين للجهة البحرية مقابلة كوبرى ماركو الكائنة بحرى سكن عزبة أحمد باشا طاهر

ثانيـا ــ سقى المواشى وغسلها وغسل الملابس والادوات المنزليـة بعزبة الفابريقة تبتدئ من نقطة قبلى سكن عزبة الفابريقة بمسافة ١٠٠ متر ويستمر من الجهة القبلية بلا تحديد وغسل المواشى وسقيها وغسل الملابس والادوات المنزلية ببندر الفشن وعزبة أحمد باشا طاهر تبتدئ من نقطة بحرى كوبرى ماركو بعشرين مترا ويستمر للجهة البحرية بلا تحديد

(*) الوقائع المصرية فى ٢٤ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢٢١٨

ثالثا ـ ممنوع كلية الاستحمام وغسل الملابس أو الاوانى وكذا سقى الحيوانات وغسلها بالنقطة المبينة بالمادة الاولى ويمنع أيضا القاء قاذورات بها أو تسليط مياه المراحيض عليها

رابعا ـ من يخالف هذا القرار يعاقب بغرامة لا تتجاوز المائة قرش أو بالحبس مدّة لا تزيد عن أسبوع

خامسا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ؟

٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ ـ ١٥ يونيه سنة ١٩١٢

محمد على شراره

نظـارة المـاليـــة

ترجمة قرار

تتبع قـــلم تمغة المصوغات الى ادارة عموم المساحة
وانشاء قلم للموازين والمكاييل (*)

ناظر المـاليـــة

٦ يونيه سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على الامر العـالى الصادر فى ١٤ يونيه سـنة ١٨٨١ المعدّل بالامر العالى المؤرخ فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٩٧

وعلى الامر العالى المؤرخ فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٩١

قـــرر ماهو آت

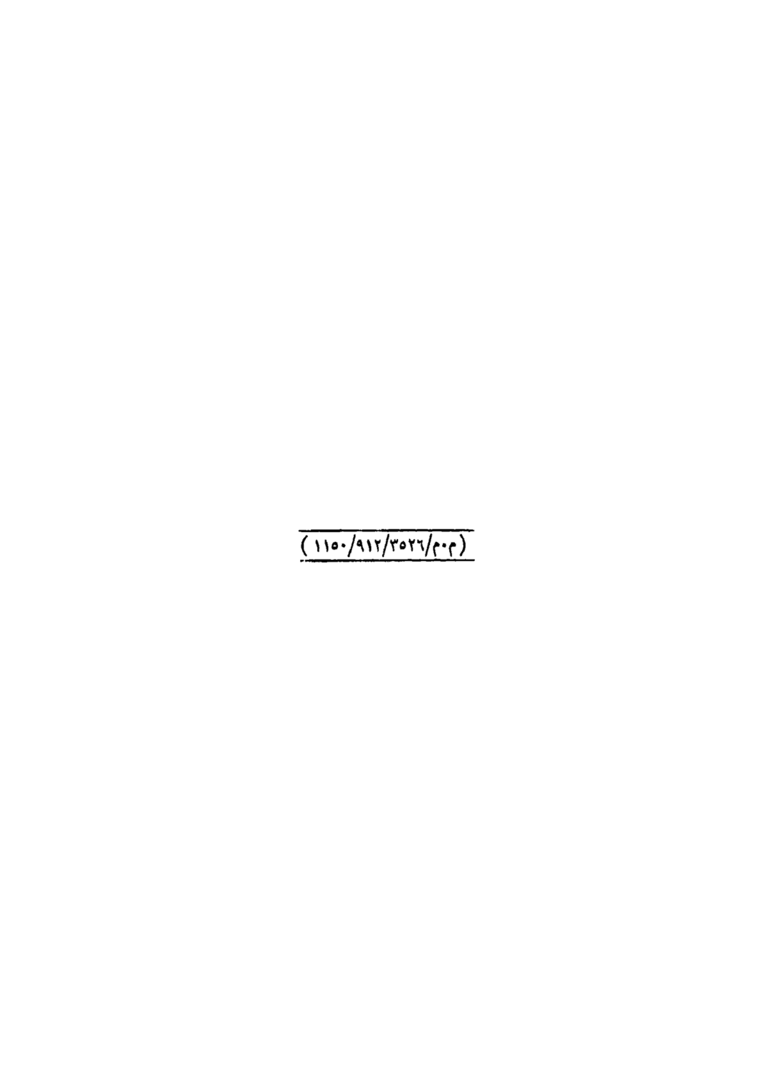
أولا — تتبع قلم تمغة المصوغات الى ادارة عموم المساحة

ثانيـا — انشاء قلم للموازين والمكاييل تحت ادارة مدير عموم المساحة

ثالثـا — على مدير ادارة عموم المساحة تنفيذ هـذا القرار الذى يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،،

مصر فى ٦ يونيه سنة ١٩١٢ أحمد حلمى

(*) الوقائع المصرية فى ٣١ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢٣٠٣



(م٠م/٣٥٢٦/٩١٢/١١٥٠)

مجموعة

قرارات ومنشورات

الحكومة المصرية

سنة ١٩١٢

مجموعة الثلاثة شهور الثالثة



المطبعة الاميرية بمصر
١٩١٣

نظـارة الحقانيـــــة

قـــرار

بادخال بعض بلاد فى دائرة اختصاص محكمتى خط اشمنت وأبو صير الملق بمديرية بنى سويف (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المـادة الثانية من القانون نمرة ١١ لســنة ١٩١٢ الخاص بتشكيل محاكم الاخطاط

٦ يوليه سـنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على قرارنا الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١٢ بتحديد دوائر اختصاص محاكم الاخطاط الموجودة فى دائرة مديريات الدقهلية و بنى سويف والفيـــوم

قـــررنا ما هو آت

المـادة الاولى

تدخل فى دائرة اختصاص محكمة خط اشمنت كل من بلدة الزيتون وبلدة بنى نصير وبلدة بنى سليمان التابعة جميعها لمركز الواسطى

ويدخل فى اختصاص محكمة خط أبى صير الملق بلدة المنصورة التابعة أيضا لمركز الواسطى

وتعتبر بلدة ميدوم الوارد ذكرها بكشف البلدان التابعة لمحكمة خط الواسطى شاملة لكفرى ميدوم الشرقى والغربى معاً

٦ يوليه ســـنة ١٩١٢ حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ١٠ يوليه سنة ١٩١٢ ، وجه ٢٠٣٩

مديرية الشرقيـــة

قـــرار
لائحة عربات الرجل فى بندر الزقازيق (*)

مدير الشرقيـــة

٢ يوليه سـنة ١٩١٢

بعـد الاطلاع على المـادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهلى والمـادة ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط

وبعد الاطلاع على موافقة الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٩٤

وبعد الاطلاع على قرار المجلس المحلى المختلط ببندر الزقازيق بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩١٢

قرر ما هو آت

أولا ــ كل عربة رجل معدّة للسير فى مدينة الزقازيق يلزم أن يوضع فى دليل ماكينتها جرس أو بوق لتنبيه المـارّين ويجب أن يكون لها فانوس تصير انارته عند غروب الشمس .

ثانيــا ــ يجب على راكب عربة الرجل السير دائما فى جهة اليمين وأن يخفف سيره عند تلاقى الشوارع

ثالثـا ــ لا يجوز لراكبى عربات الرجل أن يسيروا بسرعة زائدة فى الشوارع والجهات الكثير المرور فيها ولا أن يتسابقوا فيها ولا يجوز لهم أيضا أن يسيروا على المماشى (الترتوارات) الا حين دخولهم فى منازلهم .

(*) الوقائع المصرية فى ١٠ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢٠٣٩

رابعا ـ لايجوز الركوب على العربة ولا النزول عنها فى وسط الطريق بل يكون ذلك على حافة الترتوار

خامسا ـ يجب على الراكب الوقوف متى دعاه البوليس

سادسا ـ يعاقب المخالفون نصوص هذه اللائحة بغرامة من خمسة وعشرين قرشا الى مائة قرش

سابعا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ٤

٢ يوليه سنة ١٩١٢ ـ ١٧ رجب سنة ١٣٣٠

حسن حسيب

محافظة القنال

قرار

عربات الركوب بالاجرة ببورسعيد ـ تعديل المواقف (*)

محافظ القنال

٩ يوليه سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر فى ١٣ يونيه سنة ١٩٠٨ والمعدّل بالقرار الصادر فى ٢٧ ابريل سنة ١٩١٠

وبعد الاطلاع على قرار مجلس بلدى بورسعيد بجلسته المنعقدة فى ٣ فبراير سنة ١٩١٢

قرر ما هو آت

أولا ـ موقف عربات الركوب الكائن بشارع أوچنيا المبين بالمادة الثانية من القرار المشار اليه أعلاه يعدّل كالآتى : ـ

	عدد العربات
موقف بشارع أوچنيا أمام مدرسة الفرير... ...	١٥

ثانيا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام ما

بورسعيد فى ٩ يوليه سنة ١٩١٢ ـ ٢٤ رجب سنة ١٣٣٠

محمد محمود

(*) الوقائع المصرية فى ١٣ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢٠٦١

نظـارة الحقانيـــة

قـــرار

نقل محكمة خط سـيله بمديرية الفيـــوم الى ناحية العدوه
وتسميتها باسم (محكمة خط العدوه) (*)

نحن ناظر الحقانية

١١ يوليه سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١٢ بتعيين محاكم الاخطاط بمديرية الفيوم

قررنا نقل محكمة خط سيله الى ناحية العدوة وتسميتها باسم (محكمة خط العدوة)

تحريرا بسكندرية فى ٢٦ رجب سنة ١٣٣٠ — ١١ يوليه سنة ١٩١٢

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ١٧ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢١٢١

نظـارة الحقانيـــــة

قـــرار
ادخال ناحية الونايسه التابعـــة لمركز اطسا مديرية الفيـــوم
فى دائرة اختصاص محكمة خط طبهار (*)

نحن ناظر الحقانية

١١ يوليه سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١١ لسـنة ١٩١٢ الخاص بتشكيل محاكم الاخطاط

وبعد الاطلاع على قرارنا الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١٢ بتحديد دوائر اختصاص محاكم الاخطاط الموجودة فى دائرة مديريات الدقهلية و بنى سويف والفيـــوم

قـــررنا ماهوآت

المـادة الاولى

تدخل فى دائرة اختصاص محكمة خط طبهار ناحية الونايسة التابعة لمركز اطسا ١٠

تحريرا فى ١١ يوليه ســـنة ١٩١٢ حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ١٧ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢١٢١

نظـارة المـاليـــــة

ادارة عموم الحسابات المصرية ـ منشور نمرة ٣٤ ـ ٤٧/٣٩
بتعيين العمال المؤقتين بموجب عقد (*)

١٠ يوليو سنة ١٩١٢

نظرا للمضار الناشئة عن تقسيم المستخدمين الغير موجودين فى درجات الى فئات عديدة مثل ظهورات وموقتين وتلامذة وخارجين عن هيئة العمال كانت نظارة المالية ارتأت فى منشور أصدرته فى ٢٩ دسمبر سنة ١٩١٠ ادخال جميع موظفى الحكومة ومستخدميها ضمن فئات ثلاث وهى :

أولا : المستخدمون الدائمون

ثانيا : المستخدمون الموقتون

ثالثا : الخدمة السائرة والشغالة

ورأت تأجيل النظر الآن فى حالة الخدمة السائرة والشغالة .

أما فئة العمال الموقتين فتشمل جميع العمال المعروفين الآن باسم ظهورات أو موقتين أو تلامذة أو (فى بعض المصالح) باسم خدمة خارجين عن هيئة العمال المعينين لأعمال ادارية أو فنية أو مكتبية مماثلة للاعمال التى يعهد بها عادة الى المستخدمين الدائمين ولكنهم لم يدرجوا فى ترتيب الدرجات لسبب من الاسباب

فجميع العمال الذين من هذه الفئة يعينون بموجب عقود (كونتراتات) يوضح فيها صريحا شروط تعيينهم

ولما كانت المصالح التى أرسل اليها المنشور الصادر فى ٢٩ دسمبر سنة ١٩١٠ قد وافق معظمها على هذا الرأى عرضت اللجنة المالية على مجلس النظار صورة

(*) الوقائع المصرية فى ١٧ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢١٢٢

عقد حسب الاستمارة المرفقة بهذا نمرة ٢١٢ (ع ح) تتضمن الشروط العمومية التى يعين بموجبها جميع العمال الموقتين فى جميع مصالح الحكومة وفى الوقت نفسه اقترحت اللجنة ما يأتى :

أولا — أن يطلب من المستخدمين الظهورات والموقتين والتلامذة الموجودين الآن فى خدمة الحكومة إمضاء العقد الجديد . والذين يكونون منهم قد قضوا زمنا طويلا فى خدمة الحكومة يجوز جعل أجل العقد معهم لمدّة أطول من المدّة التى تمنح للمستخدمين الذين يعينون فى المستقبل . غير أنه يجب أن لا تتجاوز تلك المدّة خمس سنوات

ثانيا — كل موظف أو مستخدم موقت يعين فى المستقبل يجب أن يكون تعيينه بموجب عقد حسب الصورة المرفقة بهذا نمرة ٢١٢ (ع ح) ولا تتجاوز مدّة التعيين ثلاث سنوات

ثالثا — كل مصلحة حصلت على الترخيص المالى اللازم يكون لها الحق فى تعيين الموظفين والمستخدمين الذين ترغب فى استخدامهم لديها بصفة موقتة بدون مخابرة نظارة المالية فى أمر آخر خلاف الترخيص المذكور على شرط أن تستخدم الصورة الخاصة بالتعيين بدون اضافة شروط خصوصية الى الشروط العمومية المدونة فيها

أما اذا رؤى موافقة تعديل الصورة المذكورة باضافة شروط خصوصية اليها أصبح تصديق نظارة المالية عليها ضروريا إما بشكل تصديق عام على شرط يتعلق بفئة معينة من المستخدمين أو بشكل تصديق خاص لكل حالة من الاحوال

رابعا — تسرى أحكام لائحة الاستخدام المختصة بالمستخدمين الظهورات على المستخدمين الموقتين المعينين بموجب عقد

وقد صادق مجلس النظار على هذه الاقتراحات فى جلسته المنعقدة فى ٢٥ ابريل سنة ١٩١٢ وقرر أيضا أن حق امضاء عقود التعيين يكون للنظار دون سواهم ولهم أن يخولوا هذه السلطة لرؤساء المصالح التابعة لنظاراتهم

وعليه فالمرجو من نظارات الحكومة ومصالحها اجراء اللازم بشأن هذا القرار

ومع ذلك تحيط نظارة المالية النظارات والمصالح علما أن الحكم المدون فى المادة (٣) من صورة العقد لا يسرى الا على الموظفين والمستخدمين الموقتين المنتخبين فى القطر المصرى . أما فيما يتعلق بالموظفين والمستخدمين المنتخبين فى الخارج فالنظارات والمصالح مخيرة فى عدم درج حكم المادة المذكورة فى العقد أو ابقائه فيه مع جعل مدّة الاعلان السابق للرفت أكثر من شهر على حسب الظروف

وقد حدّدت نظارة المالية أول يوليه سنة ١٩١٢ التاريخ الذى من ابتدائه يجب تعيين المستخدمين الظهورات والموقتين والتلامذة الموجودين الآن فى الخدمة بموجب عقد

أما العدد اللازم من صورة العقد المذكور فيطلب من مراقبة السكرتارية بنظارة المالية (قسم التوريدات العمومية) م٦

القاهرة فى ١٠ يوليو سنة ١٩١٢

ناظر المالية
أحمد حلمى

(استمارة نمرة ٢١٢ « ع ٠ ح »)

عقد تعيين المستخدمين المؤقتين

انه فى من سنة ١٩١ قد تم الاتفاق الآتى بين الحكومة المصرية النائب عنها من جهة و بين من جهة ثانية

شروط عمومية

المادة الاولى

يعين مستخدما مؤقتا فى الحكومة المصرية بصفة لمدة ابتداء من بماهية جنيه مصرى فى السنة تصرف باعتبار ماهية شهر واحد من اثنى عشر شهرا بعد حلول ميعاد كل شهر

المادة الثانية

لا يكون ا ... الحق فى أى معاش أو مكافأة على مقتضى قانون المعاشات الملكية المعمول به أو بأية صفة أخرى إلا ضمن حدود الاحكام الخصوصية التى قد ينص عليها القانون المذكور بخصوص المكافآت للمستخدمين الظهورات أو المؤقتين ولعائلاتهم

المادة الثالثة

يجوز لناظر أن يستغنى عن خدمة فى أى وقت كان بعد اعلان كتابى سابق بمدة شهر واحد

المادة الرابعة

اذا قرر قومسيون طبي من قومسيونات الحكومة المصرية أن حالة الصحية تجعله غير لائق للخدمة فالتعيين المتفق عليه بموجب هذا العقد ينتهى فى تاريخ القرار الطبي المذكور وفى هذه الحالة يكون ا الحق فى المكافأة المنصوص عليها فى قانون المعاشات الملكية المعمول به للمستخدمين المؤقتين أو الظهورات الذين اتضحت عدم لياقتهم للخدمة

المادة الخامسة

فى حالة سوء السلوك الشديد يجوز رفت . .. . فى أى وقت كان بدون اعلان سابق و بأمر من ناظر .. — --- . ويكون هذا الأمر نهائيا ولا يمكن المعارضة فيه

المادة السادسة

يجوز الترخيص ا . فى خلال السنة الاولى من خدمته فى الحكومة المصرية باجازة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبعد انتهاء هذه المدة من الخدمة يعامل أسوة بالمستخدمين الدائمين فيما يتعلق بالاجازات الاعتيادية والمرضية

المادة السابعة

من جميع الاوجه الاخرى يكون ———— خاضعا لنفس الشروط واللوائح السارية على المستخدمين الدائمين فى الحكومة المصرية مع مراعاة التعديلات التى نص عليها فى العقد بشروط خصوصية (اذا كان فى العقد مثل هذه الشروط)

المادة الثامنة

يجوز تجديد هذا العقد بمقتضى اتفاق جديد كالصورة المبينة بعد

شروط تسرى فقط على الموظفين غير المصريين المنتخبين فى أوربا

المـادة التاسعة

يصرف لـ .... مبلغ يعادل ماهيـة شهر نظير مصاريف انتقال من ---- الى القطر المصرى

المـادة العاشرة

يصرف لـ .... مبلغ يعادل ماهية شهر من ماهيته الاخيرة نظير مصاريف انتقال فيما لو ترك القطر المصرى عند انتهاء مدة تعيينه مالم ينته التعيين بسبب الاستعفاء أوالعزال لسوء السلوك الشديد . ولايصرف له هذا المبلغ الا اذا غادر القطر المصرى عند انتهاء مدة تعيينه أو فى خلال الشهرين التاليين

شروط خصوصـــــية

المـادة الحادية عشرة

(الشروط الاضافية التى يرى رئيس المصلحة صاحب الشأن موافقة درجها فى هذا العقد بعد تصديق نظارة المـالية عليها)

التجـــــديد

جدد العقد بنفس الشروط لمدة ابتداء من سنة ١٩١ بماهية .... جنيه مصرى فى السنة

الامضاء

بلدية الأسكندرية

لائحة إشغال الطرق والممرات فى الاسواق بمدينة الاسكندرية (*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

٢ يوليه سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الامر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل بلدية الاسكندرية

وعلى القرار الصادر فى أول مايو سنة ١٩١١

وعلى قرار القومسيون البلدى الصادر فى ١٢ يونيه سنة ١٩١٢ والمصدق عليه من عطوفة ناظر الداخلية فى ٢٢ يونيه سنة ١٩١٢

قـــرر ماهو آت

المـادة ١

تعتبر أسواقا للغرض المقصود من هذه اللائحة جميع الميادين والشوارع والحارات والممرات والتروتوارات عمومية كانت أو خصوصية المستعملة للجمهور بصفة حلقات أو أسواق لبيع مواد الاغذية أو التى يوجد بها محلات متجمعة ومعدة لبيع مواد الاغذية

المـادة ٢

ممنوع فى المواضع المذكورة بالمادة الاولى وضع صناديق أو سلال أو غير ذلك مما يمكن أن يمنع حرية المرور

(*) الوقائع المصرية فى ١٧ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢١٢٤

المـادة ٣

تقرر ادارة المجلس البلدى فى كل حالة بالمواضع الآنفة الذكر الحدود التى يؤذن بها لفرش البضائع ولا يجوز أن يتعدى عرض الفرش فى النهاية القصوى من كل جانب ١٥ سنتيمترا عن كل متر من عرض الطريق أوالممر ويجب أن تكون الفرشات متحركة ومجعولة بكيفية تمكن من التنظيف فى كل وقت بالماء الغزير وينزع الفرش فى كل مساء

المـادة ٤

العربات المعدة لنقل مواد الأغذية لايجب أن تقف الا المدّة اللازمة فقط لتفريغ محمولها بمجرّد وصولها

المـادة ٥

ممنوع على الباعة المتجولين أن يجتازوا المواضع السابق ذكرها أو أن يقفوا فيها فى أوقات البيع للجمهور التى تحددها الادارة البلدية

المـادة ٦

ممنوع أن تلقى فى الطرق والميادين والممرات مياه منزلية أو قاذورات أو أوراق أو فضلات من أى نوع كانت

المـادة ٧

على من يشغلون الدكاكين أوالفرشات أن يراعوا النظافة دوما أمام دكاكينهم أو فرشاتهم

ويجعـل للقاذورات موضع خاص ويكفل المجلس البلدى الكنس ونزع القاذورات يوميا

وعلى المستأجرين أن يتكفلوا بتنظيف دكاكينهم بأنفسهم فى الداخل وأن يضعوا القاذورات فى أوعية مخصصة لذلك بموافقة من المجلس البلدى وينزع مافى هذه الاوعية الكناسون بالبلدية

المـادة ٨

لرجال البوليس أو البلدية أن يدخلوا فى المواضع السابق ذكرها للتحقق من نفاذ اشتراطات هذا القرار وجميع اللوائح الأخرى المتعلقة بالنظام أوالصحة

المـادة ٩

المخالفات لهذا القرار تكون المعاقبة عليها بغرامة لاتزيدعن ١٠٠ قرش مصرى أو بالحبس مدّة لاتتجاوز أسبوعا

المـادة ١٠

ألغى القرار الصادر فى أول مايو سنة ١٩١١ السابق ذكره

المـادة ١١

يعمل بهذا القرار ابتداء من نشره فى الجريدة الرسمية

صدر بالاسكندرية فى ٢ يوليه سنة ١٩١٢

رئيس القومسيون البلدى
مصطفى عبادى

بلدية الاسكندرية

قرار بتعديل تعريفة عربات الركوب العمومية بمدينة الاسكندرية (*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

٢ يوليه سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من الأمر العالى الرقيم ٥ يناير سنة ١٨٩٠

وعلى القرار الصادر من القومسيون البلدى بجلسة ٢٩ مايو سنة ١٩١٢ والمصدّق عليه من عطوفة ناظر الداخلية بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩١٢

قـــرر ماهو آت

المـادة الاولى

ألغيت تعريفة عربات الركوب العمومية بمدينة الاسكندرية الضادر بها القرار المؤرخ فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٦ واستعيض عنها بالتعريفة الآتية وهى

فى البـــلدة

	عربة فرد ملـيم	عربة زوج ملـيم
العربة التى تشغل مدة لاتزيد عن ١٠ دقائق	٢٠	٣٠
« « « « ٢٠ دقيقة	٢٥	٤٠
« « « « ٣٠ «	٣٠	٥٠

وفيما بعـد الثلاثين دقيقة يحسب ٢٠ مليما عن كل ربع ساعة للعربة الزوج و ١٥ مليما للعـربة الفرد أى أن الساعة الاولى تكون بواقع ٩٠ مليما والساعات التالية بواقع الساعة ٨٠ مليما للعربة الزوج و ٦٠ مليما مطلقا للعربة الفرد وكسور ربع الساعة تحسب ربع ساعة كاملة

(*) الوقائع المصرية فى ١٧ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢١٢٥

ويزاد على هذه الاجرة من الساعة ١١ مساء الى الساعة ٦ صباحا ٥ مليمات للعربة الفرد و ١٠ مليمات للعربة الزوج وذلك عن كل نصف ساعة أو كسور نصف الساعة

وتضاف ١٠ مليمات على الاجرة اذا أخذت العربة من داخل سور محطة مصر

وحدود البلدة هي سراى رأس التين و بوابة القبارى والشانزليزيه ووابورالمياه وتلول الحدرة لغاية البحر

تعريفة خصوصية

من داخل الى خارج البلدة و بالعكس

	عربة فرد ملـيم	عربة زوج ملـيم
التوصيلة الى مستشفى رأس التين وكاوب سباق اليختات والحدرة وسراى نمرة ٣ ولومبروزو وكازينو الابراهيمية... ...	٥٠	٨٠
الذهاب والاياب مع الانتظار ساعة	٨٠	١٢٠
التوصيلة الى الابراهيمية وسيدى جابر والورديان والمجزر	٧٠	١٠٠
الذهاب والاياب مع الانتظار ساعة	١٠٠	١٥٠
التوصيلة الى محطة بولكلي والى انطونيادس وجنينة النزهة	٨٠	١٢٠
الذهاب والاياب مع الانتظار ساعة	١٤٠	٢٠٠
التوصيلة الى فليمنج والسوق وباكوس	١٠٠	١٤٠
الذهاب والاياب مع الانتظار ساعة	١٥٠	٢٢٠
التوصيلة الى سان ستفانو والمكس ولوكندة بوريفاج ومحطة الرمل (الاميرية) وحجر النواتية (ماعدا سان ستيفانو)	١٤٠	١٨٠
التوصيلة الى سان ستيفانو	١٢٠	١٦٠
الذهاب والاياب مع الانتظار ساعة ونصف	٢٠٠	٣٠٠

وكل انتظار يتجاوز المدّة السابق تحديدها يحسب له ٤٠ مليا عن كل نصف ساعة للعربة الزوج و ٢٥ مليا للعربة الفرد

وفى أثناء الليل تضاف الى هذه التعريفة الزيادة المقررة للبلدة

الرمل وسيدى جابر

تسرى تعريفة البلدة على قسم الرمل اذا أخذت العربات من داخل دائرة ذلك القسم ثم تركت فيه أى فيما بين أبى النواتير ومدرسة فكتوريا ومحطة غبريال وكذا تكون الحال بالنسبة لقسم الابراهيمية الواقع فيما بين تلول الحدرة وطريق الرمل وحمامات كليوبطره والبحر

تعريفة خصوصية

	عربة فرد ملـيم	عربة زوج ملـيم
من محطة سيدى جابر لغاية باكوس والسوق على طريق رشيد لغاية كنيسة الاروام (زيزينيا) على طريق السيوف	٦٠	٨٠
وفيما بعد ذلك أعنى من سيدى جابر الى سان ستفانو ولوكندة بوريفاج وهكذا	٨٠	١٠٠

المادة الثانيـــة

يسرى مفعول هذا القرار ابتداء من يوم نشره فى الجريدة الرسمية ٥١

الاسكندرية فى ٢ يوليه ســـنة ١٩١٢

رئيس القومسيون البلدى
مصطفى عبادى

نظـارة الحقانيــــة

قــــرار
نقل محكمة خط أبو قراميط بمركز السنبلاوين بمديرية الدقهلية الى ناحية برقين تحت اسم (محكمة خط برقين) (*)

نحن ناظر الحقانية

١٧ يوليه سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١٢ بانشاء محاكم الاخطاط بمديرية الدقهلية

وعلى المـادتين الاولى والثانية من قانون تشـكيل محاكم الاخطاط نمرة ١١ لسـنة ١٩١٢

قــــررنا ما يأتى

تنقل محكمة خط أبو قراميط بمركز السنبلاوين الى ناحية برقين وتسمى باسم (محكمة خط برقين) ٠

تحريرا بالاسكندرية فى ٣ شعبان سنة ١٣٣٠ ـ ١٧ يوليه سنة ١٩١٢

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٢ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢١٨٩

نظـارة الحقانيـــة

قرار بادخال تعديلات فى دوائر اختصاص بعض محاكم الاخطاط بمديريتى بنى سويف والفيـــوم(*)

نحن ناظر الحقانية

٢٧ يوليه سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١١ لسـنة ١٩١٢ الخاص بتشكيل محاكم الاخطاط

وبعد الاطلاع على القرارين الصادرين منا بتاريخ ١٥ يونيه سـنة ١٩١٢ و ١١ يوليه سنة ١٩١٢ بتحديد دوائر اختصاص محاكم الاخطاط الموجودة فى دائرة مديريات الدقهلية وبنى سويف والفيوم وعلى كشوف البلدان المرفقة بهما

وبعد الاطلاع على مكاتبة محكمة بنى سويف نمرة ٤٥٦ وعلى مكاتبة محكمة ببا الجزئيـة نمرة ٦ وعلى مكاتبة مديرية الفيوم نمرة ٣٤٠ الرقيمة جميعها ١٤ يوليه سـنة ١٩١٢

قـــررنا ماهو آت

المـادة الاولى

مديرية بنى سويف

مركز بنى سويف

محكمة خط بلفيا

تدخل فى دائرة اختصاص محكمة خط بلفيا ناحية غيط البحارى التابعة لمركز الواسطى

مركز ببـا

محكمة خط ببا

تدخل فى دائرة اختصاص محكمة خط ببا ناحية ننا التابعة لمركز ببا

(*) الوقائع المصرية فى ٣ أغسطس سنة ١٩١٢ وجه ٢٣٣٤

مديرية الفيـــوم

مركز الفيوم

محكمة خط الفيوم

يحذف اسم عزبة الوقف من الكشف الشامل للبلدان التابعة لدائرة اختصاص محكمة خط الفيوم لعدم وجود بلدة بهذ الاسم

محكمة خط سيله (والآن خط العدوة)

يحذف اسم ناحية منشاة سرسنا من الكشف الشامل للبلدان التابعــة لدائرة اختصاص محكمة خط سيله لعدم وجود بلدة بهذا الاسم

مركز اطسا

محكمة خط طبهار

تدخل فى دائرة اختصاص محكمة خط طبهار ناحية خلف ويحذف اسم ناحية الخطيب من الكشف الشامل للبلدان التابعة لدائرة اختصاص محكمة خط طبهار لانها واردة فى الكشف نفسه باسم مناشى الخطيب

ويستبدل اسم ناحية كفر محمد محمود الواردة ضمن الكشف الشامل للبلدان التابعة لدائرة اختصاص محكمة خط طبهار باسمها الصحيح وهو الحسينية

محكمة خط قصر الجبالى

تدخل فى دائرة اختصاص محكمة خط قصر الجبالى ناحية قارون ويصحح الكشف الشامل للبلدان التابعة لدائرة اختصاص محكمة الخط المذكورة بحذف أحد لفظى قصر الجبالى لتكراره ويحذف لفظ الشواشنه لانها هى بعينها كفر الشواشنه الواردة فى الكشف المذكور

مركز سنورس

محكمة خط أبو كساه

تدخل فى دائرة اختصاص محكمة خط أبو كساه ناحية سنهور القبلية وتحذف أسماء عزبة أبوجبه وعزبة الحرابة وعزبة خالد بك من الكشف الشامل للبلدان التابعة لدائرة اختصاص محكمة خط أبو كساه لعدم وجود بلدان بهذه الاسماء

وكذلك يحذف اسم كفر سنرو لانه هو بعينه ناحية سنرو الواردة بالكشف المذكور وكذا المنشية لانها هى بعينها منشاة عبدالله الواردة بكشف البلدان التابعة لمحكمة خط الفيوم

المادة الثانيـــة

يعمل بهذا القرار بعد ١٥ يوما من تاريخ نشره ؟

تحريرا بسكندرية فى ٢٧ يوليه سنة ١٩١٢ ـ ١٣ شعبان سنة ١٣٣٠

حسين رشدى

نظارة المعارف العمومية

قرار نمرة ١٦٤٥ اللائحة التنفيذية للقانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢ بشأن مدرسة الزراعة العليا بالجيزة (*)

ناظر المعارف العمومية

أول أغسطس سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٥ الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠

وعلى ما قرره مجلس النظار فى ٢٧ يوليه سنة ١٩١١

وعلى ما اقترحته اللجنة العلميـة الادارية فى ٢٤ و ٢٧ و ٢٩ يناير و ٣ فبراير سنة ١٩١٢

وعلى مداولة مجلس المعارف الأعلى فى جلسته المنعقدة فى يوم ١٤ ابريل سنة ١٩١٢

وعلى ما قرره مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى يوم ١٤ يوليه سنة ١٩١٢

وعلى القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢ الخاص بتنظيم مدرسة الزراعة العليابالجيزة

قرر ما هو آت

اللائحة التنفيذية للقانون نمرة (٢٠) لسنة ١٩١٢ بشأن مدرسة الزراعة العليا بالجيزة

المـادة الاولى

شروط الالتحاق

على من يريد الدخول بمدرسة الزراعة العليا بالجيزة أن يقدّم لناظرها فى الميعاد الذى يعلن عنه بالجريدة الرسمية الاوراق الآتية : —

(*) الوقائع المصرية فى ١٤ أغسطس سنة ١٩١٢ وجه ٢٤٨٤

أولا — طلب الدخول محررا على ورقة تمغة من فية الثلاثة القروش مشفوعا بنسخة من استمارة نمرة ٣٤ مكتوبة حسب البيانات الواردة بها

ثانيا — شهادة الدراسة الثانوية المعطاة من نظارة المعارف العمومية

ثالثا — شهادة الميلاد

رابعا — شهادة حسن السلوك من ناظر المدرسة التى كان بها الطالب أخيرا ان كانت غير أميرية أو من جهة الاختصاص ان كان الطالب ممن تلقوا دروسهم بمنازلهم

المادة الثانية

الكشف الطبى

يكشف حكيم المدرسة على جميع طالبى الالتحاق بها وعلاوة على ما هو منصوص عنه بالمادة ٧٠ من قانون نظام المدارس يبين ما اذا كانوا لائقين للعمل فى الحقول

ويعلن فى الجريدة الرسمية أثناء العطلة الصيفية عن تاريخ الكشف الطبى

المادة الثالثة

قبول الطلبة

عقب الكشف الطبى مباشرة يرسل لادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى كشف عن الطلبة المراد قبولهم مرتبا حسب درجاتهم ومشفوعا بملاحظات ناظر المدرسة ويقرر ناظر المعارف العمومية كشف الطلبة الذين يقبلون

المادة الرابعة

السنة الدراسية

تحدّد مدّة السنة الدراسية بقرار وزارى

المادة الخامسة

دفع المصروفات المدرسية

تدفع المصروفات المدرسية مقدما على قسطين متساويين كما يأتى : —

القسط الاول يدفع فى أول يوم من السنة الدراسية وأما التلاميذ المستجدّون فيدفعونه فى يوم قبولهم بالمدرسة

ولا يقبل أى طالب بفرقة الا اذا دفع القسط الاول . والقسط الثانى يدفع من أول يناير لغاية ١٥ منه

وكل طالب لا يقوم باداء المصروفات المدرسية طبقا للشروط المتقدّمة يعتبر مفصولا وتخطر المدرسة والده أو ولىّ أمره بذلك

ولا يجوز بأى حال من الاحوال ولاى سبب كان ردّ المبالغ السابق دفعها

المادة السادسة

امتحان نصف السنة

يحصل حوالى وسط السنة المكتبية فى الوقت الذى يقترحه ناظر المدرسة وتوافق عليه ادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى امتحان عمومى لكل فرقة يسمى امتحان نصف السنة ويكون اجراؤه بمعرفة مدرسى المدرسة تحت رياسة ناظرها

امتحان نصف السنة اجبارى وكل طالب لايحضره يمنع فى السنة المكتبية الجارية من التقدّم لامتحان آخر السنة أو امتحان الدبلوم مالم يكن غيابه لسبب قهرى تقره المدرسة أو بناء على ترخيص أعطى له مقدّما من الناظر

المادة السابعة

نتائج الامتحانات

يرسل رئيس اللجنة الى ادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى فى آخر كل سنة جدول الامتحانات مبينة به الدرجات التى حصل عليها جميع الطلبة الذين أدّوا الامتحان

وترسل صور من هذا الجدول الى ناظر المدرسة وهو يقترح اما نقل الطلبة الذين سقطوا فى الامتحان الى فرقة اعلى من فرقتهم أو بقاءهم فى فرقتهم للاعادة أو فصلهم

المادة الثامنة

يقرر ناظر المعارف ايضا بناء على جدول امتحانات السنة الرابعة أسماء الطلبة الذين يقضون السنة التمرينية كى ينالوا الدبلوم

المادة التاسعة

الاشغال العملية للطلبة فى أراضيهم وفى عزبة المدرسة

يعطى لكل طالب عند دخوله المدرسة قطعة أرض مساحتها ربع فدان تبقى معه أثناء السنتين الثانية والثالثة الدراسيتين فيصرف جزأ من الزمن المخصص للاشغال العملية مدّة هذه السنوات الثلاث فى زراعتها بنفسه بدون أن يستعين على العمل فيها بأجير مّا

أما المواشى والآلات الزراعية اللازمة ومياه الرى فتكون من قبل المدرسة بدون مقابل

ويجوز لناظر المدرسة أن يرخص للطلبة الذين يكون عملهم وسلوكهم على مايرام بالتصرف فى محصول أرضهم بعد خصم ثمن البذور والاسمدة التى تصرف لهم

ويشترك طلبة كل من السنين الاولى والثانية والثالثة فى أشغال الحديقة والمصانع والعزبة كلما طلب منهم ذلك

أما طلبة السنة الرابعة فيساعدون على ادارة الأعمال بأراضى التجارب بعزبة المدرسة وفى أثناء الحصص المخصصة للاشغال العملية يشتغلون فى التجارب الزراعية وفى معمل الالبان والاصطبلات والحديقة والعزبة وفضلا عن ذلك يتخذ كل منهم دفترا يدوّن فيه بالتفصيل جميع الاعمال اليومية فى العزبة ويوزع أيضا على هؤلاء الطلبة قطع أرض لزراعة الخضروات فيشتغلون فيها بنفس الشروط التى يزرعون بمقتضاها ربع الفدان

اذا احتاج الطلبة بحسب فصول السنة لأن يقضوا فى أشغال العزبة زمنا أكثر من المقرر فى خطة الدراسة الواردة بالمادة الخامسة من القانون السالف الذكر تعطل الدروس كلها أو بعضها و يصرفون كل زمنهم فى هذه الاشغال

المادة العاشرة

أحكام خاصة بمسامحة الصيف

طلبة السنة الثالثة الذين ينجحون فى امتحان الانتقال للسنة الرابعة يجب عليهم أن يقضوا بالمدرسة بطريق التناوب جزأ من المسامحات التى بين آخر السنة الثالثة وأول السنة الرابعة للاشتراك أثناء هذه المدّة فى أشغال العزبة والزراعة ولذلك يقسم هؤلاء الطلبة الى ثلاثة أقسام يسامح كل قسم فى دوره ثلثى عطلة الصيف

أما طلبة السنة الرابعة فيبقون بالمدرسة بطريق التناوب أيضا بعد ظهر يوم الخميس و يوم الجمعة بأكمله ولهذه الغاية يقسمون الى جماعات تتألف كل منها من أربعة طلبة أو خمسة .

المادة الحادية عشره

تطبيق قانون نظام المدارس

تسرى أحكام قانون نظام المدارس الصادر من نظارة المعارف العمومية على مدرسة الزراعة العليا بالجيزة الا فيما يخالف هذه اللائحة

المادة الثانية عشرة

يعمل بهذه اللائحة ابتداء من السنة المكتبية ١٩١٢ – ١٩١٣

١٨ شعبان سنة ١٣٣٠ (أول أغسطس سنة ١٩١٢)

ناظر المعارف بالنيابة

اسماعيل سرى

نظـارة المعـارف العمومية

قرار نمرة ١٦٤٦ ـ اللائحة التنفيذية للقانون نمرة ٢١ لسنة ١٩١٢ بشأن مدرسة الزراعة المتوسطة بمشتهر (*)

ناظر المعارف العمومية

أول أغسطس سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٥ الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠

وعلى ماقرره مجلس النظار فى ٢٧ يوليه سنة ١٩١١

وعلى ما اقترحته اللجنة العلمية الادارية فى ١٧ فبراير سنة ١٩١٢

وعلى مداولة مجلس المعارف الأعلى فى جلسته المنعقدة فى ١٤ ابريل سنة ١٩١٢

وعلى ما قرره مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى ١٤ يوليه سنة ١٩١٢

وعلى القانون نمرة ٢١ لسنة ١٩١٢ الخاص بانشاء مدرسة زراعية متوسطة

قـــرر ما هو آت

اللائحة التنفيذية للقانون نمرة (٢١) لسنة ١٩١٢ بشأن مدرسة الزراعية المتوسطة بمشتهر

المـادة الأولى

شـــروط الالتحاق

على من يريد الالتحاق بمدرســة الزراعة المتوسطة بمشتهر أن يقدم لنـاظرها فى الميعاد الذى يعلن عنه بالجريدة الرسمية الأوراق الآتية : ـ

(*) الوقائع المصرية فى ١٤ أغسطس سنة ١٩١٢ رجا ٢٤٨٦

(١) طلب الدخول فى امتحان القبول محررا على ورقة تمغة من فئة ٣ قروش مصحوبا بنسخة من الاستمارة نمرة ٣٤ مكتوبة حسب البيانات الواردة بها

(٢) شهادة الدراسة الابتدائية

(٣) شهادة الميلاد

(٤) شهادة بحسن السلوك من ناظر آخر مدرسة كان بها الطالب اذا كانت غير أميرية أو من جهة الاختصاص اذا كان الطالب ممن تلقوا دروسهم بمنازلهم

المادة الثانية

الكشف الطبي

يكشف حكيم المدرسة على جميع طالبي الالتحاق بها وعلاوة على ماهو منصوص بالمادة ٧٠ من قانون نظام المدارس يبين ما اذا كانوا لائقين للعمل فى الحقول ويعلن فى الجريدة الرسمية أثناء العطلة الصيفية عن تاريخ الكشف الطبي

المادة الثالثة

قبول التلاميذ

يرسل ناظر المدرسة لادارة التعليم الزراعي والصناعي والتجارى بعد امتحان الدخول مباشرة كشفا بأسماء الطلبة المراد قبولهم منها بحسب درجاتهم ومشفوعا بملاحظاته ويقرر ناظر المعارف العمومية الطلبة الذين يقبلون بالمدرسة

المادة الرابعة

الملابس

يجب أن يكون لدى التلاميذ ملابس توافق أشغال الزراعة والمدرسة هى التى تعين ما تشتمل عليه هذه الملابس

المادة الخامسة

السنة الدراسية

تحدد مدة السنة الدراسية بقرار وزارى.

يجب أن يبق بالمدرسة نصف تلاميذ السنة الثانية بالتناوب مدة المسامحة الصيفية السنوية بحيث لايسامح التلميذ سوى نصف عطلة الصيف ولذلك تنقسم التلاميذ الى قسمين ويعين الناظر لكل تلميذ القسم الذى يسامح معه ولا يجوز لتلاميذ السنة الثالثة أن يتغيبوا الا بطريق التناوب أيضا أثناء السنة الدراسية من ظهر يوم الخميس الى صبيحة يوم السبت من كل اسبوع وذلك لملاحظة أعمال الزراعة ومن يتغيب منهم أثناء السنة بسبب ما ينقص من اجازته أيام بعدد أيام غيابه مالم يكن غيابه باذن من ناظر المدرسة أو لمرض ثابت بشهادة طبية تعتمدها المدرسة ·

المادة السادسة

دفع المصروفات المدرسية

تدفع المصروفات المدرسية مقدما اما مرة واحدة أو على قسطين متساويين على الوجه الآتى :

القسط الاول فى أول يوم من السنة المكتبية أما التلاميذ الجدد فيدفعونه فى يوم قبولهم بالمدرسة ولا يقبل تلميذ بفرقة الا اذا دفع القسط الاول

القسط الثانى يدفع من أول يناير لغاية ١٥ منه

وكل تلميذ لايقوم بدفع المصروفات المدرسية فى المواعيد المبينة بهذه المادة يعتبر مفصولا وتبلغ المدرسة والده أو ولى أمره ذلك

عدم رد المصروفات المدرسية

لايجوز فى أى حال من الاحوال ولأى سبب كان رد المبالغ السابق دفعها سواء كان المدفوع كل المصروفات المدرسية أو جزأ منها

المادة السابعة

امتحان نصف السنة

يحصل حوالى وسط السنة الدراسية وفى الوقت الذى يقترحه ناظر المدرسة وتوافق عليه ادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى امتحان عمومى لكل فرقة يسمى امتحان نصف السنة ويكون اجراؤه بمعرفة مدرسى المدرسة تحت رياسة ناظرها

وتتناول الاختبارات جميع المواد التى درست فى الأشهر الماضية

المادة الثامنة

نتائج الامتحانات

يرسل ناظر المدرسة الى ادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى فى آخر كل سنة الجدول العمومى للامتحانات مبينة به الدرجات التى حصل عليها التلاميذ الذين أدّوا الامتحان

ويقترح ناظر المدرسة اما نقل التلاميذ الذين سقطوا فى الامتحان الى فرقة أرقى من فرقتهم أو بقاءهم بفرقتهم للاعادة أو فصلهم

المادة التاسعة

بناء على جدول امتحانات السنة الثالثة يقرر ناظر المعارف العمومية أيضا أسماء التلاميذ الذين يقضون سنتهم التمرينية كى ينالوا الدبلوم

المادة العاشرة

أشغال التلاميذ العملية فى أراضيهم وفى العزبة

تخصص لكل تلميذ عند التحاقه بالمدرسة قطعة أرض مساحتها ربع فدان تستمر معه فى سنتيه الثانية والثالثة الدراسيتين ويصرف جزأ من الزمن المخصص للتمرين العملى مدّة هذه السنين الثلاث فى زراعتها بنفسه بدون أن يستعين بأجير مّا وتمدّه المدرسة بالماشية والآلات اللازمة وماء الرى مجانا

ويجوز لناظر المدرسة أن يرخص للتلاميذ الذين يكون عملهم وسلوكهم على مايرام بالتصرف فى حاصلات أراضيهم بعد اسقاط ثمن البذور والاسمدة التى تصرف لهم من ثمن تلك الحاصلات

ويشترك تلاميذ جميع الفرق فى ادارة الاعمال بأراضى التجارب بعزبة المدرسة ففى أثناء الساعات المخصصة للاشغال العملية يشتغلون فى مصنع الالبان والاصطبلات والحديقة والعزبة والمصانع وفضلا عن ذلك يتخذ كل تلميذ دفتر يومية يقيد فيه بالتفصيل جميع الاعمال التى أجراها فى العزبة فى كل يوم

واذا اقتضت أعمال العزبة نظرا لفصول السنة زمنا أكثر من الزمن المقرر فى خطة الدراسة الواردة بالمادة الخامسة من القانون السالف ذكره يوقف اعطاء الدروس جميعها أو جزء منها ويتفرغ التلاميذ لهذه الاعمال

يزور تلاميذ السنتين الثانية والثالثة الاسواق والعزب المجاورة تحت قيادة مدرسيهم أو ناظرهم ولا تزيد مدّة تلك الزيارة بحال مّا عن يوم واحد

المادة الحادية عشرة

تطبيق قانون نظام المدارس

تسرى أحكام قانون نظام المدارس الصادر من نظارة المعارف العمومية على مدرسة الزراعة المتوسطة بمشتهر الا فيما يخالف هذه اللائحة .

المادة الثانية عشرة

يعمل بهذه اللائحة ابتداء من السنة المكتبية ١٩١٢ — ١٩١٣

١٨ شعبان سنة ١٣٣٠ (أول أغسطس سنة ١٩١٢)

ناظر المعارف بالنيابة

اسماعيل سرى

بلدية الاسكندرية

ترجمة قرار

بتعديل لائحة الفنادق بالاسكندرية (*)

رئيس القومسيون البلدى

١٠ أغسطس سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الامر العالى الرقيم ٥ ينساير سنة ١٨٩٠ الصادر بتشكيل بلدية الاسكندرية

وعلى قرار القومسيون البلدى الصادر بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٩١٢ والمصدق عليه من عطوفة ناظر الداخلية فى أول أغسطس سنة ١٩١٢

قــرر ما هو آت

المــادة الاولى

ألغيت المادة ٩ من لائحة الفنادق بالاسكندرية الصادرة فى ٢٠ يوليه سنة ١٩١٢ واستعيض عنها بما يأتى

« المــادة ٩ ــ المطابخ ومحلات عمل القهوة وكذا كل مكان يعــد للسكن « أو النوم يجب أن يصل اليها النور والهواء بكيفية حسنة من نوافذ يدخل منها « الهواء الطلق وضوء النهار ويجب أن تكون مساحة الشبابيك توازى على الاقل « عشر كامل المساحة فى كل قطعة

« ومدخنة المطبخ يجب أن تكون مرتفعة بالقدر الكافى لعدم مضايقة الجيران « من دخانها مطلقا »

(*) الوقائع المصرية فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٢ وجه ٢٥٥٨

المـادة الثانيـــة

جميع النصوص الاخرى للائحة الصادرة فى ٢٠ يوليه سنة ١٩١٢ باقية على حالها

المـادة الثالثـــة

يعمل بهذا القرار ابتداء من نشره فى الجريدة الرسمية

صدر بالاسكندرية فى ١٠ أغسطس سنة ١٩١٢

عن رئيس القومسيون البلدى
خليل رياض

مديرية جـــرجا

قـــرار
عربات الركوب بالاجرة ببندر البلينا ــ المواقف والتعريفة (*)

مدير جرجا

١٠ أغسطس سنة ١٩١٢

بعـد الاطلاع على المادتين ٢٢ و ٢٨ من لائحة عربات الركوب بالاجرة الصادرة بتاريخ ٢٦ يوليه سنة ١٨٩٤

و بعدالاطلاع على قرار القومسيون المحلى ببندر البلينا الرقيم ١٣ يوليه سنة٩١٢

قـــرر ماهو آت

أولا ــ تكون مواقف عربات الركوب بالاجرة ببندر البليـنا فى النقط الاتى ذكرها

موقف غربى جنينة منزل الخواجه ديمترى بطرس .

« خارج درابزين السكة الحديد من شرق من الجانب القبلى للشارع

« على شاطئ البحر بالجانب الشرقى من الجسر فى المسافة ما بين صندل كوك وقبلى درابزين بورصة كوستيه

ثانيـا ــ يكون استئجار العربة بالمسافة أو الساعة

وعلى الراكب اعلان العربجى مقـدّما عما اذا كان يريد استئجار العربة بالمسافة أو الساعة و إلا فيكون للعربجى الحق بطلب الاجرة حسب تعريفة المسافة

(*) الوقائع المصرية فى ٣١ أغسطس سنة ١٩١٢ وجه ٢٦٢٥

وتكون تعريفة عربات الركوب بالاجرة فى البندر المذكور كما يأتى :

بالمسافة	ذهاب	ذهاب وإياب مع انتظار ربع ساعة	ذهاب وإياب مع انتظار ساعة
	مليم	مليم	مليم
من وابور شركة رى البلينا الى المحطة أو المركز وبالعكس	٤٠	٦٠	٧٠
من صندل كوك أو المعدّية...	٤٠	٦٠	٧٠
من أى نقطة من البندر الى المحطة	٣٠	٥٠	٦٠

من أى نقطة من البندر الى البلاد الموضحة بعد : —

بالمسافة	ذهاب	ذهاب وإياب مع انتظار ربع ساعة	ذهاب وإياب مع انتظار ساعة
برديس	٢٠٠	٢٥٠	٣٠٠
الباسكية	٢٠٠	٢٥٠	٣٠٠
أولاد عليو	٢٠٠	٢٥٠	٣٠٠
الشيخ مرزوق	٢٥٠	٣٠٠	٤٠٠
العرابا المدفونة	٢٥٠	٣٠٠	٤٠٠
الغابات	٢٥٠	٣٠٠	٤٠٠
بنى منصور	٢٥٠	٣٠٠	٤٠٠
الاصلاح...	٦٠	٨٠	١٠٠
السمطا	٦٠	٨٠	١٠٠
الجز...	٦٠	٨٠	١٠٠
فابريقة البطارسه	٨٠	١٠٠	١٢٠
قنطرة الزرزورية	٨٠	١٠٠	١٢٠
برخيل	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠
الشيخ بركه	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠

بالســـاعة

عن الساعة الاولى داخل أو خارج البندر نهارا ... ... ٦٠ مليما

عن كل ساعة أو كسور الساعة بعـد الساعة الاولى داخل أو خارج البندر نهارا ... ... ٤٠ «

عن الساعة الاولى داخل أو خارج البندر ليلا ... ... ٨٠ «

عن كل ساعة أو كسور الساعة بعـد الساعة الاولى داخل البندر أو خارجه ليلا ... ... ٦٠ «

ثالثـا ـ يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

١٠ أغسطس سنة ١٩١٢ (٢٧ شعبان سنة ١٣٣٠)

عن المدير وكيل المديرية
سالم محمد

محافظة القنال

قرار
منع الصيد فى بحيرة المنزلة (*)

محافظ القنال

٢٩ أغسطس سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من لائحة الصيد الصادر بها قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٢

قرر ما هو آت

(١) ممنوع صيد الطيور والحيوانات فى الجزء من بحيرة المنزلة الداخل ضمن دائرة اختصاص هذه المحافظة

(٢) يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

٢٩ أغسطس سنة ١٩١٢ — محمد محمود

(*) الوقائع المصرية فى ٩ سبتمبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٧١١

نظـارة الداخليـــة

سريان لائحتى التنظيم واستعمال الطرق العمومية على بندر تلا منوفية (*)

قـــرار

ناظر الداخليـــة

٩ سبتمبر سـنة ١٩١٢

بعـد الاطلاع على الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سـنة ١٨٨٩ المختص بالتنظيم وعلى القرارين الوزاريين الصادرين بهذا الخصوص من نظارة الاشغال بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٥ فبراير سنة ١٨٩٩

وبعـد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٥ دسمبر سـنة ١٩٠٨ بتتبع مصالح التنظيم بالجهات لنظارة الداخلية

وبعد الاطلاع على اللائحة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ بشأن استعمال الافراد للطرق العمومية وبعـد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سـنة ١٩١٠ الذى بمقتضاه يكون ناظر الداخلية وحده مختصا بتنفيذ لائحة ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ المذكورة بالجهات

وبعد الاطلاع على رأى اللجنة الاستشارية للمجالس البلدية والمحلية الصادر بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩١٢ بالموافقة على سريان لائحتى التنظيم واستعمال الطرق العمومية على بندر تلا

قررنا ما هو آت

المـادة الاولى

تسرى أحكام التنظيم على بندر تلا منوفية

(*) الوقائع المصرية فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٧٤١

المـادة الثانيـــة

تسرى أيضا على البندر المذكور أحكام اللائحة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ المختصة باستعمال الافراد للطرق العمومية

المـادة الثالثـــة

على جناب مدير قسم البلديات والمجالس المحلية تنفيذ قرارنا هذا الذى يجرى مفعوله بعد ١٠ أيام من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

٩ سبتمبر سـنة ١٩١٢

ناظر الداخلية
بالنيابة
حسين رشدى

مديرية الفيـــوم

المحلات العمومية ببندر الفيوم ـ تعديل كشف الاخطاط المخصصة لسكن العائلات التى لايمكن فتح محلات عمومية فيها (*)

قــرار

مدير الفيـــوم

٥ سبتمبر سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر فى ٢٦ ابريل سـنة ١٩٠٤ بتعيين الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة

وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩١٢

قــرر ما هو آت

أولا ـ يحذف من جدول الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدة للتجارة الجزء من شارع ضواحى البندر وحواريه الكائن بين منزل مصطفى الحريشى ومنزل محمد افندى راغب

ثانيـا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام

٥ سبتمبر سنة ١٩١٢ ـ ٢٣ رمضان سنة ١٣٣٠

ابراهيم حليم

(*) الوقائع المصرية فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٧٤٢

نظـارة الحقانيـــة

قـــرار

نقل محاكم أخطاط بمركزى المنصورة ودكرنس الى بلاد أخرى وتغيير فى دوائر اختصاصها (*)

نحن ناظر الحقانية

٨ سبتمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٢ الخاص بتشكيل محاكم الأخطاط

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة منا بتاريخ ١٥ يونيو و١٦ و١١ و١٧ و٢٧ يوليه سنة ٩١٢ بتحديد دوائر اختصاص محاكم الاخطاط الموجودة بمديريات الدقهلية وبنى سويف والفيوم وعلى كشوف البلدان المرفقة بها

وبعد الاطلاع على ماجاء بتقرير التفتيش على أعمال محاكم أخطاط مديرية الدقهلية عن الثلاثة أسابيع الاول من شهر يوليو سنة ١٩١٢

قررنا ماهو آت

المـادة الاولى

مديرية الدقهليـــة

مركز المنصورة

١ ــ تنقل محكمة خط كفر بدواى القديم الى ناحية محلة دمنه وتسمى باسم (محكمة خط محلة دمنه)

(*) الوقائع المصرية فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٧٧٦

٢ ــ ويضاف الى دائرة اختصاصها ناحيتا بدين وشبرا بدين التابعتين لمحكمة خط تلبانه

٣ ــ وتنقل من دائرة اختصاصها ناحية محلة انجاق وتضم الى دائرة اختصاص محكمة خط الزرقا بمركز فارسكور

مركز دكرنس

(ا) تنقل محكمة خط برمبال الجديدة الى ناحيــة كفر علام وتسمى باسم (محكمة خط كفر علام)

(ب) تنقل البلاد الآتية من دائرة اختصاص محكمة خط ميت فارس وتضاف الى دائرة اختصاص محكمة خط دكرنس وهى :
ميت العرايا . ميت رومى . الخشاشنة . المرساة

المــادة الثانيــــة

يعمل بهذا القرار بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

اسكندرية فى ٨ ستمبر ســــنة ١٩١٢

حسين رشدى

محافظة مصر

الانارة بجهة الوايلى الكبرى بمحافظة مصر (*)

قرار

محافظ مصر

١٠ سبتمبر سنة ١٩١٢

أولا ـ سكان جهة الوايلى الكبرى التابعة لقسم الوايلى ملزمون بتعليق مصباح على كل باب من أبواب منازلهم ودكاكينهم

ويجب اضاءة هذه المصابيح كل ليلة من غروب الشمس الى الفجر ماعدا الليالى القمرية أى من يوم ١٢ الى ١٨ من كل شهر من الشهور العربية

ويجوز للسلطة المحلية أن ترخص لأصحاب منزلين أو ثلاثة لغاية أربعة منازل متلاصقة بانارة مصباح واحد بالاشتراك وذلك بشرط حصول اتفاق كتابى فيما بينهم

ثانيا ـ كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا صاغا

ثالثا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام

١٠ سبتمبر سنة ١٩١٢ ـ ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٠

عن المحافظ

وكيل المحافظة على صديق

(*) الوقائع المصرية فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٨٠٢

محافظة السويس

المواشى والطيور بالسويس وبور توفيق ـ منع ترك المواشى والطيور (*)

قرار

محافظ السويس

١٧ سبتمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهلى

قرر ما هو آت

أولا ـ ممنوع ترك مواش كبيرة كانت أو صغيرة أو طيور منزلية فى محلات غير محاطة أو فى الشارع العمومى بمدينة السويس وبور توفيق

ثانيا ـ كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا

ثالثا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

١٧ سبتمبر سنة ١٩١٢ ـ ٦ شوال سنة ١٣٣٠ وهبى

(*) الوقائع المصرية فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٨٠٢

مديرية الغربيـــة

المحلات العمومية فى كفر الشيخ ـ تعديل جدول الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات التى لايجوز فتح محلات عمومية فيها (*)

قـــرار

مدير الغربيـــة

١٦ سبتمبر سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدّة للتجارة

وبعد موافقة رأى مجلس المديرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ مايو سنة ٩١٢

قـــرر ما هو آت

أولا ـ يضاف الى جدول الاخطاط المبينة بالمـادة الاولى من القرار المشار اليه أعلاه الشارعان الآتى ذكرهما بناحية كفر الشيخ

شارع ديوان الاوقاف . مبتدأ من شرق منزل الشـيخ عبيد على ومنتهى من غرب أمام منزل ابراهيم افندى الخشاب

شارع بحرى البلد مبتدأ من شرق بعمارة أبوعباب ومنتهى من غرب أمام منزل ابراهيم افندى الخشاب مارا بحرى جنينة الوقف

ثانيـا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة أيام

طنطا فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩١٢ ـ ٥ شوال سنة ١٣٣٠

عن المدير وكيل المديرية
محمود رسمى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٨٢٦

مديرية الغربيـــــة

الانارة بنقطة السنطة بمديرية الغربية (*)

قـــرار

مدير الغربيـــة

١٦ سبتمبر سـنة ١٩١٢

بعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩١٢

قـــرر ما هو آت

أولا ـ سكان نقطة السنطة ملزمون بتعليق مصباح على كل باب من أبواب منازلهم المطلة على الطريق العمومى

ويجب اضاءة هذه المصابيح كل ليلة من غروب الشمس الى الفجر ماعدا الليـالى القمرية أى من يوم ١٢ الى ١٨ من كل شهر من الشهور العربية

ويجوز للسـلطة المحلية أن ترخص لأصحاب منزلين أو دكانين أوثلاثة لغاية أربعة منازل أودكاكين متلاصقة بانارة مصباح واحد بالاشتراك وذلك بشرط حصول اتفاق كتابى فيما بينهم

ثانيـا ـ كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعـاقب مرتكبها بغرامة لاتتجاوز خمسة وعشرين قرشا صاغا

ثالثـا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام

طنطا فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩١٢ ـ ٥ شوال سنة ١٣٣٠

عن المدير وكيل المديرية

محمود رسمى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٨٢٧

محافظة القنال

الباعين السريحة ببورسعيد ـ الشوارع التى لايجوز السير والوقوف فيها (*)

قرار

محافظ القنال

١٩ سبتمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قرار المحافظة الصادر بتاريخ ٦ يونيه سنة١٩١٢ بشأن الباعين السريحة ببورسعيد المصدق عليه من محكمة الاستئناف المختلطة

قرر ما هو آت

أولا ـ لايجوز للباعة السريحة بعربات يد أن يسيروا أو يقفوا بعرباتهم فى الاماكن المبينة بعد :

حى الافرنج

شارع فرانسوا جوزيف
» السلطان عثمان والنيل
» القسطنطينيه
» رمسيس
» فرعون من نقطة تلاقيه بشارع سعيد الى نقطة تلاقيه بشارع دولسبس
» أوچنيا من سبيل فكتوريا الى نقطة تلاقيه بشارع رمسيس

(*) الوقائع المصرية فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٨٥٣

شارع التجارة من نقطة تلاقيه بشارع فرنسوا جوزيف الى نقطة تلاقيه بشارع اسماعيل

« دولسبس من الكرك الى تلاقيه بشارع اسماعيل

ميدان منشية دولسبس

حى العرب

شارع عبد العزيز المعروف بالتجارى

ثانيا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام

بورسعيد فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٢ ـ ٨ شوال سنة ١٣٣٠

محمد محمود

مديرية الشرقيـــــة

منع الصيد فى بحيرة المنزلة فى الجزء الداخل ضمن دائرة اختصاص مديرية الشرقيـــة (*)

قـــرار

مدير الشرقيـــة

٢٦ سبتمبر سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة التاسعة من لائحة الصيد الصادر بها قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٢

قـــرر ماهو آت

(١) ممنوع صيد الطيور والحيوانات فى الجزء من بحيرة المنزلة الداخل ضمن دائرة اختصاص هذه المديرية

(٢) يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٢ ــ ١٥ شوال سنة ١٣٣٠

عن المدير
وكيل المديرية حسن كامل

(*) الوقائع المصرية فى ٢ أكتوبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٩١٧

مديرية القليوبيـــة

قـــرار

بشأن مياه الشرب والاستعمال المنزلى بناحية طوخ (مديرية القليوبية) (*)

مدير القليوبيـــة

٦ ابريل سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرارات اللجنـة الصحية بمركز طوخ بتاريخى ١١ مارس سنة ١٩١٢ وأول أبريل سنة ١٩١٢ تطبيقا للمـادة السادسة من قرار نظارة الداخلية الصادر فى ١١ مايو سـنة ١٨٩٥ المصدّق عليه من محكمة الاستئناف المختلطة وموافقة مجلس المديرية بتاريخ أول ابريل سنة ١٩١٢

قـــرر ما هو آت

١ ـ تؤخذ مياه الشرب والاستعمال المنزلى بناحية طوخ من ترعة مصرف الحصة من ابتداء النقطة المقابلة لسكن الناحية لغاية قنطرة سكة حديد الدلتا

ومصرح بغسيل الخضراوات فقط من الجهة البحرية لقنطرة الترعة المذكورة

٢ ـ سق الحيوانات يكون من ترعة الانموهية من قرب تقاطعها بالسـكة الحديد وكذا من نهاية ترعة مقطعة البنا غرب السـكة الحديد فى الجهة المقابلة لوابور الخليج بطوخ

٣ ـ غسيل الملابس والاوانى يكون بجرى هاتين النقطتين

٤ ـ لايجوز التبول أو القاء الاقذار والاوساخ أو مياه الاستعمال المنزلى أو الوضوء أو الاستحمام بترعة مصرف الحصة المعدّة مياهها للشرب

(*) الوقائع المصرية فى ٥ أكتوبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٩٥٣

٥ ـ كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لاتزيد عن المائة قرش أو بالحبس لمدة لاتزيد عن أسبوع

٦ ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

بنها فى ٦ ابريل سنة ١٩١٢

عن المدير
وكيل المديرية محمد مقبل

بلدية الاسكندرية

لائحة

لمنع شطر اللحوم فى الطرق العمومية بمدينة الاسكندرية (*)

رئيس القومسيون البلدى

٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الامر العالى الرقيم ٥ يناير سنة ١٨٩٠
وعلى قرار القومسيون البلدى الصادر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٢
وعلى مصادقة عطوفة ناظر الداخلية المؤرخة فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩١٢

قرر ما هو آت

المادة الاولى

ممنوع قطعيا شطر اللحوم فى الطرق العمومية والا كان الفعل مخالفة

المادة الثانية

المخالفات لهذا القرار يثبتها رجال البوليس أوعمال الصحة

المادة الثالثة

تكون المعاقبة على المخالفات لهذا القرار بغرامة لاتزيد عن ١٠٠ قرش مصرى

المادة الرابعة

يسرى مفعول هذا القرار بعد ثلاثين يوما من نشره فى الجريدة الرسمية

صدر بالاسكندرية فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٢

عن رئيس القومسيون البلدى
خليل رياض

(*) الوقائع المصرية فى ٥ أكتوبر سنة ١٩١٢ وجه ٢٩٥٣

مديرية بنى سويف

قرار عربات الركوب بالاجرة ببندر بنى سويف ـ تعديل التعريفة (*)

مدير بنى سويف

٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر بتاريخ ٢٣ دسمبر سنة ١٨٩٦ بشأن عربات الركوب ببندر بنى سويف

وبعد الاطلاع على قرار المجلس البلدى المختلط ببندر بنى سويف بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٩١٢

قــرر ما هو آت

أولا ـ تلغى تعريفة عربات الركوب بالاجرة ببندر بنى سويف المبينة بالمادة الثانية من القرار المشار اليه أعلاه وتستبدل بالتعريفة الآتية:

بالمسافة

مليم	
٢٥	توصيلة من أى موقف الى أية نقطة داخل البندر
٤٠	« « « « الى اطراف البندر
٥٠	« « « ذهابا وايابا الى أية نقطة داخل البندر مع انتظار ربع ساعة
٧٠	« « « ذهابا وايابا الى أية نقطة فى أطراف البندر مع انتظار ربع ساعة

أطراف البندر هى : قنطرة الجندى . الرى . السلخانة . قنطرة الصعايدة

بالساعة

مليم	
١٠٠	عن ساعة واحدة

ثانيا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٢ ـ ١٧ شوال سنة ١٣٣٠ حافظ محمد

(*) الوقائع المصرية فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٠٧٤

(م٠م/٦٣٥٣/٩١٢/١١٥٠)

مجموعة

قرارات ومنشورات

الحكومة المصرية

سنة ١٩١٢

مجموعة الثلاثة شهور الرابعة



المطبعة الاميرية بمصر

١٩١٣

مديرية المنوفيـــة

قـــرار

عربات الركوب بالأجرة ببندر تلا (منوفية) ـ المواقف والتعريفة (*)

مدير المنوفيـــة

٣ أكتوبر سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادتين ٢٢ و ٢٨ من لائحـة عربات الركوب الصادرة فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٤

وبعد موافقة رأى مجلس المديرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ٩١٢

قــــرر ماهو آت

أولا ـ تكون مواقف عربات الركوب بالاجرة ببندر تلا كالآتى :

(١) موقف بجوار رصيف البضاعة بمحطة تلا من الجهة الغربية

(٢) موقف بالجهة القبلية من جبانة اللعى ولا يتعدى شارع المنتزه

ثانيـا ـ تكون تعريفة عربات الركوب بالاجرة بالبندر المذكور كالآتى

	بالساعة عربة بحصانين ملـيم	بالساعة عربة بحصان واحد ملـيم
عن ساعة خارج البندر نهارا	٦٠	٥٠
« « « ليلا	٧٠	٦٠
« داخل البندر نهارا	٥٠	٤٠
« « « ليلا	٦٠	٥٠
كل ربع ساعة أو كسور ربع ساعة يعتبر كربع ساعة ويحسب له ربع التعريفة الخاصة به		
عن اثنتى عشرة ساعة ليلا ونهارا	٤٥٠	٣٥٠

(*) الوقائع المصرية فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٠٧٤

	بالمسافة عربة بحصانين ملـيم	بالمسافة عربة بحصان واحد ملـيم
من أحد الموقفين المبينين أعلاه الى أية نقطة بالبندر و بالعكس	٢٠	١٥
عن كل كيلو متر خارج البندر اذا لم تجاوز المسافة ٦ كيلومترات	١٥	١٠
عن كل كيلو متر زيادة خارج البندر بعد الستة كيلومترات الاولى	١٠	٧

ثالثـا ــ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

شبين الكوم فى ٢٢ شوال سنة ١٣٣٠ ــ ٣ أكتوبر سنة ١٩١٢

محمد فخرى

نظـارة الحقانيـــة

قـــرار
تعديل فى دوائر اختصاص بعض محاكم الاخطاط بمديريتى بنى سويف والفيـــوم (*)

نحن ناظر الحقانية

بعد الاطلاع على المـادة الثانية من القانون نمرة ١١ لســنة ١٩١٢ الخاص بتشكيل محاكم الاخطاط

٢١ أكتوبر سـنة ١٩١٢

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة منا بتاريخ ١٥ يونيه و ٦ و ١١ و ١٧ و ٢٧ يوليه سنة ٩١٢ بتحديد دوائر اختصاص محاكم الاخطاط الموجودة بمديريات الدقهلية و بنى سويف والفيوم وعلى كشوف البلدان المرفقة بها

ومن حيث انه تبين أن بعض القرى بالمديريتين المذكورتين بعد أقرب الى مقر محاكم أخطاط غير المحاكم التابعة هى اليها

قـــررنا ماهوآت

المـادة الاولى

مديرية بنى سويف

مركز ببـا

تنقل ناحية طنسا بنى مالو من دائرة اختصاص محكمة خط ننا وتضاف الى دائرة اختصاص محكمة خط ببا لقربها منها

(*) الوقائع المصرية فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٢ وجه ٣١٧٧

مديرية الفيـــوم

مركز اطسا

تنقل ناحية الربع من دائرة اختصاص محكمة خط اطسا وناحيتا المقرانى والنزلة من دائرة اختصاص محكمة خط طبهار وتضاف كلها الى دائرة اختصاص محكمة خط قصر الجبالى لقربها منها

مركز سنورس

تنقل ناحية عزب أبو السعود من دائرة اختصاص محكمة خط الروضه وتضاف الى دائرة اختصاص محكمة خط العدوة التابعة لمركز الفيوم لقربها منها

المـادة الثانيـــة

يعمل بهذا القرار بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجرائد الرسمية

مصر فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢ حسين رشدى

مديرية الدقهليـــــة

قـــرار

عربات الركوب بالاجرة ببندر المنصورة ـ تعديل المواقف (*)

مدير الدقهليـــة

٢١ أكتوبر سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة ٢٢ من لائحـة عربات الركوب بالاجرة الصادرة فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٩٤

وبعد الاطلاع على المـادة الثانية من قرار المديرية الصادر فى ٢٢ أغسطس سـنة ١٨٩٤

وبعد موافقة المجلس المحلى المختلط ببندر المنصورة بتاريخ ١٨ دسمبر سنة ١٩١١

قـــرر ما هو آت

أولا ـ تلغى مواقف عربات الركوب بالاجرة ببندر المنصورة المبينة بقرار المديرية الصادر فى ٢٢ أغسطس سـنة ١٨٩٤ المشار اليه أعلاه وتستبدل بالمواقف الآتية :

عدد العربات

٩ موقف خلف قشلاق البوليس بالجهة البحرية بشارع المحمودية بطول ٥٠ مترا

١٧ موقف بشارع المحطة الاميرية ملاصق للترتوار بالجهـة الشرقية للشارع بطول ٥٦ مترا

١١ موقف أمام محطة سكة حديد المطرية ملاصق لدرابزين السـكة الحديد المذكورة من الجهة الشرقية ومن الجهة الغربية للشارع بطول ٦٠ مترا

(*) الوقائع المصرية فى ٤ نوفبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٢٨٢

عدد العربات

عدد العربات	
١٥	موقف امام محطة سكة حديد الدلتا ملاصق لدرابزين السكة الحديد المصرية من الجهة الغربية والجهة الشرقية لشارع محطة الدلتا بطول ٣٤ مترا
١٧	موقف أمام المحكمة المختلطة بجوار الترتوار المجاور للارض الفضاء ملك مصطفى سلام وواقع بالجهة القبلية من شارع المحكمة المختلطة بطول ١٠٠ متر
٧	موقف بالجبيزه ملاصق بعضه للارض الفضاء ملك الخواجه لنس والبعض لوابور الطحين ملك الخواجه الدرسن وواقع بالجهة البحرية لشارع داير البندر بطول ٤٢ مترا
٦	موقف بجوار البوستة ملاصق لترتوار البوستة من الجهة القبلية وواقع بحرى شارع البحر بطول ٣٨ مترا

ثانيا — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

المنصورة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢ — ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٣٠

محمد شكرى

مديرية الدقهليـــة

قـــرار

عربات النقل والصندوق ببندر المنصورة ـ تعديل المواقف (*)

مدير الدقهليـــة

٢١ أكتوبر سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر فى ٣ يونيو سنة ١٩٠٢

وبعد الاطلاع على قرار المجلس المحلى المختلط ببندر المنصورة بتاريخ ١٨ دسمبر سـنة ١٩١١

قـــرر ماهو آت

أولا ـ تلغى مواقف عربات النقل والصندوق ببندر المنصورة المبينة بقرار المديرية الصادر فى ٣ يونيو سنة ١٩٠٢ وتستبدل بالمواقف الآتية :

عدد العربات	
٨	موقف خلف سراى المجلس المحلى المختلط قرب درابزين السكة الحديد الاميرية بالجهة الشرقية من شارع الساحل بطول ٤٠ مترا
١١	موقف بميدان الموافى ملاصق للمنتزه وواقع بالجهة القبلية من شارع ميدان الموافى بطول ٥٥ مترا
٢٠	موقف بشارع بلانط ملاصق لدرابزين وابور بلانط القديم من الجهة الغربية وواقع شرقى شارع المحطة الفرنساوية بطول ١١٠ متر
٧	موقف بالجهة الغربية من البحر الصغير أمام المبانى ملك الخواجه نقولا اسرافيل والفاصل بينهما شارع البحر الصغير بطول ٣٦ مترا

(*) الوقائع المصرية فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٢٨٣

عدد العربات	
٨	موقف بالمحطة الاميرية ملاصق لمنزل مترى افندى جرجس من الجهة القبلية وواقع بالجهة الغربية من شارع الحسينية بطول ١٦ مترا
٦	موقف بالشارع العباسى ملاصق لمنزل محمود بك نصير من الجهة القبلية وواقع بالارض الفضاء المعدّة للمنافع العمومية غربى الشارع العباسى بطول ١٠ أمتار

ثانيا — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

المنصورة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢ — ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٣٠

محمد شكرى

مديرية الدقهليـــة

قـــرار
الحمارة ببندر المنصورة ـ تعديل المواقف (*)

مدير الدقهليـــة

٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار المديرية الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٨٩٨ المشتمل على لائحة الحمارة

وبعد الاطلاع على قرار المجلس المحلى المختلط بتاريخ ١٨ دسمبر سنة ١٩١١

قـــرر ما هو آت

أولا ـ تلغى مواقف الحمارة ببندر المنصورة المبينة بقرار المديرية الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٨٩٨ وتستبدل بالمواقف الآتية :

عدد الحمير

٧ موقف بالجهة القبلية من الشارع العباسى وملاصق لمنزل الشيخ على الطوبجى بطول ٧ أمتار

٧ موقف شرق المحكمة المختلطة قبلى شارع المختلط فى مواجهة ملك الخواجه أنطون غنطوس بطول ١٠ أمتار

٦ موقف بشارع المحطه الاميرية بالجهة الغربية ملاصق لمنزل الخواجه أنطون كلدانى بطول ٨ أمتار

ثانيا ـ يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بسبعة أيام

المنصورة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢ ـ ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٣٠

محمد شكرى

(*) الوقائع المصرية فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٢٨٣

قومسيون بلدى الاسكندرية

لائحـــة لنقل الكناســـة بالاسكندرية (*)

رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية

١٦ أكتوبر سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة ١٥ من الامر العالى الرقيم ٥ يناير سـنة ١٨٩٠ الصادر بتشكيل بلدية الاسكندرية

وعلى قرارات القومسيون البلدى الصادرة بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩١١ و١٠ يناير و٢٦ يونيه سنة ١٩١٢

وعلى مصادقة عطوفة ناظر الداخلية بمكاتبته الرقيمة ٣٠ سبتمبر سـنة ١٩١٢

قـــرر ماهو آت

ألغى القرار الصادر فى ١٨ يناير سنة ١٩١٢ واستعيض عنه بالقرار الآتى وهو

المـادة الاولى

القاذورات وروث البهائم والكناسة وغير ذلك من الاقذار أيا كان نوعها (عدا مواد الكسح السارى على نقلها القراران الصادران من نظارة الداخلية بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٨٨٦ و ٣١ يوليه سنة ١٨٨٧) التى ينقلها الافراد فى دائرة مدينة الاسكندرية لايجوز أن يكون نقلها الا فى عربات مكتوب عليها بحروف ملونة لفظ « اقذار » باللغة العربية وباحدى اللغات الاوروبية المقبولة أمام المحاكم المختلطـــة

المـادة الثانيـــة

على أصحاب تلك العربات أن يخطروا عنها المحافظـة وأن يضعوا عليها بالرقم العربى والاوروبى النمرة التى تعطى اليهم من المحافظة ويجرى على العربات المذكورة تفتيش سنوى من قبل عمال البلدية

(*) الوقائع المصرية فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٢٨٣

المـادة الثالثـــة

ممنوع قطعا نقل خضراوات أو أثمار أو غيرها من مواد الاغذية فى تلك العربات والآ حررت المخالفة على من يفعل ذلك

المـادة الرابعـــة

يثبت المخالفات لهذا القرار رجال البوليس أو عمال الصحة ويكون تحريرها بحسب الحالة ضد سائق العربة أو صاحبها أو كليهما معا

المـادة الخامسة

تكون المعاقبة على المخالفات لهذا القرار بغرامة لا تتجاوز ١٠٠ قرش مصرى فاذا تجددت المخالفة فى مدى سنة من يوم تدوين المخالفة السابقة فتجوز معاقبة المخالف زيادة على الغرامة بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا

يسرى مفعول هذا القرار بعد شهرين من نشره فى الجريدة الرسمية

الاسكندرية فى ١٦ أكتوبر سـنة ١٩١٢

عن رئيس القومسيون البلدى

خليل رياض

نظـارة الداخليـــة

قـــرار

منع المناداة على محتويات الجرائد أو نشرها بواسطة اعلانات ملصقة على الحيطان أو غير ملصقة (*)

ناظر الداخليـــة

٧ نوفبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة ٣٤٨ من قانون العقوبات

قـــرر ماهو آت

أولا ـ ممنوع المناداة فى الاماكن والمجتمعات العمومية على ماتحتويه الجرائد والملحقات والتلغرافات سواء كان موضوع المناداة موجودا حقيقة فيها أم لا وكذلك لايجوز نشره بواسطة اعلانات ملصقة على الحيطان أو غير ملصقة

ثانيـا ـ كل مخالفة لاحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لاتتجاوز مائة قرش صاغ وفى حالة الحكم على المخالف مرة ثانية تكون العقوبة بالحبس لمدة لاتزيد عن أسبوع

ثالثـا ـ يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ ـ ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٣٠

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٩ نوفبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٣٤١

قومسيون محلى كفر الزيات المختلط

قــرار

تحصيل العوائد والرسوم البلدية فى مدينة كفر الزيات (*)

رئيس قومسيون محلى كفر الزيات المختلط

١٤ اكتوبر سـنة ١٩١٢

بناء على المـادة الاولى من القانون نمرة ١٨ بتاريخ ١١ نوفمبر سـنة ١٩١١ الخاص بانشاء قومسيون محلى كفر الزيات المختلط

وبناء على قرار القومسيون الرقيم ٣٠ يوليو سـنة ١٩١٢ المصـدّق عليه من نظارة الداخلية بتاريخ ٨ اكتوبر سنة ١٩١٢ نمرة ١٣٩

قرر ما هو آت :

أولا — تحصيل الاموال والرسوم البلدية بحسب التعهد الموقع عليه يعمل عند الاقتضاء بالطرق الادارية طبقا لاحكام الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل العوائد والعشور

ثانيـا — يعمل بهذا القرار بعد مضى خمسة عشر يوما من اعلانه بالجريدة الرسميـــة

١٤ أكتوبر سـنة ١٩١٢

مدير الغربيـــة
ورئيس قومسيون محلى كفر الزيات
محب

(*) الوقائع المصرية فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٣٦٨

الاستقبال الرسمى لمسيو ﻫ . دوميكيل الوكيل السياسى والقنصل الجنرال لالمانيا بمصر (*)

١٨ نوفمبر سنة ١٩١٢

فى الساعة العاشرة ونصف الافرنجية من صباح يوم الاثنين ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٢ استقبل الجناب العالى الخديوى بسراى عابدين استقبالا رسميا وبالاحتفال المعتاد مسيو ﻫ. دوميكيل الوكيل السياسى والقنصل الجنرال لالمانيا بمصر

ولما قدّم مسيو دوميكيل أوراق اعتماده الى الجناب العالى الخديوى الذى كان بقاعة الاستقبال الكبرى يحيط به حضرات النظار وكبار رجال المعية السنية تلا بين يدى سموّه الخطاب الآتى تعريبه

مولاى

تفضل مولاى المعظم جلالة الامبراطور والملك فعينني وكيلا سياسيا وقنصلا جنرالا لجلالته فى مصر

وانى لسعيد إذْ دُعيتُ لأن أنوب عن الحكومة الامبراطورية فى هذه الديار ويزيد فى حظى ماتكرم به سموّكم علىّ فيما مضى من جميل الانعطاف وما أُتيحَ لى منذ أعوام طويلة من معرفة هذا القطر الجميل الذى يذَكّرُ ما احتواه من بدائع الفنون المصرية والعربية بالتاريخ الأقدم عهدًا و بتمدنٍ باهر

ولقد كان من نتيجة اهتمام سموّكم الاهتمام الشديد بترقية شؤون بلاده أن نهضت مصر نهضة عظيمة أثرت أحسن تأثير فى رفاهية سكانها الذين من بينهم ألمان كثيرون متمتعون بما يمنحهم جنابكم الكريم من حسن الوفادة عملاً بسنن أسلافه العظام

وانى بتشرفى بالاعراب عن الأمانى الصادقة التى تتمناها حكومتى لذاتكم العلية ورعاياها أرجو من جنابكم الرفيع أن تكونوا على يقين من أنى سأوجه دائما رغبتى الى مايؤهلنى لنيل ثقتكم السامية

(*) الوقائع المصرية فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٤٤٥

وقياما بالتعليمات التى تلقيتها من الحكومة الامبراطورية سيأبذل غاية الجهد فى المحافظة على العلائق الحسنة التى لاتزال قائمة بين البلادين

وانى أرجو من سموّكم أن يتكرم فيسهل علىّ أداء هذه المأمورية المهمة

ولذلك أتجاسر بتقديم كتاب اعتمادى بهذه الصفة بين يدى جنابكم العالى

فأجاب الجناب الخديوى المعظم بما تعريبه :

ياجناب الوكيل السياسى

انى لسعيد لاختيار جلالة الامبراطور والملك ايّاكم لتنوبوا عنه فى مصر

ولقد أرانى جلالته بهذا التعيين برهانا جديدا على رغبته فى بقاء أحسن العلائق بين حكومتينا

لذلك أتلق بمزيد الارتياح أوراق اعتمادكم بصفتكم وكيلا سياسيا وقنصلا جنرالا لجلالة الامبرطور والملك فى مصر وأتقبل بامتنان ماأعربتم لى عنه من العواطف الصادقة

وستلاقون منى كل المعونة اللازمة لأداء مهمتكم التى يساعد على تسهيلها ماأتصفتم به من الصفات الجليلة التى أُتيحَ لى فيما مضى أن قَدَرْتُهَا حقّ قدرها

وانى لواثق بأنكم ستبذلون قصارى الجهد فى المحافظة على الصلات الحسنة القائمة لحسن الحظ بين بلادينا وأرجو أن تبلغوا جلالة الامبرطور والملك الأمانى التى أتمناها لسعادته ولسعادة الأمة الألمانية

وقد أدّت التحية العسكرية لجناب وكيل وقنصل جنرال ألمانيا فورقة من الأورطة الرابعة البيادة مع الموسيقى وأطلقت المدافع من القلعة فى خلال هذا الاحتفال

نظـارة المعـارف العمومية

قـرار نمرة ١٦٦٧ بتشكيل لجنـة بنظارة المعـارف العمومية تسمى « لجنة الاصلاحات العربية » (*)

ناظر المعـارف العمومية

٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٢

نظرا الى سبق تقرير تدريس الرياضيات والتاريخ والجغرافية وغيرها من العلوم فى المدارس الثانوية باللغة العربية

والى أن ذلك يستلزم الوقوف على اصطلاحات عربية لهذه العلوم بدل الاصطلاحات الاجنبية تكون ثابتة لاتختلف باختلاف الاساتذة

قرر ما هو آت

المـادة الاولى

تشكل لجنة بنظارة المعارف تسمى « لجنة الاصطلاحات العربية » يكون رئيسها ناظر المعارف ونائب رئيسها وكيل المعارف وأعضاؤها خمسة من موظفى المعارف ينتخبهم الرئيس لمدّة سنة

المـادة الثانيـة

الغرض من هذه اللجنة البحث عن اصطلاحات عربية يحسن استعمالها فى التدريس بدل الاصطلاحات الاجنبية وتقرير طريقة لكتابة الاعلام الاجنبية بحروف عربية لايكون النطق بها بعيدا عن أصلها

المـادة الثالثـة

للجنة أن تستعين بالفنيين من غير موظفى المعارف

(*) الوقائع المصرية فى ١٨ نوفبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٤٤٧

المـادة الرابعـــة

تنعقد هذه اللجنة بديوان النظارة كل خمسة عشر يوما مرة بناء على دعوة الرئيس أو نائبه ويجوز انعقادها أكثر من مرة عند الحاجة

المـادة الخامسة

يعين الرئيس لهذه اللجنة كاتبا من غير أعضائها يقوم بكتابة المحاضر وتلاوتهـا وتسجيل القرارات فى سجل يحفظ بالنظارة وتنشر هـــذه القرارات فى الجريدة الرسمية فى آخر كل شهر وتصدر بها منشورات لاتباعها فى التدريس وتطبع هذه القرارات فى آخر كل سنة للرجوع اليها عند الحاجة

القاهرة فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٢ — أحمد حشمت

مجلس مديرية أسيوط

لائحة المستخدمين بمجلس مديرية أسيوط (*)

القسم الأول ــ شروط قبول المستخدمين وترقيتهم

المادة الاولى

٧ أغسطس سنة ١٩١٢

لايقبل ضمن موظفى مجلس المديرية أوالمدارس أوالكتاتيب التابعة له الا من كان مصرى الجنس وتابعا للحكومة المحلية

ويعتبر مصريا من كان من رعايا الدولة العلية مولودا أوقاطنا فى القطر المصرى مقيما أو فيه من خمس عشرة سنة على الأقل

المادة الثانية

يكون اختيار مستخدمى مجلس المديرية أو المدارس التابعة له من الانواع الآتية وبحسب الترتيب الآتى :

أولا ــ حاملو الشهادة النهائية (دبلوم) من نظارة المعارف العمومية المصرية أوحاملو الشهادة المذكورة من خارج القطر

ثانيا ــ حائزو شهادة الدراسة الثانوية المصرية ، أوالذين نالوا شهادة مثلها من خارج القطر

وتعتبر شهادات مدرسة الزراعة ومدرسة الفنون والصنائع فى القاهرة ، وقسم المعلمات فى المدرسة السنية ، والقسم الابتدائى من مدرسة المعلمين الخديوية كشهادة الدراسة الثانوية

(*) الوقائع المصرية فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٤٤٩

ثالثا ــ حائزو شهادة الدراسة الابتدائية ، أوشهادة مساوية لها كشهادة مدرسة معلمى الكتاتيب

ويرجح بقدر الامكان من كان متخرجا من المدارس التى يديرها المجلس

رابعا ــ موظفو الحكومة أوغيرها الذين رفتوا بسبب الغاء وظائفهم أواستعفائهم

المادة الثالثة

يلاحظ عند تعيين الموظفين الترتيب المدوّن فى المادة السابقة سواء كان هذا التعيين باختيار المجلس أو عقب امتحان تساوى فيه مجموع درجات المرشحين . واذا كان المرشحون حائزين شهادات متعادلة فالمجلس حرّ فى اختيار الاليق منهم

المادة الرابعة

يراعى بقدر الامكان أن يكون المفتش العام ومساعدوه ونظار المدارس ومهندس المجلس وسكرتير المجلس من النوع الاول أو الثانى المذكورين فى المادة الثانية ، ويفضل من كان عارفا احدى اللغتين الفرنسية أوالانجليزية وأن لايكون عمره أقل من خمس وعشرين سنة هلالية ولا اكثر من خمس وأربعين

المادة الخامسة

يراعى بقدر الامكان أن يكون مساعد سكرتير المجلس من النوع الثالث على الاقل من المنصوص عنهم فى المادة الثانية ، وأن لايكون عمره أقل من عشرين سنة هلالية وأن لايزيد عن خمس وأربعين

المادة السادسة

لايتم تعيين أى موظف أو ترقيته أو زيادة ماهيته أو نقله أو محاكمته إلا بعد إقرار المجلس على ذلك

ولا تمنع القيود السابقة ما للمجلس من الحق المطلق فى توظيف أى شخص له امتيازات خاصة

المادة السابعة

يجب على كل من يريد أن يعين فى وظيفة تابعة للمجلس ولم يكن شاغلا وظيفة أخرى تابعة له أن يقدّم الشهادات الآتية :

أولا ــ شهادة الميلاد أو شهادة القرعة وان لم توجدا فشهادة من اثنين من الاطباء المعروفين للمجلس

ثانيا ــ شهادة رسمية من قلم السوابق تفيد عدم وجود سوابق له

ثالثا ــ شهادة من طبيبين معروفين للمجلس دالة على صحة بنيته

رابعا ــ شهادة دالة على حسن السيرة والاخلاق موقع عليها من اثنين جديرين بالثقة ومعروفين للمجلس . ويبين فى هذه الشهادة اذا كان المرشح سبق له استخدام أم لا . وفى الحالة الاولى يبين وظائفه وزمن استخدامه وآخر وظيفة له وتاريخ وسبب رفته منها

خامسا ــ شهادة دالة على الجنسية المصرية والتابعية للحكومة المحلية موقع عليها من اثنين جديرين بالثقة ومعروفين للمجلس

المادة الثامنة

تمنح الترقيات والعلاوات للمستخدمين وتقرر من المجلس بناء على طلب رئيسه

المادة التاسعة

لا يرقى المستخدم الى درجة أعلى ولا تزاد ماهيته قبل مضى سنتين على تعيينه أو على آخر ترقية أو علاوة منحت له

وللمجلس الحق بصفة استثنائية ان يرقى مستخدما أو يزيد ماهيته بدون مراعاة شروط الفقرة السابقة من هذه المادة

المادة العاشرة

المستخدم المحكوم عليه تأديبيا بتنزيله درجة أو تنقيص ماهيته لا يجوز ترقيته ولا منحه علاوة ماهية إلا بعد مضى سنتين من تاريخ الحكم عليه

المادة الحادية عشرة

لاتعطى علاوات ولاتمنح ترقيات الا فى أول يناير بعد عمل ميزانية السنة المقبلة

المادة الثانية عشرة

لاتسرى هذه اللائحة فيما يختص بشروط التعيين على الخدمة السائرة كالفراشين والبوابين والسعاة فان هؤلاء يعينون و يرفتون وتقطع ماهياتهم باذن رئيس المجلس ويقدر المجلس ماهيتهم والعدد اللازم منهم فى الميزانية

المادة الثالثة عشرة

ليس للمستخدمين تحت ادارة المجالس الحق فى طلب معاش أو مكافأة بعد خروجهم من خدمته

وانما يجوز للمجلس إعطاء مكافأة لمن استعفى بسبب قهرى أورفت لسبب صحى أو لورثة من يتوفى وهو فى الخدمة

وهذه المكافأة لاتتعدى بحال من الاحوال قيمة معادلة لماهية الشهر الذى تركت فيه الخدمة مع مصاريف سفر المستخدم وعائلته ومن يعولهم أو ورثته الى الجهة التى يريدون الاقامة بها فى القطر المصرى فى ميعاد شهرين من تاريخ ترك الخدمة أو الوفاة طبق الشروط المقررة فى قسم مصاريف الانتقال

واذا كان ترك الوظيفة بعاهة أو وفاة بسبب الوظيفة فيجوز منح صاحبها وورثته مكافأة لغاية مائة جنيه مصرى عدا مصاريف الانتقال بالصفة المبينة آنفا

القسم الثانى — تأديب المستخدمين

المادة الرابعة عشرة

ترفع الدعوى التأديبية بقرار يصدر من رئيس المجلس بناء على رغبته أو طلب من اثنين من الاعضاء يرفعانه له وتبين فى القرار التهم المنسوبة الى المستخدم

المادة الخامسة عشرة

محاكمة المستخدم تأديبيا تكون أمام لجنة التعليم

المادة السادسة عشرة

يعلن رئيس المجلس المستخدم بورقة الاتهام مبينا فيها التهمة أو التهم المنسوبة اليه ويكلفه بالحضور أمام لجنة التعليم فى ميعاد لا يقل عن خمسة أيام كاملة من يوم اعلانه لابداء ماعنده من أوجه الدفاع

المادة السابعة عشرة

بعد فحص التهمة أوالتهم المنسوبة الى المستخدم وبعد دفاعه عن نفسه تقدم اللجنة لرئيس المجلس حكما مؤيدا بالاسباب مرفقا به محضر التحقيق

وللجنة المذكورة استجلاء للحقيقة أن تسمع أقوال من ترى ضرورة لسماع أقوالهم ويدون ذلك كله فى المحضر

وللتهم أيضا أن يكتب للجنة نتيجة بدفاعه

المادة الثامنة عشرة

يجب التوقيع على التقرير من جميع الذين حضروا المحاكمة من أعضاء اللجنة

المادة التاسعة عشرة

لاينفذ حكم اللجنة الا بعد تصديق المجلس الذى له الحق فى الموافقة على الحكم أو تعديله

المادة العشرون

قرار المجلس يكون بالاغلبية المطلقة من جميع أعضاء الجلسة الحاضرين متى كان منعقدا بصفة قانونية

المادة الحادية والعشرون

العقوبات التأديبية التى يجوز الحكم بها على المستخدمين التابعين للمجلس هى:

أولا — الانذار

ثانيا — قطع الماهية لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا

ثالثا ـ التنزيل من الوظيفة أو الدرجة أو تنقيص الماهية مع ابقاء الوظيفة أو الدرجة

رابعا ـ الرفت

ولرئيس المجلس حق الانذار وقطع الماهية لغاية خمسة عشر يوما

المادة الثانية والعشرون

يجب اعلان المستخدم بنتيجة قرار المجلس ويكون نافذ المفعول من التاريخ الذى يقرره المجلس ويجوز نشره فى الجرائد

المادة الثالثة والعشرون

فى حالة عدم معرفة محل المستخدم أو رفضه استلام نتيجة قرار المجلس تنشر فى الجريدة الرسمية ويعتبر هذا بمثابة اعلان

المادة الرابعة والعشرون

يجوز لرئيس المجلس أن يقرر بطريقة مستعجلة ايقاف المستخدم المطلوب محاكمته عن العمل بشرط أن يتم المجلس تحقيقاته ويعلن قراره النهائى للمستخدم فى ميعاد شهر على الاكثر من تاريخ الايقاف

واذا حكم فى هذه الحالة بالرفت فلا حق للمستخدم فى أخذ ماهيته مدة ايقافه واذا كان الحكم بتنزيل درجته أو ماهيته فانه يعتبر كذلك من يوم الايقاف

المادة الخامسة والعشرون

يحاكم المستخدم اذا أخل بواجباته أو بعمله كما يحاكم أيضا اذا ارتكب أمرا يمس بحسن السلوك والآداب بحيث يزرى بشرف وظيفته

المادة السادسة والعشرون

الاحكام السابقة لاتمس ما للمجلس من الحق فى فصل أى موظف بدون توسط مجلس التأديب اذا كان ذلك بسبب عدم قدرته صحيا على القيام بوظيفته أو عدم لياقته وكفاءته للخدمة

المـادة السابعة والعشرون

يجب على من يترك وظيفته أن يقدم استقالته بالكتابة لرياسة المجلس وأن يسلم مابعهدته بمخالصة كتابية ممن تعينه الرياسة للاستلام وتحتسب للموظف ماهيته مدة تسليمه بحيث لاتتجاوز ماهية شهر

القسم الثالث ـ الاجازات

المـادة الثامنة والعشرون

لايجوز لاى مستخدم أن يتغيب عن محل وظيفته بسبب لا يتعلق بها الاباجازة من رياسة المجلس

المـادة التاسعة والعشرون

تنقسم الاجازات الى نوعين ـ اعتيادية ومرضية

المـادة الثلاثون

يجوز للمستخدم أن يأخذ اجازة اعتيادية بماهية كاملة لمدة شهر فى كل سنة اذا كان يرغب قضاءها داخل القطر أولمدة شهرين اذا أراد قضاءها خارج القطر

المـادة الحادية والثلاثون

لاتسرى أحكام المـادة السابقة على نظار المدارس ومعلميها والمستخدمين بها فان اجازتهم تكون أثناء العطلة المدرسية التى يقررها المجلس سنويا ، وهو يحدد لكل مستخدم منهم مدة اجازته وبدأها أثناء هذه المسامحات ولا يعطى لهؤلاء المستخدمين اجازات اعتيادية أخرى

المـادة الثانية والثلاثون

يجوز لرياسةالمجلس اعطاء اجازات مرضية باعتبار كل ثلاث سنوات تصرف فى الخدمة لغاية المدة الآتية وبالصفة الآتية :

أولا ـ شهران بماهية كاملة

ثانيا ـ « بنصف الماهية

ثالثا ـ « بربع الماهية

وبعد انقضاء الستة أشهر المذكورة جاز امتداد الاجازة لمثلها بدون ماهية أو شطب اسم المستخدم من جدول مستخدمى المجلس مع بيان تاريخ الشطب

المادة الثالثة والثلاثون

يراد بمدة الثلاث سنوات فى الخدمة المدة التي يقضيها المستخدم بتمامها فيها بعد حذف الاجازات الاعتيادية والمرضية السابقة

المادة الرابعة والثلاثون

يجب أن يرفق طلب الاجازة المرضية أو طلب امتدادها بشهادة من طبيب موثوق به . ويجوز لرياسة المجلس أن تحتم فى هذه الاحوال شهادة من طبيب مخصوص

المادة الخامسة والثلاثون

كل طلب امتداد اجازة مرضية يجب أن يقدّم قبل انقضاء الاجازة المذكورة بخمسة أيام على الاقل مالم تكن تلك الاجازة عشرة أيام فأقل فانه يجوز للمستخدم أن يخطر الرياسة بطلب امتدادها لحد آخر يوم منها

فاذا غاب المستخدم ثم طلب الاجازة وجب عليه أن يقدّم ما يثبت أنه كان فى حالة قهرية منعته عن طلب الاجازة قبل غيابه

المادة السادسة والثلاثون

يجوز للمجلس أن يعين مستخدما بصفة مؤقتة بدل المريض مدة مرضه بشرط أن لايستدعى ذلك زيادة فى المصروفات المقررة فى الميزانية

المادة السابعة والثلاثون

يجوز للمجلس أن يعتبر الاجازة المطلوبة بسبب المرض اجازة اعتيادية اذا كانت مدة خدمة المستخدم تجيز اعطاء الاجازة الاعتيادية أو كان طالب الاجازة من مستخدمى المدارس وكانت المسامحة المدرسية تسمح بذلك

المادة الثامنة والثلاثون

يجوز مع كل ذلك أن تعطى رياسة المجلس للمستخدم رخصا بالغياب لايتجاوز مجموع مددها سبعة أيام فى السنة دون أن تحسب هذه الرخص من الاجازات

المادة التاسعة والثلاثون

كل موظف لايعود الى محله عند انتهاء مدّة اجازته يحرم من ماهيته من يوم انقضائها

وهذا لا يمنع من مجازاته تأديبيا . واذا لم يبين الاسباب الموجبة لتأخيره فى ميعاد الخمسة عشر يوما التاليــة لانتهاء مدّة اجازته يعتبر مستعفيا ويشطب اسمه من جدول المستخدمين

المادة الاربعون

لاتسرى الاحكام السابقة على الخدمة السائرة . ولرياسة المجلس حق الترخيص لهم باجازة بنسبة شهر واحد بماهية كاملة لكل سنة خدمة مع عدم الضم بشرط عدم عطل العمل أو زيادة المصاريف

المادة الحادية والاربعون

يجوز أن تعطى الرياسة للمستخدمين تحت الاختبار اجازة بنسبة خمسة عشر يوما لكل سنة بدون ضم اذا لم يترتب على ذلك عطل فى العمل أو زيادة فى المصاريف

المادة الثانية والاربعون

يجوز منح المستخدم المعين خلال السنة اجازة تكون بنسبة المدّة التى أمضاها من السنة

القسم الرابع ــ مصاريف الانتقال وبدل السفرية

المادة الثالثة والاربعون

للمجلس الحق فى نقل أى مستخدم الى وظيفة أخرى تابعة له

المادة الرابعة والاربعون

المستخدمون التابعون للمجلس الذين ينقلون نهائيا من جهة الى أخرى تابعة له لهم الحق فى مصاريف انتقالهم وانتقال خدمهم وعفشهم

المادة الخامسة والاربعون

تصرف مصاريف الانتقال (من أجر سكك حديدية أومراكب أوعربات أو أجرة ركائب) بموجب كشوف مصدّق عليها من رياسة المجلس

المادة السادسة والاربعون

لاحق للموظف الذى تكون وظيفته التنقل كالتفتيش على المدارس أو الكتاتيب فى أجرة السفر الا أجرة السكك الحديدية والركائب الضرورية لتوصيله الى الجهة التى فيها التفتيش ، وبدل سفرية اذا كان مضطرا الى المبيت خارج مركز وظيفته بحيث لا يتجاوز هذا المبيت عشر ليال فى الشهر . وليس له الحق فى أجرة عربات أو ركائب للوصول من محطة مدينة أو بلدة الى نقطة أخرى فى نفس المدينة أو البلدة

المادة السابعة والاربعون

المستخدم الذى يعين فى مأمورية وقتية خارج محل اقامته له الحق فى أجرة السفر بالشروط المبينة فى المواد الآتية

المادة الثامنة والاربعون

للمستخدمين حق الانتقال فى السكك الحديدية فى الدرجات الآتية :

فى الدرجة الاولى ــ من كان مرتبه الشهرى عشرين جنيها فما فوق

فى الدرجة الثانية ــ من كان مرتبه الشهرى أقل من عشرين جنيها مصريا لحد أربعة جنيهات مصرية

ويجوز لمستخدمى هذا الصنف الانتقال فى الدرجة الاولى فى السكك الحديدية الضيقة التى لا يوجد فيها الا درجتان

فى الدرجة الثالثة ــ من كان مرتبه الشهرى أقل من أربعة جنيهات مصرية

ويجوز لمستخدمى هذا الصنف الانتقال فى الدرجة الثانية فى السكك الحديدية الضيقة التى لا يوجد فيها الا درجتان

المادة التاسعة والاربعون

لموظف المجلس الذى ينتقل من محل اقامته الى محل آخر تابع للمجلس بصفة نهائية الحق فى نقل أعضاء عائلته الموجودين معه فى معيشة واحدة لغاية ستة أشخاص فى الدرجة المقررة له ونقل أتباعه لغاية أربعة أنفار فى الدرجة الثالثة

وله أيضا حق نقل عشرة قناطير من العفش، منها اثنان فى ذات القطار الذى يسافر فيه والباقى فى قطار البضاعة

المادة الخمسون

يجوز للمستخدم أن يقتصد من مصاريف انتقال عائلته وأتباعه لنقل ما يزيد فى مقدار عفشه بأى كيفية يراها موافقة لمصلحته

المادة الحادية والخمسون

يجب انتخاب الخدمة السائرة بقدر الامكان من الجهات الكائنة فيها المصلحة المراد تعيينهم فيها

ولا يجوز نقل هؤلاء الخدمة على نفقة المجلس من جهة لاخرى الا اذا كانوا حائزين صفاة مخصوصة يصعب وجودها فى مكان الجهة المطلوب تعيين هؤلاء الخدمة فيها

وفى هذه الحالة يكون لهم الحق فى مصاريف انتقالهم مع زوجاتهم وأولادهم ونقل أربعة قناطير من العفش بشرط أن لا يتجاوز عدد الزوجات والاولاد معا أربعة

المادة الثانية والخمسون

طالبو الاستخدام فى وظائف المجلس الذين ينقلون للامتحان يقومون بمصاريف سفرهم دون الزام المجلس بشئ

المادة الثالثة والخمسون

للمجلس أن يعطى لمن يعينون حديثا فى المجلس بصفة نهائية أو بطريق الانتخاب مصاريف انتقالهم هم وعائلاتهم أو نقل عفشهم من محل اقامتهم الأصلى الى محل وظيفتهم الجديدة

أما المستخدمون تحت الاختبار الذين لم يمضوا مدّة تجربتهم التى اشترطت عليهم طبق المرغوب وتركوا وظيفتهم فللمجلس الحق فى أن يعطيهم مصاريف الاياب الى محلهم الأصلى

وهذه المصاريف تقدّر بمصاريف انتقال المستخدم فى الدرجة اللائقة بوظيفته التى فصل منها مع مصاريف خادم ونقل ستة قناطير من العفش فى قطار البضاعة

المادة الرابعة والخمسون

يجوز بصفة استثنائية اعطاء المرفوتين بأى سبب عدا الاختلاس أو سوء السلوك مصاريف انتقالهم وعائلاتهم ونقل عفشهم لغاية الجهة التى يختارونها لاقامتهم فى القطر المصرى مع مراعاة القيود السابقة

المادة الخامسة والخمسون

لايجوز صرف مصاريف الانتقال أو بدل السفرية بدون طلب

المادة السادسة والخمسون

يسقط حق طلب مصاريف السفر ونقل العفش لأى موظف كان اذا مضى ستون يوما بعد انتهاء سفره أو رفته أو وفاته ولم يقدم ذو الشأن طلبا بذلك الى رياسة المجلس

المادة السابعة والخمسون

اذا حصل نقل موظفين تابعين لادارة المجلس بناء على رغبتهما فى تبادل بعضهما كانت مصاريف السفر ونقل العفش عليهما دون المجلس

المادة الثامنة والخمسون

يعطى بدل سفرية لكل موظف ترك محل اقامته لاداء عمل يتعلق بالمجلس باعتبار المائة اثنين من قيمة مرتبه الشهرى عن كل ليلة يمضيها خارج محل اقامته

المادة التاسعة والخمسون

لايجوز فى أى حال من الاحوال أن يكون البدل أقل من مائة وعشرين مليما يوميا للمستخدمين ولا أقل من خمسين مليما للخدمة السائرة ولا أكثر من أربعين قرشا

المادة الستون

المستخدمون الموجودون فى الاجازة ويطلبون للعودة الى وظائفهم قطعيا بسبب أشغال مصلحية — ليس لهم الحق فى مصاريف انتقالهم ولا فى بدل سفرية

وأما اذا كان طلبهم بصفة مؤقتة فلهم الحق فقط فى مصاريف انتقال حضورهم وايابهم اذا رجعوا لتكملة اجازتهم

المادة الحادية والستون

جميع المواد السابقة تتعلق بالانتقال ضمن حدود القطر المصرى — أما مقدار مصاريف الانتقال وبدل السفرية لمامورية خارجة عن القطر المصرى فتقدّره رياسة المجلس لكل مسألة مع مراعاة ظروف كل مأمورية

المادة الثانية والستون

لرياسة المجلس مع عضوين منه الحق فى تنقيص أى مبلغ يرونه مطلوبا فى غير محله

المادة الثالثة والستون

لايجوز مطلقا اعطاء المستخدمين سلفة تحت خصمها من مصاريف انتقالهم أو بدل سفرياتهم

المادة الرابعة والستون

يجوز تكليف أحد موظفى المجلس بترحيل المستخدم وعائلته وشحن عفشه طبق القيود السابقة وصرف اللازم لذلك من خزينة المجلس

أحكام متنوعة

المادة الخامسة والستون

لايجوز الجمع بين وظيفة تحت ادارة المجلس وبين وظيفة اخرى خارجية

المادة السادسة والستون

لايجوز لأى موظف تابع للمجلس أن يزاول التجارة أو الصناعة أو أى عمل آخر يعتبر حائلا دون قيامه بواجباته بحرية تامة أو أى عمل لايتفق مع كرامة الموظف

المادة السابعة والستون

كل مستخدم يحبس احتياطيا لجريمة من الجرائم فانه يعتبر موقوفا من يوم حبسه ويكون مرتبه مدّة ايقافه حقا لمجلس المديرية مالم تظهر براءته

واذا حكم نهائيا بحبس المستخدم وجب رفته

المادة الثامنة والستون

لايكون المجلس راضيا عن الحجز على ماهيات المستخدمين التابعين له . ومن يحكم بحجز ماهيته جازت محاكمته تأديبيا على هذا الحجز

المـادة التاسعة والستون

على المستخدمين الذين يعهد اليهم بنقود أو أدوات أن يقدّموا تأمينا من نقود أوسـندات يقبلها المجلس أو ضمانة من شركة ضمانات أو من أحد الافراد الذين يثق المجلس بثروتهم

صدّق مجلس مديرية أسيوط على هذه اللائحة بجلسة يوم ٧ أغسطس سنة ٩١٢ (٢٤ شعبان سنة ١٣٣٠) بعد موافقة نظارة الداخلية عليها بالخطاب نمرة ٤٠ الرقيم ٢٣ يوليه سنة ١٩١٢

محافظة دمياط

قرار

منع الصيد في بحيرة المنزلة في الجزء الداخل ضمن دائرة اختصاص محافظة دمياط (*)

محافظ دمياط

١٤ نوفبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من لائحة الصيد الصادر بها قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٢

قرر ما هو آت.

أولا — ممنوع صيد الطيور والحيوانات في [illegible] من بحيرة المنزلة الداخل ضمن دائرة اختصاص هذه المحافظة

ثانيا — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

١٤ نوفبر سنة ١٩١٢ — ٤ ذى الحجة سنة ١٣٣٠

محمد على

(*) الوقائع المصرية في ٢٥ نوفبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٤٦٨

نظـارة الاشغال العمومية

تعريب قرار

بتعديل فى دوائر اختصاص أقسام المبانى بنظارة الاشغال (*)

رقم ٣٠ نوفمبر سـنة ١٩١٢ نمرة ٤٥

٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار النظارة المؤرخ فى ١٩ يناير سـنة ١٩٠٩ نمرة ٢٨ وبناء على ماعرضه علينا جناب وكيل النظارة قررنا مايأتى

المـادة الاولى

يلحق اقليم المنوفية (الذى كان بحسب ترتيب مصلحة المدن والمبانى تابعا لقسم مبانى الوسط) بقسم مبانى الغرب وذلك من ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٢

المـادة الثانيـة

يفصل اقليم القليوبية والقسم البحرى من اقليم الجيزة من ذلك التاريخ عن قسم مبانى الوسط ويلحق بقسم مبانى الشرق ويكون الحد القبلى للقسم البحرى من اقليم الجيزة خطا مستقيما يمرّ برأس الهرم الأكبر ذاهبا نحو الشرق الى النيل

المـادة الثالثـة

على جناب وكيل النظارة تنفيذ قرارنا هذا

ناظر الاشغال العمومية
اسماعيل سرى

(*) الوقائع المصرية فى ٧ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٥٨٥

قومسيون محلى المحلة الكبرى المختلط

قـــرار

تحصيل الاموال والرسوم البلدية ببندر المحلة الكبرى بمديرية الغربية (*)

رئيس قومسيون محلى المحلة الكبرى المختلط

٢٤ نوفمبر سـنة ١٩١٢

بناء على المادة الاولى من القانون نمرة ٣٣ بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ٩١٠ الخاص بانشاء قومسيون محلى المحلة الكبرى المختلط

وبناء على قرار القومسيون الرقيم ٤ نوفمبر سنة ٩١٢ ومصدّق عليه من نظارة الداخلية بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٢ نمرة ٢٠٨

قـــرر ماهو آت

أولا ـ تحصيل الاموال والرسـوم البلدية بحسب التعهد الموقع عليه يعمل عند الاقتضاء بالطرق الادارية طبقا لاحكام الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بخصوص تحصيل العوايد والعشور

ثانيـا ـ يعمل بهذا القرار بعدمضى خمسة عشر يوما من اعلانه بالجريدة الرسمية

تحريرا فى ٢٤ نوفمبر سـنة ١٩١٢

مدير الغربية ورئيس قومسيون
محلى مختلط المحلة الكبرى
محب

(*) الوقائع المصرية فى ٧ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٥٨٦

نظـارة الداخليـــة

قـــرار
تغيير اسم مركز نوى باسم مركز شبين القناطر (*)

ناظر الداخليـــة

٨ ديسمبر سـنة ١٩١٢

بعـد الاطلاع على القرار الصادر من النظارة بتاريخ ١٩ مايو سـنة ١٩٠٩ (والمنشور بالعدد ٥٤ من الجريدة الرسمية الصادرة فى ٢٢ منـه) القاضى بنقل مركز نوى التابع لمديرية القليوبية الى بندر شبين القناطر مع بقاء اسمه الحالى

وبعـد الاطلاع على مكاتبة المديرية المذكورة رقم ١١ نوفمبر سـنة ١٩١٢ نمرة ٢٠٩ المطلوب بها تغيير اسم هذا المركز باسم (مركز شبين القناطر) للاسباب التى أبداها مأمور المركز بخطابه المرفق بتلك المكاتبة

قرر ما يأتى

المـادة الاولى

يغير اسم مركز نوى باسم (مركز شبين القناطر) اعتبارا من أول يناير سنة ١٩١٣

المـادة الثانيـــة

على مدير القليوبية تنفيذ هذا القرار

٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٣٠ (٨ ديسمبر سنة ١٩١٢)

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ١١ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٦٣٧

قرار من نظارة الاشغال العمومية

باضافة الطير المعروف باسم صُفير الى ملحق القانون نمرة ٩ سنة ١٩١٢ (*)

رقم ٣ ديسمبر سنة ١٩١٢ نمرة ٤٦ ادارة

٣ ديسمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ٩ الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٢ بشأن وقاية الطيور النافعة للزراعة

قد قررنا ما يأتى

المادة الاولى

يضاف الى ملحق القانون المذكور الطير المعروف باسم صُفير

المادة الثانية

على جناب مدير مصلحة الزراعة العام تنفيذ قرارنا هذا

ناظر الاشغال العمومية
اسماعيل سرى

(*) الوقائع المصرية فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٦٦١

ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية

بابدال اسم ادارة أعمال مدينة القاهرة بنظارة الاشغال باسم مصلحة تنظيم القاهرة (*)

رقم ٣ ديسمبر سنة ١٩١٢ نمرة ٩١٢

٣ ديسمبر سنة ١٩١٢

يبدل اسم ادارة أعمال مدينة القاهرة بنظارة الاشغال العمومية من الآن فصاعدا باسم مصلحة تنظيم القاهرة

ناظر الاشغال العمومية

اسماعيل سرى

(*) الوقائع المصرية فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٦٦٢

مديرية الشرقيـــة

قـــرار

احتياطات لمنع تلوث مياه الشرب بناحية الابراهيمية بمديرية الشرقية (*)

مدير الشرقيـــة

١٨ مايو سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار اللجنة الصحية المنعقدة بمركز ههيا بناء على قرار نظارة الداخلية الرقيم ١١ مايو سنة ١٨٩٥ المصدّق عليه من محكمة الاستئناف المختلطة

وبعد موافقة مجلس المديرية بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩١٢

قـــرر ما هو آت

أولا — تؤخذ المياه التى تستعمل للشرب واللوازم المنزلية بناحية الابراهيمية من موردة بحر أم الريس فى النقطة الكائنة أمام عزبة العجوز من البر الايسر (الغربى) وتمتدّ هذه الموردة من النقطة المذكورة الى الجهة القبلية بمسافة ٣٠ مترا

ثانيـا — يكون شرب الحيوانات وغسل الملابس والاوانى من الموردة الكائنة بعد كوبرى المرور بالشاطئ الايمن (الشرقى) لترعة أم الريس فى المسافة المحصورة بين الكوبرى المذكور وكوبرى السكة الحديد الضيقة

ثالثـا — كل مخالفة لهذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لاتزيد عن مائة قرش صاغ أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

رابعـا — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بمدّة سبعة أيام

١٨ مايو ســـنة ١٩١٢ حسن حسيب

(*) الوقائع المصرية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٦٨٦

مديرية الدقهلية

قرار
تقدير ماهية خفير مساكن عزبة المحطة التابعة لناحية صفط زريق بمركز السنبلاوين (*)

مدير الدقهلية

٤ ديسمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار مجلس المديرية الصادر بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٢ طبقا للفقرة ب من المادة (٧) من القانون النظامى المعدلة بالقانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩

وبعد مصادقة نظارة الداخلية بمكاتبتها نمرة ١٤٨٥ الواردة للمديرية بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩١٢

قررنا ما هو آت

المادة الاولى

تجعل ماهية خفير مساكن عزبة المحطة التابعة لناحية صفط زريق بمركز السنبلاوين جنيها شهريا ابتداء من سنة ١٩١٣ مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

المادة الثانية

يكون هذا القرار واجب التنفيذ بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية

المنصورة فى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ — ٢٥ الحجة سنة ١٣٣٠

محمد شكرى

(*) الوقائع المصرية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٦٨٦

نظـارة الداخليـــة

قــرار

بتحديد ميعاد لانعقاد لجنة مجلس المديرية المخول لها الفصل فى الشكاوى من توزيع رسوم الخفر على المنازل (*)

ناظر الداخليـــة

١٧ ديسمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة ١٦ من القانون النظامى (المعدّل بالقانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩٠٩)

وعلى المـادة ٢٦ من لائحة الاجراآت العمومية لسير مجالس المديريات الصادرة بتاريخ أول يناير سنة ١٩١٠

وبعد موافقة مجلس النظار

قرر ما هو آت

أولا — يضاف الى المـادة ٢٦ من لائحة الاجراآت العمومية لسير مجالس المديريات ما يأتى :

تجتمع هذه اللجنة سنويا فى المدة التى يحدّدها مجلس المديرية بحيث لا تتجاوز يوم ١٥ دسمبر للنظر فيما تقدّمه لها المديرية من الشكاوى المتعلقة برسوم الخفر

ثانيـا — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

١٧ دسمبر سنة ١٩١٢ — ٨ محرم سنة ١٣٣١

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٧٢٦

رياسة مجلس النظـار

منشـــور صادر الى عموم النظارات ومصالح الحكومة بشأن الاعياد والمواسم الرسمية (*)

١٧ ديسمبر سنة ١٩١٢

ان الاعياد والمواسم العامة التى تنقطع فيها الاعمال وتتعطل الدواوين والمصالح قد يكون بعضها ذا صبغة دينية والبعض الآخر له صبغة مدنية ومنها مايكون محليا أو عموميا ومع ذلك فان تعيين مواقيتها قد يكون تارة بمقتضى الحساب القمرى وتارة على الحساب الشمسى

ولمـا كان هذا الاختلاف مما يدعو الى الالتباس فقد رأى مجلس النظار من الواجب وضع قاعدة صريحة فى هذا الموضوع ينتفى معها الشك والابهام بقدر مافى الامكان فقرر فى جلسته المنعقدة فى يوم الخميس ٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ اعتماد الجدول الموفق بهذا المنشور مشتملا على بيان مايكون من هذه الاعياد والمواسم ذا صفة عامة بحيث إن العطلة فيه تشمل جميع جهات القطر وبيان مايكون منها ذا صفة محلية خاصة يقتصر أمره على مدينة واحدة أو مدن معينة وهذا الجدول يتضمن التواريخ التى تقع فيها الاعياد والمواسم العامة وعدد الايام التى يكون فيها تعطيل الاعمال لمناسبة كل واحد منها

فمتى اقترب ميعاد أىّ عيد أو موسم منها تخاطب نظارة الداخليـة سكرتارية مجلس النظار فى الوقت المناسب لكى تقوم بنشر الاعلانات المعتادة فى الجريدة الرسمية وفى الصحف المحلية بحيث تكون هذه الاعلانات محتوية على تواريخ العطلة بمقتضى التقويمين الهجرى والميلادى الا فيما يختص بعيـد الفطر المبارك وعيد الاضحى المبارك ورأس السـنة الهجرية نظرا لتعذر تعيين تواريخها مقدّما على حسب التقويم الشمسى للاسباب المرتبطة بطريقة حساب الشهور القمرية

(*) الوقائع المصرية فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٧٥٤

وبناء على ذلك فقد أصدرنا هذا المنشور الى جميع النظارات لابلاغها ماقرره مجلس النظار والمرجو من سعادتكم التكرم باعطاء التعليمات اللازمة لمراعاة العمل به والسير بموجبه فيما يتعلق بنظارة ... ... والمصالح التابعة لها . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام أفندم

تحريرا بالقاهرة فى ٨ محرم سنة ١٣٣١ (١٧ ديسمبر سنة ١٩١٢)

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

كشف الاعياد والمواسم الرسمية

بيان الايام المعتاد تعطيل نظارات ومصالح الحكومة فيها رسميا فى كل عام

اسم العيد أو الموسم	تواريخ العطلة	نوع العيد	أيام العطلة
١ ــ مواعيد العطلة بالتاريخ الهجرى			
رأس السنة الهجرية	أول محرم	عمومى	١
احتفال عودة المحمل	محرم أو صفر ...	محلى للسويس والقاهرة	١
المولد النبوى	١٢ ربيع الأول ...	عمومى	١
ميلاد الجناب الخديوى ...	غرة جمادى الثانية	«	١
عيد الفطر	من يوم آخر رمضان الى ٣ شوّال	«	٤
احتفال نقل الكسوة	شهر شوّال	للقاهرة	١
طلعة المحمل	ذو القعدة	محلى للقاهرة والاسكندرية	١
عيد الاضحى	من ٩ الى ١٣ ذى الحجة	عمومى	٥
٢ ــ مواعيد العطلة بالتاريخ الميلادى			
عيد جلوس الجناب الخديوى	٨ يناير	عمومى	١
شم النسيم...	ابريل أو مايو ...	«	١
وفاء النيل...	شهر أغسطس ...	محلى للقاهرة	١

نظـارة الداخليـــة

قـــرار

بشأن تعريفة عوائد الذبيح بسلخانة مجلس محلى اخميم (بمديرية جرجا) (*)

ناظر الداخليـــة

١٥ ديسمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ٩١٠ القاضى بتحديد تعريفة الذبيح فى المدن المشكل فيها والتى سيشكل فيها قومسيونات بلدية مختلطة أو مجالس محلية بموجب قرار يصدره ناظر الداخلية بعد أخذ رأى البلدية أو المجلس المحلى

وبناء على طلب مجلس محلى اخميم

قـــرر

المـادة الاولى

تحصل عوائد الذبيح بسلخانة مجلس محلى اخميم كما يلى :

مليم	
٢	عن كل كيلو جرام من لحوم الثيران والبقـر والجاموس والجمال والعجول من البقر أو الجاموس
٣	عن كل كيلو جرام من لحوم الضانى والمـاعز والخنزير

المـادة الثانيـــة

يسرى مفعول هذا القرار بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

صدر بمصر فى ١٥ دسمبر سنة ١٩١٢ — محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٧٥٥

نظـارة الداخليـــــة

قــرار

تعديل جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة أو الخطرة (*)

ناظر الداخليـــة

٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المــادة الثانية من القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة أو الخطرة

قـــرر ماهو آت

١ ــ المحلات الموضحة أدناه تعتبر من المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة أوالخطرة وتضاف الى القسم الاول والفرع المرموز اليــه بحرف (ا) من الجدول التابع للائحة الرقيمة ٢٩ أغسطس ســنة ١٩٠٤ الملحقة بالقانون المشار اليه أعلاه .

محلات تحنيط الجثث البشرية

٢ ــ يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

القاهرة فى ٢١ دسمبر سنة ١٩١٢ ــ ١٢ محرم سنة ١٣٣١

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٧٨٨

ترجمـــــة

مذكرة مرفوعة من اللجنة المـالية الى مجلس النظـار (*)

تتشرف اللجنة المـالية بعرض مشروع الميزانية العمومية للسنة المالية ١٩١٣ على مجلس النظار للموافقة عليه . وقد تقرر هذا المشروع على الكيفية الآتية :

٢٣ نوفبر سنة ١٩١٢

		جنيـــه مصرى
ايـــــرادات		١٦,١٣٠,٠٠٠
مصـــــروفات :	جنيـــه مصرى	
مصروفات اعتيادية	١٤,٩٠٩,٠٠٠	
المقدّر صرفه فى سنة ١٩١٣ من الاعتمادات الخصوصية	٧٢١,٠٠٠	
		١٥,٦٣٠,٠٠٠
زيادة فى الايرادات		٥٠٠,٠٠٠

الايـــــرادات

تزيد الايرادات المقدّرة لسنة ١٩١٣ مبلغ ٢٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى بالنسـبة الى الايرادات المقـدّرة لسـنة ١٩١٢ . وهـذه الزيادة خاصـة بأبواب الايراد الآتية :

(*) الوقائع المصرية فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ ملحق

	جنيه مصرى
الدخان والتنباك والسجاير	٢٠,٠٠٠
المحاكم المختلطة	٣٠,٠٠٠
المحاكم الاهلية	١٠,٠٠٠
سكك الحديد	١٨٥,٠٠٠
متحصلات الدومين	٨٠,٠٠٠
أبواب أخرى للايرادات	٩,٠٠٠
	٣٣٤,٠٠٠

يطرح من ذلك قيمة النقص فى تقدير أبواب الايرادات الآتية :

	جنيه مصرى	
أموال الاطيان	٦٤,٠٠٠	
الجمارك...	٤٠,٠٠٠	١٠٤,٠٠٠
		٢٣٠,٠٠٠

ان المصروفات التى تصرفها سنويا مصلحة سكك الحديد من أصل الاعتمادات الوافرة الموضوعة تحت تصرفها من نقود الاحتياطى العمومى لزيادة وتحسين خطوطها ومشترى مهمات متحركة كانت نتيجتها اتساع نطاق الحركة على السكك الحديدية اتساعا نشأ عنه زيادة مطردة فى ايرادات هذه المصلحة فبعد أن كانت المتحصلات ٣,٤٣٩,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٠ بلغت ٣,٧٢٩,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١١ ومن المرجح أنها ستبلغ ٣,٨٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٢ على أنه رؤى من باب لاحتراس ألاّ يدرج فى هذا الفرع من ميزانية سنة ١٩١٣ إلا مبلغ ٣,٦٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى بزيادة ١٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى على تقدير سنة ١٩١٢

والزيادة التى ظهرت فى متحصلات المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية تسمح بتقدير ايرادات الاولى بزيادة ٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى وايرادات الثانية بزيادة ١٠,٠٠٠ جنيه فى ميزانية سنة ١٩١٣

ولما كان قرض الدومين سيُستهلك بتمامه فى آخر السنة الجارية فان الاطيان التى كانت مرهونة له ستصبح حرة من تخصيصها الحالى فتدخل ضمن أملاك الحكومة الخصوصية . وهذه الاراضى لا تعود بالتالى تدفع أموال الاطيان على أن صافى المتحصل من استثمارها وتأجيرها سيعود الى الخزينة فينتج عن ذلك نقص فى متحصلات أموال الاطيان وزيادة فى فصل متحصلات أملاك الميرى

وكانت مصر تدفع للسودان اعانة سنوية قدرها ١٦٣,٠٠٠ جنيه مصرى لسدّ عجز ايراداته وقد عدل السودان عن هذه الاعانة ابتداء من سنة ١٩١٣ مقابل تنازل مصر له عن قيمة الرسوم الجمركية المتحصلة فى الموانى المصرية على البضائع الواردة برسم السودان . وتقدّر قيمة هذه الرسوم بمبلغ ٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى . على أنه يستعاض عن معظم هذا المبلغ بالازدياد المستمر فى متحصلات الجمارك بما فيها المتحصل من رسوم الدخان والتنباك والسجاير

وكانت ميزانية سنة ١٩١٢ تتضمن مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة ماخص شركة تراموای القاهرة من مصاريف انشاء كوبرى بولاق . وحيث ان هذا الايراد لا يتجدّد فى سنة ١٩١٣ فقد حصل نقص فى فصل الايرادات المتنوّعة . على أن الزيادة فى تقدير الايرادات الأخرى من الفصل المذكور تعوّض ذلك النقص

المصـــــــروفات

يتضح من المقارنة بين تقدير مصروفات سـنة ١٩١٣ وتقدير مصروفات سـنة ١٩١٢ مايأتى :

	جنيـه مصـرى
تقـدير سـنة ١٩١٣	١٥,٦٣٠,٠٠٠
« « ١٩١٢	١٥,٤٠٠,٠٠٠
زيادة فى تقدير مصروفات سنة ١٩١٣	٢٣٠,٠٠٠

ولبيان قيمة الزيادة الحقيقية فى مصروفات المصالح العمومية لسـنة ١٩١٣ يجب أن يضاف الى مبلغ ٢٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى المرقوم أعلاه مبلغ ١٦٣,٠٠٠ جنيه مصرى وهو قيمة الوفر الذى نتج عن إبطال الاعانة التى كانت مصر تمنحها للسودان لسد عجز ايراداته . وعليه فالزيادة الحقيقية فى تقدير مصروفات مصالح الحكومة المختلفة هى ٣٩٣,٠٠٠ جنيه مصرى

وأهم الزيادات فى الاعتمادات مبينـــة فى مايلى :

مجلس شورى القوانين :

تقرر فى سـنة ١٩١٢ منح مكافأة متساوية لجميع أعضاء مجلس الشورى الدائمين والمنتخبين . فنتج عن ذلك زيادة فى المصروفات تبلغ نحوا من ٣,٠٠٠ جنيه مصرى

نظارة المـالية (ادارة العموم) :

ان زيادة ٨,٥٦٤ جنيها مصريا فى ميزانية هـذا الفصل ناتجة عن انشاء قلم لتفتيش المخازن وعن زيادة المستخدمين فى الأقسام المختلفة لادارة عموم المالية التى استوجبتها الزيادة المستمرة فى الايرادات والمصروفات العمومية للحكومة

المساحــة :

ان قسما من مصروفات هــذه المصلحة قد أدرج فى الميزانيــة الاعتيادية لسنة ١٩١٣ بعد أن كان حتى الآن يحسب على الاعتمادات الخصوصية . وعلاوة على ذلك قد وسع نطاق مصلحة المناجم وألحق قلم دمغة المصوغات بادارة عموم المساحة

المطبعة الامـــيرية :

زيد مبلغ ١٥٫٤٩٨ جنيها مصريا على المخصص للمطبعة لتتمكن من القيام بأعمال مطبعية مختلفة كان يعهد بها الى المطابع الخصوصية لأن عدد مستخدمى المطبعة الاميرية ومعداتها لم تكن وافية بالحاجة . وكل زيادة فى المصروف من هذا الباب تعوّض بزيادة فى الايراد توازيها

نظـارة المعـارف العمومية :

فى ميزانية هذه النظارة زيادة ١٥٫٦٩٠ جنيها مصريا ناشئة عن النمو الطبيعى فى مدارسها وأقلامها المختلفة

انه رغبة فى جعــل اشتراك مجالس المديريات مع نظـارة المعـارف فى أمر نشر التعليم أنفع وأوفى بالغرض رؤى من المفيد أن يعمل من باب التجربة بالقـاعدة التى يعهد بموجبها الى مجالس المديريات بادارة التعليم الاولى والتعليم الابتدائى وكذلك بادارة مدارس المعلمين والمعلمات المعدّة لتخريج معلمين ومعلمات للمدارس الأولية : على أن تتنازل المجالس المذكورة لنظارة المعارف عن المدارس التى تعدّ أرقى من المدارس الابتدائية وتستمرّ نظارة المعارف فى التفتيش على معاهد التعليم التابعة لمجالس المديريات أية كانت درجة هــذه المعـاهد . وللابتداء بتنفيذ تلك القاعدة تقرّر أن تلحق بنظارة المعارف مدرسة طنطا الثانوية التى كانت تابعة لمجلس مديرية الغربية وأن يعهد بأربع مدارس تابعة للنظـارة المذكورة ومعدّة لتخريج معلمين للمدارس الاولية الى مجالس المديريات الموجودة هذه المدارس فى دائرتها

نظـارة الداخلية (ادارة العموم) :

فى ميزانية هذا الفصـل زيادة ١٤,٢٨٤ جنيها مصريا ناشئة عن زيادة المستخدمين ونقل اعتمادات ودرج مبلغ ١,٥٠٠ جنيه مصرى نظير رواتب لضباط البوليس الذين يُحالون على الاستيداع بمقتضى الامر العالى الصادر حديثا بهذا الخصوص

الصحة العموميـة :

فى ميزانية هـذه المصلحة زيادة ٢٢,١٢٧ جنيها مصريا ناشـئة عن اتساع نطاق الاعمال وتوسيع مستشفى المجاذيب فى الخانكة وانشاء مستشفى للرمد وعن درج مبلغ فى الميزانية لرش وكنس الشوارع التى أنشئت حديثا فى القاهرة ومبلغ لما يُطلب من التوريدات لمجالس المديريات والمجالس المحلية والبلديات مقابل اضافة ثمنه الى الايرادات

المحاكم الاهليـة :

فى ميزانية هذه المحاكم زيادة ٤٧,١٢٤ جنيها مصريا ناتجة خصوصا عن انشاء محكمة ابتدائية فى المنصورة وانشاء محاكم الاخطاط وعن تحويل المحاكم المركزية الى محاكم جزئية

نظـارة الاشغال العمومية :

فى هـذا الفصل من الميزانية زيادة فى المصروفات قدرها ٨٩,٣١٨ جنيهـا مصريا ناشئة عن زيادة مستخدمى الرى من الفئات الصغرى وتحسين حالهم وعن زيادة الربط لأشـغال وقاية الاراضى من الغرق ولصيانة الترع والمصارف وعن زيادة الاعتمادات لتنوير وصيانة شـوارع القاهرة وعن درج مصروفات متنوعة فى الميزانية تقابلها ايرادات معادلة لهـا وعن توسيع نطاق مصلحة الزراعة وعن انشاء قلم قضايا لنظارتى الاشغال العمومية والحربية

خدمات متنوعة :

فى ميزانية هذا الفرع زيادة ٣,٦٢٠ جنيها مصريا ناتجة عن انشاء مجالس محلية فى خمس مدن كانت خالية منها

المديريات والمحافظات :

فى ميزانية هذا الفرع زيادة ٢٢,٣٧٧ جنيها مصريا ناشئة عن زيادة ماهيات المديرين والمحافظين وعن زيادة مستخدمى الادارة والبوليس وعن تحسين ماهيات بعض فئات رجال البوليس و رواتب صيارف الاقاليم وعن نقل اعتمادات

خفر السواحل :

فى ميزانية هذه المصلحة زيادة ٨,٠٩٥ جنيها مصريا ناتج معظمها عن انشاء مركز جديد فى سفاجه وعن تحسين ماهيات الادلاء العربان وعن ارتفاع أسعار العليق وغيره من الأصناف

الليمانات والفنارات :

فى ميزانية هذه المصلحة زيادة ٤,٥٧٠ جنيها مصريا ناتجة عن تحسين ماهيات البحارة والخدمة السائرة وعن درج مصروفات فى الميزانية كانت حتى الآن تحسب من احتياطى الحكومة العمومى

سكك الحديد :

تزداد مصروفات استثمار الخطوط الحديدية بنسبة زيادة الايرادات . ولما كان فى تقدير الايرادات لسنة ١٩١٣ زيادة ١٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى على تقدير ميزانية سنة ١٩١٢ فقد أدرج نظير ذلك زيادة فى المصروفات تبلغ ٩١,٣٥١ جنيها مصريا

التلغرافات :

فى ميزانية هذه المصلحة زيادة ٦,١٥٩ جنيها مصريا ناشئة عن اتساع الاعمال وعن تحسين حالة مستخدمى الدرجة الاخيرة والخدمة الخارجين عن هيئة العمال

البوستة :

فى ميزانية هذه المصلحة زيادة ١٥,٤٥٤ جنيهامصريا ناتجة عن اتساع نطاق اعمال البوستة وعن انشاء صناديق التوفير فى الارياف

نظارة الحربية :

فى ميزانية هذه النظارة لسنة ١٩١٣ زيادة ١٤,٥٩٧ جنيها مصريا نتجت عن انشاء مركز سوباط بيبور وعن بعض مصروفات أخرى

كانت قيمة المصروفات العسكرية المختصة بالسودان تستبعد حتى الآن من مجموع ميزانية نظارة الحربية وتدرج من جهة ثانية فى الميزانية العمومية بشكل اعانة ممنوحة للسودان لسد عجز إيراداته . وحيث إن القطر المصرى يتحمل فى الواقع مجموع نفقات الجيش سواء كان بواسطة الاعتمادات المفتوحة فى ميزانية نظارة الحربية أو بشكل إعانة ممنوحة للسودان فقد رؤى من الموافق رغبة فى تسهيل الحسابات وحصر جميع مصروفات الجيش فى فصل واحد أن لا تستبعد من ميزانية نظارة الحربية من الآن فصاعدا المصروفات العسكرية المختصة بالسودان وأن تبطل الاعانة الممنوحة للسودان لمساعدته على القيام بهذه المصروفات

عجز إيرادات السودان :

ذُكر فيما تقدم أن السودان عدل عن الاعانة التى كانت ممنوحة لمصروفاته الملكية وذلك فى مقابل تنازل مصر له عن الرسوم الجمركية المتحصلة فى الموانى المصرية على البضائع الواردة برسم السودان . ومن جهة ثانية صار إبطال الاعانة التى كانت تساعده على القيام بالمصروفات العسكرية المختصة به لأن نظارة الحربية ستتحمل هذه المصروفات بأكملها من الآن فصاعدا . فغاية ما فى المسألة أن ذلك الامر انما هو ترتيب يختص بنظام الميزانية بحيث لا يستوجب أى تعديل فيما يتعلق بالتزامات السودان نحو القطر المصرى بخصوص المصروفات المذكورة

الاعتمادات الخصوصــــية :

الاعتمادات الخصوصـــية الجديدة المدرجة فى ميزانية ســـنة ١٩١٣ تبلغ ٥٣٦,٠٠٠ جنيه مصرى وما عدا ذلك فان الاعتمادات الخصوصية المفتوحة فى ميزانيات السنين السابقة التى لايتم صرفها لغاية ٣١ دسمبر سنة ١٩١٢ فيصير ترحيلها كلها أو جزء منها الى ميزانية سنة ١٩١٣ تقدّر بمبلغ ٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى فمجموع هـــذين النوعين من الاعتمادات الخصوصية يبلغ ١,١٣٦,٠٠٠ جنيه مصرى ولا ينتظر أن يصرف من هذا المجموع إلّا ٧٢١,٠٠٠ جنيه مصرى وهذا هو المبلغ المربوط فى الميزانية العمومية للسنة القادمة

الاعتمادات المأخوذة من الاحتياطى العمومى :

ربطت هذه الاعتمادات بمبلغ ١,٦٩٥,٠٠٠ جنيه مصرى مقابل ١,٧٣٧,٠٠٠ جنيه مصرى فى ســنة ١٩١٢ وهى تتضمن مبلغ ٨٢٢,٠٠٠ جنيه مصرى لأعمـــال الرى والصرف ومبلغ ٧٣,٠٠٠ جنيه مصرى موضوع تحت تصرف البلديات والمجالس المحلية لأعمال توزيع المياه والتنوير وأعمال التنظيم .

القـــاهرة فى ٢٣ نوفمبر ســـنة ١٩١٢

الامضاآت :
احمد حلمى
سنسل
أديب
هنرى هيكز

نظـارة الحقانيـــة

قـــرار
بتسمية محكمة مركز نوى بمحكمة مركز شبين القناطر (*)

نحن ناظر الحقانية

٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار النظارة الرقيم ٢٧ ابريل سـنة ١٩٠٤ الصادر بانشاء محكمة مركزية بمركز نوى

وبعـد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر فى ٨ دسمبر سـنة ١٩١٢ بتغيير اسم مركز نوى وجعل اسمه « مركز شبين القناطر » اعتبارا من أول ينابر سـنة ١٩١٣

قررنا ماهو آت

تسمى محكمة مركز نوى « محكمة مركز شبين القناطر » اعتبارا من أول ينابر سـنة ١٩١٣

صدر فى ٢٤ دسمبر سنة ١٩١٢ (١٥ محرم سنة ١٣٣١)

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٨٣٠

مديرية اسيوط

قرار

عربات الركوب بالاجرة ببندر أسيوط ـ المواقف (*)

مدير أسيوط

٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على القرار الصادر من المديرية بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٠٦ بشأن تعريفة ومواقف عربات الركوب بالاجرة ببندر أسيوط

قرر ما هو آت :

أولا ـ يضاف على جدول المواقف المبين بالقرار المشار اليه أعلاه ماهو آت :

اسم الموقف	الجهة الكائن بها الموقف	عدد العربات
موقف فابريقة الدخان	أمام فابريقة الدخان خارج درابزين المحطة من الجهة القبلية	١٠

ثانيا ـ يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

اسيوط فى ٢١ دسمبر سنة ١٩١٢ ـ ١٢ محرم سنة ١٣٣١

ابراهيم فتحى

(*) الوقائع المصرية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ وجه ٣٨٣٠

محافظة مصر

قرار

المحلات العمومية فى مدينة القاهرة ـ تعديل جدول الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات ولا يجوز فتح محلات عمومية فيها (*)

محافظ مصر

٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ الصادر فى سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية

وبعد الاطلاع على قرار المحافظة الصادر فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٤ بتعيين الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدّة للتجارة وعلى القرارات المعدّلة والمكملة له

قرر ماهو آت

المادة الاولى

تضاف الى جدول الاخطاط المخصصة لسكن العائلات وغير معدّة للتجارة الوارد فى المادة الاولى من القرار المشار اليه قبل الجهة المبينة بعد :

قسم الوايلى

جهة الحلمية الكائنة بين محطتى الزيتون والمطرية

المادة الثانية

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره فى الجريدة الرسمية بخمسة أيام

محافظة مصر فى ٢٤ دسمبر سنة ١٩١٢ ـ ١٥ محرم سنة ١٣٣١

ابراهيم نجيب

(*) الوقائع المصرية فى أول يناير سنة ١٩١٣ وجه ٢

نظـارة الداخليـــة

قـــرار

بتحديد ماهيات مشايخ خفر شطوط دمياط (*)

ناظر الداخليـــة

٢٩ ديسمبر سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ٤ يناير سنة ١٩٠٥ وعلى مكاتبة محافظة دمياط الرقيمة ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٢ نمرة ٣١٢

قـــررنا ما هوآت

المـادة الاولى

تجعل ماهيات مشايخ خفر شطوط دمياط جنيه ١ و ٥٠٠ مليم لكل شيخ خفر شهريا مع تحصيل ١٢ فى المـائة علاوة على الماهية نظير مصاريف التحصيل

المـادة الثانيـــة

على محافظة دمياط تنفيذ هذا القرار

٢٠ محرم سنة ١٣٣١ ــ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٢

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٤ يناير سنة ١٩١٣ وجه ٢٨

نظـارة الداخليـــة

قـــرار
بتحديد ماهيات الخفراء بمحافظة السويس (*)

ناظر الداخليـــة

٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٩١٠ وعلى مكاتبة محافظة السويس الرقيمة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٢ نمرة ٧٨

قـــررنا ما هوآت

المـادة الاولى

تجعل ماهيات الخفراء بمحافظة السويس على الكيفية المذكورة بعد مع تحصيل ١٢ فى المـائة علاوة على المـاهية نظير مصاريف التحصيل

من	الى	
م	م	
١٥٠	١٥٥	شهريا

المـادة الثانيـــة

على محافظة السويس تنفيذ هذا القرار

٢٠ محرم سنة ١٣٣١ — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٢

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٤ يناير سنة ١٩١٣ وجه ٢٨

نظـارة الداخليـــة

قـــرار

بتحديد ماهيات الخفراء ببندر دمنهور الموجود به مجلس محلى (*)

ناظر الداخليـــة

٣١ ديسمبر سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة١٨٩٦ الموافق ٣ رمضان سنة ١٣١٣

وبعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ١٥ يونية سنة ١٩٠٨ وعلى مكاتبة مديرية البحيرة الرقيمة ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٢ نمرة ١٦٩٧

قـــررنا ما هو آت

المـادة الاولى

تجعل ماهيات الخفراء ببندر دمنهور الموجود به مجلس محلى ١٤٠ قرشا لكل منهم شهريا اعتبارا من أول سنة ١٩١٣ مع تحصيل خمسة فى المائة علاوة على الماهيات نظير مصاريف التحصيل

المـادة الثانيـــة

على مدير البحيرة تنفيذ هذا القرار

٢٢ محرم سنة ١٣٣١ – ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢

محمد سعيد

(*) الوقائع المصرية فى ٦ يناير سنة ١٩١٣ وجه ٥٤

نظارة الحقانيـــة

قـــرار

تغيير اسم محكمة نوى الشرعية باسم محكمة شبين القناطر الشرعية (*)

نحن ناظر الحقانية

٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ القاضى بتغيير اسم مركز نوى باسم مركز شبين القناطر اعتبارا من أول يناير سنة ١٩١٣

وعلى المـادة (٤) من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٩

قـــررنا ما يأتى

يغير اسم محكمة نوى الشرعية باسم (محكمة شبين القناطر الشرعية) اعتبارا من أول يناير سنة ١٩١٣

صدر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ — ٢٢ محرم سنة ١٣٣١

حسين رشدى

(*) الوقائع المصرية فى ١١ ينـاير سنة ١٩١٣ وجه ٩٣

مديرية الدقهليـــــة

قـــرار

منع صيد الطيور والحيوانات فى الجزء الداخل ضمن اختصاص مديرية الدقهلية من بحيرة المنزلة (*)

. مدير الدقهليـــة

٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٢

بعـد الاطلاع على المـادة التاسعة من لائحة الصيد الصادر بها قرار نظارة الداخلية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٢

وبعد موافقة مجلس المديرية بجلسته المنعقدة فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩١٢

قرر ما هو آت

(١) ممنوع صيد الطيور والحيوانات فى الجزء من بحيرة المنزلة الداخل ضمن اختصاص هذه المديرية وذلك فى الجهات الجارى صيد الاسماك فيها

(٢) يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

المنصورة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ – ٢١ محرم سنة ١٣٣١

محمد شكرى

(*) الوقائع المصرية فى ١١ ينايرسنة ١٩١٣ وجه ٩٤

مديرية الغربيـــــة

قـــرار

مواقف عربات النقل ببندر سمنود (*)

مدير الغربيـــة

٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المـادة (١١) من لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٩١ والمعدّلة بالقرار الصادر فى ١٨ يونيو سنة ١٩٠١

وبعد موافقة قومسيون محلى بندر سمنود بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنـــة ١٩١٢

قـــرر ما هو آت

المـادة الأولى

تكون مواقف عربات النقل والصندوق ببندر سمنود فى النقط الآتى ذكرها

	عدد العربات
(١) موقف بشارع المحطة البحرى خلف مبانى السكة الحديد بجوار الدرابزين	١٠
(٢) « بالجهة الشرقية لدرابزين مخازن المحطة	١٠
(٣) « أمام الواجهة الغربيـــة بملك ورثة البدراوى تجاه حلقة القطن الجديدة	١٠

المـادة الثانيـــة

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام

طنطا فى ٢٦ دسمبر سنة ١٩١٢ (١٧ محرم سنة ١٣٣١)

محمد محب

(*) الوقائع المصرية فى ١٣ ينـاير سنة ١٩١٣ وجه ١٢٣

محافظة القنال

قرار
تكميم الكلاب بمدينة الاسماعيلية (*)

محافظ القنال

٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة التاسعة من القانون نمرة ٢٢ الصادر فى سنة ١٩٠٥
ونظرا لحصول اصابة بداء الكلب فى الاسماعيلية

قـــرر ما هو آت

المادة الاولى

جميع الكلاب التى توجد فى الطرق أو الاماكن العمومية بمدينة الاسماعيلية وضواحيها يجب أن تكون مكممة أو مقودة بزمام

وفى كلتا الحالتين يجب أن يوضع لكل كلب طوق بصفيحة من معدن عليها اسم صاحبه وعنوانه

المادة الثانيـــة

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بثلاثة أيام

بورسعيد فى ٣٠ دسمبر سنة ١٩١٢ — محمد محمود

(*) الوقائع المصرية فى ١٥ يناير سنة ١٩١٣ وجه ١٥٠

مديرية الشرقيـــــة

قـــرار
بشأن تسوير الاراضى الفضا بمنيا القمح بمديرية الشرقية (*)

مدير الشرقيـــة

٢٩ إكتوبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٨٩٣ بشأن تسوير الاراضى الفضا

وبعد الاطلاع على قرار مجلس محلى بنـــدر منيا القمح بتاريخ ١٦ أكتوبر سـنة ١٩١٢

قـــرر ماهو آت

المـادة الاولى

يجرى العمل بمقتضى القرار الصادر من نظـارة الداخليـة بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٩٣ بشأن تسوير الاراضى الفضا ببندر منيا القمح

المـادة الثانيـــة

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرة أيام

١٨ القعدة سنة ١٣٣٠ - ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٢

حسن حسيب

(*) الوقائع المصرية فى ٢٧ ينـاير سنة ١٩١٣ وجه ٢٧٩

تعريب قرار نمرة ٥٠ من نظارة الاشغال العمومية

بقانون الرخص التى تعطى للاتجار بالعاديات رقم ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ (*)

٨ ديسمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الثالثة عشرة من القانون نمرة ١٤ الصادر فى سنة ١٩١٢ بشأن العاديات قررنا ما يأتى

المـادة الاولى

رخص الاتجار بالآثار التاريخية نوعان

الاول — رخص لتجار الآثار التاريخية فى الحوانيت

الثانى — رخص لعارضى الآثار التاريخية للبيع . فتجار النوع الاول مرخص لهم وحدهم فتح حوانيت لبيعها ولكن لا يجوز لهم المتاجرة بها خارج حوانيتهم أو ما يماثلها من المحال الوارد ذكرها فى رخصهم . أما عارضو الآثار للبيع فليس لهم أن يبيعوا من الاشياء التاريخية الا صغيرها ولا يجوز قط أن يتعدّى ثمن القطعة الواحدة منها خمسة جنيهات مصرية وذلك بعرضها فى المكان أو أحد الأمكنة الوارد ذكرها فى رخصهم

المـادة الثانيـــة

رخص تجار الحوانيت تصدرها ادارة مصلحة الآثار التاريخية العامة ورخص العارضين تصدرها الادارات المحلية التابعة لتلك المصلحة بعد أخذ رأى السلطة المحلية وتكون الرخص جميعها شخصية محضة

المـادة الثالثـــة

تقدّم طلبات تجار الحوانيت الى جناب مدير مصلحة الآثار التاريخية العامة على ورقة تمغة قيمتها ثلاثة قروش مصرية مشتملة على ما يأتى

(ا) اسم الطالب ولقبه ومحل اقامته

(ب) بيان المكان الذى ينوى الطالب مزاولة تجارته فيه

(ج) صحيفة سوابقه

(*) الوقائع المصرية فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٣ وجه ٣٠٥

المـادة الرابعـة

يقدّم عارض الآثار التاريخية طلبه الى ادارة مصلحة الآثار التاريخية المحلية على ورقة تمغة قيمتها ثلاثة قروش مصرية ويذكر فى الطلب مايأتى

(أ) اسم الطالب ولقبه ومحل اقامته

(ب) المكان أو الأمكنة التى ينوى الطالب مزاولة مهنته فيها

المـادة الخامسة

يكون عند تجار الحانوت دفتر على المثال المعتمد عند مصلحة الآثار التاريخية يقيد فيه يوما بيوم جميع القطع الأثرية التى يشتريها بنمرمسلسلة مع بيان قياساتها بالتفصيل ومادتها ولونها الى غير ذلك ممـا يقتضى لتحقيق الشئ الأثرى وبيان مصدرها بالاستيفاء لاثبات أن ذلك الشئ يدخل فى التجارة وكلما بيع شئ أثرى مقيد فى الدفتر يذكر فيه اسم الشارى وصفته بقدر مايصل اليه حدّ الامكان وقبل استعمال الدفتر يجب أن يؤشر أحد مفتشى مصلحة الآثار التاريخية على كل صفحة منه أو يختمها :

ولا تتناول أحكام هذه المـادة الاشياء المعروضة للبيع بثمن لايزيد على خمسة جنيهات مصرية

المـادة السادسة

كل شئ أثرى يكون عند تاجر الحانوت لايجوز له حفظه خارج المحل المرخص له بمزاولة تجارته فيه

المـادة السابعة

لايجوز لتاجر الحانوت أن ينقل شيأ من الاشياء الأثرية داخل القطر الا برخصة بالكتابة تصدرها له مصلحة الآثار التاريخية . فاذا كان واليا على حانوتين أو أكثر ونقـل قطعا أثرية من حانوت الى حانوت يجب أن يقيدها فى دفترى الحانوتين كما لو كان المراد البيع والشراء

المادة الثامنة

لمفتشى مصلحة الآثار التاريخية أى متى شاؤا (سواء كان معهم أو لم يكن معهم أحد من رجال الشرطة) أن يدخلوا كل محل من المحلات المعدّة لتجارة الآثار أو فى بعضه للاطلاع على الدفتر المذكور فى المادة الخامسة من هذا القانون ومراقبة القيد فيه بالضبط ومراجعة مايكون عند التاجر من مواد الآثار , ويتعين عليه وعلى مستخدميه أن يسهلوا لهم مهمتهم على قدر الحاجة ومن ثم يؤشر المفتش على دفتر المحل ويكتب فيه مايراه من الملاحظات النافعة

المادة التاسعة

كل تاجر بالآثار أو عارضها للبيع يقدم على الاتجار أو البيع بدون رخصة يعاقب بالحبس مدّة لاتتجاوز سبعة أيام وبغرامة لاتتعدّى جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين ولا يخل ذلك بالعقوبات الواردة فى المادة السابعة عشرة من قانون الآثار التاريخية المتقدّم ذكره وكل مخالفة أخرى لاحكام هذه اللائحة يعاقب المخالف عليها بواحدة من العقوبتين المتقدم ذكرهما وكل أثر نشأت عنه المخالفة يحجز ويصادر لجانب الحكومة

المادة العاشرة

اذا صدر الحكم بالادانة عن مخالفة أحكام هذه اللائحة يجوز للقاضى فى كل حال أن يحكم أيضا بسحب الرخصة فاذا عاد المخالف وارتكب مخالفة أخرى فى خلال سنة المخالفة الاولى يحتم سحبها .ويكون لمصلحة الآثار التاريخية الحق بسحبها اذا صدر الحكم عن مخالفة من المخالفات المذكورة فى قانون الآثار التاريخية المتقدّم ذكره

المادة الحادية عشرة

يبتدئ العمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩١٣

ناظر الاشغال العمومية
اسماعيل سرى

تعريب قرار من نظارة الاشغال العمومية

رقم ٨ ديسمبر سنة ١٩١١ نمرة ٥١ فيما يختص بقانون تصدير الآثار التاريخية (*)

٨ ديسمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة الرابعة عشرة من القانون نمرة ١٤ الصادر فى سنة ١٩١٢ بشأن الآثار التاريخية قررنا ما يأتى :

المادة الاولى

من يريد تصدير شئ من الآثار التاريخية سواء كان ذلك بطريق البحر أو البر عليه أن يطلب من جناب مدير مصلحة الآثار العام بالكتابة على ورق اعتيادى رخصة بذلك كالمقرر فى المادة الرابعة عشرة من القانون نمرة ١٤ بشأن الآثار التاريخية

المادة الثانية

يجب أن يذكر فى طلب الرخصة اسم الطالب ولقبه وصنعته وجنسيته واسم ميناء التصدير أو المكان التى تسفر منه الى الخارج حينئذ تعرض الآثار وصناديقها أو طرودها على جناب مدير المصلحة لتفحصها ومعها كشف بعدد القطع وجنسها ومقاساتها وأثمان مشتراها أو قيمتها التجارية ولا تضمن هذه الصناديق والطرود سوى عاديات مصرية من عهد الفراعنة أو عاديات يونانية رومانية أو بزنطية أو قبطية فان وجد فى الارسالية شئ من غير هذه العصور أو الطراز يرفض طلب الرخصة

المادة الثالثة

اذا تبين أنه ليس فى مواد التصدير شئ من أصل مشتبه فيه حينئذ تعطى الرخصة فورا أما اذا ارتيب فى أصل شئ منها ورأت المصلحة أن بيانات طالب الرخصة فى شأنها غير وافية يجب اخراج تلك المواد والا فترفض الرخصة لجميع الارسالية

(*) الوقائع المصرية فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٣ وجه ٣٠٥

المـادة الرابعـــة

تطوق الطرود والصناديق التى توضع هذه المواد فيها بسلك من حديد يثبت بختم واحد أو بجملة أختام . ويدفع الطالب عن كل طرد أو صندوق رسما قدره أربعة قروش لوفاء نفقة هذا العمل . وعليه أيضا أن يدفع رسم تصدير بحسب القيمة المقدرة يكون واحدا ونصفا فى المـائة تسلمه ادارة المصلحة الى مصلحة الجمـارك

المـادة الخامسة

بعد اتمام الاجراآت وتسديد الرسوم المذكورة تسلم ادارة الآثار العامة للطالب شهادة برسم مصلحة السكك الحديد الأميرية وهو أو وكيله يسلمها لمكتب المحطة الذى يتولى تصدير الطرود أو الصناديق . وتسلمه أيضا شهادة من نسختين برسم جناب مدير الجمارك يؤخذ منها أن رسم التصدير قد تسدد وتبقى نسخة واحدة منها بيد الطالب أو بيد وكيله والأخرى ترسلها المصلحة الى جمرك مدينة التصدير أو مينائه

المـادة السادسة

تتناول الاجراآت المذكورة لفحص الصـناديق والطرود مواد الارساليات بطريق البريد ويجب ربط الرزم بخيط دوبارة يكون طرفاه مشـبوكين بختم من شمع أو معدن ويلصق على الرزمة ورقة مرور مطبوعة تؤخذ من دفتر قسيمة يمضيها وكيل المصلحة ولا يدفع على الرزم المرسلة بطريق البريد على هذه الصورة الا رسم ختم فقط

المـادة السابعة

عند تقديم الطرود والصناديق الى مكاتب السكك الحديد ومكاتب الجمارك والبوستة يجب أن تكون الاختام عليها سليمة والا تحجز وتسلم الى مصلحة الآثار التاريخية للتحقيق

يبتدئ العمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩١٣

ناظر الاشغال العمومية

اسماعيل سرى

تعريب قرار من نظارة الاشغال العمومية

رقم ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ نمرة ٥٢ فيما يختص بأعمال الحفر للبحث عن الآثار التاريخية (*)

٨ ديسمبر سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قانون الآثار التاريخية نمرة ١٤ الصادر فى سنة ١٩١٢ قررنا ما يأتى :

المادة الاولى

رخص الحفر تعطيها نظارة الأشغال العمومية بناء على طلب جناب مدير مصلحة الآثار التاريخية العام بعد موافقة لجنة العاديات المصرية على ذلك . ثم يجوز للدير العام اصدار رخص مؤقتة للحفر أو الجس الابتدائى الى مدة لاتتعدى شهرا بشرط أن يعرض على النظارة ولجنة الآثار فى أقرب جلسة

المادة الثانية

لاتعطى الرخص الا للعلماء المكلفين بمهمة لهذا الشأن أولمن توصى بهم الحكومات والجامعات أو المجامع العلمية أو جمعيات معارف رسميا وللافراد الذين يعوّل على مقدرتهم وكفاءتهم . وعلى أولئك الافراد اذا لم يكونوا معروفين بأعمال الحفر على الآثار أن يعتمدوا فى ادارة العمل على عالم شهير له الاختبار المطلوب

المادة الثالثة

لاتعطى الرخص الا لفصل واحد بكامله أو الى مدّة منه ولا يخل ذلك بأحكام المادة السادسة عشرة الآتى ذكرها . ويراد بالفصل الكامل المدّة الواقعة بين الخامس عشر من شهر نوفمبر والرابع عشر منه فى السنة التالية

المادة الرابعة

لاتعطى الرخص بالحفر فى أكثر من مكانين فى آن واحد لشخص واحد ولا لمندوبى حكومة واحدة أو جامعة واحدة أو مجمع علمى واحد أو جمعية معارف واحدة

(*) الوقائع المصرية فى ٢٩ ينايرسنة ١٩١٣ وجه ٣٠٦

المادة الخامسة

ترسل طلبات الرخص الى مدير مصلحة الآثار التاريخية العام بمدينة القاهرة قبل الخامس والعشرين من شهر أكتوبر من كل سنة بقدر الامكان ويجب أن يحتوى الطلب على ما يأتى

أولا — اسم الطالب ولقبه وصفته ومحل اقامته وجنسيته

ثانيا — اذا كان الطالب مرسلا رسميا أو موصى به يجب ذكر الحكومة أو الجامعة أو المجمع العلمى أو جمعية المعارف التى تكون قد أرسلته أو وصت به والاوراق التى يستند عليها

ثالثا — اذا كان الطالب أحد الأفراد وليس له الخبرة المطلوبة لادارة أعمال الحفر بنفسه يجب أن يذكر فى الطلب اسم العالم الذى يكون فى عزمه أن يعينه مساعدا له ولقبه وصفته وجنسيته

رابعا — بيان اسم المكان أو الاماكن التى ينوى الحفر فيها وحدودها بالضبط مؤيدا ذلك برسم مستكمل أو برسم نظرى

خامسا — ايضاح الغرض من الحفر بالايجاز و بروغرام الاعمال التى يريد مباشرتها

سادسا — يجوز أن تكون الرخصة عن جزء فقط من المكان أو الأمكنة المطلوبة

سابعا — على المرخص له أن يدفع الى سكرتارية مصلحة الآثار التاريخية فى آخر فصل العمل عشرة قروش صاغ عن كل يوم من المدّة بين بداية العمل ونهايته ويخصص هذا المبلغ لخفارة المكان أو الاماكن التى رخص له بها . على أنه يجوز له اذا شاء أن يستصحب فى أثناء مدّة العمل كلها مندوبا من مصلحة الآثار يدفع له عشرين قرشا صاغا فى اليوم تعويضا له عن مصاريف انتقاله ذهابا وايابا وعليه عند استلامه الرخصة أن يعرّف بالعامل الذى ينوى أن يأخذه للعمل

ثامنـا ـ كل رخصة تقضى على المرخص له مداومة العمل فى كل مكان من الامكنة المرخص بها مدّة ستين يوما بالأقل فى أثناء المدّة التى تقررت لتلك الرخصة

تاسعا ـ يجب على المرخص له أن يبقى فى محل العمل الاشياء الآتى بيانها ويعيدها الى حالتها الأصلية اذا كانت الرخصة تجيز تحويلها أو ازالتها موقتا وهذه الاشياء هى

(ا) الآثار الراكزة فى الأرض (مهما كانت حالتها) التى ترى مصلحة الآثار التاريخية العامة وجوب ابقائها فى أماكنها وكذلك القطع المنفصلة التى تريد اعادتها الى مواضعها

(ب) النصب التى انقلبت تماما وترى الادارة العامة وجوب نصبها أوحفظها كما هى فى مواقعها

(ج) القطع الضخمة التى يأبى المرخص له نقلها على نفقته

عاشرا ـ يمتنع على المرخص له أخذ النقوش عن الآثار بواسطة مواد مرطبة أو الاقدام على عمل مما يسبب لها عوارا

حادى عشر ـ الآثار المنقولة التى يكتشفها المرخص له فى أثناء الحفر الذى يباشر بحسب أحكام رخصة تقسم بينه وبين الحكومة بحسب المادة الحادية عشرة من قانون نمرة ١٤ الصادر فى سـنة ١٩١٢ بشأن الآثار التاريخية وتكون القسمة فى محل العمل أو فى دار الآثار التاريخية بحسب مايطلبه المحتفر أو جناب المدير العام أومندوبه وفى كلتا الحالتين يكون على المحتفر خاصة نفقة نقل هذه الآثار التى تحت القسمة الى تلك الدار

ثانى عشر ـ تعطى المصلحة المرخص له بناء على طلبه بالكتابة الاذن اللازم لنقـل الآثار المنتقلة فى داخل القطر أو لتصـديرها الى الخارج ويجوز اعطاؤه شهادات بدخول جميع قطع الآثار النفيسة التى تكون من نصيبه عند القسمة فى التجارة

ثالث عشر — على المرخص له عند انتهاء الحفر ردم الاخاديد والحفائر وطمر شذور الموميات أو النواويس وبالجملة اعادة الارض التى باشر الحفر فيها الى حالتها الأصلية طبقا لمرام مصلحة الآثار التاريخية ولا يرخص له بتصدير نصيبه من الآثار المنبوشة الا بعد ماتكون تلك المصلحة قد أشرفت على تلك الأرض ورأت أنها فى حالة مرضية . واذا قام صاحب الرخصة بشروط رخصته الى التمام وأراد معاودة الحفر فى السنة التالية يجوز الترخيص له بابقاء أرض الحفر على الحالة التى تكون فيها عند انتهاء الفصل اذا تبين من طبقة الأرض جواز ابقائها على تلك الحالة فاذا رخص له بذلك يترتب عليه حينئذ مواراة العظام البشرية والرفات التى يحتمل أن يشمئز منظرها المشاهدون والمارون بها عرضا

رابع عشر — يسلم المرخص له الى ادارة الآثار العامة فى نهاية فصل الحفر الاوراق الآتية وهى

(أ) رسم أصلى أو رسم نظرى يتبين منه أرض الحفر مع الدلالة على أماكن الاشياء والآثار التاريخية المكتشفة

(ب) كشف بالاشياء والآثار التاريخية التى تكون من نصيبه عند القسمة

(ج) تقرير موجز بسياق أعمال الحفر وبيان نتائجها الكبرى بالاشارة الى الرسم والكشف وذلك لطبعها جميعا اذا لزم فى احدى كراريس وقائع مصلحة الآثار التاريخية فى أقرب نشرة منها

خامس عشر — على المرخص لهم وعلى الجامعة والمجمع العلمى وجمعية المعارف الذين ينوبون عنها أن يعطوا مكتبة دار الآثار التاريخية والمكتبة الخديوية نسخة من المؤلفات والمطبوعات المنفردة ومجاميع الصور التى يطلبونها بشأن ماجريات الحفر والاشياء المكتشفة فى أثناء مباشرته

سادس عشر — اذا قام صاحب الرخصة بشروط رخصته الى التمام وأراد معاودة الحفر وكان قبل نهاية فصل الحفر قد طلب من ادارة الآثار التاريخية العامة تجديد الرخصة للفصل الثانى فتجدد له الا اذا قررت النظارة خلاف ذلك بناء

علىٰ رأى لجنة الآثار المصرية مسندا الى أسباب و يكون جناب المدير العام قد أيده . فان اتضح أن لاقبل له على مداومة أعمال الحفر فى جميع أماكن موقع من مواقع العمل فى آن واحد فلا تجدّد له الرخصة الا فى قسم من ذلك الموقع فقط

سابع عشر ــ اذا خالف المرخص له شرطا مّا من شروط رخصته تعطل ادارة الآثار العامة أو عامل المصلحة المنـدوب لذلك أعمال الحفر الى أن تبطل المخالفة وقد تسحب الرخصة اذا كانت المخالفة جسيمة بقرار تصـدره نظارة الاشغال العمومية بناء على رأى مؤيد بأسباب تبديه لجنة العاديات المصرية القديمة و يؤيده جناب المدير العام

ثامن عشر ــ انه ما عدا الشروط التى يراد بها اجراء أحكام هـذا القانون يجوز أن يدرج فى رخص الحفر جميع الشروط الفنية التى يعرضها جناب المدير العام وتعتمده لجنة العاديات المصرية القديمة

يبتدئ العمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩١٣

ناظر الاشغال العمومية

اسماعيل سرى

مديرية الشرقيـــة

قـــرار
بشأن تسوير الأراضى الفضاء بناحيتى ههيا والابراهيمية بمديرية الشرقية (*)

مدير الشرقيـــة

٣٠ نوفمبر سـنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٩٣ بشأن تسوير الاراضى الفضاء

وموافقة مجلس المديرية بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩١٢

قـــرر ما هو آت

المـادة الاولى

يجرى العمل بمقتضى القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ١٥ يونيه سـنة ١٨٩٣ بشأن تسوير الاراضى الفضاء بناحيتى ههيا والابراهيمية التابعتين لمركز ههيا

المـادة الثانيـــة

يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بعشرة أيام

٢١ ذى الحجة سنة ١٣٣٠ ـ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٢

حسن حسيب

(*) الوقائع المصرية فى ١٠ مارس سنة ١٩١٣ وجه ٨٢٨

تعريب قـــرار

من نظارة الاشـــغال العمومية بتاريخ ٤ ابريل ســـنة ١٩١٢ نمرة ٩

بمنع رى الاراضى الشراق فى الاقاليم الوسطى والبحرية (*)

---

٤ ابريل ســنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٧ صفر سنة ١٣٢١ (١٥ مايو سنة ١٩٠٣) والامر العالى الصادر فى ٩ ربيع الثانى ســنة ١٣٢٣ (٢٢ يونيه سنة ١٩٠٥)

وبناء على ما أشار به جناب وكيل النظارة

قد قررنا ما يأتى :

المـادة الاولى

يمتنع رى الاراضى المعروفة بوجه عام بالشراقى فى الاقاليم الوسطى والبحرية ومن ضمنها أراضى البرسيم الجاف المخصصة لزراعة الذرة أو الزروع الاخرى التى تعدّ أرضها بالكيفية التى تعدّ بها الاراضى لزراعة الذرة وذلك من ٢٥ ابريل فى الوسطى و ٥ مايو الآتى فى البحرية ويبقى ذلك الرى ممتنعا الى يوم يعين فيما بعد بقرار وزارى . ولا يشمل هذا المنع الاراضى المعدّة لزراعة الأرز فى الانحاء التى يصادق على زراعته فيها ولا الاراضى المعدّة لزراعة الخضر والمقاتى والسمسم والفول السودانى ولا الاراضى المخصصة للزروع التى يمكن ارواؤها بميـاه الآبار التى لا اتصال بينها وبين ترعة من الترع بل هى نابعة من طبقات الارض فقط ولا الجزر التى تحيط بها المياه من كل الجهات ولا سواحل النيل

(*) الوقائع المصرية فى ١٠ ابريل سنة ١٩١٢ وجه ١٠١٤

المـادة الثانيـــة

من يخالف هذا القرار يعاقب بالعقوبات المقررة فى الامر العالى المتقدم ذكره الصادر فى ١٧ صفر سنة ١٣٢١ (١٥ مايو سنة ١٩٠٣)

المـادة الثالثـــة

على حضرتى مفتشى الرى العامين فى وجهى بحرى وقبلى وحضرات مديرى الاقاليم البحرية ومديرى أسيوط والمنيا وبنى سويف والجيزة والفيوم تنفيذ قرارنا هذا كل منهم فيما يخصه

ناظر الاشغال العمومية
اسماعيل سرى

قرار من نظارة الاشغال العمومية

رقم ١٨ يوليه سنة ١٩١٢ نمرة ٢٣ ادارة

بابطال منع رى الاراضى الشراقى فى الاقاليم الوسطى والبحرية (*)

---

١٨ يوليه سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر فى ٤ ابريل سنة ١٩١٢ نمرة ٩ ادارة
وبناء على ماعرضه جناب وكيل النظارة بالنيابة

قـــررنا ما يأتى :

المادة الاولى

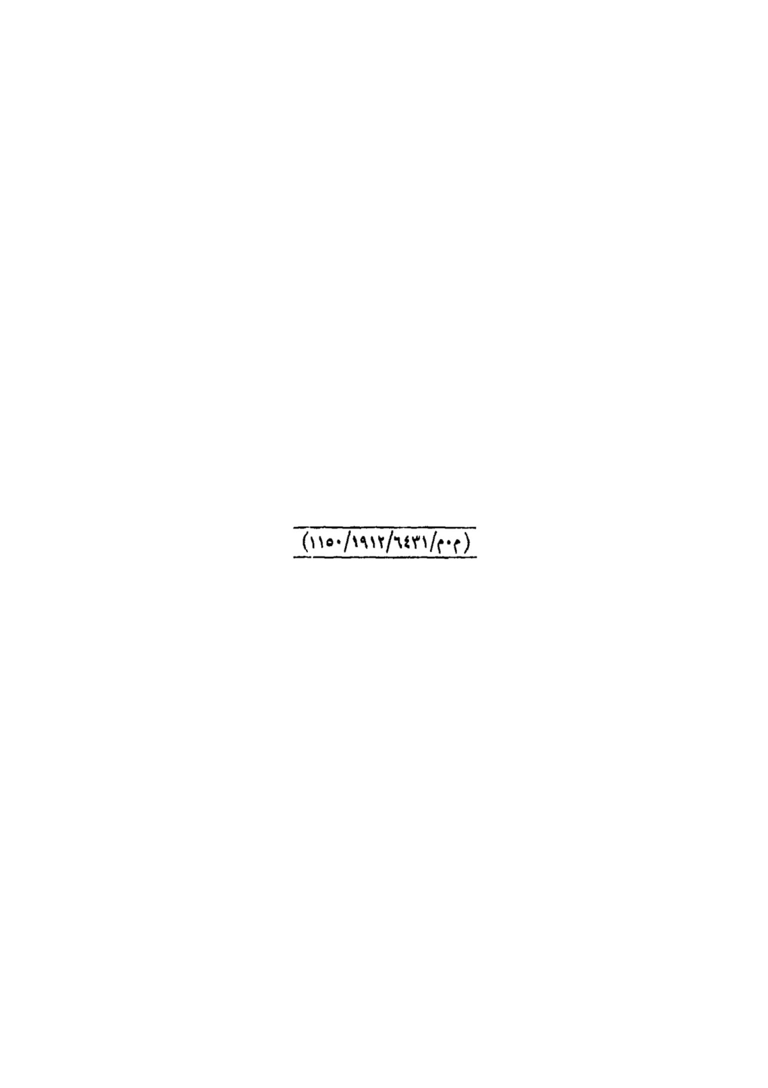
يبطل منع رى الاراضى المعروفة بوجه عام بالشراقى فىالاقاليم الوسطى والاقاليم البحرية ومن ضمنها أراضى البرسيم الجاف المخصصة لزراعة الذرة أوالزراعات الاخرى التى تعدّ أرضها بالطريقة التى تعدّ بها الاراضى لزراعة الذرة وهو المنع المشار اليه فى المادة الاولى من القرار المتقدم ذكره وذلك من اليوم الخامس والعشرين من شهر يوليه سنة ١٩١٢ فىاقليم أسيوط والاقاليم التابعة لتفتيش رى القسم الرابع ومن اليوم السابع والعشرين منه فى باقى الاقاليم الوسطى والاقاليم البحرية ولا يغيّر ذلك شيأ فى جداول المناوبات السابق نشرها فيستمر العمل بها الى أن يصدر أمر آخر . ولا يسوغ لاحد إرواء أراضيه الشراقى فى غير أيام نوبته

المادة الثانيـــة

على حضرتى مفتشى الرى العام بالوجهين القبلى والبحرى وحضرات مديرى الوجه البحرى ومديرى أقاليم أسيوط والمنيا وبنى سويف والجيزة والفيوم تنفيذ قرارنا هذا كل منهم فيما يخصه ؟

ناظر الاشغال العمومية
اسماعيل سرى

(*) الوقائع المصرية فى ٢٢ يوليه سنة ١٩١٢ وجه ٢١٨٩



I. N. 6483-1912-850 br.

18 juillet.

nom de « terres Charaki », comprenant celles sur lesquelles il existe du bersim sec et réservées pour l'ensemencement du maïs ou de toute autre culture dont l'ensemencement se prépare de la même manière que celui du maïs, interdiction faisant l'objet de l'article premier de l'arrêté sus-visé, cessera, dans la Province d'Assiout et dans les Provinces relevant du 4me Cercle, à partir du 25 juillet courant, et dans les autres Provinces de la Moyenne et de la Basse Egypte, à partir du 27 du même mois.

Il est bien entendu que cette mesure ne modifie en rien les programmes de rotations déjà publiés, lesquels continueront à être appliqués jusqu'à nouvel ordre.

Nul ne pourra irriguer ses terres Charaki en dehors des tours de rôle.

ART. 2.

MM. les Inspecteurs Généraux des Irrigations de la Basse et de la Haute Egypte et MM. les Moudirs de la Basse Egypte et d'Assiout, Minieh, Béni-Souef, Guizeh et Fayoum, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Alexandrie, le 18 juillet 1912.

Le Ministre des Travaux Publics,
(Signé) : ISMAÏL SIRRY.

4 avril.

ART. 2.

En cas de contravention au présent arrêté, il sera fait application des pénalités visées au Décret susmentionné du 17 Safar 1321 (15 mai 1903).

ART. 3.

MM. les Inspecteurs Généraux des Irrigations de la Basse et de la Haute Egypte, et MM. les Moudirs de la Basse Egypte et d'Assiout, Minieh, Béni-Souef, Guizeh et Fayoum sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Le Caire, le 4 avril 1912.

Le Ministre des Travaux Publics,
(Signé): ISMAÏL SIRRY.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 23

portant levée de l'interdiction d'arroser les terres Charaki dans la Moyenne et la Basse Egypte (*).

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

18 juillet.

Vu l'Arrêté ministériel n° 9 S.A., en date du 4 avril 1912 ;
Sur la proposition de M. le Sous-Secrétaire d'Etat p.i. ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

L'interdiction d'arroser dans la Moyenne Egypte et dans la Basse Egypte les terres généralement connues sous le

(*) Journ. Off. 22 juillet, page 1783.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 9
portant interdiction d'arroser les terres Charaki dans la Moyenne et la Basse Egypte (*).

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu le Décret du 17 Safar 1321 (15 mai 1903) ; 4 avril.
Vu le Décret du 9 Rabi-Tani 1323 (22 juin 1905) ;
Sur la proposition de M. le Sous-Secrétaire d'État ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

A partir des 25 avril courant et 5 mai prochain et jusqu'à une date à fixer ultérieurement par Arrêté ministériel, il sera interdit d'arroser dans la Moyenne Egypte et dans la Basse Egypte respectivement, les terres généralement connues sous le nom de « terres Charaki », comprenant celles sur lesquelles il existe du bersim sec, et réservées pour l'ensemencement du « maïs » ou de toute autre culture dont l'ensemencement se prépare de la même manière que celui du « mais ».

Cette interdiction ne s'appliquera pas, toutefois, aux terres destinées à la culture du riz dans les zones où cette culture serait approuvée, ni aux légumes, cucurbitacées, sésames et arachides, ni aux terres réservées pour les cultures dont l'arrosage pourrait s'effectuer au moyen d'eau puisée dans les puits n'ayant de communication avec aucun canal, mais recevant uniquement leur eau des nappes souterraines, ni aux îlots entourés d'eau de tous côtés, ni aux sahels du Nil.

(*) Journ. Off. 10 avril, page 794.

Clôture des terrains vagues aux villages de Hehya et Ibrahimieh (Charkieh) (*).

LE MOUDIR DE CHARKIEH,

30 novembre.

Vu l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 15 juin 1893, relatif à la clôture des terrains vagues ;

Et l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 9 novembre 1912 ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

L'Arrêté du 15 juin 1893, sus-visé, sera applicable aux villages de Hehya et Ibrahimieh dépendant du District de Hehya.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur dix jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 30 novembre 1912.

Le Moudir de Charkieh,
(Cachet) : HASSAN HASIB.

(*) Journ. Off. 10 mars 1913, page 583.

8 décembre.

ART. 17.

En cas de contravention à l'une quelconque des conditions de l'autorisation, les travaux pourront être suspendus par la Direction Générale ou par tout agent du Service autorisé à cet effet, jusqu'à ce que l'état de contravention ait cessé. L'autorisation pourra même être retirée en cas de contravention grave, par arrêté du Ministre des Travaux Publics pris sur avis motivé du Comité d'Egyptologie appuyé par le Directeur Général.

ART. 18.

Outre les clauses ayant pour but de donner effet aux dispositions du présent règlement, les autorisations de fouilles pourront renfermer toutes les conditions techniques qui, proposées par le Directeur Général, auront été approuvées par le Comité d'Egyptologie.

ART. 19.

Le présent règlement entrera en vigueur à partir du 1er janvier 1913.

Le Caire, le 8 décembre 1912.

Le Ministre des Travaux Publics
(Signé): ISMAIL SIRRY.

8 décembre.

2° Une liste de tous ces objets et monuments, comprenant ceux-là mêmes qui lui seront échus en partage ;

3° Un rapport sommaire contenant l'historique des travaux et l'indication des principaux résultats obtenus, avec références au plan et à la liste ;

le tout pour être publié, s'il y a lieu, dans l'une des livraisons prochaines des « Annales du Service des Antiquités ».

Art. 15.

Les concessionnaires ainsi que les Universités, Académies et Sociétés qu'ils représentent, devront déposer au Musée, pour sa bibliothèque, et à la Bibliothèque Khédiviale, un exemplaire des ouvrages, tirages à part, recueils de gravures publiés par leurs soins sur les faits relevés et sur les objets découverts au cours de leurs fouilles.

Art. 16.

Lorsque le concessionnaire se sera strictement conformé aux conditions de son autorisation et qu'il aura, avant la fin de la campagne, adressé à la Direction Générale une demande tendant au renouvellement de l'autorisation pour la saison prochaine, ce renouvellement lui sera accordé à moins que le Ministre, sur avis motivé du Comité d'Egyptologie appuyé par le Directeur Général, n'en décide autrement.

Toutefois, si l'on venait à constater qu'il n'est pas en état de maintenir des chantiers ouverts sur tous les points d'un site à la fois, le renouvellement pourra ne lui être accordé que pour une portion de ce site seulement.

l'intérieur et à l'exportation des antiquités mobilières qu'il aura trouvées. 8 décembre.

Il pourra en outre lui être délivré des certificats constatant l'entrée dans le commerce de toute pièce importante qui lui sera échue au partage.

ART. 13.

A la fin de la campagne, il devra combler les tranchées et les puits, enterrer les fragments de momies ou de cercueils, et d'une manière générale, remettre en état, à la satisfaction du Service des Antiquités, les terrains sur lesquels il aura opéré. Il ne sera autorisé à exporter sa part des objets trouvés qu'après que le Service des Antiquités aura constaté l'état satisfaisant de ces terrains.

Toutefois le fouilleur qui se sera strictement conformé aux conditions de son autorisation et qui désirera reprendre ses travaux l'année suivante, pourra être autorisé, si la nature des lieux le permet, à les laisser dans l'état où ils se trouveront à la fin de la campagne. Il devra, dans ce cas, faire disparaître les ossements humains et les débris du même genre, dont la présence pourrait choquer les visiteurs ou les passants de hasard.

ART. 14.

Il remettra à la Direction Générale, à la fin de chaque campagne :

1° Un plan, ou tout au moins un croquis, du champ des fouilles, avec légende indiquant la position des objets et monuments découverts ;

8 décembre. leur dépose temporaire ont été autorisés par les termes de son permis :

1° Les monuments fixés au sol quel qu'en soit l'état qui, au jugement de la Direction Générale, doivent être conservés sur place, ainsi que les fragments détachés qu'elle désirera remettre en position ;
2° Les pièces entièrement renversées que la Direction Générale jugera devoir être relevées ou conservées telles quelles sur place;
3° Les pièces pesantes que le concessionnaire refusera d'emporter à ses frais.

ART. 10.

Il sera prohibé de prendre sur les monuments des estampages par procédé humide ou de se livrer sur eux à aucune manœuvre qui risquerait de les endommager.

ART. 11.

Les antiquités mobilières trouvées par le concessionnaire au cours des fouilles exécutées en conformité des dispositions de son permis seront partagées entre lui et le Gouvernement dans les conditions prévues par l'art. 11 de la Loi n° 14 de 1912 sur les antiquités. Le partage sera opéré sur place ou au Musée, selon que le fouilleur ou le Directeur Général ou son délégué en feront la demande; dans les deux cas, le transport au Musée des pièces soumises au partage se fera aux frais du fouilleur.

ART. 12.

Le concessionnaire recevra du Service sur sa demande faite par écrit, les permis nécessaires aux transports à

8 décembre.

ART. 6.

Les autorisations pourront porter sur une partie seulement du site ou des sites demandés.

ART. 7.

Tout concessionnaire sera tenu de verser au Secrétariat du Service des Antiquités, à la fin de chaque campagne et pour chaque jour écoulé entre le commencement et la fin des travaux, la somme de P. E. 10, qui sera affectée aux frais de gardiennage du ou des sites à lui concédés.

Toutefois, au cas où il le préférerait, il pourra se faire accompagner, pendant toute la durée des travaux, d'un délégué du Service, auquel il paiera la somme de P.E. 20 par jour à titre d'indemnité, et en plus les frais de voyage aller et retour.

Il devra faire connaître le parti qu'il prend au moment où l'autorisation lui sera remise.

ART. 8.

Toute autorisation comportera l'obligation de continuer les travaux sur le site ou sur chacun des sites concédés pendant soixante jours au moins au cours de la période pour laquelle elle aura été accordée.

ART. 9.

Le concessionnaire sera tenu de laisser sur place et de remettre en leur état primitif, si leur déplacement ou

8 décembre.

ART. 3.

Les autorisations ne seront accordées que pour une seule saison entière ou pour une partie quelconque d'une saison, sans préjudice des dispositions de l'article 16 ci-après. La saison entière comprend le temps qui s'écoule entre le 15 novembre d'une année et le 14 novembre de l'année suivante.

ART. 4.

Des autorisations ne pourront être accordées pour plus de deux sites à la fois à un même particulier, non plus qu'aux représentants d'un même Gouvernement, Université, Académie ou Société.

ART. 5.

Les demandes d'autorisation seront adressées, autant que possible, avant le 25 octobre de chaque année, à la Direction Générale du Service des Antiquités, au Caire.

Elles devront contenir :

1° Les nom, prénoms, qualités, domicile et nationalité du requérant ;

2° En cas de mission officielle ou de recommandation, la mention du Gouvernement, de l'Université, de l'Académie ou de la Société savante qui les ont données, avec pièces à l'appui ;

3° Au cas où il s'agirait d'un particulier ne possédant pas l'expérience voulue pour diriger les travaux en personne, les nom, prénoms, qualités et nationalité du savant qu'il a l'intention de s'adjoindre ;

4° L'indication exacte, avec plan ou croquis à l'appui, du nom, de l'emplacement et des limites du ou des sites qu'il se propose d'exploiter ;

5° Une exposition sommaire du but des fouilles et du programme des travaux à exécuter.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 52. — Règlement pour les fouilles (*).

SERVICE DES ANTIQUITÉS

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu la Loi n° 14 de 1912 sur les antiquités ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

8 décembre.

Les autorisations de fouilles sont accordées par le Ministre des Travaux Publics sur la proposition du Directeur Général du Service des Antiquités après avis favorable du Comité d'Egyptologie.

Des autorisations provisoires de fouilles ou de sondages préliminaires pourront être délivrées par le Directeur Général pour une période qui ne devra pas dépasser un mois, à condition pour lui d'en référer au Ministre et au Comité d'Egyptologie dans sa première séance utile.

ART. 2.

Les autorisations ne seront accordées qu'à des savants chargés de mission ou recommandés officiellement par les Gouvernements, par les Universités, par les Académies, par les Sociétés savantes, et aux particuliers qui paraîtront présenter des garanties suffisantes. Ceux-ci devront, s'ils ne sont pas déjà connus par leurs travaux sur le terrain, s'assurer, pour diriger leur entreprise, le concours d'un savant réputé comme ayant l'expérience nécessaire.

(*) Journ. Off. 29 janvier 1913, p. 229.

8 décembre.

2° Un certificat adressé à deux exemplaires à la Direction des Douanes et constatant que le droit de sortie a été acquitté. L'un des deux exemplaires demeurera en la possession du requérant ou de son représentant, l'autre sera expédié par les soins du Service à la douane de la ville ou du port de sortie.

ART. 6.

Les mêmes formalités d'examen seront exigées pour les envois faits par la poste. Toutefois, les paquets contenant les objets devront être assujettis par une ficelle dont les deux bouts seront pris dans un cachet en cire ou en métal. Un laissez-passer imprimé, détaché d'un cahier à souche et signé par le représentant du Service, sera collé sur le paquet.

Aucun droit autre que celui de scellage ne sera exigé pour les objets expédiés ainsi par la poste.

ART. 7.

Les colis ou caisses devront être présentés aux bureaux des chemins de fer, des douanes et de la poste avec les sceaux intacts, sous peine d'être saisis et remis au Service des Antiquités pour enquête.

ART. 8.

Le présent règlement entrera en vigueur à partir du 1er janvier 1913.

Le Caire, le 8 décembre 1912.

Le Ministre des Travaux Publics,
(Signé) : ISMAÏL SIRRY.

8 décembre.

Art. 3.

Au cas où l'examen ne révélerait la présence d'aucun objet d'origine suspecte, l'autorisation sera délivrée sans délai. S'il révélait la présence d'objets d'origine suspecte et que les explications fournies par le requérant à leur sujet ne fussent pas reconnues comme satisfaisantes par le Service, ces objets seront retirés, sans quoi l'autorisation serait refusée pour le tout.

Art. 4.

Les colis ou caisses renfermant les objets dont la sortie aura été autorisée après examen seront entourés de fil de fer maintenu par un ou plusieurs sceaux; le requérant paiera pour chaque colis ou caisse un droit de P.E. 4, destiné à couvrir les frais de l'opération.

Il devra en même temps acquitter sur la valeur déclarée des objets un droit de sortie de 1 $^{1}/_{2}$ pour cent dont le montant sera remis à l'Administration des Douanes par la Direction Générale du Service.

Art. 5.

Après accomplissement des formalités et acquittement des droits ci-dessus, la Direction Générale remettra au requérant:

1° Un cetificat adressé à l'Administration des Chemins de fer de l'Etat, et qui sera remis par lui ou par son représentant aux autorités de la gare par laquelle il expédiera les colis ou caisses contenant les objets;

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 51.

Réglement pour l'exploitation des antiquités (*).

SERVICE DES ANTIQUITÉS

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu l'article 14 de la Loi n° 14 de 1912 sur les antiquités;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

8 décembre. Toute personne qui désirera exporter des objets antiques, par voie de mer ou par voie de terre, devra en demander l'autorisation par écrit, sur papier libre, à la Direction Générale du Service des Antiquités, pour obtenir l'autorisation exigée par l'art. 14 de la Loi n° 14 de 1912 sur les antiquités.

ART. 2.

La demande devra contenir les nom, prénoms, qualité et nationalité du requérant, ainsi que l'indication du port ou du point de sortie. En même temps les objets et les colis ou caisses les renfermant devront être présentés à l'examen de la Direction avec une liste indiquant le nombre des pièces, leur nature, leurs dimensions et leur prix d'achat ou leur valeur commerciale. Les colis ou caisses ne devront renfermer que des objets égyptiens des temps pharaoniques, gréco-romains, byzantins ou coptes; la présence de n'importe quel objet d'autre époque ou d'autre style entraînera le refus de l'autorisation.

(*) Journ. Off. 29 janvier 1913, page 228.

condamnation pour une contravention commise dans l'année d'une première condamnation, le retrait de l'autorisation sera obligatoire.

8 décembre.

L'autorisation pourra toujours être retirée par le Service des Antiquités en cas de condamnation pour l'une des infractions prévues par la Loi sur les antiquités sus-visée.

ART. 11.

Le présent règlement entrera en vigueur à partir du 1er janvier 1913.

Le Caire, le 8 décembre 1912.

Le Ministre des Travaux Publics,
(Signé) : ISMAÏL SIRRY.

décembre.

ART. 8.

Les inspecteurs du Service des Antiquités, accompagnés ou non des agents de la force publique, pourront à tout moment pénétrer dans tout local et dans toute partie d'un local affecté au commerce des antiquités pour inspecter le registre prévu à l'art. 5 et en contrôler la tenue régulière et pour vérifier le stock du marchand. Le marchand ainsi que le personnel de son établissement devront faciliter l'inspection en tant que de besoin. A la fin de l'inspection, l'inspecteur visera le registre de l'établissement et y consignera toute observation qu'il lui semblera utile.

ART. 9.

Sans préjudice des peines prévues à l'art. 17 de la Loi sur les antiquités sus-visée, le fait d'exercer, sans autorisation, la profession de marchand ou de vendeur d'antiquités, sera puni d'un emprisonnement ne dépassant pas sept jours et d'une amende n'excédant pas L.E. 1, ou de l'une de ces deux peines seulement.

Toute autre contravention aux dispositions du présent règlement sera punie de l'une ou l'autre des peines susmentionnées.

Toute antiquité, objet de la contravention, sera saisie et confisquée.

ART. 10.

En cas de condamnation pour contravention aux dispositions du présent règlement, le juge pourra toujours ordonner le retrait de l'autorisation. En cas d'une seconde

où il inscrira jour par jour et par numéro d'ordre toutes les antiquités par lui acquises avec tous les détails de dimensions, matière, couleur, etc., nécessaires pour l'identification de l'objet ainsi que des indications sur la provenance suffisantes pour établir que l'objet rentre dans le commerce.

8 décembre.

Lorsqu'un objet porté au registre est vendu, mention en sera faite au registre avec indication, autant que possible, des nom et qualité de l'acheteur.

Avant d'être mis en usage, le registre devra être paraphé ou cacheté à chaque page par un inspecteur du Service des Antiquités.

Seront seuls exempts des dispositions du présent article, les objets mis en vente à un prix ne dépassant pas L. E. 5.

ART. 6.

Aucun des objets d'antiquité dont dispose un marchand en boutique ne sera gardé en dehors du local où celui-ci est autorisé à exercer son commerce.

ART. 7.

Aucun objet d'antiquité ne pourra être transporté à l'intérieur du pays par un marchand en boutique qu'avec l'autorisation écrite du Service des Antiquités.

Lorsqu'un marchand est propriétaire de plus d'une boutique, les transports d'une boutique à une autre seront mentionnés aux registres des deux établissements comme s'il s'agissait de vente et d'achat.

8 décembre.

ART. 2.

Les autorisations pour marchand en boutique seront accordées par la Direction Générale du Service des Antiquités; celles de vendeur à l'étalage seront accordées par les directions locales du dit Service après avoir pris l'avis de l'autorité locale.

Toutes les autorisations seront strictement personnelles.

ART. 3.

Les demandes d'autorisation pour marchand en boutique seront adressées par les intéressés à la Direction Générale du Service des Antiquités sur papier timbré de P. T. 3.

Elles contiendront :

1° Les nom, prénoms et domicile du requérant;
2° L'indication du local où celui-ci désire exercer son commerce;
3° Un extrait du casier judiciaire du requérant.

ART. 4.

Les demandes d'autorisation pour vendeur à l'étalage seront adressées par les intéressés à la Direction Locale du Service des Antiquités sur papier timbré de P. T. 3.

Elles contiendront :

1° Les nom, prénoms et domicile du requérant;
2° L'indication du ou des endroits où celui-ci désire exercer sa profession.

ART. 5.

Tout marchand en boutique devra tenir un registre suivant un modèle approuvé par le Service des Antiquités

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 50.

Règlement sur les autorisations pour faire le commerce des antiquités (*)

SERVICE DES ANTIQUITÉS

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu l'article 13 de la Loi n° 14 de 1912 sur les antiquités; **8 décembre.**

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Les autorisations pour faire le commerce des antiquités seront de deux espèces :

1° L'autorisation pour marchand d'antiquités en boutique ;

2° L'autorisation pour vendeur d'antiquités à l'étalage.

Les marchands dûment autorisés de la première classe auront seuls qualité pour tenir boutique ouverte ; ils ne pourront, par contre, faire le commerce des antiquités en dehors de la boutique ou autre établissement semblable mentionné dans leur autorisation.

Les vendeurs à l'étalage n'auront qualité que pour vendre de menus objets dont le prix ne devra en aucun cas dépasser cinq Livres Egyptiennes, en les étalant à l'endroit ou à l'un des endroits mentionnés dans leur permis.

(*) Journ. Off. 29 janvier 1913, page 227.

ARRÊTÉ.

Clôture des terrains vagues au Bandar de Mina El Kamh (*)

LE MOUDIR DE CHARKIEH,

29 octobre. Vu l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 15 juin 1893, relatif à la clôture des terrains vagues;

Vu la délibération de la Commission Locale de Mina el Kamh en date du 16 octobre 1912;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

L'Arrêté du 15 juin 1893, sus-visé, sera applicable au Bandar de Mina el Kamh.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur dix jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 29 octobre 1912.

Le Moudir de Charkieh,

(Cachet) : HASSAN HASIB.

(*) Journ. Off. 27 janvier 1913, page 209.

Muzzling dogs in Ismaïlia Town (*).

THE GOVERNOR OF THE CANAL,

Having taken into consideration Art. 9 of Law No. 22 of 1905 ; 30 décembre

And in view of the fact that a case of rabies has occurred in Ismailia ;

ORDERS AS FOLLOWS:

ART. 1.

All dogs, while in the streets and public places of Ismailia town and its suburbs, must be muzzled or kept on a leash.

In either case every dog must wear a collar bearing on a metal plate the name and address of the owner.

ART. 2.

This order shall come into force within three days from the date of its publication in the *Journal Officiel*.

Port Said, 30th December 1912.

MOHAMMED MAHMOUD.

(*) Journ. Off. 15 janvier 1913, page 118

ARRÊTÉ.

Stationnement des charrettes au Bandar de Samanoud (*).

LE MOUDIR DE GHARBIEH,

26 décembre

Vu l'article 11 du Règlement sur les charrettes en date du 10 janvier 1891, modifié par Arrêté du 18 juin 1901 ;

Vu l'avis conforme de la Commission Locale du Bandar de Samanoud, émis dans sa séance en date du 26 septembre 1912 ;

ARRÊTE :

1. — Les endroits ci-après sont fixés pour le stationnement des charrettes et tombereaux au Bandar de Samanoud :

	Nombre de voitures.
1° Station dans la rue El Mahatta El Bahari, derrière les bâtiments du chemin de fer, à côté de la barrière...	10
2° Station au côté est de la barrière des magasins de la gare	10
3° Station devant le côté ouest de la propriété des héritiers d'El Saïd El Badrawi, en face de la nouvelle Halaket el Kotn	10

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Tanta, le 26 décembre 1912 (17 Moharrem 1331).

MOHAMMED MOUHEB.

(*) Journ. Off. 13 janvier 1913, page 96.

ARRÊTÉ.

Prohibition de la chasse dans la partie du Lac Menzaleh rentrant dans la circonscription de la Moudirieh de Dakahlieh (*).

LE MOUDIR DE DAKAHLIEH,

30 décembre

Vu l'article 9 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 4 mai 1912 portant règlement sur la chasse;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 9 octobre 1912;

ARRÊTE :

1° La chasse est interdite aux endroits affectés à la pêche dans la partie du Lac Menzaleh rentrant dans la circonscription de cette Moudirieh.

2° Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Mansourah, le 30 décembre 1912 (21 Moharrem 1331).

MOHAMMED CHOUKRY.

(*) Journ. Off. 11 janvier 1913, page 75.

ARRÊTÉ.

Changement du nom du Mehkémeh de Nawa en celui du Mehkémeh de Chibine El Kanater (*).

DIRECTION DES SERVICES JUDICIAIRES DES MEHKÉMEHS

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

31 décembre. Vu l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur, en date du 8 décembre 1912, donnant, à partir du 1er janvier 1913, au Markaz de Nawa le nom de « Markaz de Chebine El-Kanater » ;

Vu l'article 4 de la Loi nº 25 de 1909;

ARRÊTE:

Le Mehkémeh de Nawa portera le nom de « Mehkémeh de Chebine El-Kanater » à partir du 1er janvier 1913.

Fait au Caire, le 31 décembre 1912 (22 Moharrem 1331).

Le Ministre de la Justice,
(Signé) : HUSSEIN RUCHDI.

(*) Journ. Off. 11 janvier 1913, page 75.

ARRÊTÉ.

Modification à la liste des quartiers uniquement affectés à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics au Caire (*)

Le Gouverneur du Caire,

Vu l'article 2 de la Loi n° 1 de 1904 sur les établissements publics ; **24 décembre.**

Vu l'Arrêté du Gouvernorat du 30 avril 1904, désignant les quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce et les arrêtés qui l'ont successivement modifié ou complété ;

ARRÊTE :

Article premier.

Est ajoutée à la liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce, désignés dans l'article 1er du susdit arrêté, la localité suivante :

District de Waïly.

La localité « El Helmieh » comprise entre les deux stations de Zeitoun et de Matarieh.

Art. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 24 décembre 1912 (15 Moharrem 1331).

Ibrahim Neguib.

(*) Journ. Off. 1er janvier 1913, page 2.

ARRÊTÉ.

Stations des voitures publiques à Assiout (*).

LE MOUDIR D'ASSIOUT,

21 décembre

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 16 août 1906 sur le tarif et stationnement des voitures publiques au Bandar d'Assiout ;

ARRÊTE :

1. — Est ajoutée à la liste des stations dans l'arrêté sus-visé la mention suivante :

NOM DE LA STATION	EMPLACEMENT	Nombre de voitures
Station de la fabrique de tabac.	En face de la fabrique de tabac en dehors de la barrière de la gare, du côté sud	10

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Assiout, le 21 décembre 1912 (12 Moharrem 1331).

IBRAHIM FATHY.

(*) Journ. Off. 30 décembre, page 2990.

ARRÊTÉ
comportant le changement du nom du tribunal de Markaz de Nawa en celui du tribunal de Markaz de Chibine El-Kanater (*).

DIRECTION DES SERVICES JUDICIAIRES DES TRIBUNAUX INDIGÈNES

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

24 décembre

Vu l'Arrêté du Ministère, en date du 27 avril 1904, instituant un tribunal de Markaz au Markaz de Nawa;

Vu l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur, en date du 8 décembre 1912, donnant, à partir du 1er janvier 1913, au Markaz de Nawa le nom de « Markaz de Chibine El-Kanater »;

ARRÊTE:

Le Tribunal de Markaz de Nawa portera le nom de « Tribunal de Markaz de Chibine El-Kanater » à partir du 1er janvier 1913.

Fait au Caire, le 24 décembre 1912 (15 Moharrem 1331).

Le Ministre de la Justice,
(Signé): HUSSEIN RUCHDI.

(Traduction.)

(*) Journ. Off. 30 décembre, page 2990.

18 décembre. Tantah et différents travaux de moindre importance en d'autres endroits. Ces avances sont remboursables au Gouvernement à raison de 2 ½ pour cent d'intérêt et de 2 ½ pour cent d'amortissement.

Services divers. Le reste des crédits versés sur le Fonds de Réserve se rapportent à des achats de terrains ou à l'appropriation de biens libres par différentes Administrations. En ce qui regarde ces derniers, il ne s'agit que d'une simple opération d'écritures, une recette équivalente étant passée au crédit de la Réserve.

Caire, le 18 décembre 1912.

Signé : E. H. Cecil.

18 décembre.

Construction d'un brise-lames destiné à protéger les bateaux déchargeant aux quais à bois, estimée à L.E. 40.000.

Renforcement du brise-lames extérieur, endommagé par le gros temps, estimé à L.E. 20.000.

Construction d'une jetée spéciale de déchargement et de magasins pour nitrates, rendus nécessaires par l'importation considérablement accrue de ce produit, estimée à L.E. 22.100.

De l'ensemble total de ce programme, qui s'élève à L.E. 460.700, près de L.E. 141.000 auront été dépensées à la fin du présent exercice.

Le solde sera réparti sur les quatre années de 1913 à 1916. Le crédit ouvert pour 1913 est de L.E. 80.000, lequel, avec le solde disponible de crédits antérieurs, permettra l'achèvement du port des nitrates et un sérieux avancement des autres travaux.

Aux quais de l'Arsenal la station n° 13 a été achevée et sera prête pour le commerce en juin prochain. L'on espère achever en 1913 les stations n°s 34, 35 et 41 sur le Quai Mahmoudieh. Le renforcement du brise-lames extérieur et la construction de celui des quais à bois seront probablement achevés en 1914, tandis que les travaux entrepris sur les Quais Mahmoudieh et de l'Arsenal ne pourront pas être terminés avant 1916.

Tant que l'exécution de ce programme n'aura pas été achevé, tous travaux relatifs à l'amélioration d'autres ports devront nécessairement être ajournés.

Avances aux Municipalités.

Celles-ci représentent des avances pour installations d'eau à Mataria, Mehalla El Kobra, Minia et Bilbeis ; pour installations d'éclairage à Bilbeis et Assiout, pour installation d'égouts à Mansourah et, en dernier lieu, pour travaux de voirie à

18 décembre. les eaux de pluie par des égouts de vidange. On poussera les travaux du système à air comprimé. L'on estime à L.E. 250.000 au moins la somme qui sera nécessaire l'an prochain pour les travaux, et un nouveau crédit représentant cette somme a, en conséquence, été prévu à cet effet.

Chemins de fer.

Le programme des chemins de fer pour 1913 absorbe L.E. 445.000. Les dépenses pour de nouvelles lignes sont estimées à L.E. 177.000, y compris L.E. 95.000 pour la ligne de Zagazig-Zifta et L.E. 68.000 pour les lignes nouvelles dans la province de Menoufieh. La poursuite de la réalisation du programme relatif à la reconstruction des ponts demande L.E. 60.000 et, d'autre part, L.E. 25.000 sont affectées à la réfection des gares et des signaux. L.E. 20.000 sont consacrées aux travaux de reconstruction en cours de la gare d'Alexandrie ; L.E. 46.500 à différents travaux dans le district du Caire ; L.E. 20.000 à l'amélioration des lignes auxiliaires de la Haute Egypte ; L.E. 36.000 à de nouveaux matériaux de voie, et L.E. 20.000 à la poursuite des travaux de construction de logements pour le personnel inférieur. Le solde, soit une somme de L.E. 40.000, est requis pour différents travaux accessoires, pour des achats de terrains et pour des frais généraux afférents aux nouveaux travaux.

Port d'Alexandrie.

Les principaux travaux en cours d'exécution au port d'Alexandrie sont les suivants :

Extension du Quai Mahmoudieh (Quai E), coût total estimé à L.E. 288.600 ;

Achèvement des Quais de l'Arsenal (Quai K), estimé à L.E. 90.000 ;

18 décembre.

Passant à la Haute Egypte L.E. 16.000 sont inscrites pour le projet Sharaha, destiné à améliorer l'irrigation à l'Est du Chemin de fer à l'extrémité Sud-Est de la province de Béni-Souef; L.E. 13.000 sont requises pour la poursuite des importants travaux de revêtement des digues de bassins, lesquels demanderont plusieurs années pour être achevés; L.E. 11.500 sont destinées à des améliorations de drainage. D'autres sommes, s'élevant en tout à L.E. 23.000, sont accordées pour des travaux de protection aux barrages d'Assiout et d'Esna, entrepris dans le but de laisser ouvert le bief de navigation sans recours à un drainage annuel.

Un crédit de L.E. 26.910 est ouvert pour les travaux de conversion des bassins, comme supplément de ceux déjà accordés pour faire face aux réclamations d'indemnités pour terrains occupés et de dédommagements. Une autre grande somme sera requise à cet effet en 1914. L.E. 40.000 sont accordées pour travaux de nivellement et d'observation au Soudan, entrepris dans le but d'améliorer la fourniture d'eau de l'Egypte. Le dernier versement du coût des travaux de surélévation du Barrage d'Assouan figure pour la somme de L.E. 40.000, et une somme équivalente est également prévue comme part d'indemnités à payer en 1913 du chef de dommages et de déplacements à l'issue des travaux.

Assainissement du Caire.

Les travaux d'assainissement du Caire ont considérablement avancé durant l'année. L'ensemble des crédits ouverts à ce jour se montent à L.E. 817.704, dont L.E. 767.000 ont été dépensées. Le programme des travaux pour 1913 prévoit l'accomplissement du grand collecteur; du poste de pompes à Kafr-el-Gamous; de l'assainissement de Zeitoun, ainsi que certains travaux de remplacement des égouts pour

18 décembre.

Les soldes non épuisés de crédits déjà ouverts sur le Fonds de Réserve s'élèveront probablement à L.E. 1.300.000 à la fin de 1912. Les crédits suivants ont été accordés en sus pour 1913 :

Irrigation et Drainage (y compris achats de terrains)	L.E.	837.660
Assainissement du Caire	»	250.000
Chemins de fer (y compris achats de terrains)	»	445.000
Port d'Alexandrie	»	80.000
Avances aux Municipalités pour éclairage, distribution d'eau, etc.	»	73.000
Divers	»	9.340
Total	L.E.	1.695.000

Irrigation et Drainage.

Sur les crédits ouverts pour l'irrigation, non moins de L.E. 480.000 sont affectées à la continuation des travaux des grands projets de drainage de l'Ouest de Béhéra et du Centre de Gharbieh, commencés l'année dernière et très avancés déjà en leurs parties préliminaires. Ils seront vigoureusement poussés en 1913. L'on se propose ainsi de donner une forte impulsion aux travaux ayant pour but le remaniement du drainage du Nizam, d'où de grands avantages résulteront pour une superficie considérable de la Province de Dakahlieh; un crédit supplémentaire de L.E. 20.000 est ouvert à cet effet. Parmi d'autres crédits affectés à l'irrigation dans la Basse Egypte on peut citer L.E. 5.000 pour la poursuite des pressants travaux de remaniement du drain de Teh-el-Baroud et L.E. 16.000 pour le renforcement des digues du Nil contre les crues.

FONDS DE RÉSERVE

18 décembre.

Le solde à l'actif du Fonds de Réserve au 1er janvier 1912 était de	L.E.	5.848.000
Les sommes qui viendront s'ajouter au Fonds de Réserve sont évaluées comme suit :		
1. Produit de la vente de biens libres ... ... L.E. 100.000		
2. Intérêts sur fonds placés en titres et recettes diverses ... ... » 202.000		
3. Excédent budgétaire probable en 1912 ... » 1.800.000		
	»	2.102.000
	L.E.	7.950.000
A déduire le montant probable des paiements effectués en 1912	»	2.100.000
Laissant un solde de	L.E.	5.850.000

à l'actif du Fonds de Réserve au 31 décembre 1912.

Fonds de Réserve.

On remarquera que, ainsi qu'il est signalé plus haut, le solde disponible à la fin de l'année sera à peu de chose près, le même qu'il y a un an. Mais il importe de remarquer aussi que les titres constituant le Fonds de Réserve ont, ces derniers temps, subi une dépréciation d'environ 3%, qu'on espère n'être que temporaire, et qui est due à la baisse générale provoquée dans les titres de premier ordre par la guerre balkanique.

18 décembre. de 1912, le caractère nécessaire de plusieurs de ces entreprises. et que les Administrations de l'État ne se rendent pas toujours suffisamment compte de ce fait que les crédits spéciaux sont partie intégrante des budgets ordinaires et demandent ainsi à être prévus et arrêtés au commencement de l'année. Les crédits supplémentaires constituent, d'une manière générale, une infraction des règles les plus élémentaires d'économie financière, et l'on ne doit à ce titre en accorder que dans les cas d'urgence imprévue.

D'un autre côté, il est un trait qui se remarque aisément à l'égard de quelques-uns de ces crédits spéciaux, c'est qu'ils ont été demandés par anticipation et qu'on n'y a pas encore touché. Tels sont de nombreux crédits ouverts pour la construction de bureaux administratifs, de tribunaux, d'écoles, etc. L'on estime à L.E. 600.000 la somme qui demeurera ainsi non dépensée à la fin de cet exercice et qu'il y aura lieu de reporter à l'année prochaine.

Les nouveaux crédits spéciaux ouverts dans le budget de 1913 s'élèvent à L.E. 536.000. Les seuls articles qui présentent quelque importance, en dehors de ceux déjà mentionnés, sont L.E. 21.957 pour construction de prisons, L.E. 6.880 pour travaux secondaires en différents ports, et L.E. 6.000 accordées au Conseil Quarantenaire pour l'installation de nouvelles étuves de désinfection à Tor et pour réparations au lazaret de Gabbari.

Cheikh, Cherbin et Talkha. Cela explique les L.E. 3.620 d'augmentation figurant sous la rubrique « Services Divers ». 18 décembre.

La tentative pratiquée en vue d'intéresser les Municipalités et Commissions Locales au recouvrement de l'impôt sur la propriété bâtie en leur abandonnant la moitié des contingents perçus, n'a pas donné un résultat supérieur aux rentrées effectuées de ce chef en 1912. Il y a des indices cependant qui semblent démontrer que l'essai en question produit un effet salutaire en stimulant l'intérêt des autorités locales pour l'amélioration de leurs villes.

On a pu obtenir l'assentiment des Puissances pour l'extension de la faculté d'emprunt de la Municipalité d'Alexandrie de manière à lui permettre de lever un emprunt de L.E. 500.000 destiné à l'achèvement du projet d'assainissement de la ville et à la construction d'un brise-lames au Port-Est.

Un projet d'assainissement pour la ville de Port-Saïd estimé à L.E. 160.000 vient d'être terminé, et les travaux seront commencés en 1913. Les dépenses seront défrayées par la Compagnie du Canal de Suez au moyen d'avances remboursables par annuités sur les revenus de la Municipalité de Port-Saïd.

Crédits spéciaux.

Les crédits spéciaux ouverts pour dépenses non-récurrentes dans le budget de 1912 s'élevaient à L.E. 594.000. Ils ont été supplémentés en cours d'exercice de différentes imputations nécessitées par des travaux dont le caractère urgent ne souffrait qu'ils fûssent ajournés jusqu'au budget de 1913. Il y a lieu de remarquer, néanmoins, qu'il aurait été aisé de prévoir, au moment de la préparation du budget

18 décembre. une somme de L.E. 560,000, ou, en tenant compte des retenues effectives sur les traitements et passées au chapitre des recettes, une somme nette de L.E. 431.000, soit environ 16 % des traitements d'ensemble des fonctionnaires.

Ce chiffre constitue déjà une charge très onéreuse sur un budget duquel, faute des ressources nécessaires, on est obligé d'exclure nombre de dépenses pour des initiatives désirables et utiles. Mais tant considérable qu'il est, il continuera pendant de longues années encore à s'enfler d'une manière automatique, en admettant même que le chiffre des traitements demeure stationnaire dans son ensemble. Comme les prévisions pour le service des pension ne sont faites qu'au moment où celles-ci viennent à être payables, la répercussion s'en fera sentir sous la forme d'une charge de plus en plus lourde qui viendra grever les budgets futurs. D'autre part ceux qui critiquent les dispositions actuelles de la Loi sur les Pensions comme insuffisantes, ne se rendent pas compte suffisamment que les pensions ne constituent pas des largesses de la part de l'État, mais plutôt une forme de rémunération ajournée pour services rendus, et que toute augmentation à apporter à cette rémunération devrait logiquement être accompagnée d'une réduction dans le traitement effectif. En tout cas, les bénéfices résultant de la loi actuelle sur les pensions soutiennent avantageusement la comparaison avec ceux de la plupart des autres pays, et il ne semble pas exister à l'heure qu'il est de raison plausible pour les augmenter.

Municipalités et Commissions Locales.

Une prévision supplémentaire est inscrite dans le budget de 1913 pour subventions à cinq nouvelles Commissions Locales à créer dans les centres d'Edfou, Foua, Kafr el

Gardes-Côtes.

L'Administration des Gardes-Côtes reçoit une augmentation de L.E. 8.095 due en grande partie au renchérissement du fourrage et d'autres fournitures.

Un autre accroissement des dépenses s'est imposé du fait de la création d'un poste nouveau à Safâja et de l'élévation de la solde des guides en vue de les attirer au service.

Des crédits spéciaux se montant à L.E. 14.736 ont été prévus pour des constructions et pour l'achat de launches.

Télégraphes et Téléphones.

Il a été prévu une majoration de L.E. 6.159 pour le Service des Télégraphes, à l'effet de faire face aux dépenses supplémentaires imposées par le développement du service. Une partie considérable de la majoration sera consacrée à l'amélioration des traitements du personnel inférieur.

Des crédits spéciaux se montant à L.E. 22,085 ont été prévus pour des constructions comme pour l'installation de lignes nouvelles de télégraphe et de téléphone.

Les concessions existantes à l'égard des téléphones ont été octroyées à une époque où le téléphone venait d'être inventé et où l'on ne disposait que de peu de données sur son fonctionnement pratique. Le développement du système a fait ressortir, comme de raison, la nécessité de procéder à différents points de vue à une révision des autorisations primitives. Aussi bien, des négociations sont-elles aujourd'hui en cours avec les concessionnaires à cet effet.

Pensions.

La charge du chef des pensions est estimée à L.E. 10,000 de plus qu'en 1912. Cette augmentation provient du fonctionnement normal des lois sur les pensions maintenant en vigueur. Le budget des pensions représente aujourd'hui

18 décembre. Un volume sur les Sociétés qui opèrent en Egypte est sous presse.

Entre autres publications l'on peut citer celle, préparée de concert avec le Département de l'Agriculture, de bulletins mensuels sur les prix et sur la condition et les perspectives de la récolte cotonnière en Egypte.

Les travaux d'organisation nécessaires pour la réunion de données statistiques concernant la navigation sur le Nil et particulièrement le mouvement des céréales viennent d'être achevés, et la prochaine édition de l'« Annuaire Statistique » contiendra des détails à ce sujet.

Le programme projeté de travaux pour l'année prochaine comprend, outre l'« Annuaire Statistique », un volume des statistiques à jour sur les écoles, des recherches sur les travaux des sociétés philanthropiques d'Egypte et la publication des bulletins périodiques concernant la récolte cotonnière, les prix et les salaires régnants. L'on espère aussi pouvoir effectuer une enquête préliminaire sur l'étendue de la dette hypothécaire d'Egypte telle qu'elle ressort des registres d'hypothèques.

Un Comité de Statistique composé des représentants de certains Départements et placé sous la présidence du Directeur du Service de Statistique a été institué en vue de procéder à un meilleur groupement et à une coordination plus méthodique des travaux statistiques accomplis par les différents services de l'Etat, comme aussi de discuter les questions qui relèvent de la statistique en général.

Le Service de Statistique a reçu une augmentation de L.E. 602 destinée à le mettre à même de faire face avec efficacité aux nouveaux travaux à entreprendre.

16 décembre.

quer le nouveau système de mise en disponibilité des officiers de police.

Les crédits spéciaux, s'élevant à L.E. 17.300, comprennent une somme de L.E. 16.000 pour l'entretien de la colonie pénitentiaire de Mahariq. Cette somme est inférieure de L.E. 1.129 à celle inscrite à cet effet au budget de 1912.

Finances.

Ce chapitre accuse une augmentation de L.E. 8.564, dont la majeure partie est nécessaire pour renforcer les services de la Comptabilité et du Contrôle. L'accroissement des dépenses du Gouvernement au cours de ces dernières années a été proportionnellement beaucoup plus grand que celui des services chargés de contrôler ces dépenses. L'on a réorganisé en différents sens le service de la Comptabilité de manière à étendre et à fortifier ses pouvoirs. La réforme la plus importante qui a été introduite cette année consiste dans l'institution de règlements généraux pour les magasins et l'organisation d'un service de contrôle à l'égard de ces derniers.

Les dépenses que comportent ces nouvelles branches du service, à condition qu'elles soient faites d'une manière judicieuse, apporteront plus que leur équivalent. Le nouveau service de contrôle établi sur les magasins a déjà amené d'importantes économies.

Service Statistique.

Le travail le plus important accompli par le Service de Statistique est la préparation et la publication de l'« Annuaire Statistique ». Le dernier volume paru contient une grande quantité de matières nouvelles, et des introductions historiques ont été ajoutées à de nombreux chapitres.

18 décembre. est en construction à Suez, et l'on a des raisons de croire que la fabrication des super-phosphates sera entreprise prochainement. La réorganisation du contrôle des carrières, malgré les difficultés qui existent à surmonter, accuse une augmentation satisfaisante dans les rentrées effectuées.

Des crédits spéciaux s'élevant à L.E. 7.500 ont été ouverts pour dépenses non-récurrentes du Service des Mines.

Guerre. Le budget de la Guerre pour 1913 comprend, ainsi qu'on l'a déjà expliqué, la partie des dépenses militaires, se montant à L.E. 172.000, qui figurait en 1912 comme contribution aux dépenses du Soudan.

L'augmentation réelle apportée aux dépenses de 1913 est de L.E. 14.597. Près de la moitié de ce montant sera absorbée par les frais d'administration du nouveau district de Sobat-Pibor. Le solde est requis pour améliorations diverses dans le personnel et les équipements.

Les crédits spéciaux ouverts pour la Guerre, d'un ensemble de L.E. 20,577, comprennent L.E. 2.405 pour dépenses initiales dans le district de Sobat-Pibor, et L.E. 13,000 destinées à des installations à l'usage des troupes au Soudan, par application poursuivie du programme conçu en vue d'établir des casernements là où l'exige la santé des troupes.

Intérieur. Le Ministère de l'Intérieur, à l'exclusion des Services Sanitaires et de l'Administration des Prisons, reçoit un accroissement de crédit de L.E. 14,985. Toutefois, par le fait du transfert d'autres chefs de dépenses opérés ici, l'augmentation réelle se trouve réduite à L.E. 9,200 environ. Ce montant dans la majeure partie servira à l'amélioration de la situation du personnel, et permettra d'appli-

18 décembre.

recettes équivalentes. L'augmentation effective des crédits inscrits pour ce Département s'élève à L.E. 6.618, due en majeure partie à des majorations introduites dans le budget des Mines et du Service Géologique et déterminé par le progrès qui s'accomplit dans l'industrie minière en Egypte; progrès dont la répercussion se fait sentir dans la marche des recettes.

Les travaux d'arpentage proprement dit ont avancé d'une manière constante malgré les demandes spéciales et nombreuses auxquelles ce Département a été en butte pour des opérations de nivellement et d'arpentage dans les deux secteurs où doivent être exécutés en premier lieu les nouveaux projets de drainage du Service des Irrigations. Un crédit spécial de L.E. 8.000 a été prévu pour ce travail.

Le bureau des reproductions et copies s'est trouvé extrêmement encombré du fait des demandes croissantes qui lui affluent des différents départements de l'Etat. Il est à espérer que les locaux actuels recevront des agrandissements suffisants pour remédier à l'état présent des choses. Aussi un crédit spécial de L.E. 12.000 a-t-il été prévu pour agrandissement des bâtiments.

L'embryon d'un Service de Contrôle pour les Poids et Mesures a été fondé et rattaché à la Section Physique de ce Département. Le Contrôle du Bureau de Poinçonnement a été également rattaché aux Arpentages et confié au Directeur des Laboratoires.

La jeune industrie minière continue à montrer des signes de croissance, particulièrement sur le littoral de la Mer Rouge et du Golfe de Suez. La production de pétrole, de phosphates et de minerais de plomb et de zinc a commencé, et les prospections demeurent actives. Une usine de raffinage de pétrole

Postes. Près de L.E. 7.000, sur l'augmentation totale de L.E. 15.454 faite à l'Administration des Postes, sont dues à l'institution envisagée plus haut du Service rural des Caisses d'Epargne, les frais intervenus de ce chef en cours d'exercice ayant été comblés par l'ouverture d'un crédit supplémentaire. La moyenne des dépôts effectués dans les Caisses d'Epargne Rurales étant minime (342 millièmes par tête de déposant) les dépenses que la multiplicité des opérations détermine sont proportionnellement très grandes et l'on ne peut dire que le Service Rural soit pour l'instant en l'état de subvenir à ses propres frais. L'on aime cependant à espérer que les réformes actuellement à l'examen auront pour effet d'améliorer ici les choses.

Le reste de l'augmentation sera consacré à l'amélioration d'autres services en vue du développement permanent de l'appareil postal.

Des crédits spéciaux, s'élevant en tout à L.E. 10.739, ont été ouverts pour l'Administration des Postes à l'effet de faire face à des frais de construction et d'ameublement, aux dépenses premières nécessitées par les Caisses Rurales, à l'impression de nouveaux timbres et autres objets.

Arpentages. Les estimations relatives à l'Administration des Arpentages pour 1913 comprennent celles du Bureau de Poinçonnement, qui jusqu'à l'heure actuelle avaient figuré séparément au budget. La majoration apparente sur les deux chiffres réunis du budget de 1912 est de L.E. 12.932. Cela est dû en partie à l'abandon final du système de retour périodique aux crédits spéciaux dont il est question dans la Note de mon prédécesseur pour l'année dernière, et en partie, soit pour L.E. 3.000, à des travaux appelés à être remboursés par des

18 décembre.

dront s'ajouter les L.E. 21.000 accordées précédemment pour la construction d'une école primaire à Béni-Souef, ce qui fait en tout L.E. 50.000. Une somme de L.E. 5.000 est accordée pour la construction d'une école secondaire à Assiout, et une autre également de L.E. 5.000 pour une école de filles au Caire, et cela en sus des crédits précédemment ouverts pour les mêmes objets. Une somme de L.E. 1.000 est prévue comme contribution à l'établissement d'un Musée d'Histoire Naturelle à Alexandrie.

Imprimerie Nationale.

L'augmentation de L.E. 15.498 faite sous ce chef est nécessaire pour mettre l'Imprimerie en mesure de faire face aux exigences croissantes des départements de l'Etat, et particulièrement au surcroît de besogne déterminé par l'extension donnée aux services des Caisses d'Epargne, la création des Tribunaux Cantonaux et l'institution des *halaqas* de coton. L'encombrement a été tel cette année-ci que force a été de confier une quantité considérable de commandes à des imprimeries privées.

Une section nouvelle a été ajoutée à l'Imprimerie Nationale pour s'occuper de la vente comme de la distribution des publications du Gouvernement.

Des crédits spéciaux s'élevant à L.E. 12.700 ont été prévus pour l'extension des bâtiments de l'Imprimerie et pour l'acquisition de nouveau matériel. Les travaux de l'Imprimerie n'ont pas laissé de souffrir dans le passé du caractère suranné de quelques-unes de ses machines. Le remplacement de ces dernières par des appareils modernes modifiera avantageusement la situation.

18 décembre. vue de coordonner les activités respectives en matière d'enseignement du Gouvernement et des Conseils Provinciaux. Il a été décidé, en principe, que la sphère d'action des Conseils Provinciaux embrasserait le système entier de l'enseignement élémentaire, y compris les Ecoles normales pour instituteurs élémentaires. De son côté le Ministère de l'Instruction Publique aura le contrôle de l'enseignement secondaire et supérieur et inspectera les écoles relevant des Conseils Provinciaux. Ce principe commence à recevoir son exécution par la remise de l'École Secondaire de Tantah au Ministère de l'Instruction Publique de la part du Conseil Provincial de Gharbieh, ainsi que par l'institution de subventions en faveur d'écoles secondaires libres. En même temps, quatre écoles normales pour instituteurs élémentaires sont remises à leurs Conseils Provinciaux respectifs et une réduction est effectuée dans les prévisions relatives aux subventions accordées aux écoles élémentaires libres.

Le résultat de ces changements est une économie nette d'environ L.E. 7.000. Cette économie sera consacrée, concurremment avec d'autres économies et la nouvelle augmentation de L.E. 15.690 figurant au budget, au développement normal du système d'enseignement officiel. Une somme de L.E. 5.218 est allouée à l'enseignement supérieur ; de L.E. 2.150 à l'enseignement secondaire ; de L.E. 3.399 à l'éducation féminine et finalement de L.E. 11.590 à l'enseignement industriel et technique. Une prévision a également été inscrite pour renforcer le service administratif et améliorer la situation du personnel inférieur.

Les crédits spéciaux, qui se montent à L.E. 41.620, comprennent L.E. 29.000 pour la construction d'un bâtiment à l'usage de l'école secondaire de Tantah, auxquelles vien-

bureaux administratifs et de police à l'intérieur. Une somme de L.E. 6.000 est destinée aux dépenses initiales d'équipement des effectifs supplémentaires de police.

18 décembre.

Hygiène Publique.

Du crédit supplémentaire de L.E. 22.127 accordé aux Services Sanitaires, L.E. 7.548 sont affectées à des améliorations et des agrandissements indispensables à de certains hôpitaux ; L.E. 3.593 sont requises par le Service de Balayage et d'Arrosage de la Ville du Caire, par suite de l'augmentation de la surface de voirie dans la capitale. En l'absence d'impositions locales, cette charge, dont l'importance croît d'année en année, vient frapper le revenu public, sans qu'il soit possible d'en recueillir l'équivalent auprès de ceux à qui elle profite. L.E. 3.000 représentent la contre-valeur de produits de consommation fournis à d'autres Services. Le solde, qui est de L.E. 4.959, sera consacré à renforcer les Services Centraux et les Inspectorats.

Dans les crédits spéciaux, qui s'élèvent à L.E. 84.931, se trouve comprise une somme de L.E. 58.157, destinées aux mesures prophylactiques contre la pèste humaine et le typhus bovin. Les crédits restants seront consacrés en majeure partie à la construction d'hôpitaux nouveaux et à l'agrandissement d'hôpitaux existants, et notamment à la construction d'un hôpital pour les maladies infectieuses à Zagazig et des additions à l'Hospice des Aliénés de Khanka.

Si l'on avait à sa disposition les ressources nécessaires, on pourrait étendre considérablement les services de ce Département important.

Instruction Publique.

Le budget du Ministère de l'Instruction Publique a subi une certaine modification par suite de la mesure prise en

18 décembre.

Des crédits spéciaux ont été également ouverts pour les Tribunaux Indigènes, s'élevant à L.E. 5.400, dont L.E. 5.000 sont destinées à poursuivre la construction d'un tribunal à Assiout. Le coût total de cette construction est estimé à L.E. 42.000.

Services des Provinces et Gouvernorats.

Un supplément de crédit de L.E. 22.377 est accordé pour les Services des Provinces et Gouvernorats. L'augmentation véritable dépasse ce chiffre d'environ L.E. 10.000, en ce que le budget de l'Administration Provinciale s'est trouvé débarrassé partiellement de ses charges par suite du transfert aux Tribunaux Indigènes d'une partie du personnel judiciaire, transfert déterminé par la suppression des Tribunaux des Markaz.

L.E. 13.500 de cette majoration sont destinées à renforcer les cadres de la Police et à en améliorer les soldes. L.E. 8.500 sont allouées au Service des Contributions Directes et sont en grande partie destinées à améliorer le traitement des agents de perception dont la besogne s'est considérablement accrue et de différentes façons ces dernières années. L.E. 8.500 ont été accordées à l'effet de renforcer le Service Administratif de l'intérieur pour la lutte contre le ver et d'autres objets, et, d'autre part, à l'effet d'élever les traitements des Moudirs et Gouverneurs dans des proportions sensibles et en rapport avec le cercle grandissant de leurs responsabilités et de leurs charges. Il y a aussi de légères majorations de crédits pour les Services de la Comptabilité et des Biens Libres à l'intérieur.

Les crédits spéciaux ouverts pour ces Services s'élèvent en tout à L.E. 39.930. La plus grande partie de cette somme est requise pour construction et agrandissement de

bateaux qui naviguent entre le Caire et la Haute Egypte et qui doivent aujourd'hui passer sous les ponts. L.E. 20.000 iront au Quai de Boulac ; L.E. 9.350 à des réparations au Pont de Kasr el Nil ; L.E. 8.000 à des expropriations et alignements; L.E. 7.000 à la construction de nouvelles routes et à titre d'acompte pour un programme plus étendu ; L.E. 6.000 à l'achèvement du nouveau « Pont des Anglais ». Un crédit de L.E. 7.000 est ouvert pour continuer les réparations en cours au Musée du Caire. Des crédits ouverts pour le Service des Irrigations, L.E. 20.000 sont destinées à la construction de sadds à Mehallet el Amir et Faraskour, L.E. 6.590 au renforcement du mur de protection à Aboukir, L.E. 6.370 à la construction de bâtiments à Samalout et d'autres à Tantah pour servir à l'installation des bureaux du 2me Cercle d'Irrigation transférés à Tantah. Les crédits spéciaux alloués au Département de l'Agriculture, soit L.E. 5.500 en tout, sont destinés principalement à des travaux d'expériences en vue de l'amélioration de la graine de coton, à des études de la nappe d'eau souterraine et à la destruction d'insectes nuisibles.

19 décembre.

L'augmentation de L.E. 47.124 qui a été prévue sur cette rubrique est due en grande partie à la création de tribunaux cantonaux institués d'abord et dès le 1er juillet dernier dans trois Moudiriehs et qu'il est question de généraliser dans toute l'Egypte en 1913. Cette mesure entraine l'établissement d'un tribunal sommaire dans chaque Markaz et nécessite un accroissement considérable du personnel judiciaire. Le projet coûtera en tout environ L.E. 40.000, dont L.E. 10.000 sont économisées dans le budget des Services Provinciaux par suite de la suppression des Tribunaux de Markaz dans les Provinces.

Tribunaux Indigènes.

Travaux Publics et Agriculture.

Une importante augmentation de L.E. 89.318 figure dans le budget du Ministère des Travaux Publics. Sur cette somme L E. 23.757 vont à l'Administration Centrale et sont destinées en grande partie à renforcer le personnel du Service des Irrigations et en améliorer la situation. La création d'un nouveau Contentieux pour le Ministère des Travaux Publics et celui de la Guerre absorbe une somme de L.E. 9.737, partiellement compensée par des économies s'élevant à L.E. 6.192 et réalisées sur les Contentieux des Finances et de la Justice. Au chapitre des Irrigations, les dépenses relatives à l'entretien des drains et canaux comme des travaux de défense du Nil, comportent une augmentation de L.E. 20.837. Les crédits affectés au Département des Villes et Bâtiments de l'Etat reçoivent une augmentation de L.E. 14.159, due en grande partie, soit à l'annexion d'autres Services à ce Département, soit à l'augmentation des dépenses du chef de travaux exécutés moyennant remboursement pour le public ; le reste est destiné à l'entretien de ponts, de routes nouvelles et de réverbères publics. Une somme de L.E. 3.890 est attribuée au Service Mécanique pour satisfaire à des besoins généraux de développement. Le Service de l'Agriculture reçoit un supplément de crédit de L.E. 16.584 pour lui permettre d'élargir la sphère de ses activités. Il est probable que d'ici peu la nécessité de développer l'action de cet organisme si utile se fera sentir encore à un plus haut degré.

Sur les crédits spéciaux, qui se montent à L.E. 188.245, une somme de L.E. 129.345 est inscrite pour le Service de la Ville du Caire. De ce total L.E. 60.000 seront consacrées à la création sur le Nil, au sud du Caire, d'un quai et d'un marché de céréales destinés à amoindrir les difficultés des

18 décembre.

L.E. 393.000. Les chefs principaux sur lesquels porte cette augmentation sont les suivants :

Chemins de fer	L.E.	91.351
Travaux Publics et Agriculture	»	89.318
Tribunaux Indigènes	»	47.124
Services Provinciaux	»	22.377
Services Sanitaires	»	22.127
Instruction Publique	»	15.690
Imprimerie Nationale...	»	15.498
Postes	»	15.454
Arpentage	»	15.440
Guerre	»	14.597
Intérieur	»	14.985

Chemins de fer.

L'augmentation des dépenses aux Chemins de fer est nécessaire pour faire face aux besoins d'un trafic qui grandit sans cesse. Elle s'élève à un peu moins de 50 pour cent de l'excédent prévu des recettes brutes sur le chiffre inscrit dans le budget de 1912. L'augmentation se répartit entre les différents Services des Chemins de fer, mais la plus grande partie est absorbée par le Service de la Voie et celui des Locomotives.

Les frais de transports maritimes continuent à peser lourdement sur le budget des Chemins de fer, et ce à cause de l'élévation exceptionnelle des prix régnants. L'on calcule que la charge supplémentaire provenant de ce chef s'élève au moins à L.E. 100.000 par an. A moins que les taux des frêts actuels ne subissent une diminution dans un avenir prochain, il y aurait lieu de voir si le Gouvernement ne trouverait pas avantage à se constituer lui-même armateur pour le transport des approvisionnements nécessaires à son réseau.

18 décembre. tion est attribuable en partie à la réduction intervenue en juillet dernier dans la taxe d'affranchissement postal des correspondances avec l'Autriche. Au 1er janvier 1913 une réduction de 10 millièmes sera introduite dans l'affranchissement des colis postaux destinés à l'intérieur et au Soudan.

Les recettes de ce chapitre avaient été estimées à L.E. 300.000 pour 1912, et elles atteindront peut-être L.E. 310.000. En présence des réductions ci-haut mentionnées, l'on a cru bon d'établir de nouveau à L.E. 300.000 l'estimation de ces recettes pour 1913.

Recettes diverses.

Ces recettes figurent pour L.E. 525.000 dans le nouveau budget comparées à L.E. 526.000 en celui de 1912. Ce dernier chiffre comprenait une somme de L.E. 50.000 représentant le versement final de la contribution de la Société des Tramways du Caire aux frais des ponts de Boulac. La moins-value qui en résulte pour 1913 se trouve compensée par des plus-values intervenant sous d'autres chefs de revenu pour des travaux exécutés par l'Imprimerie Nationale, les Ecoles Industrielles, les Prisons et d'autres Départements de l'Etat. Toutefois, on ne saurait regarder ces plus-values comme des augmentations effectives de recettes, en ce qu'elles se trouvent en grande partie contrebalancées par des dépenses corrélatives s'inscrivant sur l'autre côté des comptes.

Dépenses de 1913.

Les dépenses totales pour 1913 accusent une majoration de L.E. 230.000 en comparaison de celles de 1912. En tenant compte toutefois de la suppression de la contribution de L.E. 163.000 aux dépenses civiles du Soudan, l'augmentation réelle des dépenses administratives s'élève à

18 décembre.

Il semble que des capitaux moindres sont employés pour la mise en valeur et le développement des terrains. L'on ne se rend pas toujours compte de ce principe qu'il est de fausse économie de faire donner à un terrain son maximum de rendement en loyer sans y mettre les frais exigés par un développement adéquat. Il est cependant à espérer que les grosses dépenses auxquelles se livre le Gouvernement pour des travaux publics dans la Basse Egypte, porteront les propriétaires à consentir de leur côté, s'ils entendent faire bénéficier leurs terrains de ces travaux, les frais indispensables à cet effet.

Grâce à ces modifications introduites dans la législation mixte, il est devenu possible maintenant à un sujet égyptien de faire drainer de force ses terrains à travers ceux de tiers étrangers. Cette réforme, non moins que les améliorations qu'on fait subir aux drains eux-mêmes, sont de nature à bonifier certains terrains situés dans le voisinage des drains et à grossir par contre-coup les revenus du fisc.

Les recouvrements de l'impôt sur la propriété bâtie continuent à être satisfaisants. Au Caire, l'augmentation continue qui se manifeste dans cette branche de revenu est due tout à la fois à la substitution d'un type meilleur de construction aux bâtiments anciens et au développement de la ville elle-même. Toutefois, comme la perception de cet impôt ne va pas sans quelques difficultés, lesquelles semblent croître d'année en année, il sera peut-être nécessaire, en vue d'en parer avec efficacité, d'introduire certaines modifications dans le Décret relatif à l'impôt sur la propriété bâtie.

Postes.

Les recettes de l'Administration Postale en 1912 sont en légère décroissance sur les chiffres de 1911. Cette diminu-

18 décembre.

Douanes.

Les estimations relatives aux Douanes ont été réduites de L.E. 40.000, soit L.E. 1.800.000 au lieu de L.E. 1.840.000 qu'elles étaient pour l'exercice dernier. Les recettes de ce chef, considérant la diminution survenue dans les articles importés, ont déjà baissé de quelques L.E. 60.000. En outre elles seront affectées l'an prochain par la suppression des droits perçus jusqu'ici sur les marchandises à destination du Soudan, et estimés à présent à L.E. 85.000 environ. D'autre part, les recettes du présent exercice, en dépit de la réduction qu'on vient de signaler, dépasseront sensiblement les estimations budgétaires. Ainsi la réduction de L.E. 40.000 qu'on fait intervenir dans l'estimation des recettes douanières de 1913, semble répondre très suffisamment à son objet.

Contributions Directes.

Les recettes totales du Service des Contributions Directes sont évaluées à L.E.5.560.000 comparées à L.E. 5.624.000 pour 1912.

Il a paru nécessaire de faire la part d'une réduction de L.E. 15.000 dans les recouvrements fonciers de la Haute Egypte à cause des bas niveaux du Nil en 1912. L'on est satisfait de relever à ce propos qu'en 1907, devant des cotes à peu près équivalentes, il a fallu remettre pour plus de L.E. 70.000 de taux foncier. Ainsi le Barrage d'Esna aura épargné au Gouvernement une perte de revenu de plus de L.E. 55.000.

L'Administration des Domaines payait annuellement L.E. 68.000 d'impôts fonciers. Comme les Domaines font reversion à l'Etat, il ne pourra plus être prélevé d'impôt sur ce qui sera devenu bien d'Etat. Ce fait explique la moins-value qui intervient dans l'estimation des contributions directes de 1913 comparées à celles de 1912.

18 décembre.

déduire de ce chiffre près de L.E. 30.000 d'augmentation fictive due à des modifications dans le système des comptes. La plus-value nette provient d'un accroissement dans les affaires contentieuses non moins que dans les actes présentés à l'enregistrement.

Tribunaux Indigènes.

Les recettes des onze premiers mois de l'exercice courant accusent un progrès de L.E. 40.000 sur l'exercice dernier.

Une augmentation de L.E. 10.000 est prévue pour 1913. La généralisation des Tribunaux cantonaux pourra entraîner une diminution des recettes judiciaires, en ce que les contestations engagées sur des sommes ne dépassant pas P.T. 100 seront tranchées sans frais par les dits Tribunaux, et que les droits établis sur d'autres affaires de leur ressort sont réduits de moitié. Cette diminution sera toutefois peut-être compensée par un accroissement des affaires portées en justice, qui généralement accompagne toute mesure de décentralisation dont le propre est de faciliter l'accès des Tribunaux aux justiciables.

Tabacs.

La majoration prévue dans l'estimation relative au tabac se justifie par le fait que les rentrées de 1912 se trouvent grossies de L.E. 46.000 d'après les derniers bulletins. Le chiffre de L.E. 1.580.000 inscrit sous cette rubrique est de L.E. 88.000 inférieur à l'ensemble des recettes réalisées en 1911. L'on ne craint pas pour l'heure de voir compromettre les expéditions par suite de la guerre dans les Balcans, en ce que les importateurs de tabac ont déjà accru leurs approvisionnements dans des proportions telles que les dépôts de la Douane d'Alexandrie ne peuvent plus pour le moment les contenir.

Chemins de fer.

Les recettes prévues s'élèvent à L.E. 3.630.000, chiffre qui, bien qu'il dépasse de l'importante somme de L.E. 185.000 la prévision inscrite au budget de 1912, demeure de quelques L.E. 200.000 en deçà des recettes probables de l'exercice en cours. Il importe d'avoir présent à l'esprit ce fait qu'ainsi qu'on l'a déjà remarqué plus haut, les recettes des chemins de fer ont bénéficié cette année dans une certaine mesure du caractère tardif de la récolte de 1911. L'analyse des recettes du trafic laisse voir des augmentations considérables dans les quantités de produits locaux transportés, mais aussi des diminutions dans celles des marchandises importées en général, exception faite du charbon.

Domaines de l'Etat.

On prévoit que le solde qui reste de l'Emprunt Domanial sera liquidé définitivement à la fin de l'année courante. Les propriétés comme l'Administration des Domaines feront alors retour au Gouvernement. Les recettes provenant de ce chef de revenu sont estimées à L.E. 140.000 dans le budget de 1913, soit L.E. 80.000 de plus que le chiffre prévu pour 1912. La différence sera probablement encore plus considérable, en ce que le revenu des Domaines ne va pas être seulement affranchi de l'impôt foncier, mais également exempté de la charge d'intérêt et d'amortissement de l'Emprunt Domanial. Mais les recettes n'étant pas toutes recouvrables en argent comptant à la fin de l'année, l'on a cru plus avisé de porter au budget des prévisions moindres que le revenu annuel.

Tribunaux Mixtes.

On prévoit de ce chef une plus-value de L.E. 30.000. Les recettes des onze premiers mois de l'année accusent une progression de plus de L.E. 115.000; mais il convient de

BUDGET DE 1913.

18 décembre.

Le tableau suivant établit une comparaison sommaire entre le budget de 1912 et celui de 1913 : —

	1913		1912	
	L.E.	L.E.	L.E.	L.E.
Recettes prévues	—	16.130.000	—	15.900.000
Dépenses prévues :				
Ordinaires ...	14.909.000		14.668.000	
Spéciales.....	721.000		732.000	
TOTAL...	—	15.630.000	—	15.400.000
Excédent prévu	—	500.000	—	500.000

Recettes de 1913.

Les recettes de l'exercice prochain sont estimées à L.E. 16.130.000, en augmentation de L.E. 230.000 sur les prévisions budgétaires de 1912. Voici par ordre d'importance les principaux chefs d'augmentation :

	L.E.
Chemins de fer	185.000
Domaines de l'État	80.000
Tribunaux Mixtes...	30.000
Tabacs	20.000
Tribunaux Indigènes	10.000
Divers	9.000
Total ...	334.000

Dont à déduire les diminutions suivantes :

	L.E.	
Contributions Directes	64.000	
Douanes	40.000	
		104.000
Augmentation nette	L.E.	230.000

18 décembre. L'expansion nette de la circulation de monnaies d'argent et de nickel en 1911-12 a été de L.E. 120.000. Toutefois le Soudan a absorbé durant cette période le montant considérable de L.E. 180.000. En prévision des besoins de la saison actuelle et de nouveaux retraits pour le Soudan, on a fait frapper de nouvelles pièces d'argent, de nickel et de bronze pour la valeur de L.E. 125.500. Les retraits opérés dans les trésoreries égyptiennes au cours du dernier trimestre s'élèvent à L.E. 440.000 contre L.E. 320.000 l'année dernière.

La frappe totale de monnaies depuis la réforme monétaire s'élève maintenant, déduction faite des pièces refondues, à la somme de L.E. 4.115.000. Sur ce montant L.E. 3.636.000 sont en circulation, et L.E. 479 000 dans les trésoreries de l'État.

perçus sur les marchandises débarquées en Egypte à destination du Soudan. Ces droits sont estimés pour l'heure à L.E. 85.000, de manière que l'arrangement intervenu vaut à l'Egypte un gain réel en 1913 de quelque L.E. 78.000. 18 décembre.

Quant à la contribution destinée aux dépenses militaires, elle ne représentait qu'une partie des frais d'entretien de l'armée égyptienne, et n'a figuré comme subvention payable au Soudan qu'afin de faire ressortir le fait qu'une partie des dépenses militaires de l'Egypte incombait en réalité au Soudan. Mais il a paru, en somme, que ce système de comptes était plutôt compliqué et pourrait prêter à de malentendus. Aussi a-t-on décidé de réunir à partir de 1913 toutes les dépenses militaires dans un seul et même chapitre du budget et de n'y plus laisser figurer de subvention pour le Soudan. La chose équivaut au fond à un simple changement de passation aux écritures, et ne doit nullement obscurcir le fait qu'une partie de ces dépenses incombe au Soudan, fait dont il continuera à être tenu compte.

Il importe que l'on reste généralement pénétré de cette vérité que les obligations financières du Soudan envers l'Egypte ne seront affectées en aucun degré par les changements qui viennent d'être signalés.

Mouvement du numéraire.

Les nettes importations d'or de l'année cotonnière finissant au 31 août dernier se sont élevées, ainsi qu'on l'a dit plus haut, à un million et demi de livres environ contre cinq millions pour l'exercice précédent. La récolte présente étant plus abondante et plus précoce que celle de la saison dernière, les apports d'or nécessaires pour la finance ont été plus considérables. Les importations de septembre, octobre et novembre se chiffrent par un ensemble de L.E. 6.800.000 contre L.E. 4.600.000 en 1911.

18 décembre.

rata, tel par exemple qu'une plus grande extension à donner aux choses de l'hygiène ou la construction de routes, par des impositions locales. La question est de celles dont se préoccupe le plus vivement le Gouvernement.

Les fonds entre les mains du Gouvernement, y compris le montant placé en titres, se sont accrus au cours de l'année d'un excédent d'environ L.E. 300.000 des recettes sur les débours dans les comptes en suspens (dépôts, avances, etc.). Sur ce montant, L.E. 200.000 proviennent d'un accroissement des sommes déposées aux Tribunaux mixtes, lesquelles ont atteint le chiffre considérable de L.E. 1.100.000, et L.E. 100.000 sont constituées par des dépôts faits en titres. Dans ces conditions, l'encaisse liquide du Trésor, en admettant que le total des recettes contrebalance celui des dépenses, ainsi qu'on l'a vu plus haut, sera à la fin de l'exercice sensiblement égale à ce qu'elle était au début, soit à peu près deux millions et demi de livres.

Il n'a pas été nécessaire de réaliser des titres au cours de l'année, mais un paquet de la valeur de L.E. 94.000 environ a été transféré au compte des Caisses d'Epargne Postales.

Contribution aux dépenses du Soudan.

Jusqu'ici, dans le budget égyptien deux chefs distincts de subvention se trouvaient inscrits en faveur du Soudan, destinés l'un aux dépenses civiles, et l'autre aux dépenses militaires. Le montant de la contribution destinée aux dépenses civiles s'élevait dans le budget de 1912 à L.E. 163.000, chiffre auquel se trouvait réduite cette contribution du montant de L.E. 253.000 inscrit en 1908. Or, il a été reconnu possible de renoncer complètement à cette subvention pour 1913. En revanche, les douanes égyptiennes ne s'approprieront plus les droits de douane

provinces de la Basse Egypte, la précocité de la récolte cotonnière a facilité singulièrement les rentrées d'octobre. Il y a eu un petit retard dans les recouvrements de novembre, mais il est à espérer que les choses iront mieux en décembre et que le résultat final ne sera pas moins satisfaisant qu'en 1911.

18 décembre.

L'excédent du budget ordinaire atteindra probablement cette année L.E. 1.800.000 ; mais cette somme se trouvera contrebalancée par un excédent à peu près équivalent des dépenses extraordinaires sur les recettes au Fonds de Réserve. En 1911, on s'est trouvé à peu de chose près dans une situation analogue, les deux côtés du compte se soldant par une différence de L.E. 98.493 en faveur des recettes. Ainsi depuis deux ans le Fonds de Réserve n'a pas subi de diminution. Mais il va de soi que les avantages de cette situation ne pourront être maintenus qu'autant que des excédents abondants continueront à se produire dans le budget ordinaire de manière à faire face aux dépenses qui comporte le programme étendu de travaux reproductifs qui est actuellement en train de s'accomplir. On ne saurait escompter ces excédents pour peu qu'on laissât les dépenses budgétaires dépasser de façon sensible leurs limites présentes. Dans cet ordre d'idées, il importe de ne pas perdre de vue que certains chefs de comptes tels que les pensions et les frais d'entretien des bâtiments, canaux et d'autres travaux publics grossissent automatiquement d'année en année. Si l'on y ajoutait les dépenses que comporteraient les nombreux projets intéressants qui sont suggérés avec insistance au Gouvernement, le développement normal des recettes ne suffirait plus à y tenir tête. Toutefois, il est permis de se demander s'il ne pourrait pas être satisfait à certains deside-

18 décembre.

93 *halaqas* ou marchés à coton ont été institués dans les districts cotonniers du pays en vue de protéger les cultivateurs contre la fraude sur les poids et les prix. Il a été établi une bascule officielle dans chacune de ces *halaqas* et les derniers cours pratiqués à Alexandrie sont communiqués par télégramme et affichés journellement. Le résultat produit jusqu'ici par le fonctionnement de ces *halaqas* semble indiquer qu'elles répondent avantageusement au but pour lequel elles ont été créées, et que le fellah leur accorde de plus en plus sa confiance.

Finances de l'État.

La situation financière du Gouvernement continue à être satisfaisante. Les recettes générales accuseront probablement une plus-value d'environ L.E. 400.000 sur celles de 1911. Mais de ce chiffre il convient de déduire L.E. 100.000 au moins, qui ne représentent pas une augmentation effective et sont contrebalancées par des dépenses équivalentes figurant sur l'autre côté des comptes. On relève des progrès notables sur les chapitres des Chemins de fer, des Télégraphes, du Tabac, de la Justice, de l'Impôt sur la propriété bâtie. Quant aux recettes douanières elles sont en recul du fait de la diminution signalée plus haut et survenue dans les importations.

Le recouvrement de l'impôt foncier dans les provinces de la Haute Egypte s'est opéré cette année avec plus de difficulté que de coutume, les récoltes ayant été dans cette région moins avantageuses qu'en 1911. Cela a donné lieu à une augmentation dans le nombre total de saisies pratiquées pour non paiement d'impôts. Ce nombre s'élevait à fin octobre 1912 à 6.550 pour l'Egypte toute entière contre 5.037 pour la période correspondante en 1911. Dans les

feddans de plus que l'année précédente. Les conditions naturelles ont contribué beaucoup d'autre part à la précocité de la récolte, fait qui indique généralement l'abondance. Une fourniture d'eau médiocre durant les mois d'été a été certainement pour beaucoup dans la précocité dont il s'agit, mais l'on prétend qu'elle n'a pas laissé d'exercer une influence défavorable sur la force de résistance de la fibre.

18 décembre.

Ainsi que l'annonçait la Note de mon prédécesseur publiée l'an dernier, l'organisation pour la destruction du ver du coton a été transformée, ce qui a abouti à des résultats satisfaisants au double point de vue de l'économie et de l'efficacité.

Le ver du coton apparut dans la Basse Egypte en général et l'invasion prit une forme grave vers la fin de juin et le commencement de juillet, après quoi elle disparut presque entièrement. Les efforts déployés par les agents du Gouvernement à cet effet ont été largement secondés par l'apparition d'une épidémie parmi les vers causée par un protozoaire. Les plantes se rétablirent promptement de l'atteinte, et celle-ci ne put affecter en aucune façon le rendement.

Diverses lois tendant à protéger la récolte cotonnière contre les invasions de parasites destructeurs ou contre les détériorations résultant de mélange de variétés ont été introduites au cours de l'année. Un appareil de contrôle pour la fourniture de semences sélectionnées, comprenant toute une organisation, est en voie de développement. Il a été établi au cours de l'exercice quarante-quatre stations d'expériences pour le coton. Les excellents résultats quelles ont donnés prouvent leur grande utilité en tant que leçons de choses pour les cultivateurs.

18 décembre.

Sur les comptes ouverts, plus de 10.000 nouveaux dépôts ont été effectués.

Il est à espérer que ce nouvel organisme deviendra plus populaire avec le temps et à mesure que grandira la confiance du fellah.

Les services ordinaires de Caisses d'Epargne Postales accusent un accroissement notable dans l'ensemble des dépôts, lequel s'inscrivait au 1er octobre par L.E. 524.660 contre L.E. 459.705 à la même date de l'exercice écoulé.

Il est encore d'autres signes qui tendent à montrer que le recul survenu dans le commerce ne s'est pas répercuté dans tous les domaines de l'activité économique du pays. Ainsi les recettes du Service des voyageurs sur le réseau des Chemins de fer de l'Etat se sont accrues de 2,8 pour cent durant les premiers onze mois de l'exercice. Celles du Service des marchandises accusent également une plus-value de 8,1 pour cent ; il est vrai que l'on doit tenir compte à propos de cette augmentation du fait que la tardivité de la récolte de coton en 1911 a eu pour effet de reporter sur l'année 1912 le transport d'une partie considérable de cette récolte. Les correspondances postales ont augmenté dans la proportion de 4 pour cent ; les recettes télégraphiques de 8 pour cent.

Recette cotonnière de 1912.

La récolte cotonnière de 1912 sera probablement plus considérable que toutes ses devancières. Les dernières estimations l'établissent à sept millions trois quarts de cantars. Au cas où les prix actuels se maintiendraient, elle vaudra environ deux millions et demi de livres de plus que la récolte de 1911.

L'augmentation de la production est due en premier lieu à l'extension de la superficie cultivée, qui accuse 10.575

rable de faillites de deuxième ordre. Les établissements financiers ont adopté au cours de cette saison une ligne de conduite plus prudente en ce qui regarde les avances, et les effets salutaires de cette restriction de crédit n'ont pas laissé de se faire sentir en différentes directions. Au total, il ne semblerait pas téméraire de prétendre, à condition toutefois que la quantité comme le prix du coton se maintiennent, que l'on pourra désormais assister à une amélioration progressive, quoique peut-être lente, de la situation financière locale.

18 décembre.

Quant à la tentation d'emprunter, si elle est à peu près aussi irrésistible pour le grand propriétaire que pour le cultivateur besogneux, c'est ce dernier qui subit toujours le marché le plus onéreux et qui se trouve le plus exposé à la ruine du fait de son ignorance et de son imprévoyance. La loi qui vient d'être promulguée, et rend insaisissables du fait de dettes les propriétés foncières de cinq feddans et au-dessous, ne tend à rien moins qu'à protéger à cet égard le petit propriétaire. Il se pourra qu'au début quelque gêne résulte de l'adaptation des conditions actuelles aux dispositions de la loi. Mais une fois passé ce moment difficile et transitoire, on peut s'attendre à voir le fellah propriétaire en sortir avec un surcroît de solvabilité et de dignité.

Une autre mesure a été introduite dans le but d'encourager le fellah dans les habitudes de prévoyance. C'est l'extension aux districts ruraux des facilités offertes par les Caisses d'Epargne Postales en employant comme agents pour celles-ci les percepteurs d'impôts. Ce système a commencé à fonctionner le 1er avril dernier, et dans les sept premiers mois 121.300 déposants ont versé L.E. 41.470.

18 décembre. Il serait certainement malaisé de démêler, dans cette accroissement du passif, la part due à la capitalisation des intérêts. Mais il est hors de doute qu'un grand nombre de débiteurs n'ont pas été sans éprouver des difficultés pour régler les charges d'emprunts contractés — non pas toujours en vue d'emplois rémunérateurs — durant la période de spéculation outrée qui aboutit à la crise de 1907. En même temps les habitudes de vie plus large prises à cette époque ont été à un certain degré maintenues. D'autre part, il est à craindre que l'introduction de capitaux de banque nouveaux dans le pays n'ait eu pour effet de favoriser dans une certaine mesure l'abus du commerce et du crédit.

A la lumière de faits comme ceux qui viennent d'être énoncés, il n'est pas difficile de se rendre compte pourquoi, après une série de bonnes récoltes, une note de découragement se fait entendre si souvent dans le monde des affaires en Egypte, où l'on évoque parfois, avec regret, la grande époque de spéculation d'antan. Mais on ne saurait faire valoir avec assez de force que ce n'est pas dans une hausse problématique des cours du coton ni dans l'apparition renouvelée d'une fièvre de spéculation que l'on pourrait découvrir un remède à la situation. Ce qu'il faut, c'est que les personnes les plus sérieusement intéressées dans la question se rendent bien compte de la nécessité d'aborder de front les engagements contractés et de liquider le passé, et qu'encore l'abus du commerce et le crédit irréfléchi conduisent tôt ou tard au désastre.

Heureusement l'on est fondé de croire que ces principes tendent à être admis. Quelques-unes parmi les nouvelles affaires de banque entreprises ont donné des résultats mauvais, et il s'est produit dans l'année un nombre considé-

baisse des cours, puisque la production totale n'accuse qu'une moins-value de 150.000 cantars sur celle de 1910. 18 décembre.

Or, étant donné que la presque totalité du coton produit, et en très grande partie la graine de coton, sont exportés, il est inévitable qu'une réduction intervenue dans la valeur de la récolte, se répercute d'une façon sensible dans les chiffres du commerce extérieur. Les exportations qui ont eu lieu durant la saison cotonnière de 1911-12 accusent une regression d'à peu près cinq millions, qui s'est traduite du côté opposé par une diminution d'un million et demi dans la valeur des marchandises importées et de trois millions et demi dans les importations nettes de numéraire.

La moins-value dans les importations de marchandises se fait sentir dans les chiffres de la plupart des principaux articles de commerce, et notamment dans ceux des tissus et céréales. D'autre part, des augmentations sont à signaler dans les importations de charbon, de tabac et de quelques autres articles. Les nolis élevés ont contribué à hausser les prix à l'entrée du charbon et d'autres marchandises.

L'importation nette de numéraire, qui avait atteint cinq millions en 1910-11, n'a été en 1911-12 que d'un million et demi. Des hausses soudaines et importantes dans la valeur de la récolte ont toujours été suivies ces dernières années d'une forte augmentation du stock d'or dans le pays, et la saison 1910-11 n'a pas failli à la règle. Quoique ces importations d'or reflètent en quelque sorte les profits du cultivateur, il n'en est pas moins à regretter que ces profits se réalisent sous une forme aussi improductive au lieu d'être employés à amortir des dettes. Il semble au contraire que les dettes énormes contractées à l'Étranger par les sociétés et les particuliers s'accroissent au lieu de diminuer.

18 décembre.

Note du Conseiller Financier sur le budget de 1913 ( )

Conditions générales.

L'essor économique de l'Egypte a subi, en 1912, à certains égards un ralentissement qui n'est que le contre-coup automatique et direct de la valeur réduite de la récolte cotonnière de 1911 comparée à celle de la récolte antérieure. Le montant total réalisé du fait de la récolte de l'année dernière a été estimé à L.E. 29.863.000, somme qui, bien que à peine inférieure au maximum obtenu avant 1910, reste de quelque L.E. 6.000.000 en deça du chiffre atteint cette année-là (*). Ce recul est presque entièrement dû à une

* Le tableau suivant donne la valeur comparative des différentes récoltes cotonnières obtenues ces dernières années :—

En	1900-1901	cantars	5.435.480	L.E.	16.051.000
»	1901-1902	»	6.369.911	»	17.722.000
»	1902-1903	»	5.838.790	»	21.331.000
»	1903-1904	»	6.508.947	»	23.812.000
»	1904-1905	»	6.313.370	»	21.211.000
»	1905-1906	»	5.959.883	»	24.586.000
»	1906-1907	»	6.949.383	»	30.065.000
»	1907-1908	»	7.234.669	»	30.117.000
»	1908-1909	»	6.751.133	»	24.590.000
»	1909-1910	»	5.000.772	»	26.470.000
»	1910-1911	»	7.573.537	»	35.810.000
»	1911-1912	»	7.121.208	»	29.863.000

Pour calculer la valeur d'une récolte, on multiplie le chiffre des arrivages hebdomadaires de coton à Alexandrie du 1er septembre jusqu'au 31 août par le prix du « Fully Good Fair Brown », tel qu'il figure sur le bulletin hebdomadaire de l'Alexandria General Produce Association. On y ajoute le prix de la graine, calculé de la même manière. Le bulletin hebdomadaire paraît le vendredi, et le prix qui y figure est le prix du jour.

Le prix de la récolte, supputé de cette façon, peut être tenu pour représenter assez exactement le montant de la somme acquise à l'Egypte d'une manière générale, à l'exclusion toutefois du bénéfice réalisé par les exportateurs. Quant au chiffre perçu par les producteurs eux-mêmes, l'exactitude du calcul se trouve affectée à un degré variant tous les ans, en ce que le coton arrivant à Alexandrie de l'intérieur a souvent été vendu par les producteurs à un prix pratiqué de un à trois mois avant son arrivée, ou au contraire, à un prix à fixer de un à trois mois après.

(*) Journ. Off. 25 décembre, supplément.

Beni Suef, and Assiût, and of sewers at Mansûra; also for town improvements in Tanta and for various works of minor importance in other places. They are repayable to the central Government at $2\frac{1}{2}$ % interest and $2\frac{1}{2}$ % amortisation.

18 décembre

The remaining credits on the Reserve Fund are opened for purchase of land, or for appropriation of free State lands, by different Administrations. In the case of the State lands, this is merely a book transaction, a corresponding receipt being passed to the credit of the Reserve.

Miscellaneous Credits.

E. H. Cecil.

Cairo, 18th December 1912.

18 décembre. The completion of Arsenal Quays (Quay K); estimated cost: L.E. 90,000.

The construction of a breakwater to protect boats discharging at the wood quays; estimated cost: L.E. 40,000.

The strengthening of the outer breakwater, which has suffered damage from storms; estimated cost: L.E. 20,000.

The construction of a special landing jetty and stores for nitrates, rendered necessary by the greatly increased importation of this article; estimated cost: L.E. 22,100.

Of the total cost of this programme, amounting to L.E. 460,700, about L.E. 141,000 will have been expended by the end of this year. The balance will be distributed over the four years 1913 to 1916. The credit opened for 1913 is L.E. 80,000, which, with the unexpended balances of previous credits, will permit of the completion of the nitrates port and of good progress on the other works. At the Arsenal quays, Berth No. 13 has been completed and will be ready for commerce in June next. It is hoped to complete Berths Nos. 34, 35, and 41 on the Mahmudia Quay in 1913. The reinforcement of the outer breakwater, and the construction of the breakwater for the wood quays, will probably be completed in 1914, while the works on the Mahmudia and Arsenal Quays will require two more years for their final accomplishment.

Until this programme is carried out, works required for the improvement of other ports have necessarily to be deferred.

Advances to Municipalities. These include advances for the construction of water works at Mataria, Mehalla el Kobra, Minia, and Belbeis, of lighting installations at Belbeis, Damietta, Damanhûr,

L.E. 817,704, of which L.E. 767,000 has been spent. The programme of work for 1913 provides for the completion if possible of the main collector, the engine house at Kafr el Gamûs, the sewerage at Zeitûn, and work in the substitution areas. The compressed air system will be pushed on. It is estimated that at least L.E. 250,000 will be required to carry on the work next year, and a new credit for this sum has accordingly been provided.

18 décembre.

Railways.

The Railway programme for 1913 absorbs L.E. 445,000. The expenditure on new lines is estimated at L.E. 177,000, including L.E. 95,000 for the Zifta-Zagazig line and L.E. 68,000 for new lines in the province of Menufîa. The continuation of the programme of reconstruction of bridges requires L.E. 60,000, while L.E. 25,500 is allotted for remodelling stations and signalling. L.E. 20,000 is provided for carrying on the reconstruction of Alexandria Station; L.E. 46,500 for various works in the Cairo district; L.E. 20,000 for the improvement of the auxiliary lines in Upper Egypt; L.E. 36,000 for new material for the permanent way; and L.E. 20,000 for continuing the construction of dwellings for the subordinate staff. The balance of L.E. 40,000 is required for various minor works and for purchase of land and general expenses in connection with new works.

Alexandria Harbour.

The principal works at present being executed in Alexandria harbour are as follows :—

The extension of Mahmudia Quay (Quay E); total estimated cost : L.E. 288,600,

18 décembre. drainage, which will confer great benefits on a large area in the Province of Daqahlia; a further L.E 20,000 is granted towards this scheme. Among other credits for irrigation in Lower Egypt may be mentioned L.E. 5,000 for continuing the urgent work of remodelling the Teh el Barûd drain. L.E. 16,500 will be devoted to strengthening the Nile banks against flood.

In Upper Egypt L.E. 16,000 is allotted to the Sharahna project to improve irrigation east of the railway at the south-east end of the province of Beni Suef. L.E. 13,000 is required to carry on the important work of protection of basin banks, which will require a considerable number of years to complete. Drainage improvements absorb L.E. 11,500. Further instalments, amounting to L.E. 23,000 in all, have been granted towards the work of river training at Assiût and Esna barrages, in order that eventually the navigation channel may be kept open without annual dredging.

A credit of L.E. 26,910 is opened for the Basin Conversion works to supplement those already granted to meet land and compensation claims. A further considerable sum will be required for this purpose in 1914. L.E. 40,000 is granted for experimental and survey work in the Sudan for the improvement of Egypt's water supply. The final instalment of the cost of the raising of the Aswân Dam figures for L.E. 40,000, while a further sum of the same amount represents the allotment of 1913 towards payment of the indemnities for damage and removal consequent on the completion of that work.

Drainage of Cairo.

The Cairo Drainage works have made good progress during the year. The total credits opened to date amount to

18 décembre.

It will be noticed that, as already mentioned, the balance at the end of the year is expected to stand at practically the same figure as a year ago. It should be remarked that the securities in which the Fund is invested have recently suffered a depreciation of about 3 %, which it is hoped may be only temporary, and is due to the general fall in first class securities brought about by the outbreak of the Balkan war.

The unexpended balances of the credits already opened on the Reserve Fund will probably amount to some L.E. 1,300,000 at the end of 1912. In addition, fresh credits have been granted for 1913 as follows :—

Irrigation and Drainage (including purchase of land)	L.E.	837,660
Drainage of Cairo	„	250,000
Railways (including purchase of land)	„	445,000
Port of Alexandria	„	80,000
Advances to Municipalities for light and water installations, etc. ...	„	73,000
Miscellaneous	„	9,340
Total	L.E.	1,695,000

Irrigation and Drainage.

Of the credits opened for irrigation purposes, no less a sum than L.E. 180,000 is granted for the continuation of the large West Beheira and Central Gharbia drainage schemes, which were inaugurated this year, and on which a considerable amount of preliminary work has been carried out; they will be vigorously pushed forward in 1913. It is also intended to proceed with the remodelling of the Nizam

The new special credits opened in the Budget of 1913 amount to L.E. 536,000. The only items of importance, other than those already mentioned, are L.E. 21,957 for construction of prisons, L.E. 6,880 for minor works in various ports, and L.E. 6,000 allotted to the Quarantine Board for erecting additional disinfecting kilns at Tor and for repairs to the Lazaretto at Gabbari.

RESERVE FUND.

The unexpended balance of the Reserve Fund on the 1st January 1912 was ... ... L.E. 5,848,000

The estimated sums to be added in 1912 are as follows:—

1. Receipts from sales of land	L.E. 100,000	
2. Receipts from interest on investments and miscellaneous receipts	,, 202,000	
3. Estimated surplus on the Budget of 1912.	,, 1,800,000	
		,, 2,102,000
		L.E. 7,950,000
Deduct estimated payments in 1912		,, 2,100,000
Leaving an estimated unexpended balance on 31st December of ...		L.E. 5,850,000

18 décembre.

A scheme for the drainage of Port Said, estimated to cost some L.E. 160,000, has been completed, and work will be commenced on it in 1913. The expenditure will be defrayed by advances from the Suez Canal Company, which will be repaid by annuities out of the revenues of the Port Said Municipality.

Special Credits.

The new special credits opened for non-recurrent expenditure in the Budget of 1912 amounted to L.E. 594,000. These have been augmented to the extent of L.E. 203,000 by additional credits granted during the year for various necessary works which did not admit of postponement until the Budget of 1913. It is to be remarked, however, that in many cases the necessity for these undertakings might have been foreseen at the time when the Budget of 1912 was under consideration, and that Departments are not always sufficiently alive to the fact that special credits are an integral part of the ordinary Budget and require, as such, to be provided for at the beginning of the year. Supplementary credits of any kind constitute an infraction of the plainest rules of financial economy, and should only be granted in cases of unforeseen urgency.

On the other hand, a noticeable feature of the special credits granted is that many of them have been demanded in advance of requirements, and are consequently untouched. Of such are numerous credits opened for construction of administrative offices, tribunals, schools, etc. It is estimated that a sum of about L.E. 600,000 will remain unspent in this manner at the end of this year and will require to be carried forward,

18 décembre. matically to increase for many years, even if the aggregate salaries remain stationary. As provision for pensions is not made until they actually accrue, a heavy liability is accumulated on this account, which will fall on future Budgets. On the other hand, it is not sufficiently understood by those who criticise the present provisions for superannuation as inadequate that pensions are not a largess from the State, but a form of deferred remuneration for past services, and that any improvement in this remuneration should logically be accompanied by reduction in effective pay. In any case, the benefits under the existing pension law compare favourably with those in most other countries, and there appears to be no present justification for increasing them.

Local Authorities.

Extra provision is made in the Budget of 1913 for subventions to five new Local Commissions to be created in the towns of Edfu, Fûa, Kafr el Sheikh, Sherbîn, and Talkha. This accounts for the L.E. 3,620 appearing as increase under the head of "Services Divers."

The experiment of interesting the Municipalities and Local Commissions in the collection of house tax, by allotting to them half the proceeds of that tax, has not resulted in an increase of the amount collected under this head in 1912. There is evidence, however, that it is having a satisfactory effect in stimulating the interest of the local authorities in the improvement of their towns.

The consent of the Powers has been obtained to the extension of the borrowing powers of the Alexandria Municipality, to permit it to raise a loan of L.E. 500,000 for the completion of the drainage scheme and the construction of a breakwater in the north harbour.

Special credits amounting to L.E. 14,736 have been granted for building purposes and for purchase of launches.

18 décembre

Telegraphs and Telephones.

An increase of L.E. 6,159 has been granted to the Telegraph Department, to meet the extra expenditure on personnel and equipment required to deal with the development of the service. A considerable portion of the increase is devoted to improving the position of the lower classes of employees.

Special credits amounting to L.E. 22,085 have been granted for building purposes and for the construction of new telephone and telegraph lines.

The existing concessions for telephones were granted at a time when the invention was a new one and there was little experience available as to its practical working. The development of the system has, very naturally, shown the necessity of revising the original arrangements in many respects. Negotiations are at present proceeding with the concessionnaires with that object.

Pensions.

The charge for pensions is estimated at L.E. 10,000 more than for 1912. This increase is consequent upon the normal operation of the pension laws at present in force. The pension budget now figures for the sum of L.E. 560,000, or, taking into account the amount retained from salaries and credited to revenue, for L.E. 431,000 net, or about 16 % of the staff salaries.

This constitutes already a very onerous charge on a budget from which, owing to lack of the necessary resources, expenditure on many desirable and productive objects has to be excluded. But, large as it is, it will continue auto-

18 décembre. Other publications include the issue, in conjunction with the Department of Agriculture, of monthly returns of prices and of the state and prospects of the Egyptian cotton crop.

The organisation necessary for the collection of statistics of navigation on the Nile and in particular of the grain traffic has been completed, and details will be included in the next issue of the "Annuaire Statistique."

The projected programme of work for the coming year includes the "Annuaire Statistique," a volume dealing with statistics of schools to date, an enquiry concerning the work of benevolent societies in Egypt, and the publication of periodical returns dealing with the cotton crop, prices, and wages. It is hoped also to make a preliminary enquiry into the extent of the mortgage debt in Egypt as shown by registered mortgages.

A Statistical Committee, composed of representatives of Departments under the presidency of the Director of the Statistical Office, has been appointed with a view to the better arrangement and co-ordination of the statistical work undertaken by the different Government services, and to discuss questions relating to statistics generally.

The Statistical Department has been granted an increase of L.E. 602 to enable it to deal adequately with the new work to be undertaken.

Coast Guard. The Coast Guard service figures for an increase of L.E. 8,095, of which a considerable proportion is due to the rise in price of forage and other supplies. Increased expenditure has also been found necessary for the establishment of a new post at Safâja and for raising the pay of guides in order to attract them to the service.

L.E. 14,985. Owing, however, to transfers from other heads of expenditure, the real increase is only about L.E. 9,200. This is mainly devoted to strengthening the personnel and to permit of the placing of police officers *en disponibilité*.

18 décembre.

The special credits, amounting to L.E. 17,300, include L.E. 16,000 for the maintenance of the penal settlement at Mahariq. This is less by L.E. 1,129 than the similar credit opened in the Budget of 1912.

Ministry of Finance.

There is an increase under this head of L.E. 8,564, the bulk of which is required to strengthen the services of accounts and audit. The expansion of the Government expenditure during recent years has been much greater than that of the services whose duty it is to control that expenditure. The Accounts Department has been reorganised in various directions so as to extend and to strengthen its powers. The most important improvement effected in this respect in the present year is the laying down of general regulations for stores, and the organisation of a service of control of stores in connection with them.

Expenditure on these branches of the service, properly directed, more than repays itself. The newly created Stores Control Service has already succeeded in effecting important economies.

Statistical Department.

The most important work of the Statistical Department is the preparation and publication of the "Annuaire Statistique." The present issue of this volume contains much new matter, and historical introductions have been added to many of the chapters.

A volume dealing with companies operating in Egypt is now in the Press.

18 décembre littoral. The production of petroleum, phosphate, and ores of lead and zinc has commenced, while prospecting has been active. A refinery for petroleum is in course of erection at Suez, and there are grounds for believing that the manufacture of super-phosphate will be undertaken in the near future. The reorganisation of the control of the quarries, in spite of the difficulties still to be surmounted, shows a most gratifying return in the increase of receipts derived from this source.

Special credits amounting to L.E. 7,500 have been granted for non-recurring expenditure in connection with the Service of Mines.

War Office. The War Office budget for 1913 includes, as already explained, the portion of military expenditure, amounting to L.E. 172,000, which figured in 1912 as contribution to the Sudan.

The real increase in the expenditure for 1913 is L.E. 14,597. Of this amount about one half is absorbed by the cost of administration of the new district of Sobat–Pibor. The balance is required to strengthen the personnel and equipment in various directions.

The special credits granted to the War Office, amounting to L.E. 20,577 in all, include L.E. 2,405 for initial expenditure in connection with the Sobat–Pibor district, and L.E. 13,000 for accommodation of troops in the Sudan, in continuation of the programme laid down for providing such accommodation where it is rendered necessary for the health of the troops.

Ministry of Interior. The Ministry of the Interior, exclusive of the Departments of Public Health and Prisons, receives an increased grant of

figured separately in the Budget. The apparent increase over the joint figure for 1912 is L.E. 12,932. This is due partially to the final disappearance of the recurring special credits referred to in my predecessor's Note last year, and to L.E. 3,000 for repayment work which will be recovered by equivalent receipts. The true increase in the funds granted to the Department amounts to L.E. 6,648, the greater part of which is due to an increase in the budgets of the Department of Mines and the Geological Survey in view of the progress in the mining industry in Egypt, which is reflected in the receipts.

18 décembre.

The survey work proper has been advancing steadily in spite of the many special demands which have been made upon it for levelling and survey work in connection with the two areas on which the new drainage projects of the Irrigation are first to be applied. A special credit of L.E. 8,000 has been granted to the Department for this work.

The Reproduction Office has suffered from great congestion owing to the ever-increasing demands made upon it by all Government Departments. It is hoped, however, that existing accommodation will be so enlarged before long as to remedy this state of affairs. A special credit of L.E. 12,000 has been granted for extension of buildings.

The beginning of a Weights and Measures Service has been created and has been attached to the Physical Section of the Department. The control of the Assay Office has also been transferred to the Survey and has been confided to the Director of the Laboratories.

The nascent mining industry continues to show signs of development, particularly on the Red Sea and Gulf of Suez

18 décembre. A section has been added to the Press to deal with the sale and distribution of Government publications.

Special credits amounting to L. E. 12,700 have been allotted to the Press for extension of its premises and for the purchase of new machinery. The work of the Press has suffered in some degree in the past from the obsolescence of a portion of its plant. The replacement of this by modern machinery is expected to bring about a considerable improvement.

Post Office. About L.E. 7,000 of the increase of L.E. 15,454 in the grant to the Post Office is due to the inauguration of the rural service of the Savings Bank already discussed, the necessary expenditure for the current year in this connection having been provided for by a supplementary credit. The average amount of deposit in the rural Savings Bank being small (342 milliemes per head), the consequent multiplicity of transactions entails considerable expense, and the rural service cannot so far be regarded as self-supporting. But it is hoped that the reforms at present under consideration will lead to an improvement in this respect.

The balance of the increase is devoted to strengthening other services in view of the continual development of the work of the Post Office.

Special credits, amounting in all to L.E. 10,739, have been granted to the Post Office for outlay on buildings and furniture, and for initial expenditure in connection with savings banks, the impression of new stamps, and other services.

Survey Department. The estimated expenditure of the Survey Department for 1913 includes that of the Assay Office, which hitherto has

same time, four training schools for elementary teachers are handed over to their respective Provincial Councils, while a reduction has been effected in the provision for grants-in-aid to private elementary schools.

18 décembre

The result of these changes is a net economy of some L.E. 7,000. This and other economies are to be employed, together with the further increase of L.E. 15,690 figuring in the Budget, for the normal development of the State educational system. L.E. 5,218 is allotted to higher, L. E. 2,150 to secondary, L. E. 3,399 to female, and L.E. 11,590 to technical education. Allowance has also been made for strengthening the administrative service and for improving the position of the subordinate staff.

The special credits, amounting to L.E. 41,620, include L.E. 29,000 for the erection of a building for the secondary school at Tantah, to which will be added the L.E. 21,000 previously granted for the construction of a primary school at Beni Suef, making L.E. 50,000 in all. L.E. 5,000 is allotted to the construction of a secondary school at Assiût, and L.E. 5,000 to that of a school for girls in Cairo, in addition to the credits previously opened for these objects. A grant of L.E. 1,000 is given towards the establishment of a natural history museum in Alexandria.

Pr
P

The increased grant of L.E. 15,498 under this head is necessary to enable the Press to deal with the growing needs of Government Departments, and especially with the new work thrown upon it by the extension of the Savings Bank services, the creation of Cantonal Tribunals, and the institution of cotton *halaqas*. The pressure of work this year has been such that orders for printing have had to be carried out to a considerable extent by private firms.

18 décembre. this annually increasing charge falls upon the general revenues without its equivalent being found by those who directly benefit by it. L.E. 3,027 more is taken for maintenance of buildings. L.E. 3,000 represents expenditure on supplies provided for consumption by other services. The balance of L.E. 4,959 is devoted to strengthening the central services and inspectorates.

The special credits, amounting to L.E. 84,931, include L.E. 58,157 for measures against human and cattle plague. The remaining credits are mainly for construction and equipment of new hospitals, and extensions to existing hospitals, including the construction of a hospital for infectious diseases at Zagazig, and extensions to the Khanka Lunatic Asylum.

There is ample room for extension of the services of this important Department were financial resources available.

...ation. The budget of the Ministry of Education has undergone some modification as a result of a step which has been taken towards the co-ordination of the educational activities of the Government and the Provincial Councils respectively. It has been decided in principle that the sphere of action of the Provincial Councils shall embrace the entire system of elementary education, including the training schools for elementary teachers. The Ministry of Education, on the other hand, will control all secondary and higher education, and will inspect the schools depending on the Provincial Councils. This policy is at present being carried in to effect to the extent of taking over from the Provincial Council of Gharbîa the secondary school at Tantah, and of providing for grants-in-aid to private secondary schools; at the

Provincial and Governorate Services.

The Provincial and Governorate Services figure for an increased grant of L.E. 22,377. The real increase is, however, greater than this by about L.E. 10,000, as the Budget of the Provincial Services has been relieved by the transfer to the Native Tribunals of a portion of the provincial judicial staff in connection with the suppression of the Markaz Tribunals.

L.E. 13,500 of the increase is devoted to strengthening the Police Force and improving their pay. L.E. 8,500 is allotted to the Direct Taxes Department, the greater part being required to improve the pay of the collecting service, whose work has greatly increased of recent years in various ways. A further L.E. 8,500 has been granted for the reinforcement of the Administrative Service of the Interior for cotton worm destruction and other purposes, and to permit of a very substantial improvement in the salaries of Mudirs and Governors commensurate with their increasing duties and responsibilities. There are also small increases in the grants to the services of the Accounts and State Lands Departments in the interior.

The special credits granted for these services amount in all to L.E. 39,930. The greater part of this sum is required for construction or extension of administrative and police offices in the interior. L.E. 6,000 is allotted for initial expenditure for equipment of the additional Police Force.

Public Health.

Of the additional grant of L.E. 22,127 allotted to the Public Health Department, L.E. 7,548 is affected to much-needed improvements and extensions to hospitals. L.E. 3,593 is required for the Scavenging and Watering Service of Cairo, in consequence of the enlargement of the road surface to be kept in order. In the absence of local rates,

18 décembre. for construction of new roads, as an instalment of a more extended programme; L.E. 6,000 for the completion of the new "Pont des Anglais." L.E. 7,000 is granted to continue the repairs to the Cairo Museum. Of the credits set down to the Irrigation Service, the most important are L.E. 20,000 for construction of sadds at Mehallet el Amir and Faraskûr, and L.E. 6,500 for the strengthening of the sea-wall at Abuqir, while L.E. 6,370 is ear-marked for buildings at Samalût and Tanta, the latter to permit of the transference thither of the headquarters of the 2nd Circle. The credits granted to the Agricultural Department, L.E. 5,500 in all, are required mainly for experimental work for the improvement of cotton seed and the study of subsoil water, and for insect destruction.

Native Tribunals.

The important increase of L.E. 47,124 which has been provided for under this head is due for the greater part to the establishment of Cantonal Tribunals, which were inaugurated in three Mudirias on the 1st July last, and which it is proposed to generalise throughout the country early in the new year. This measure entails the establishment of a Summary Court in every Markaz and necessitates a large increase in the judicial, parquet, and clerical staffs. The total cost of the scheme amounts to about L.E. 40,000, but of this sum about L.E. 10,000 is economised in the budget of the Provincial Services by the suppression of the Markaz Tribunals in the provinces.

Special credits have been granted amounting to L.E. 5,400. L.E. 5,000 of this is required to continue the construction of the tribunal at Assiût, the total estimated cost of which is L.E. 42,000.

18 décembre.

The Ministry of Public Works figures for the important increase of L.E. 89,318. Of this sum L.E. 23.757 is allotted to the Central Administration, a considerable portion being required to strengthen and improve the position of the personnel of the Irrigation Service. The creation of a new Contentieux Service for the Ministries of Public Works and War accounts for L.E. 9,737, partly set off by economies of L.E. 6,192 under this head in the budgets of the Ministries of Finance and Justice. Under the chapter of Irrigation, the expenditure on canal and drain maintenance and Nile protection involves an increase of L.E. 20,837. The grant for the Towns and Buildings Department is larger by L.E. 14,159, the greater portion of which is due partly to the transfer to this head of other services, partly to increased expenditure on work carried out for the public against repayment; the balance is required for maintenance of bridges, new roads, and street lamps in Cairo. L.E. 3,890 is allotted to meet the general development of the Mechanical Service. The Agricultural Department receives an increased grant of L.E. 16,584, to permit of the extension of its activities. The need for the expansion of the work of this useful Department will probably make itself felt to a further extent in the near future.

Of the special credits, amounting to L.E. 188,245, L.E. 129,345 are allotted to the Cairo City Service. L.E. 60,000 of this is set aside for the establishment of a quay and grain-market on the Nile south of Cairo to relieve the boat traffic from Upper Egypt which at present has to pass through the bridges; L.E. 20,000 is required for the Bulâq Quay; L.E. 9,350 for repairs to Qasr el Nil bridge; L.E. 8,000 for improvements of streets; L.E. 7,000

18 décembre. Sudan for civil purposes, the real increase in the administrative expenditure amounts to L.E. 393,000. The most important items in this increase are the following:—

Railways	L.E.	91,351
Public Works and Agriculture	„	89,318
Native Tribunals	„	47,124
Provincial Services...	„	22,377
Public Health	„	22,127
Education	„	15,690
Printing Press	„	15,498
Post Office...	„	15,454
Survey Department...	„	15,440
War Office	„	14,597
Ministry of Interior	„	14,985

Railways.

The increase in Railways expenditure is necessary in order to deal with the constantly increasing traffic, and amounts to rather less than 50 % of the estimated excess of gross receipts over the figure budgeted for in 1912. The increase is distributed over all the railway services, the largest share being taken by the engineering and locomotive departments.

The cost of freights continues to weigh heavily on the Railway budget on account of the exceptionally high rates at present ruling. It is estimated that the extra charge incurred on this account amounts to at least L.E. 100,000 a year. Unless freights are reduced in the near future, it may be necessary to consider whether it would not be more economical for the Government to invest in ships of its own for the carriage of railway stores.

collection, however, grows more difficult every year, and some modification of the House Tax Decree will probably be found necessary in the near future in order to deal with the matter effectively.

18 décembre.

Post Office.

The receipts from the Post Office for the current year show a slight decline from the figures of 1911. A certain loss of revenue has been caused by the reduction of postage to Austria which was inaugurated last July. On the 1st January 1913 a reduction of 10 mill. will be made in the postage on each inland and Sudan parcel.

The revenue for 1912 was estimated at L.E. 300,000; it will probably reach L.E. 310,000. Having in view the reductions mentioned above, the receipts for 1913 are again estimated at L.E. 300,000.

Misce Receip

These figure for L.E. 525,000, against L.E. 526,000 in the Budget for 1912. In the latter figure was included a sum of L.E. 50,000 representing the final contribution of the Tramway Company towards the Bulâq bridge. The deficiency on this account for 1913 is made up by increases under the head of receipts for work carried out by the Printing Press, Technical Schools, Prisons, and other Government Departments. These receipts, however, cannot be reckoned upon as real accretions to the revenue, since they are counterbalanced to a great extent by expenditure on the other side of the Budget.

Expenditure for 1913.

The total expenditure for 1913 shows an increase of L.E. 230,000 as compared with 1912. Allowing, however, for the suppression of the L.E. 163,000 subvention to the

18 décembre. L.E. 15,000 land tax in Upper Egypt on account of the low level of the 1912 flood. It is satisfactory to note that in 1907, when the Nile level was about the same, over L.E. 70,000 had to be remitted. The Esna Barrage will have thus saved the Government a loss of revenue to the amount of over L.E. 55,000.

The Administration of the Domains paid annually L.E. 68,000 in land tax. As the Domains are reverting to the State, taxes will of course no longer be paid on what will have become Government lands; this fact accounts for the deficit in the estimated revenue from the Direct Taxes when compared with 1912.

Less money appears to be spent on development than in former years. It is not always realised that it is false economy to obtain the highest rent possible from land without putting into it the capital required for its proper development. It is to be hoped that the large expenditure on public works in Lower Egypt by the Government will encourage proprietors to embark themselves in expenditure which is absolutely necessary if their lands are to profit by the Government's action.

It is now possible, owing to the alteration of the Mixed Code, for an Egyptian subject to expropriate for drainage across a foreigner's lands. This reform, together with an improvement in the drains themselves, should bring about a change for the better in certain lands in the vicinity of drains, which will at once be reflected in the revenue returns.

The returns from the house tax continue to be satisfactory. In Cairo the steady increase in revenue from this source is as much due to the substitution of a better type of building for old houses as to the expansion of the town. The

measure of decentralisation which makes recourse to the Courts easier for the people. 18 décembre.

Tobacco.

The increase in the estimated revenue from tobacco is justified by the expansion under this head in 1912, amounting to L.E. 46,000 according to the latest returns. The figure of L.E. 1,580,000 inscribed under this head is L.E. 88,000 less than the actual sum realised in 1911. There is no immediate fear of shortage of supplies owing to the Balkan War, as tobacco merchants have largely increased their stocks in bond, so much so that the Customs accommodation in Alexandria is temporarily inadequate for them.

Customs.

The estimate for Customs has been reduced from L.E. 1,840,000, the amount figuring in the 1912 Budget, to L.E. 1,800,000. The revenue from this source, owing to the diminution in imports, has already fallen off by some L.E. 60,000. Moreover, it will suffer next year from the loss of duty hitherto taken on goods destined for the Sudan, duty which is estimated at present as about L.E. 85,000. On the other hand, the receipts for this year, in spite of the above-mentioned reduction, will considerably exceed the Budget estimate. The reduction of L.E. 40,000 in the estimate for 1913 is therefore considered amply sufficient.

Direct Taxes.

The total receipts of the Direct Taxes Department are estimated at L.E. 5,560,000, as against L.E. 5,624,000 in 1912.

It has been necessary to allow for the remission of

18 décembre. this year. The Domains property and administration will then revert to the Government. The revenue from this source has been estimated at L.E. 140,000 in the Budget of 1913, being L.E. 80,000 more than the figure appearing in the Budget of 1912. The excess will probably be even greater than this, as the revenues will not only be relieved from land tax, but will no longer be subject to the charge for interest and amortisation of the Domains Loan. Since, however, the returns are not all collected in cash by the end of the year, it has been deemed advisable to budget for less than the total annual revenue.

Mixed Tribunals.

An increase of L.E. 30,000 is anticipated. The receipts during the first eleven months of the year show an advance of over L.E. 115,000, but of this about L.E. 30,000 is due to changes in the system of accounting. The net increase is due to expansion both in litigious work and in that of the Registration Offices.

Native Tribunals.

The receipts for the first eleven months of the current year show an advance of L.E. 40,000 over those of last year.

An estimated increase of L.E. 10,000 is allowed for in 1913. With the generalisation of the Cantonal Tribunals a diminution of the receipts might be expected, in view of the fact that cases in which the amount in dispute does not exceed P.T. 100 will be tried by these Courts free of charge and that the fees on other cases coming within their jurisdiction are reduced by one half. This diminution may, however, be compensated for by the increased number of cases set down, a result which usually accompanies any

Revenue for 1913.

The revenue for the coming year is estimated at L.E. 16,130,000, being L.E. 230,000 over the amount budgeted for in 1912. The following are the heads of increase in order of importance :—

	L.E.
Railways	185,000
State Domains	80,000
Mixed Tribunals	30,000
Tobacco	20,000
Native Tribunals	10,000
Miscellaneous	9,000
Total...	334,000

Deduct decreases :—	L.E.	
Direct Taxes	64,000	
Customs	40,000	
		104,000
Net increase...		230,000

Railways.

The receipts have been estimated at L.E. 3,630,000, a figure which, though exceeding by so large a sum as L.E. 185,000 the amount appearing in the 1912 Budget, falls short of the probable receipts of this year by some L.E. 200,000. It should be borne in mind that, as already pointed out, the railway revenue benefited this year to a certain extent by the lateness of the crop of 1911. Analysis of the traffic receipts shows considerable increases in the quantities of native produce carried, but a decrease in those of imported goods generally. with the exception of coal.

State Domains.

It is anticipated that the balance outstanding of the State Domains Loan will be finally paid off at the end of

18 décembre. Sudan, new silver, nickel, and bronze coin was struck this year to the aggregate amount of L.E. 125,500. The withdrawals from the treasuries in Egypt in the last three months have amounted to L.E. 440,000, as against L.E. 320,000 last year.

The total of Egyptian subsidiary coin struck since the reform of the currency, deducting recoinage, now amounts to L.E. 4,115,000. Of this L.E. 3,636,000 is in circulation and L.E. 479,000 in the Government treasuries.

BUDGET OF 1913.

The following table gives a summary comparison of the budgets of 1912 and 1913:—

	1913.		1912.	
	L.E.	L.E.	L.E.	L.E.
Estimated receipts	...	**16,130,000**	...	15,900,000
Estimated expenditure:—				
Ordinary	14,909,000		14,668,000	
Special	721,000		732,000	
TOTAL... ...	...	**15,630,000**	...	15,400,000
Estimated surplus	...	**500,000**	...	500,000

L.E. 85,000, so that there is a real gain in 1913 to the Egyptian revenue by this arrangement of some L.E. 78,000. 18 décembre

The military subvention represents a portion of the cost of the Egyptian Army, and has only figured as Sudan subvention in order to bring out the fact that a part of Egyptian military expenditure is really chargeable to the Sudan. It has been recognised, however, that this method of accounting is complicated and is subject to misapprehension. It has therefore been decided to place, from 1913 onwards, the whole of Egyptian military expenditure under its proper head, and to show the Sudan subvention no longer. This arrangement is a mere change in accounting, and is not intended to obscure the fact that a part of the expenditure is chargeable to the Sudan, of which due account will continue to be taken.

It must be understood generally that the financial obligations of the Sudan to Egypt will not be altered in any respect by any of the above-mentioned changes.

The net imports of gold during the year ended 31st August last amounted, as already mentioned, to about 1½ millions, as against 5 millions for the preceding year. The present season's crop being earlier and more plentiful than that year, the influx of gold to finance it has been larger. The imports during September, October, and November, aggregate L.E. 6,800,000, as against L.E. 4,600,000 in 1911. Curre

The net expansion of the circulation of silver and nickel coin in the 1911–1912 season was L.E. 120,000. The Sudan, however, absorbed during this period the large sum of L.E. 180,000. In anticipation of the requirements for the current season, and of further withdrawals for the

18 décembre. tion of roads, might not be furthered by means of local resources. This question is one which is receiving careful consideration at the hands of the Government.

The funds in the hands of the Government, including the amount invested in securities, have been increased during the year by an excess of about L.E. 300,000 of receipts over outgoings in the suspense accounts (deposits, advances, etc.). Of this amount about L.E. 200,000 is accounted for by an increase of deposits at the Mixed Tribunals, which have reached the considerable figure of L.E. 1,100,000, and upwards of L.E. 100,000 is represented by deposits in the form of securities. The liquid balances of the Treasury, therefore, assuming that the total Government receipts will approximately equal the expenditure as foreshadowed above, will amount to about the same figure at the end of the year as at the beginning, namely, about two and a half millions. It has not been necessary to realise any securities during the year, but about L.E. 94,000 worth have been transferred to the account of the Post Office Savings Bank.

Sudan Subvention.

The Sudan has hitherto figured in the Budget for the amount of two subventions, one for civil, the other for military expenditure.

The amount of the subvention for civil purposes in the Budget of 1912 was L.E. 163,000, having been gradually reduced to that figure from the amount of L.E. 253,000 at which it stood in 1908. For 1913 it has been found possible entirely to do away with the subvention. On the other hand, the Egyptian Customs will no longer take the duties on goods imported through Egypt into the Sudan. These duties are estimated at present at

an increase in the total number of seizures made for tax, which up to the end of October 1912 was 6,550 for the whole of Egypt, as compared with 5,037 for the same period in 1911. In Lower Egypt the early cotton crop made the recovery of the October instalment exceptionally easy. There has been a slight set-back in the colection of the November instalment, but it is to be hoped that an improvement will take place in December, and that the final result will be as satisfactory as in 1911.

18 décembre.

The surplus on the ordinary Budget this year will probably attain L.E. 1,800,000, but this will be approximately balanced by the excess of extraordinary expenditure over receipts in the Reserve Fund. In 1911 a similar result was obtained, the combined account showing a net balance of L.E. 98,493 on the receipts side. For two years, therefore the Reserve Fund has not been diminished. But it is evident that this satisfactory position can only be maintained if large surpluses are forthcoming from the ordinary Budget to meet the expenditure entailed by the extensive programme of reproductive public works which is at present being carried out. These surpluses cannot be expected if the budgetary expenditure is allowed to advance sensibly beyond its present limits. It must be borne in mind that certain items, such as pensions and maintenance of buildings, canals, and other public works, increase automatically year by year. If to these were superadded expenditure on the many desirable objects which are continually being pressed upon the attention of the Government, the normal expansion of the revenue would be quite insufficient to keep pace with it. It is, however, a question whether certain desiderata, such as the extension of sanitation and construc-

18 décembre.

Various laws designed to protect the cotton crop from destruction by pests and from deterioration through admixture of varieties have been introduced during the year. The control of the supply of cotton seed in accordance with an elaborate system which has been established is in course of development. Forty-four cotton demonstration farms were formed during the year and have given satisfactory results, proving their great utility as object-lessons to the cultivators.

Ninety-three cotton-markets or *halaqas* have been established throughout the cotton-growing districts of Egypt, in order to protect the cultivator from fraudulent weights and prices. In each *halaqa* an official weighing-machine is erected, and the latest market prices in Alexandria, communicated by telegram, are publicly posted. The experience of the working of these *halaqas* hitherto gained goes to show that they are fulfilling their object successfully, and that the fellah is gradually acquiring confidence in the scheme.

Finances of Government.

The financial situation of the Government continues to be satisfactory. The revenue returns for the year will probably show an aggregate expansion of some L.E. 400,000 over the corresponding period in 1911, but of this at least L.E. 100,000 does not represent real increase in revenue, being counterbalanced by expenditure on the other side of the account. Substantial advances are recorded under the heads of Railways, Telegraphs, Tobacco, Justice, and House Tax. Customs receipts have declined owing to the falling off in imports already discussed.

The collection of land tax in Upper Egypt has been more difficult this year, as the crops in that part of the country were not as satisfactory as in 1911. The result of this was

traffic, but this requires to be discounted by the fact that the lateness of the cotton crop of 1911 caused a considerable portion of it to be transported in 1912. Post Office correspondence shows an increase of 4%. Telegraph receipts have increased by 8%.

18 décembre.

Cotton Crop of 1912.

The cotton crop of 1912 will probably be larger than that produced in any previous year. The latest estimate puts it at 7¾ million qantars, and, if present prices are maintained, it should be worth about 2½ million pounds more than that of 1911.

The increase in production is due primarily to the increase in area, which is 10,575 feddans more than last year. Natural conditions were also to a large extent in favour of the production of an early crop, which usually is an indication of quantity. A deficiency of water in summer was doubtless to a great extent the cause of the earliness, but is said to have exercised an adverse influence upon the strength of the fibre.

As was foreshadowed in my predecessor's Note of last year, the organisation for dealing with the cotton worm has been completely remodelled, with satisfactory results from the point of view both of expense and of efficiency.

Cotton worm occurred generally in Lower Egypt and was severe in the end of June and beginning of July, after which it practically disappeared. The Government staff found their efforts to this end assisted in no small degree by the prevalence of an epidemic among the worms caused by a protozoon. The plants recovered rapidly from the previous injury, and no depreciation in yield could be attributed to the cotton worm.

18 décembre. While the temptation to borrow appears hardly less attractive to the large landowner than to the needy cultivator, it is the latter who has to pay the most onerous terms for the accommodation, and is the more exposed to ruin through the effects of his ignorance and improvidence. The law which has just been promulgated, rendering unattachable for debt properties of the area of five feddans and under, is an attempt to protect the small holder in this respect. A certain amount of discomfort may be experienced at the outset in adjusting conditions to the law. But the acuteness of the transitional stage once passed, the fellah proprietor should emerge from the ordeal with added solvency and self-respect.

A further measure for the promotion of thrift among the fellahin is the extension of the facilities of the Postal Savings Bank to the rural districts by employing the village tax-collectors as agents. This system was brought into operation on the 1st April last, and in the first seven months 121,300 depositors have paid in L.E. 41,470. On the accounts opened over 10,000 subsequent deposits have been effected. It is hoped that this service will become much more popular as time goes on and the cultivator acquires confidence in the institution.

In the ordinary service of the Savings Bank the deposits show a noteworthy increase, standing at L.E. 524,660 on the 31st October, as against L.E. 459,705 at the same date last year.

There is further encouraging evidence that the set-back in trade is not reflected in all the economic activities of the country. The coaching receipts of the State Railways have increased during the first eleven months of the year by 2·8 %. There is also an increase of 8·1 % in the receipts from goods

How far this increase represents capitalisation of interest on existing debt it is not possible to say. But there is no doubt that many debtors have experienced difficulty in meeting the charges on loans contracted, by no means entirely for productive purposes, in the period of intense speculation which culminated in the crisis of 1907. At the same time, the higher scale of living set up during that period has been in a certain measure maintained. Further, it is to be feared that the influx of new banking capital has had some tendency to foster the evils of overtrading and excessive credit.

18 décembre

In the light of such facts as these, it is possible to understand why, after a succession of good crops, the note of despondency is still so often heard in the world of affairs in Egypt, and the days of the great boom are evoked with regret. But it cannot be too emphatically stated that the remedy for the situation is not to be looked for in a problematical rise in the price of cotton nor in a new outburst of speculative activity. What is needed is a recognition on the part of those most deeply interested that past engagements must be faced and liquidated, and that overtrading and indiscriminate credit lead sooner or later to disaster.

Fortunately, there is good reason to believe that these facts are being realised. A certain amount of the new banking business taken up has already proved itself to be bad, and there has been a considerable number of minor failures during the year. The banks have this season adopted a more cautious policy in making advances, and the salutary effect of this restriction of credit is making itself felt in many directions. On the whole, it appears reasonable to assume that, provided the volume and price of the cotton crop be maintained, a steady if slow improvement may be looked for in local financial conditions.

18 décembre. decline is due almost entirely to a fall in the price, the output having approached within 150,000 qantars that of 1910.

Since practically the whole of the cotton produced, and the bulk of the cotton seed, is exported, the effect of a reduction in the value of the crop shows itself most markedly in the figures of foreign trade. The exports during the cotton season of 1911–1912 show a falling off of about five millions, which has been balanced on the other side by a reduction of 1½ millions in the value of the imports of merchandise and of 3½ millions in the net imports of specie.

The decline in imports of merchandise is reflected in the figures of most of the principal commodities, especially textiles and cereals. On the other hand, coal, tobacco, and certain other items, show increases. High freights have contributed to raise the value on entry of coal and other articles.

The net imports of specie, which amounted to five millions in 1910–1911, were only 1½ millions in 1911–1912. A sudden and considerable rise in the value of the crop has always been followed, in recent years, by a large addition to the stock of gold in the country, and the season of 1910–1911 was no exception to the rule. Although the gold imports thus reflect to some extent the profits of the cultivator, it is none the less to be regretted that these latter should be realised in this unproductive form instead of being employed to liquidate debt. On the contrary, the enormous sum borrowed by companies and individuals from foreign sources, the charges on which are estimated to exceed those on the public debt, appears to be increasing rather than diminishing.

Note by the Financial Adviser on the Budget of 1913 (*). 18 décembre.

General Conditions.

The economic fortunes of Egypt in 1912 have suffered a certain reaction which is the direct and automatic consequence of the reduced value of the cotton crop of 1911 as compared with that of the previous year. The total amount realised by the crop of 1911 has been estimated at L.E. 29,863,000, a sum which, though scarcely less than the highest registered previously to 1910, falls short of the total of that record year by some L.E. 6,000,000.* This

* The following table gives the comparative value of the cotton crops of recent years :—

In 1900-1901	kantars	5.435,480	L.E.	16,051,000
„ 1901-1902	„	6.369,911	„	17,722,000
„ 1902-1903	„	5,838,790	„	21,334,000
„ 1903-1904	„	6.508,947	„	23,812,000
„ 1904-1905	„	6,313,370	„	21,211,000
„ 1905-1906	„	5.959,883	„	24,596,000
„ 1906-1907	„	6.919,383	„	30,065,000
„ 1907-1908	„	7,234,669	„	30,117,000
„ 1908-1909	„	6,751,133	„	24,590 000
„ 1909-1910	„	5,000,772	„	26,470,000
„ 1910-1911	„	7,573,587	„	35,849,000
„ 1911-1912	„	7,124.208	„	29,863,000

To arrive at the value of the crop, the weekly arrivals of cotton in Alexandria, from 1st September to 31st August, are multiplied by the price of "Fully Good Fair Brown" as given in the weekly bulletin of the Alexandria General Produce Association ; to this is added the value of the seed calculated in the same way. The weekly bulletin is issued on Fridays, and the price given is the price on that date.

The price of the crop thus obtained may be taken as a fair estimate of the amount encashed by Egypt as a whole, not taking into account exporters' profits ; but as regards the amount encashed by the growers, the accuracy of the account is reduced to an extent that varies each year by the fact that the cotton arriving in Alexandria from the interior has frequently been sold by the growers at a price that obtained from one to three months before arrival, or at a price that is to be fixed at from one to three months after arrival.

(*) Journ. Off. 25 décembre, supplément.

23 novembre. *Crédits à prélever sur la Réserve Générale.* — Ces crédits sont arrêtés au total de L.E. 1.695.000, contre L.E. 1.737.000 en 1912. Ils comprennent une somme de L.E. 822.000 pour des travaux d'irrigation et de drainage, ainsi qu'une somme de L.E 73.000 mise à la disposition des Commissions Locales et Municipales pour des installations d'eau et d'éclairage et des travaux de voirie.

Le Caire, le 23 novembre 1912.

Signé : AH. HILMY
E. H. CECIL
A. ADIB
H. HIGGS.

Voir les tableaux annexés au *Journal Officiel* du 25 décembre 1912, n° 147.

Soudan en déduction du budget du Ministère de la Guerre et de supprimer en même temps la subvention consentie au Soudan pour lui permettre de faire face à ces dépenses.

23 novembre.

Insuffisance des revenus du Soudan. — Ainsi qu'il a été dit plus haut, le Soudan renonce à la subvention qui lui avait été accordée pour ses dépenses civiles, moyennant abandon en sa faveur par l'Egypte des droits de douane perçus dans les ports égyptiens sur les marchandises à destination du Soudan. D'autre part, la subvention qui lui permettait de faire face aux dépenses militaires qui lui incombent a été supprimée, ces dépenses étant désormais supportées en entier par le budget du Ministère de la Guerre. C'est là une simple question de disposition budgétaire qui ne modifie en rien les obligations du Soudan vis-à-vis de l'Egypte au point de vue des dépenses dont il s'agit.

Crédits spéciaux. — Les nouveaux crédits spéciaux inscrits au budget de 1913 se montent à L.E. 536.000. En outre, les crédits spéciaux ouverts aux budgets des exercices antérieurs qui ne seront pas épuisés au 31 décembre 1912 et qu'il y aura lieu de reporter, en totalité ou en partie, sur 1913, sont évalués à L.E. 600.000. Ces deux catégories de crédits spéciaux forment un total de L.E. 1.136.000, sur lequel il ne sera dépensé, selon toute prévision, que L.E. 721.000. C'est cette somme qui est portée dans les prévisions du budget général de l'exercice prochain.

23 novembre. été prévues au budget de 1913 avec une plus-value de L.E. 185.000 par rapport au budget de 1912, une augmentation correspondante a été inscrite en dépenses. Cette augmentation s'élève à L.E. 91.351.

Télégraphes. — Augmentation de L.E. 6.159, provenant du développement du service et de l'amélioration de la situation du personnel de la dernière classe et du personnel hors cadres.

Postes. — Augmentation de L.E. 15.454, occasionnée par le développement du service postal et la création de caisses d'épargne rurales.

Ministère de la Guerre. — La création du district de Sobat et quelques autres dépenses ont occasionné une augmentation de L.E. 14.597 dans le budget du Ministère de la Guerre pour 1913.

Jusqu'ici, le montant des dépenses militaires qui incombent au Soudan venait en déduction du total du budget du Ministère de la Guerre et figurait d'autre part au budget général sous forme de subvention accordée au Soudan pour l'insuffisance de ses revenus. Du moment que l'Egypte supporte la totalité des charges de l'armée, tant au moyen des crédits budgétaires ouverts au Ministère de la Guerre que sous forme de subvention au Soudan, il a été jugé opportun, en vue de simplifier les écritures et de centraliser toutes les dépenses de l'armée dans un seul chapitre, de ne plus faire figurer les dépenses militaires qui incombent au

drains et pour l'éclairage et l'entretien des routes du Caire, l'inscription au budget de diverses dépenses compensées par des recettes, le développement de l'Administration de l'Agriculture et la création d'une direction du Contentieux pour les Ministères des Travaux Publics et de la Guerre.

23 novembre.

Services divers des Ministères. — Augmentation de L.E. 3.620, résultant de la création de Commissions Locales dans cinq villes qui en étaient dépourvues.

Provinces et Gouvernorats.— Augmentation de L.E. 22.377, due au relèvement des traitements des moudirs et gouverneurs, au renforcement du personnel du service administratif et de la police, à l'amélioration de la paye de certaines catégories d'agents de police ainsi que de la rétribution des sarrafs des villages et à des virements de crédits.

Gardes-Côtes. — Augmentation de L.E. 8.095, occasionnée principalement par la création d'un nouveau district à Safaga, l'amélioration de la solde des guides bédouins et le renchérissement du prix du fourrage et de divers autres articles.

Ports et Phares. — Augmentation de L.E. 4.570, résultant de l'amélioration de la paye des marins et gens de service et de l'inscription au budget de dépenses imputées jusqu'ici sur la Réserve Générale du Gouvernement.

Chemins de fer. — Les dépenses d'exploitation du réseau ferré croissent en proportion des recettes. Celles-ci ayant

23 novembre. *Ministère de l'Intérieur (Adm. Centrale).* — L'augmentation de L.E. 14.284 constatée dans ce chapitre du budget est causée par le renforcement du personnel, par des virements de crédits et par l'inscription d'une prévision de L.E. 1.500 pour la mise en disponibilité des officiers de police, aux termes du décret récemment promulgué à ce sujet.

Hygiène Publique. — Augmentation de L.E. 22.127, produite par le développement du service, l'extension de l'Asile des Aliénés à Khanka, la création d'un hôpital ophtalmologique et l'inscription au budget d'une prévision pour l'arrosage et le balayage des routes nouvellement créées au Caire et d'une prévision pour les fournitures à faire aux Conseils Provinciaux et aux Commissions Locales et Municipales et dont le prix sera porté en recettes.

Tribunaux Indigènes. — Augmentation de L.E. 47.124, due principalement à la création d'un tribunal central à Mansourah, à l'institution des tribunaux cantonaux et à la transformation des tribunaux de markaz en tribunaux de justice sommaire.

Ministère des Travaux Publics. — Ce chapitre du budget accuse un accroissement de dépenses de L.E. 89.318, causé par l'augmentation du nombre et l'amélioration de la situation des employés des dernières catégories du Service des Irrigations, le relèvement des prévisions pour la défense contre les inondations, pour l'entretien des canaux et

Imprimerie Nationale. — La dotation de ce service a été majorée de L.E. 15.498, pour lui permettre d'exécuter divers travaux d'impression, qui, par suite de l'insuffisance de son personnel et de son outillage, étaient confiés à l'industrie privée. Toute augmentation de dépense de ce chef est compensée par un accroissement équivalent des recettes.

23 novembre.

Ministère de l'Instruction Publique. — Augmentation de L.E. 15.690, due au développement normal des écoles et des différents services du Ministère.

En vue de rendre plus efficace la collaboration du Ministère de l'Instruction Publique et des Conseils Provinciaux dans l'œuvre de la diffusion de l'enseignement, il a été jugé utile de mettre en application, à titre d'essai, le principe en vertu duquel les Conseils Provinciaux se chargeront de l'enseignement élémentaire et primaire ainsi que des écoles normales destinées à former des instituteurs et des institutrices pour les écoles élémentaires, et céderont au Ministère de l'Instruction Publique les écoles considérées comme plus élevées que les écoles primaires. Le Ministère de l'Instruction Publique continuera à inspecter les établissements scolaires relevant des Conseils Provinciaux, quel que soit le degré de ces établissements. Pour donner à ce principe un commencement d'application, il a été décidé que l'école secondaire de Tantah, qui dépendait du Conseil Provincial de Gharbieh, serait rattachée au Ministère de l'Instruction Publique, et que quatre écoles normales élémentaires relevant de ce Département seraient mises à la charge des Conseils Provinciaux dans les circonscriptions desquels ces écoles sont situées.

23 novembre. Pour établir le montant réel de l'augmentation des dépenses des services publics en 1913, il y a lieu d'ajouter à la somme ci-dessus de L.E. 230.000 celle de L.E. 163.000 qui est devenue libre par la suppression de la subvention que l'Egypte accordait jusqu'ici au Soudan, pour faire face à l'insuffisance de ses revenus ; l'accroissement effectif des prévisions de dépenses des diverses Administrations de l'Etat est donc de L.E. 393.000.

Les majorations les plus importantes de crédits sont indiquées ci-après :

Conseil Législatif. — Il a été décidé en 1912 d'accorder la même indemnité à tous les membres permanents et élus du Conseil Législatif ; il en est résulté un supplément de dépenses de L.E. 3.000 environ.

Ministère des Finances (Adm. Centrale). — L'augmentation de L.E. 8.564 dans les prévisions de ce chapitre est due à la création d'un service d'inspection des magasins et au renforcement du personnel des différentes divisions de l'Administration Centrale, conséquence de l'accroissement continu des recettes et des dépenses générales de l'Etat.

Arpentages. — Une partie des dépenses de cette Administration qui était prélevée jusqu'ici sur des crédits spéciaux, est inscrite au budget ordinaire de 1913. En outre, une plus grande extension est donnée au service des mines. Le service du poinçonnement d'orfèvrerie est rattaché à la Direction Générale des Arpentages.

tation et de la location de ces terres sera versé au Trésor. 23 novembre.
Il en résultera une diminution dans les recettes de l'impôt et une augmentation au chapitre des produits des Domaines de l'Etat.

Pour faire face à l'insuffisance des revenus du Soudan, l'Egypte lui avait consenti une subvention annuelle de L.E. 163.000. Le Soudan renonce à cette subvention à partir de 1913, moyennant cession en sa faveur par l'Egypte du montant des droits de douane qui sont perçus dans les ports égyptiens sur les marchandises à destination du Soudan. Le montant de ces droits est évalué à L.E. 85.000. Cette somme est récupérée en grande partie par l'accroissement progressif des recettes douanières, y compris le produit des droits sur le tabac, le tombac et les cigares.

Une somme de L.E. 50.000 était prévue au budget de 1912 à titre de contribution de la Société des Tramways du Caire aux frais de construction du Pont de Boulac. Cette recette ne devant pas se reproduire en 1913, il en résulte une diminution de revenu sous le chapitre des recettes diverses ; mais cette diminution est compensée par une plus-value sur le produit des autres chefs de revenus compris dans ce chapitre.

DÉPENSES

La comparaison entre les prévisions de dépenses des exercices 1913 et 1912 se présente comme suit :

Prévisions de 1913	L.E. 15.630.000
» de 1912............	» 15.400.000
Augmentation en 1913...	L.E. 230.000

23 novembre.

A déduire :		L.E.	334.000
Diminution sur les prévisions suivantes :			
Impôts fonciers	L.E. 64.000		
Douanes	» 40.000	L.E.	104.000
		L.E.	230.000

Les dépenses que l'Administration des Chemins de fer effectue annuellement sur les crédits considérables mis à sa disposition par prélèvement sur les fonds de la Réserve Générale, pour l'extension et l'amélioration de son réseau et l'achat de matériel roulant, ont eu pour résultat un développement du trafic sur les voies ferrées, qui se traduit par une progression constante dans les revenus de cette Administration. C'est ainsi que les recettes réalisées qui étaient de L.E. 3.439.000 en 1910 sont montées à L.E. 3.729.000 en 1911 et atteindront probablement le chiffre de L.E. 3.820.000 en 1912. Toutefois, il a été jugé prudent de n'inscrire de ce chef au budget de 1913 qu'une somme de L.E. 3.630.000, en augmentation de L.E. 185.000 sur la prévision de 1912.

L'augmentation constatée dans les revenus des Tribunaux Mixtes et Indigènes permet de majorer de L.E. 30.000 et 10.000 respectivement les prévisions de recettes de ces Juridictions pour 1913.

L'emprunt domanial devant être remboursé en entier vers la fin de l'année courante, les terres qui servent de gage à cet emprunt seront libérées de leur affectation spéciale et rentreront dans le domaine privé de l'Etat. Elles cesseront dès lors de payer l'impôt; mais le produit net de l'exploi-

Note du Comité des Finances sur le budget de 1913 (*).

COMITÉ DES FINANCES

23 novembre

Le Comité des Finances a l'honneur de soumettre à l'approbation du Conseil des Ministres le projet de budget général pour l'exercice financier 1913, établi comme suit :

Recettes		**L.E. 16.130.000**
Dépenses :		
Dépenses ordinaires	**L.E. 14.909.000**	
Évaluation des dépenses à effectuer en 1913 sur les crédits spéciaux... »	**721.000**	
		» **15.630.000**
Excédent des recettes		**L.E. 500.000**

RECETTES

Les prévisions de recettes de 1913, comparées à celles de 1912, accusent une augmentation de L.E. 230.000, qui porte sur les chefs de revenus ci-après :

Tabac, tombac et cigares	L.E.	20.000
Tribunaux de la Réforme	»	30.000
Tribunaux Indigènes	»	10.000
Chemins de fer	»	185.000
Produit des Domaines de l'État	»	80.000
Autres chefs de revenus	»	9.000
	L.E.	334.000

(*) Journ. Off. 25 décembre, supplément.

ARRÊTÉ.

Modification à la Classe I, Catégorie A, du tableau des établissements incommodes, insalubres ou dangereux (*)

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

21 décembre. Vu l'article 2 de la Loi n° 13 de 1904, sur les établissements incommodes, insalubres ou dangereux ;

ARRÊTE :

1. — Les établissements suivants seront compris parmi les établissements incommodes, insalubres ou dangereux et ajoutés à la Classe I, Catégorie *A*, du tableau faisant suite au Règlement du 29 août 1904 annexé à la loi susvisée :

Établissements pour l'embaumement des corps humains.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 21 décembre 1912 (12 Moharrem 1331).

M. SAÏD.

(*) Journ. Off. 25 décembre, page 2950.

ARRÊTÉ

fixant les taxes d'abatage dans la Commission Locale d'Akhmim (Moudirieh de Guergueh) (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

15 décembre.

Vu l'Art. 1er du Décret du 22 novembre 1910 décidant que, dans les villes où existent et où seront constituées des Municipalités Mixtes ou des Commissions Locales, le tarif des droits d'abatage sera fixé par arrêté du Ministre de l'Intérieur, sur l'avis de la Municipalité ou de la Commission Locale ;

Vu l'avis émis par la Commission Locale d'Akhmim ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Dans la Commission Locale d'Akhmim, les taxes d'abatage sont établies comme suit :

Bœufs, vaches, veaux, buffles et chameaux (mâles ou femelles) : 2 millièmes par kilogramme de viande nette.

Moutons, chèvres et porcs : 3 millièmes par kilogramme de viande nette.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur un mois après sa publication au *Journal Officiel.*

Fait au Caire, le 15 décembre 1912.

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé) : M. SAÏD.

(*) Journ. Off. 23 décembre, page 2925.

17 décembre.

TABLEAU OFFICIEL
DES
FÊTES ET CÉRÉMONIES PUBLIQUES

DÉSIGNATION	DATES	CARACTÈRE	Nombre des jours fériés.
I. — Suivant le Calendrier Lunaire.			
Jour de l'an Musulman...	1er Moharrem.	Général.	1
Cérémonie du retour du Mahmal.	Moharrem ou Safar.	Local (Suez et Le Caire).	1
Anniversaire de la Naissance du Prophète.	12 Rabi Awel.	Général.	1
Anniversaire de la Naissance de S.A. le Khédive.	1er Gamad Tani.	Général.	1
Fêtes du Baïram	Du dernier jour de Ramadan au 3 Chawal.	Général.	4
Cérémonie du transport du Tapis Sacré.	Chawal.	Local (Le Caire).	1
Départ du Mahmal	Zil-Kadeh.	Local (Le Caire et Alexandrie).	1
Fêtes du Courban Baïram.	Du 9 au 13 Zil-Hedjeh.	Général.	5
II. — Suivant le Calendrier Grégorien.			
Anniversaire de l'Avènement au Trône de S.A. le Khédive.	8 janvier.	Général.	1
Fête de Cham el-Nessim...	Avril ou mai.	Général.	1
Fête de la Crue du Nil ...	Au mois d'août.	Local (Le Caire).	1

17 décembre.

les fêtes du Baïram, du Courban Baïram et du jour de l'an Musulman qui, pour les raisons inhérentes au calcul lunaire, ne sauraient être établies d'avance d'une manière précise d'après le calendrier solaire.

Je viens de communiquer cette décision à tous les Départements Ministériels, et je prie Votre Excellence de vouloir bien lui donner la suite voulue en ce qui concerne le Ministère d......... et les Administrations qui en relèvent.

Veuillez agréer, etc.

Le Caire, le 17 décembre 1912.

Le Président du Conseil des Ministres,

(Signé) : MOHAMED SAÏD.

Circulaire adressée à tous les Ministères et Administrations de l'État au sujet des fêtes et cérémonies publiques (*).

PRÉSIDENCE DU CONSEIL DES MINISTRES

17 décembre.

Parmi les fêtes et cérémonies publiques qui donnent lieu à la suspension des affaires et à la fermeture des Ministères et Administrations de l'Etat, il en est qui ont un caractère religieux ou civil, local ou général. D'autre part, les unes sont réglées par le calendrier lunaire, tandis que les autres sont calculées sur la base du calendrier solaire.

Cette diversité étant de nature à provoquer de la confusion, le Conseil des Ministres, dans le but d'éviter toute équivoque et de régulariser la matière d'une façon précise autant que possible, a, dans sa séance du jeudi 7 novembre 1912, dressé le tableau ci-joint pour désigner les fêtes et cérémonies publiques ayant un caractère général pour tous les pays et celles qui revêtent exclusivement un caractère local pour une ou plusieurs villes déterminées; les dates respectives de ces solennités et le nombre des jours fériés qu'elles comportent sont également indiqués dans le dit tableau.

Pour chacune des fêtes et cérémonies en question, le Ministère de l'Intérieur aura soin d'aviser, en temps opportun, le Secrétariat du Conseil des Ministres afin qu'il puisse procéder aux publications d'usage dans les Journaux Officiels et la presse locale.

Ces communiqués feront en même temps mention des dates respectives d'après les deux calendriers, sauf pour

(*) Journ. Off. 23 décembre, page 2924.

Arrêté comportant la fixation d'un délai pour la réunion annuelle du Comité du Conseil Provincial, appelé à statuer sur la répartition entre les habitations de la Contribution du Gardiennage (*).

Le Ministre de l'Intérieur,

17 décembre

Vu l'article 16 de la Loi Organique, modifié par la Loi n° 22 de 1909;

Vu l'article 26 du Règlement d'application générale pour le fonctionnement des Conseils Provinciaux promulgué le 1er janvier 1910 et l'avis conforme du Conseil des Ministres;

ARRÊTE:

1 — Est ajouté à l'article 26 du Règlement d'application générale pour le fonctionnement des Conseils Provinciaux le paragraphe ci-après:

« Ce Comité se réunira annuellement aux époques que « fixera le Conseil Provincial, sans pouvoir dépasser le « 15 décembre, et ce, à l'effet d'examiner les réclamations « qui lui seront communiquées par la Moudirieh sur les « droits de gardiennage ».

2. — Cet arrêté entrera en vigueur à partir du jour de sa publication au *Journal Officiel*.

Le Caire, le 17 décembre 1912 (8 Moharrem 1331).

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé): Mohamed Saïd.

(*Traduction.*)

(*) Journ. Off. 21 décembre, page 2906.

18 mai.

ARRÊTE :

1. — L'eau nécessaire à l'alimentation ou à l'usage domestique au village d'Ibrahimieh (Markaz de Hehia) sera puisée à l'embarcadère de Bahr Om el Rayess, en face de l'Ezbet el Agouz, sur la rive gauche, sur une longueur de trente mètres en se dirigeant vers le sud.

2. — L'abreuvage des animaux ainsi que le lavage du linge et des ustensiles se feront à l'embarcadère sis en aval du pont sur la rive droite du canal Om el Rayess, dans l'espace compris entre le dit pont et le pont du chemin de fer agricole.

3. — Toute infraction aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas P.E. 100 ou d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

4. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 18 mai 1912.

Le Moudir de Charkieh,
(Cachet) : Hassan Hasib.

MINISTERIAL ORDER.

Cairo City Inspectorate (Public Works Ministry) to be called "Cairo Tanzim Department" (*).

The Cairo City Inspectorate of the Public Works Ministry will, henceforth, be called the "Cairo Tanzim Department." 3 décembre.

Cairo, 3rd December 1912.

(Signed): I. SIRRY.
Minister of Public Works.

ARRÊTÉ.

Mesures en vue de prévenir la pollution de l'eau destinée à l'alimentation au village d'Ibrahimieh (Markaz de Hehia) (**).

LE MOUDIR DE CHARKIEH,

Vu la décision de la Commission Sanitaire du Markaz de Hehia, prise en conformité de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 11 mai 1895, approuvé par délibération de la Cour d'Appel Mixte ; 18 mai.

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 5 octobre 1912 ;

(*) Journ. Off. 14 décembre, page 2862.
(**) Journ. Off. 18 décembre, page 2878.

ARRÊTÉ.

Addition de l'oiseau connu sous le nom de « Loriot » à l'annexe de la Loi n° 9 de 1912 (*).

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

3 décembre.

Vu l'Art. 2 de la Loi n° 9, de mai 1912, pour la protection des oiseaux utiles à l'agriculture ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Est ajouté à l'annexe de la présente Loi l'oiseau connu sous le nom de « Loriot ».

ART. 2.

M. le Directeur Général de l'Administration de l'Agriculture est chargé de l'exécution du présent arrêté.

Caire, le 3 décembre 1912.

Le Ministre des Travaux Publics,
(Signé) : ISMAÏL SIRRY.

(*) Journ. Off. 11 décembre, page 2861.

ARRÊTÉ.

Changement du nom du Markaz de « Nawa » en celui de Markaz de « Chebine-El-Kanater » (*).

Le Ministre de l'Intérieur,

8 décembre.

Vu l'Arrêté Ministériel en date du 19 mai 1909, publié au *Journal Officiel* n° 54 du 22 mai 1909, relatif au transfert du Markaz de « Nawa », dans la Moudirieh de Galioubieh, au Bandar de « Chebine-El-Kanater », tout en maintenant son appellation primitive ;

Vu la lettre de la Moudirieh susdite en date du 11 novembre 1912, n° 209, demandant le changement du nom de ce Markaz en celui de Markaz de « Chebine-El-Kanater », pour les motifs invoqués par le Mamour-Markaz dans sa communication annexée à la lettre sus-visée ;

ARRÊTE :

1. — Le nom du Markaz de « Nawa » est changé en celui de Markaz de « Chebine-El-Kanater », à partir du 1er janvier 1913.

2. — Le Moudir de Galioubieh est chargé de l'exécution du présent arrêté.

Le Caire, le 8 décembre 1912 (28 Zil-Hedgeh 1330).

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé) : Mohamed Saïd.

(Traduction.)

(*) Journ. Off. 11 décembre, page 2845.

ARRÊTÉ.

Recouvrement des contributions et des taxes municipales au Bandar de Mehalla el Kobra (Moudirieh de Gharbieh) (*).

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE MIXTE DE MEHALLA EL KOBRA,

24 novembre. Vu l'article 1er de la Loi n° 33 du 14 août 1910, instituant la Commission Municipale Mixte de Mehalla el Kobra;

Vu la décision de la Commission Municipale en date du 4 novembre 1912, approuvée par lettre du Ministère de l'Intérieur, en date du 18 novembre 1912, n° 208 ;

ARRÊTE :

ART. 1. — Le recouvrement des contributions et des taxes municipales, d'après l'engagement souscrit, sera effectué, au besoin, par la voie administrative suivant les dispositions du Décret du 25 mars 1880, relatif au recouvrement des impôts et dîmes.

ART. 2. — La présente disposition entrera en vigueur quinze jours après sa publication au *Journal Officiel*.

Fait à Mehalla el Kobra, le 24 novembre 1912.

Le Moudir de Gharbieh,
Président de la Commission Municipale Mixte
de Mehalla el Kobra,
MOUHEB.

(*) Journ. Off. 7 décembre, page 2804.

ARRÊTÉ.

Modification dans les circonscriptions des divisions des bâtiments au Ministère des Travaux Publics (*).

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

Vu l'arrêté ministériel n° 28, du 19 janvier 1909 ; **30 novembre.**

Sur la proposition de M. le Sous-Secrétaire d'État ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

La Moudirieh de Menoufieh, ci-devant comprise au point de vue de l'organisation du Service des Villes et Bâtiments dans la circonscription de la Division des Bâtiments du Centre, est, à partir du 15 novembre 1912, ajoutée à celle ressortissant de la Division de l'Ouest.

ART. 2.

Sont également détachées de la Division du Centre à partir de la même date et ajoutées à la circonscription ressortissant de la Division de l'Est, la moudirieh de Galioubieh ainsi que la partie Nord de la Moudirieh de Guizeh, celle-ci ayant pour limite Sud une ligne droite passant par le sommet de la grande Pyramide et allant vers l'Est jusqu'au Nil.

ART. 3.

M. le Sous-Secrétaire d'État est chargé de l'exécution du présent arrêté.

Le Caire, le 30 novembre 1912.

Le Ministre des Travaux Publics,
(Signé) : ISMAÏL SIRRY.

(*) Journ. Off. 7 décembre, page 2808.

ARRÊTÉ.

Prohibition de la chasse dans la partie du Lac Menzaleh rentrant dans la circonscription du Gouvernorat de Damiette (*).

LE GOUVERNEUR DE DAMIETTE,

14 novembre.

Vu l'article 9 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 4 mai 1912 portant règlement sur la chasse;

ARRÊTE :

1. — La chasse est interdite dans la partie du Lac Menzaleh rentrant dans la circonscription de ce Gouvernorat.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Le 14 novembre 1912 (4 Zil-Hedjeh 1330).

MOHAMMED ALY.

(*) Journ. Off. 25 novembre, page 2714.

d'adopter une méthode pour la transcription en arabe des noms propres étrangers avec une prononciation aussi rapprochée que possible de la prononciation originale.

30 octobre.

ART. 3.

La Commission pourra faire appel au concours de techniciens étrangers au Ministère de l'Instruction Publique.

ART. 4.

La Commission se réunira au Ministère de l'Instruction Publique, une fois par quinzaine, sur la convocation du président ou du vice-président ; elle pourra se réunir plus souvent en cas de besoin.

ART. 5.

Le président désignera pour cette Commission un secrétaire qui sera choisi en dehors de ses membres. Le secrétaire sera chargé de dresser les procès-verbaux, d'en donner lecture, et d'inscrire les décisions de la Commission dans un registre *ad hoc* qui sera conservé au Ministère.

Les décisions seront publiées au *Journal Officiel* à la fin de chaque mois et notifiées aux écoles par des circulaires auxquelles les professeurs devront se conformer dans l'enseignement.

Les décisions seront en outre imprimées en un recueil à la fin de chaque année, pour s'y référer en cas de besoin.

Le Caire, le 30 octobre 1912.

Le Ministre de l'Instruction Publique,
(Signé) : AHMED HECHMAT.

(Traduction.)

ARRÊTÉ.

Institution au Ministère de l'Instruction Publique d'une commission dénommée «Commission des termes techniques arabes» (*).

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

30 octobre.

Vu les décisions antérieures prescrivant d'enseigner en arabe, dans les écoles secondaires, les mathématiques, l'histoire, la géographie et autres matières;

Attendu que la mise en vigueur de ces décisions exige que les termes techniques propres aux matières précitées, et correspondant à des termes techniques étrangers, soient fixés en langue arabe et employés uniformément par tous les professeurs;

ARRÊTE:

ARTICLE PREMIER.

Il est institué au Ministère de l'Instruction Publique une commission dénommée «Commission des termes techniques arabes». Cette Commission sera composée:

du Ministre de l'Instruction Publique, *président;*
du Sous-Secrétaire d'Etat à l'Instruction Publique.................. *vice-président;*

et de cinq fonctionnaires du Ministère de l'Instruction Publique, comme membres, désignés par le président pour la durée d'un an.

ART. 2.

L'objet de cette Commission est de trouver des termes techniques arabes à employer dans l'enseignement, et correspondant à des termes techniques étrangers, ainsi que

(*) Journ. Off. 18 novembre, page 2695.

En priant Votre Altesse de bien vouloir me faciliter cette tâche importante, je me permets de remettre entre Ses mains la lettre qui m'introduit auprès d'Elle.

18 novembre.

Son Altesse a répondu :

Monsieur l'Agent,

Je suis heureux du choix qu'a fait Sa Majesté l'Empereur et Roi en vous appelant à Le représenter en Egypte.

Par cette désignation, Sa Majesté me donne une nouvelle preuve de Son désir de voir les meilleures relations maintenues entre nos deux Gouvernements.

Je reçois avec un vif plaisir les lettres qui vous accréditent en qualité d'Agent Diplomatique et Consul Général de Sa Majesté l'Empereur et Roi, en Egypte, et j'accueille avec reconnaissance l'expression des sentiments si cordiaux dont vous venez de vous faire l'interprète.

Vous rencontrerez auprès de moi tout l'appui nécessaire pour l'accomplissement de votre tâche qui se trouvera encore facilitée par vos éminentes qualités que j'ai déjà été à même d'apprécier.

Je suis certain que tous vos efforts tendront à maintenir les excellents rapports qui existent si heureusement entre nos deux pays et je vous prie de transmettre à Sa Majesté l'Empereur et Roi les vœux que je forme pour Son bonheur et celui du peuple allemand.

Les honneurs militaires ont été rendus à l'Agent et Consul Général d'Allemagne par un détachement du 4me bataillon d'infanterie avec musique.

Une salve d'artillerie a été tirée de la Citadelle au cours de cette réception officielle.

Réception officielle de M. H. de Miquel, Agent Diplomatique et Consul Général d'Allemagne, en Egypte (*).

18 novembre. Le lundi, 18 novembre courant, à 10 heures et demie du matin a eu lieu au Palais d'Abdine, avec le cérémonial habituel, la réception en audience solennelle, par S.A. le Khédive, de M. H. de Miquel, Agent Diplomatique et Consul Général d'Allemagne, en Egypte.

En présentant ses lettres de créance à S.A. le Khédive, qui se tenait dans la salle du Trône, entouré de Ses ministres et des hauts dignitaires du Palais, M. de Miquel Lui a adressé les paroles suivantes :

Monseigneur,

Sa Majesté l'Empereur et Roi, mon Auguste Souverain, a daigné me nommer Son Agent Diplomatique et Consul Général en Égypte.

J'ai été d'autant plus heureux d'être appelé à représenter ici le Gouvernement Impérial que Votre Altesse a déjà auparavant daigné me montrer des sentiments très gracieux et que j'ai eu l'occasion de connaître depuis de longues années ce beau pays où les chefs-d'œuvre de l'art égyptien et arabe rappellent l'histoire la plus ancienne et une civilisation admirable. Grâce au vif intérêt que Votre Altesse porte au développement de Son pays, l'Égypte a pris un grand essor qui a la meilleure influence sur la prospérité de ses habitants parmi lesquels se trouvent de nombreux Allemands jouissant d'une hospitalité amicale que Votre Altesse leur offre, fidèle aux traditions de Ses Illustres Aïeux.

Ayant l'honneur de me faire l'interprète des vœux sincères que mon Gouvernement forme pour Votre Altesse et Ses sujets, je La prie d'être convaincue que je serai toujours animé du désir de mériter Sa confiance.

Tous mes efforts tendront donc à maintenir, conformément aux instructions données par le Gouvernement Impérial, les excellentes relations qui n'ont jamais cessé d'exister entre les deux pays.

(*) Journ. Off. 18 novembre, page. 2693.

ARRÊTÉ.

Recouvrement des contributions et des taxes municipales à Kafr el Zayat (*).

Le Président de la Commission Municipale de Kafr el Zayat,

14 octobre.

Vu l'article 1er de la Loi n° 18 du 11 novembre 1911 instituant la Commission Municipale Mixte de Kafr el Zayat;

Vu la décision de la Commission Municipale en date du 30 juillet 1912, approuvée par lettre du Ministère de l'Intérieur, n° 139, en date du 8 octobre 1912;

ARRÊTE:

1.—Le recouvrement des contributions et des taxes municipales d'après l'engagement souscrit, sera effectué, au besoin, par la voie administrative suivant les dispositions du Décret du 25 mars 1880, relatif au recouvrement des impôts et dimes.

2.—La présente disposition entrera en vigueur quinze jours après sa publication au *Journal Officiel*.

Fait à Kafr el Zayat, le 14 octobre 1912.

Le Moudir de Gharbieh,
Président de la Commission Municipale Mixte
de Kafr el Zayat,
(Signé): Mouheb.

(*) Journ. Off. 11 novembre, page 2632.

16 octobre.

ART. 6.

Le present arrêté entrera en vigueur deux mois après sa publication aux Journaux Officiels.

Alexandrie, le 16 octobre 1912.

Pour le Président
de la Commission Municipale,
(Signé) : KHALIL RIAD.

ARRÊTÉ.

Interdiction de crier le contenu des journaux ou de l'exposer par voie d'affiches ou placards (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu l'article 348 du Code Pénal,

ARRÊTE :

7 novembre.

1. — Il est interdit dans les lieux ou réunions publics de crier le contenu prétendu ou vrai des journaux, suppléments ou dépêches ainsi que de l'exposer par voie d'affiches ou placards.

2. — Toute contravention aux dispositions de cet arrêté sera punie d'une amende ne dépassant pas P.T. 100 et en cas d'une seconde condamnation, d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de la date de sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 7 novembre 1912 (27 Zil-Kadeh 1330).

Le Ministre de l'Intérieur,
M. SAID.

(*) Journ. Off. 9 novembre, page 2613.

arabe et dans une langue européenne admise par les Tribunaux Mixtes. 16 octobre.

ART. 2.

Les possesseurs de ces charrettes devront en faire la déclaration au Gouvernorat ; ils devront ensuite faire inscrire sur ces charrettes en langue arabe et en langue européenne le numéro que le Gouvernement leur aura délivré. Ces charrettes seront soumises à l'inspection annuelle des agents de la Municipalité.

ART. 3.

Il est rigoureusement interdit, sous peine de contravention, de transporter dans les dites charrettes des légumes, des fruits ou autres denrées alimentaires.

ART. 4.

Les contraventions au présent arrêté seront constatées, soit par la police, soit par les agents sanitaires.

Elles seront dressées suivant le cas, soit contre le conducteur, soit contre le propriétaire de la charrette, soit contre l'un et l'autre conjointement.

ART. 5.

Les contraventions au présent arrêté seront punies d'une amende n'excédant pas P.T. 100. En cas d'une nouvelle contravention constatée dans le délai d'un an à compter du jour de la constatation de la précédente contravention, le contrevenant pourra être puni en sus de l'amende, d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

21 octobre.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Mansourah, le 21 octobre 1912 (10 Zil-Kadeh 1330).

MOHAMMED CHOUKRI.

ARRÊTÉ.

Réglement sur le transport des immondices à Alexandrie (*).

16 octobre.

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE,

Vu l'article 15 du Décret du 5 janvier 1890, instituant la Municipalité d'Alexandrie ;

Vu les délibérations de la Commission Municipale en date des 10 mai 1911, 10 janvier et 26 juin 1912 ;

Vu l'approbation de S.E. le Ministre de l'Intérieur, par lettre du 30 septembre 1912 :

ARRÊTE :

L'Arrêté du 18 janvier 1912 est abrogé et remplacé par le présent :

ARTICLE PREMIER

Le transport des immondices, fumiers, balayures et autres détritus de quelque nature qu'ils soient (sauf les matières de vidanges dont le transport est déjà régi par les Arrêtés du Ministère de l'Intérieur des 1[er] novembre 1886 et 31 juillet 1887) effectué par les soins des particuliers dans le périmètre de la ville d'Alexandrie, ne sera permis qu'au moyen de charrettes portant, en caractères peints, l'inscription *Immondices* en

(*) Journ. Off. 4 novembre, page 2571.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels. 21 octobre.

Mansourah, le 21 octobre 1912 (10 Zil-Kadeh 1330).

MOHAMMED CHOUKRI.

ARRÊTÉ.

Modification aux stations des âniers au Bandar de Mansourah (*).

LE MOUDIR DE DAKAHLIEH,

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 24 mars 1898 portant règlement sur les âniers;

Vu la délibération de la Commission Locale Mixte en date du 18 décembre 1911;

ARRÊTE:

1. — Les stations des âniers au Bandar de Mansourah désignées dans l'Arrêté de la Moudirieh en date du 24 mars 1898, sus-visé, sont supprimées et remplacées par les suivantes:

	Nombre d'ânes.
Station dans la rue el Abbassi, côté Sud près de la maison du Cheikh Aly el Tobgui, sur une longueur de 7 mètres..........	7
Station à l'Est du Tribunal Mixte, au Sud de la rue el Mokhtalat, vis-à-vis la propriété de M. Antoun Ghantous, sur une longueur de 10 mètres..........	7
Station dans la rue de la gare du Chemin de fer de l'Etat, côté Ouest près la maison de M. Antoun Keldani, sur une longueur de 8 mètres..........	6

(*) Journ. Off. 4 novembre, page 2571.

ARRÊTÉ.

Modification aux stations des charrettes et tombereaux au Bandar de Mansourah (*).

LE MOUDIR DE DAKAHLIEH,

21 octobre.

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 3 juin 1902;

Vu la délibération de la Commission Locale Mixte de Mansourah en date du 18 décembre 1911;

ARRÊTE:

1. — Les stations des charrettes et tombereaux au Bandar de Mansourah désignées dans l'Arrêté de la Moudirieh en date du 3 juin 1902, sus-visé, sont supprimées et remplacées par les suivantes :

	Nombre de charrettes.
Station derrière le palais de la Commission Locale Mixte, près de la barrière du Chemin de fer de l'État côté Est de la rue el Sahel, sur une longueur de 40 mètres	8
Station dans le Midan el Mouafi près du Square côté Sud de la rue Midan el Mouafi, sur une longueur de 55 mètres.	11
Station dans la rue Planta contiguë à la barrière de l'ancienne Usine Planta du côté Ouest et située à l'Est de la rue de la gare française, sur une longueur de 110 mètres...	20
Station à l'Ouest du Bahr el Seghir en face des bâtiments appartenant à M. Nicolas Israïl et séparées des dits bâtiments par la rue Bahr el Seghir, sur une longueur de 36 mètres	7
Station à la gare du Chemin de fer de l'État et contiguë du côté Sud à la maison du sieur Mitri Guirguis et à l'Ouest de la rue el Hosseinieh, sur une longueur de 16 mètres	8
Station dans la rue el Abbassi contiguë du côté Sud à la maison de Mahmoud Bey Abou Nousseir et située dans le terrain vague affecté à l'utilité publique à l'Ouest de la rue el Abbassi, sur une longueur de 10 mètres	6

(*) Journ. Off. 4 novembre, page 2570.

ARRÊTE :

21 octobre

1. — Les stations des voitures publiques au Bandar de Mansourah désignées dans l'Arrêté de la Moudirieh en date du 22 août 1894, sus-visé, sont supprimées et remplacées par les suivantes :

	Nombre de voitures.
Station derrière le poste de Police au Nord de la rue el Mahmoudieh, sur une longueur de 50 mètres	9
Station dans la rue de la Gare du Chemin de Fer de l'État, près du trottoir côté Est de la rue, sur une longueur de 56 mètres	17
Station en face du Chemin de fer de Matarieh, près de la barrière du dit chemin de fer du côté Est et Ouest de la rue, sur une longueur de 60 mètres............................	11
Station en face de la Gare du Chemin de Fer du Delta, près de la barrière du Chemin de fer de l'Etat du côté Ouest et du côté Est de la rue de la Gare du Delta, sur une longueur de 34 mètres..................................	15
Station en face du Tribunal Mixte, près du trottoir voisin des terrains vagues appartenant à Moustapha Sallam au Sud de la rue du Tribunal Mixte, sur une longueur de 100 mètres	17
Station dans le « Khobeiza » contiguë d'un côté aux terrains vagues appartenant à M. Lenzi et d'un autre côté au moulin de M. Alderson vers le Nord de la rue Dayer el Bandar, sur une longueur de 42 mètres..................	7
Station près de la Poste, près du trottoir de la Poste côté Sud et située au Nord de la Rue El Bahr, sur une longueur de 38 mètres..	6

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Mansourah, le 21 octobre 1912 (10 Zil-Kadeh 1330).

MOHAMMED CHOUKRI.

21 octobre. d'El-Nazleh, ressortissant au Tribunal cantonal de Tobhar, relèveront dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Kasr El-Guibali, dont ils sont plus rapprochés.

Markaz de Sennourès :

Le village de Ezab Aboul Séoud, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal d'El-Roda, relèvera dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal d'El-Edwa (Markaz de Fayoum), dont il est plus rapproché.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 21 octobre 1912.

Le Ministre de la Justice,
HUSSEIN RUCHDI.

(Traduction.)

ARRÊTÉ.

Modification aux stations des voitures publiques au Bandar de Mansourah (*)

LE MOUDIR DU DAKAHLIEH,

Vu l'article 22 du Règlement sur les voitures publiques en date du 26 juillet 1894 ;

Vu l'article 2 de l'Arrêté de la Moudirieh en date du 22 août 1894 ;

Vu la délibération de la Commission Locale Mixte de Mansourah en date du 18 décembre 1911 ;

(*) Journ. Off. 4 novembre, page 2570.

ARRÊTÉ.

Modification dans les circonscriptions de certains tribunaux cantonaux dans les Moudiriehs de Béni-Souef et Fayoum (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'article 2 de la Loi nº 11 de 1912 sur la Justice Cantonale ; **21 octobre.**

Vu Nos Arrêtés des 15 juin, 6, 11, 17 et 27 juillet 1912 déterminant les circonscriptions judiciaires des Tribunaux cantonaux se trouvant dans les Moudiriehs de Dakahlieh, de Béni-Souef et de Fayoum ; vu les listes y annexées contenant les noms des villages ;

Considérant qu'il a été constaté que certains villages des deux Moudiriehs ci-après mentionnées sont plus rapprochés du siège de tribunaux cantonaux autres que ceux dont ils relèvent actuellement ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Moudirieh de Béni-Souef.

Markaz de Béba :

Le village de Tansa Béni-Malou, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal de Nana, relèvera dorénavant de la juridiction du Tribunal cantonal de Béba, dont il est plus rapproché.

Moudirieh de Fayoum.

Markaz d'Etsa :

Le village d'El-Robe, ressortissant actuellement au Tribunal cantonal d'Etsa, et les villages d'El-Mekrani et

(*) Journ. Off. 26 octobre, page 2475.

3 octobre.

2. — Le tarif des voitures publiques au dit Bandar est fixé comme suit :

Tarif à l'heure :	Voitures à un cheval — Mill.	Voitures à deux chevaux — Mill.
Pour une heure hors du Bandar, le jour ...	50	60
Pour une heure hors du Bandar, la nuit ...	60	70
Pour une heure dans le Bandar, le jour ...	40	50
Pour une heure dans le Bandar, la nuit ...	50	60
Chaque quart d'heure ou fraction de quart d'heure en plus sera payé à raison du quart du tarif à l'heure.		
Pour douze heures, le jour ou la nuit... ...	350	450
Tarif à la course :		
D'une des stations ci-dessus indiquées jusqu'à un point quelconque dans le Bandar ou vice-versa	15	20
Pour chaque kilomètre hors du Bandar quand la course ne dépasse pas six kilomètres	10	15
Pour chaque kilomètre en plus quand la course dépasse six kilomètres...	7	10

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Chebin el Kom, le 22 Chawal 1330 (3 octobre 1912).

MOHAMMED FAKHRI.

RECUEIL

DES

DOCUMENTS OFFICIELS

PARUS DU 1er OCTOBRE AU 31 DÉCEMBRE 1912.

ARRÊTÉ.

Stationnement et Tarif des voitures publiques au Bandar de Tala (Menoufieh) (*).

Le Moudir de Menoufieh,

Vu les articles 22 et 28 du Règlement sur les voitures publiques en date du 26 juillet 1894; — 3 octobre.

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial émis en sa séance du 26 septembre 1912;

ARRÊTE :

1. — Les stations des voitures publiques au Bandar de Tala seront les suivantes:

1° Station près du quai des marchandises de la gare de Tala, du côté Ouest.
2° Station au côté Sud du cimetière El Lamaei et ne dépassant pas la rue Montazah.

(*) Journ. Off. 16 octobre, page 2386.

RECUEIL

DES

DOCUMENTS OFFICIELS

DU

GOUVERNEMENT ÉGYPTIEN

ANNÉE 1912

QUATRIÈME TRIMESTRE



LE CAIRE
IMPRIMERIE NATIONALE
1913

I. N. 6355-1912-850 br.

Tarif à l'heure :

28 septembre.

Pour une heure 100

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 28 septembre 1912 (17 Chawal 1330).

HAFEZ MOHAMMED.

ARRÊTÉ.

Modification au Tarif des voitures publiques à Béni-Souef (*).

LE MOUDIR DE BÉNI-SOUEF,

28 septembre.

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 23 décembre 1896 sur les voitures publiques au Bandar de Béni-Souef;

Vu la délibération de la Commission Municipale Mixte de Bandar Béni-Souef en date du 15 juillet 1912;

ARRÊTE :

1. — Le tarif des voitures publiques au Bandar de Béni-Souef, fixé par l'article 2 de l'arrêté sus-visé, est supprimé et remplacé par le suivant :

Tarif à la course :	Millièmes
Pour une course d'une station quelconque à un point déterminé à l'intérieur du Bandar...	25
Pour une course d'une station quelconque à une extrémité du Bandar	40
Pour une course d'une station quelconque à un point déterminé dans l'intérieur du Bandar et retour avec un quart d'heure d'attente	50
Pour une course d'une station quelconque à une extrémité du Bandar, aller et retour, avec un quart d'heure d'attente	70

Les extrémités du Bandar sont :

Kantaret el Gendi, l'Irrigation, l'Abattoir, Kantaret el Sayadin.

(*) Journ. Off. 16 octobre, page 2386.

2. — L'abreuvage des animaux se fera au canal Atmouhieh près de son intersection avec le chemin de fer ainsi qu'au point terminus du canal Maktaet el Banna à l'ouest du chemin de fer en face de l'usine d'égrenage du coton à Toukh.

6 avril.

3. — Le lavage du linge et des ustensiles domestiques se fera seulement au nord des deux endroits indiqués à l'Art. 2.

4. — Il est formellement interdit d'uriner, de jeter des ordures ou des eaux ménagères sur la canal Masraf el Hessa destiné à l'alimentation. Il est également interdit de s'y baigner ou d'y faire des ablutions.

5. — Toute infraction aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 100 ou d'un emprisonnement n'excédant pas une semaine.

6. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Fait à Benha, le 6 avril 1912.

Pour le Moudir :

Le Sous-Moudir,

(Cachet) : MOHAMMED MOKBIL.

25 septembre.

ART. 4.

Le présent arrêté entrera en vigueur trente jours après sa publication au *Journal Officiel*.

Fait à Alexandrie, le 25 septembre 1912.

P^r le Président
de la Commission Municipale,
(Signé) : KHALIL RIAD.

Arrêté concernant l'eau nécessaire à l'alimentation ou à l'usage domestique à Toukh (Moudirieh de Kalioubieh) (*).

LE MOUDIR DE GALIOUBIEH,

6 avril.

Vu les décisions de la Commission Sanitaire du Markaz de Toukh en date des 11 mars et 1^er avril 1912, prises en conformité de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 11 mai 1895, approuvé par délibération de la Cour d'Appel Mixte ;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 1^er avril 1912 ;

ARRÊTE :

1. — L'eau nécessaire à l'alimentation ou à l'usage domestique à Toukh sera puisée au canal Masraf el Hessa vis-à-vis des habitations du dit village jusqu'au point des chemins de fer du Delta.

Il est permis de laver les légumes seulement dans le dit canal, au nord du pont susmentionné.

*) Journ. Off. 5 octobre, page 2299.

ARRÊTÉ.

Règlement sur l'interdiction du dépeçage de la viande sur la voie publique dans la ville d'Alexandrie (*).

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE,

25 septembre.

Vu l'Art. 15 du Décret du 5 janvier 1890 ;

Vu la délibération de la Commission Municipale en date du 5 août 1912;

Vu l'approbation de S. E. le Ministre de l'Intérieur en date du 16 septembre 1912 ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Il est rigoureusement interdit sous peine de contravention de procéder au dépeçage de la viande sur la voie publique.

ART. 2.

Les contraventions au présent arrêté seront constatées soit par la Police soit par les agents sanitaires.

ART. 3.

Les contraventions au présent arrêté seront punies d'une amende n'excédant pas P.T. 100.

(*) Journ. Off. 5 octobre, page 2209.

19 septembre.

ART. 2.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Port-Saïd, le 19 septembre 1912 (8 Chawal 1330).

MOHAMMED MAHMOUD.

ARRÊTÉ.

Prohibition de la chasse dans la partie du Lac Menzaleh restant dans la circonscription de la Moudirieh de Charkieh (*).

LE MOUDIR DE CHARKIEH,

26 septembre.

Vu l'article 9 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 4 mai 1912, portant règlement sur la chasse ;

ARRÊTE :

1. — La chasse est interdite dans la partie du Lac Menzaleh restant dans la circonscription de cette Moudirieh.

1. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Le 26 septembre 1912 (15 Chawal 1330).

Pour le Moudir,
Le Sous-Moudir,
HASSAN KAMEL.

(*) Journ. Off. 2 octobre, page 2270.

ARRÊTÉ.

Rues où ne peuvent circuler ou stationner les vendeurs ambulants à Port-Saïd (*).

LE GOUVERNEUR DU CANAL,

19 septembre.

Vu l'article 4 de l'Arrêté du Gouvernorat en date du 6 juin 1912 sur les vendeurs ambulants à Port-Saïd, approuvé par délibération de la Cour d'Appel Mixte;

ARRÊTE:

1. — Les vendeurs ambulants se servant d'une charrette ne devront circuler ni stationner avec leurs charrettes dans les endroits indiqués ci-après:

Quartiers européens:

Rue François-Joseph.
» Sultan Osman et le Nil.
» El Kostantenieh.
» Ramsès.
» Pharaon, à partir du point de sa jonction avec la rue Saïd jusqu'à celui de sa jonction avec la rue de Lesseps.
» Eugénie, à partir de la fontaine Victoria jusqu'à la jonction de la rue avec la rue Ramsès.
» du Commerce, à partir de sa jonction avec la rue François-Joseph jusqu'à sa jonction avec la rue Ismaïl.
» de Lesseps, à partir de la Douane jusqu'à sa jonction avec la rue Ismaïl.
Place de Menchiet de Lesseps.

Quartier indigène:

Rue Abdel Aziz connue sous le nom d'El-Tagari.

(*) Journ. Off. 28 septembre, page 2227.

ARRÊTÉ.

Éclairage de Santa (Poste) — Gharbieh (*).

LE MOUDIR DE GHARBIEH.

16 septembre. Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 17 mars 1912 ;

ARRÊTE :

1. — Les habitants du Poste el Santa sont tenus de suspendre une lanterne à chacune des portes de leurs maisons et magasins donnant sur la voie publique. Ces lanternes devront être allumées tous les soirs depuis le coucher du soleil jusqu'à l'aube excepté pendant la période lunaire, c'est-à-dire entre le 12 et le 18 du mois, suivant le calendrier arabe.

L'autorité locale pourra autoriser l'emploi d'une seule lanterne pour deux ou trois et au plus quatre maisons ou magasins contigus moyennant accord entre les habitants constaté par écrit.

2. — Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas 25 P.T.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Tanta, le 16 septembre 1912 (5 Chawal 1330).

Pour le Moudir :
Le Sous-Moudir,
MAHMOUD RASMI.

(*) Journ. Off. 23 septembre, page 2209.

ARRÊTÉ.

Modification de la liste des quartiers affectés uniquement à l'habitation des familles où ne peuvent être ouverts des établissements publics à Kafr el Cheikh (*).

LE MOUDIR DE GHARBIEH,

16 septembre.

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 20 avril 1904, désignant les quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce ;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial émis en sa séance du 19 mai 1912 ;

ARRÊTE :

1. — Sont ajoutées à la liste des quartiers désignés dans l'article 1er de l'arrêté sus-visé, à Kafr el Cheikh, les rues suivantes :

Rue Diwan el Awkaf, commençant à l'Est de l'immeuble du Cheikh Ebeid Aly et se terminant, à l'Ouest, en face de la maison d'Ibrahim effendi El Khachab.

Rue Bahari el Balad, commençant à l'Est de l'immeuble d'Abou Abaya et se terminant, à l'Ouest, en face de la maison d'Ibrahim effendi El Khachab, en passant au Nord du Jardin el Wakf.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Tanta, le 16 septembre 1912 (5 Chawal 1330).

Pour le Moudir :
Le Sous-Moudir,
MAHMOUD RASMI.

(*) Journ. Off. 23 septembre, page 2208.

ARRÊTÉ.

Défense d'abandonner les bétail et volaille à Suez et Port-Tewfik (*).

LE GOUVERNEUR DE SUEZ,

17 septembre. Vu l'article 348 du Code Pénal Indigène ;

ARRÊTE :

1. — Dans la ville de Suez ainsi qu'à Port-Tewfik, il est interdit de laisser vaquer du gros ou du menu bétail, ou de la volaille, dans des endroits non clôturés ou sur la voie publique.

2. — Toute infraction au présent arrêté sera punie d'une amende n'exédant pas 25 P.T.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 17 septembre 1912 (6 Chawal 1330).

WAHBI.

(*) Journ. Off. 21 septembre. page 2190.

ARRÊTÉ.

Éclairage de la localité El-Waili el-Kobra (Caire) (*).

Le Gouverneur du Caire,

ARRÊTE :

10 septembre.

1. — Les habitants de la localité El-Waili el-Kobra (Kism el-Waili) sont tenus de suspendre une lanterne à chacune des portes de leurs maisons et magasins. Ces lanternes devront être allumées tous les soirs depuis le coucher du soleil jusqu'à l'aube excepté pendant la période lunaire, c'est-à-dire entre le 12 et le 18 du mois suivant le calendrier arabe.

L'Autorité Locale pourra autoriser l'emploi d'une seule lanterne pour deux, trois et au plus quatre maisons ou magasins contigus moyennant accord entre les habitants constaté par écrit.

2. — Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas 25 P.T.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 10 septembre 1912 (28 Ramadan 1330).

Pour le Gouverneur,
Le Sous-Gouverneur,
Aly Saddik.

(*) Journ. Off. 21 septembre, page 2189.

8 septembre. Bedein qui seront détachés de la circonscription judiciaire du tribunal cantonal de Telbana.

3° Le village de Mehallet Angak dépendra dorénavant de la circonscription judiciaire du tribunal cantonal de El Zarka, Markaz de Fareskour.

MARKAZ DE DÉKERNESS :

a) Le tribunal cantonal de Bérimbal El Guédida sera transféré au village de Kafr Alam et portera le nom de «Tribunal cantonal de Kafr Alam».

b) Dépendront dorénavant de la circonscription judiciaire du tribunal cantonal de Dékerness, les villages de Mit El Araya, Mit Roumi, El Khachachna, El Marsa.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication au *Journal Officiel*.

Fait à Alexandrie, le 8 septembre 1912.

Le Ministre de la Justice,
(Signé) : HUSSEIN RUCHDI.

(*Traduction*.)

ARRÊTÉ.

Transfert des tribunaux cantonaux dans les markaz de Mansourah et de Dékerness à d'autres villages et changement dans leurs circonscriptions (*)

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

8 septembre.

Vu l'art. 2 de la Loi nº 11 de 1912 instituant la justice cantonale;

Vu les Arrêtés en date des 15 juin, 11, 16, 17 et 27 juillet 1912, déterminant la circonscription des tribunaux cantonaux se trouvant dans le ressort des Moudiriehs de Dakahlieh, de Béni-Souef et du Fayoum, et les listes des villages y annexés;

Vu le rapport de l'inspectorat sur le travail des tribunaux cantonaux de la Moudirieh de Dakahlieh pendant les trois premières semaines du mois de juillet 1912;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Moudirieh de Dakahlieh.

MARKAZ DE MANSOURAH :

1° Le tribunal cantonal de Kafr Badawi El Kadim sera transféré au village de Mehallet Damana et portera le nom de «Tribunal cantonal de Mehallet Damana».

2° La juridiction du tribunal cantonal de Mehallet Damana s'étendra aux deux villages de Bedein et Choubrah

(*) Journ. Off. 18 septembre, page 2173.

9 septembre. 3° Le Directeur des Municipalités et Commissions Locales est chargé de l'exécution du présent arrêté qui entrera en vigueur dix jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Fait au Caire, le 9 septembre 1912.

Le Ministre de l'Intérieur p.i.,
(Signé) : HUSSEIN RUCHDI.

ARRÊTÉ.

Modifications à la liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics au Bandar de Fayoum (*).

LE MOUDIR DE FAYOUM,

5 septembre. Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 26 avril 1904 désignant les quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce ;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 30 mai 1912 ;

ARRÊTE :

1. — Est rayée de la liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce, la partie de la rue Dawahi El Bandar et les ruelles y attenantes comprise entre les maisons de Moustafa El Hereichi et de Mohammed effendi Ragheb.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 5 septembre 1912 (23 Ramadan 1330).

IBRAHIM HALIM.

(*) Journ. Off. 16 septembre, page 2152.

ARRÊTÉ.

Établissement du Tanzim et application du Règlement sur l'occupation de la voie publique dans la ville de Tala (Menoufieh) (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

9 septembre.

Vu le Décret du 26 août 1889 sur le Tanzim et les Arrêtés y relatifs du Ministère des Travaux Publics en date des 8 septembre 1889 et 5 février 1899 ;

Vu l'Arrêté du 15 décembre 1908 portant transfert au Ministère de l'Intérieur des Services du Tanzim dans les Provinces ;

Vu le Règlement du 31 mai 1885 concernant l'usage et l'occupation de la voie publique par les particuliers ;

Vu la décision du Conseil des Ministres en date du 28 février 1910 chargeant le Ministère de l'Intérieur de l'application dans les Provinces de ce dernier règlement ;

Vu l'avis du Comité Consultatif des Municipalités et Commissions Locales en date du 6 juin 1912 approuvant l'établissement du Tanzim et l'application du règlement de l'occupation de la voie publique à Tala ;

ARRÊTE :

1° Le Service du Tanzim est établi dans la ville de Tala (Menoufieh).

2° Le Règlement du 31 mai 1885 concernant l'usage ou l'occupation de la voie publique par les particuliers sera appliqué dans cette ville.

(*) Journ. Off. 16 septembre, page 2151.

10 août.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Sohag, le 10 août 1912 (27 Chaaban 1330).

Pour le Moudir:

Le Sous-Moudir,

SALEM MOHAMMED.

ARRÊTÉ.

Prohibition de la chasse dans la partie du Lac Menzaleh rentrant dans la circonscription du Gouvernorat du Canal (*).

LE GOUVERNEUR DU CANAL,

29 août.

Vu l'article 9 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 4 mai 1912, portant règlement sur la chasse ;

ARRÊTE :

1° La chasse est interdite dans la partie du Lac Menzaleh rentrant dans la circonscription de ce Gouvernorat ;

2° Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Le 29 août 1912.

MOHAMMED MAHMOUD.

(*) Journal Off. 9 septembre, page 2130.

sinon le cocher est en droit d'exiger le tarif à la course. 10 août.

Le tarif des voitures publiques est fixé comme suit :

Tarif à la course :	Aller	Aller et retour avec un quart d'heure d'attente	Aller et retour avec une heure d'attente
	Mill.	Mill.	Mill.
De la machine élévatoire de la Société d'Irrigation de Baliana à la gare ou au Markaz et vice-versa.	40	60	70
Du ponton de Cook ou du bac... ...	40	60	70
D'un point quelconque du Bandar à la gare	30	50	60
D'un point quelconque du Bandar aux villages suivants :			
Bardis	200	250	300
El Baskieh	200	250	300
Ewlad Eleou	200	250	300
El Cheikh Marzouk	250	300	400
El Araba El Madfouna	250	300	400
El Ghabat	250	300	400
Beni Mansour	250	300	400
El Eslah	60	80	100
El Samata	60	80	100
El Hagz	60	80	100
Fabrikat El Batarsah	80	100	120
Kantaret El Zarzourieh	80	100	120
Barkhil	150	200	250
El Cheikh Baraka	150	200	250

Tarif à l'heure :	Mill.
Pour la première heure dans ou hors la ville, le jour ...	60
Pour chaque heure ou fraction d'heure après la première heure dans ou hors la ville, le jour	40
Pour la première heure dans ou hors la ville, la nuit ...	80
Pour chaque heure ou fraction d'heure après la première heure dans ou hors la ville, la nuit	60

ARRÊTÉ.

Stations et tarif des voitures publiques au Bandar de Baliana (*).

LE MOUDIR DE GUIRGUEH,

10 août.

Vu les articles 22 et 28 du Règlement sur les voitures publiques en date du 26 juillet 1894 ;

Vu la délibération de la Commission Locale du Bandar de Baliana en date du 13 juillet 1912 ;

ARRÊTE :

1. — Les stations des voitures publiques au Bandar de Baliana seront les suivantes :

Une station à l'Ouest du jardin de la maison du sieur Dimitri Boutros ;

Une station au Sud de la rue qui longe le côté Est de la barrière du chemin de fer ;

Une station sur la rive du Nil à l'Est de la digue dans l'espace compris entre le débarcadère de Cook et le Sud de la barrière du Café Costi.

2. — Les voitures se louent à la course ou à l'heure.

Les voyageurs sont tenus de prévenir d'avance les cochers s'ils prennent les voitures à la course ou à l'heure

(*) Journ. Off. 31 août, page 2061.

10 août.

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

L'Art. 9 du règlement sur les hôtels d'Alexandrie du 20 juillet 1911 est abrogé et remplacé par ce qui suit :

« Art. 9 : Les cuisines et les endroits pour préparer le « café ainsi que tout local devant servir comme logement « ou dortoir, devront être bien éclairés et aérés par des « fenêtres donnant accès à l'air libre et à la lumière du « jour. Pour chaque pièce la surface des fenêtres doit être « égale au moins à un dixième de la surface totale de la « pièce.

« La cheminée de la cuisine devra être suffisamment « élevée pour éviter tout dérangement des voisins par la « fumée. »

ART. 2.

Toutes les autres dispositions du règlement du 20 juillet 1911 sont maintenues.

ART. 3.

Le présent arrêté entrera en vigueur dès sa publication aux Journaux Officiels.

Fait à Alexandrie, le 10 août 1912.

p^r le Président
de la Commission Municipale,
KHALIL RIAD.

1er septembre. demande ne soit annulée par une lettre qui devra parvenir à l'Administration deux heures au moins avant celle pour laquelle le matériel a été demandé ; pour le « Teir-el-Mina » la lettre d'annulation de la demande devra parvenir à l'Administration huit heures au moins avant celle pour laquelle ce remorqueur aura été demandé.

f) Toute communication verbale soit pour location du matériel flottant, soit pour annulation d'une demande de location, ne sera pas prise en considération.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur le 1er septembre 1912.

Le Ministre des Finances.

AHMED HILMY.

Arrêté portant modification du règlement sur les hôtels d'Alexandrie (*).

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE,

10 août. Vu l'Art. 15 du Décret du 5 janvier 1890 instituant la Municipalité d'Alexandrie ;

Vu la délibération de la Commission Municipale en date du 17 juillet 1912, approuvée par S.E. le Ministre de l'Intérieur le 1er août 1912 ;

(*) Journ. Off. 24 août, page 2012.

1er septembre.

8° Haussière de remorque.

Prix de location...	2	—
En sus des L.E. 2 précitées on paiera par heure pour tout le temps que la haussière restera à la disposition du demandeur	0	100

9° Elingues.

Prix de location...	1	—
En sus de la livre égyptienne précitée on paiera par heure pour tout le temps que le ressort, fil métallique ou chaîne restera à la disposition du demandeur	0	100

DISPOSITIONS GÉNÉRALES

a) La location des remorqueurs sera calculée à partir de l'allumage des machines jusqu'à leur retour à leur emplacement à l'Arsenal.

b) Toute fraction d'heure sera comptée comme une heure entière.

c) Le matériel ne sera fourni que sur une demande écrite de la personne qui désire le louer, mentionnant les jour et heure pour lesquels il est demandé et après signature par elle de la formule imprimée contenant les conditions de location.

La demande des grues n° 1 et 2 doit en outre mentionner le poids du colis le plus lourd à soulever lorsque ce poids excède 10 tonnes.

d) Le remorquage du matériel flottant pourra être effectué par les soins du demandeur, mais lorsqu'il sera fait par le service du port, le prix de location fixé par le tarif ci-dessus pour l'usage des remorqueurs du port sera perçu en sus.

e) Tout matériel demandé, qu'il soit ou non utilisé, sera considéré comme loué et le prix de location en sera dû, à moins que la

1er septembre.

4° Chalands.

(Chalands de 1re classe, capacité 250 tonnes)

	L.E.	Mill.
Prix de location...	1	—
En sus de la livre égyptienne précitée on paiera par heure à partir du départ du chaland de l'Arsenal jusqu'à son retour à son mouillage à l'Arsenal...	0	200

(Chalands de 2me classe, capacité 100 tonnes)

	L.E.	Mill.
Prix de location...	0	750
En sus de ces 750 mill. on paiera par heure à partir du départ du chaland de l'Arsenal jusqu'à son retour à son mouillage à l'Arsenal	0	150

(Chalands de 3me classe, capacité 40 tonnes)

	L.E.	Mill.
Prix de location...	0	500
En sus des 500 mill. précités on paiera par heure à partir du départ du chaland de l'Arsenal jusqu'à son retour à son mouillage à l'Arsenal	0	100

5° Scaphandre avec scaphandrier.

	L.E.	Mill.
Prix de location...	3	500
En sus des 3 L.E. 500 mill. précitées on paiera pour chaque heure pendant laquelle le scaphandre porte le scaphandrier	0	500

6° Grue à main.

	L.E.	Mill.
Prix de location...	0	500
En sus des 500 mill. précités on paiera par heure pour tout le temps que cette grue restera à la disposition du demandeur	0	100

7° Pompe à main.

	L.E.	Mill.
Prix de location...	0	200
En sus de ces 200 mill. on paiera par heure pour tout le temps que la pompe restera à la disposition du public	0	100

1er septembre.

(Remorqueurs nos 3, 4 et 5 de 100 à 200 chevaux)	L.E.	Mill.
	—	—
Pour la première heure	2	750
Pour chaque heure en plus	0	750
(Remorqueurs nos 6 et 7 de 80 à 100 chevaux)		
Pour la première heure	2	—
Pour chaque heure en plus	0	500

2° Grues.

Grue n° 1 (force de soulèvement, 40 tonnes)		
Prix de location...	8	—
En sus des L.E. 8 précitées on paiera par heure à partir de l'allumage des machines jusqu'au retour de la grue à l'Arsenal...	1	500
Grue n° 2 (force de soulèvement, 20 tonnes)		
Prix de location...	4	—
En sus des L.E. 4 précitées on paiera par heure à partir de l'allumage des machines jusqu'au retour de la grue à l'Arsenal...	0	750
(Grues nos 3 et 4 force de soulèvement de chacune, 8 tonnes)		
Prix de location...	2	—
En sus des L.E. 2 précitées on paiera par heure à partir de l'allumage des machines jusqu'au retour de la grue à l'Arsenal...	0	500

3° Pompe flottante à incendie.

Prix de location...	5	—
En sus des L.E. 5 précitées on paiera par heure à partir de l'allumage des machines jusqu'au retour de la pompe à l'Arsenal	1	—

ARRÊTÉ.

Tarif de location du matériel flottant du port d'Alexandrie (*)

LE MINISTRE DES FINANCES.

1er septembre. Vu le tarif de location du matériel flottant du port d'Alexandrie actuellement en vigueur;

Considérant que l'expérience a démontré la nécessité d'introduire certaines modifications dans le dit tarif;

ARRÊTE:

ARTICLE PREMIER.

Le tarif de location du matériel flottant du port d'Alexandrie actuellement en vigueur est modifié comme suit:

1° Remorqueurs.

(Teir-el-Mina, 600 chevaux)	L.E.	Mill.
Pour la première heure	12	—
Pour chaque heure en plus	2	—
Lorsque le remorqueur sera loué avec la pompe de sauvetage, il sera perçu en plus:		
Pour chaque heure	2	—
(Remorqueurs nos 1 et 2 de 300 à 400 chevaux)		
Pour la première heure	4	—
Pour chaque heure en plus	1	—

(*) Journ. Off. 21 août. page 1995.

Suivant les saisons, lorsque les travaux de la ferme demanderont de la part des élèves plus de temps qu'il n'en est prévu dans le plan d'études à l'art. 5 de la loi susmentionnée, on suspendra les leçons en classe partiellement ou totalement, et les élèves pourront alors consacrer tout leur temps à ces travaux.

1er août.

Pendant la 2me et la 3me année, les élèves visiteront les marchés des environs et les fermes voisines, sous la conduite de leurs professeurs ou de leur directeur. Ces excursions ne dureront en tout cas jamais plus d'un jour.

ART. 11.

Application du Code d'organisation et de discipline des écoles. — Les dispositions du Code d'organisation et de discipline des écoles du Ministère de l'Instruction Publique sont applicables à l'Ecole Intermédiaire d'Agriculture de Mochtouhor, sauf en ce qu'elles ont de contraire au présent règlement.

ART. 12.

Le présent règlement sera mis en vigueur à partir du commencement de l'année scolaire 1912-1913.

Le 1er août 1912.

Le Ministre de l'Instruction Publique p. i.,
(Cachet) : ISMAÏL SIRRY.

1er août. élèves qui ont échoué doivent être promus à une classe supérieure, redoubler leur classe ou être renvoyés.

Art. 9.

Le Ministre arrête également, d'après le tableau des examens de 3me année, la liste des élèves qualifiés pour passer l'année d'application en vue d'obtenir le diplôme.

Art. 10.

Travaux pratiques des élèves sur leurs lots de terre et à la ferme. — A son entrée à l'école, il sera alloué à chaque élève un lot d'un quart de feddan qu'il conservera pendant sa deuxième et sa troisième année d'études. L'élève consacrera, pendant ces trois années, une partie du temps destiné aux travaux pratiques à cultiver son lot de terre de ses propres mains, sans l'aide d'ouvriers salariés.

Les bêtes de labour, les instruments nécessaires et l'eau d'irrigation lui seront fournis gratuitement par l'école.

Les élèves dont le travail et la conduite ne laissent rien à désirer pourront être autorisés par le directeur de l'école à disposer du produit de leur lot, déduction faite du prix des semences et des engrais qui leur auront été fournis.

Les élèves de toutes les classes participeront à la conduite des travaux dans les terrains d'expérience de la ferme de l'école. Pendant les heures consacrées aux travaux pratiques ils prendront part aux travaux de la laiterie, des étables, du jardin, de la ferme et des ateliers.

De plus, ils devront tenir un journal relatant en détail tous les travaux quotidiens exécutés par eux dans la ferme.

Le premier versement, le jour de la rentrée des classes ou, pour les nouveaux élèves, le jour de leur admission à l'école. Aucun élève ne pourra être admis dans sa classe s'il n'a pas effectué le premier versement.

1er août.

Le deuxième versement du 1er au 15 janvier.

Tout élève qui n'aura pas payé la rétribution scolaire dans les conditions ci-dessus mentionnées sera considéré comme démissionnaire et son père ou son tuteur en sera informé par l'école.

Non remboursement de la rétribution scolaire. — Dans aucun cas et pour quelque raison que ce soit, les versements déjà effectués ne peuvent être remboursés, que la rétribution scolaire ait été payée en totalité ou en partie.

Art. 7.

Examen semestriel. — Vers le milieu de l'année scolaire à la date proposée par le directeur et approuvée par l'Administration, il y aura dans chaque classe un examen général, dit examen semestriel, auquel il sera procédé par les professeurs de l'école sous la présidence du directeur.

Les épreuves porteront sur toutes les matières enseignées pendant les mois écoulés.

Art. 8.

Résultats des examens. — A la fin de chaque année, le tableau général des examens, indiquant les notes obtenues par tous les élèves qui ont été examinés, sera envoyé à l'Administration par le directeur qui proposera si les

1er août.

ART. 4.

Trousseau. — Les élèves devront être munis d'un trousseau convenable pour les travaux agricoles. Les divers objets composant ce trousseau seront désignés par l'école.

ART. 5.

Année scolaire. — La durée de l'année scolaire sera fixée par arrêté ministériel.

Pendant les vacances d'été annuelles, la moitié des élèves de 2me année devra à tour de rôle rester à l'école, de sorte que chaque élève n'aura congé que pendant la moitié de ces vacances.

A cet effet, les élèves seront répartis en deux séries. Le directeur décidera pour chaque élève dans quelle série il devra prendre son congé.

En vue d'assurer le service des cultures, les élèves de 3me année ne pourront de même s'absenter qu'à tour de rôle au cours de l'année scolaire, depuis le jeudi à midi jusqu'au samedi matin de chaque semaine.

Le congé de tout élève qui se serait absenté pendant l'année pour un motif quelconque, sauf en cas d'autorisation donnée par le directeur ou de maladie dûment constatée par un certificat médical reconnu par l'école, sera diminué d'un nombre de jours égal à celui de ses absences.

ART. 6.

Payement de la rétribution scolaire. — La rétribution scolaire est payable d'avance en une seule fois ou bien en deux versements égaux, savoir :

doit adresser au directeur de l'école, à la date qui sera publiée au *Journal Officiel*, les pièces suivantes : 1er août.

1° Une demande d'inscription à l'examen d'admission sur papier timbré de P. T. 3, accompagnée d'un exemplaire de la formule n° 34 dûment remplie ;

2° Le Certificat d'Etudes primaires ;

3° Son certificat de naissance ;

4° Un certificat de bonne conduite, délivré par le directeur de la dernière école qu'il a fréquentée, dans le cas où cette école n'aurait pas été une école du Gouvernement, ou par l'autorité compétente dans le cas où il aurait fait ses études à domicile.

ART. 2.

Visite médicale. — Tous les candidats doivent subir une visite médicale devant le médecin de l'école qui, en plus des indications spécifiées à l'art. 70 du Code d'organisation et de discipline des écoles, mentionnera si les candidats sont aptes aux travaux des champs. La date de la visite médicale sera publiée au *Journal Officiel* durant le cours des vacances estivales.

ART. 3.

Admission des élèves. — La liste des candidats à admettre, dressée par ordre de mérite et accompagnée des observations du directeur, sera envoyée à l'Administration immédiatement après l'examen d'admission. Le Ministre arrêtera la liste des candidats admis.

ARRÊTÉ N° 1646.— Règlement d'exécution de la Loi n° 21, relative à l'École Intermédiaire d'Agriculture de Mochtouhor (*).

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

1er août.

Vu la Loi n° 5 du 28 février 1910;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres en date du 27 juillet 1911;

Vu les propositions faites par le Comité Technique dans sa séance du 17 février 1912;

Vu la délibération du Conseil Supérieur de l'Instruction Publique en date du 14 avril 1912;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres dans sa séance du 14 juillet 1912;

Vu la Loi n° 21 de 1912, portant création d'une Ecole Intermédiaire d'Agriculture;

ARRÊTE:

Règlement d'exécution de la Loi n° 21, relative à l'Ecole Intermédiaire d'Agriculture de Mochtouhor.

ARTICLE PREMIER.

Formalités d'admission. — Tout candidat qui désire être admis à l'Ecole Intermédiaire d'Agriculture de Mochtouhor

(*) Journ. Off. 14 août, page 1961.

demanderont de la part des étudiants plus de temps qu'il n'en est prévu dans le plan d'études figurant à l'art. 5 de la loi susmentionnée, on suspendra les leçons en classe partiellement ou totalement, et les étudiants pourront alors consacrer tout leur temps à ces travaux.

1er août.

ART. 10.

Dispositions spéciales pour les vacances d'été. — Les étudiants de 3me année qui auront réussi à l'examen de passage en 4me année devront à tour de rôle passer à l'école une partie des vacances entre la fin de la 3me année et le commencement de la 4me année, pour prendre part aux travaux de la ferme et des cultures pendant ce temps. Ces étudiants seront à cet effet répartis en trois séries, dont chacune aura congé à tour de rôle pendant les deux tiers des vacances d'été.

Les étudiants de 4me année devront aussi à tour de rôle rester à l'école le jeudi après-midi et le vendredi, et on les divisera pour cela en groupes de quatre à cinq étudiants.

ART. 11.

Application du Code d'organisation et de discipline des écoles. — Les dispositions du Code d'organisation et de discipline des écoles du Ministère de l'Instruction Publique sont applicables à l'Ecole Supérieure d'Agriculture de Guizeh, sauf en ce qu'elles ont de contraire au présent règlement.

ART. 12.

Le présent règlement sera mis en vigueur à partir du commencement de l'année scolaire 1912-1913.

Le 1er août 1912.

Le Ministre de l'Instruction Publique p.i.,
(Cachet) : ISMAÏL SIRRY.

1er août.

ART. 8.

Le Ministre arrête également, d'après le tableau des examens de 4me année, la liste des étudiants qualifiés pour passer l'année d'application, en vue d'obtenir le diplôme.

ART. 9.

Travaux pratiques des étudiants sur leurs lots de terre et à la ferme. — A son entrée à l'école il sera alloué à chaque étudiant un lot d'un quart de feddan qu'il conservera pendant sa 2me et sa 3me année d'études. L'étudiant consacrera, pendant ces trois années, une partie du temps destiné aux travaux pratiques à cultiver son lot de terre de ses propres mains, sans l'aide d'ouvriers salariés.

Les bêtes de labour, les instruments nécessaires et l'eau d'irrigation lui seront fournis gratuitement par l'école.

Les étudiants dont le travail et la conduite ne laissent rien à désirer pourront être autorisés par le directeur de l'école à disposer du produit de leur lot, déduction faite du prix des semences et des engrais qui leur auront été fournis.

Les étudiants des classes de 1re, de 2me et de 3me année devront participer aux travaux du jardin, des ateliers et de la ferme, lorsqu'on le leur demandera.

Ceux des classes de 4me année participeront à la conduite des travaux dans les terrains d'expérience de la ferme de l'école ; pendant les heures consacrées aux travaux pratiques, ils prendront part aux expériences culturales, aux travaux de la laiterie, des étables, du jardin et de la ferme. De plus, ils devront tenir des journaux relatant en détail tous les travaux quotidiens de la ferme. On distribuera aussi à ces étudiants des parcelles de terrain pour la culture maraîchère, et ils y travailleront dans les mêmes conditions que sur leur lot d'un quart de feddan.

Suivant les saisons, lorsque les travaux de la ferme

Le deuxième versement, du 1er au 15 janvier.

1er août.

Tout étudiant qui n'aurait pas payé la rétribution scolaire dans les conditions ci-dessus mentionnées sera considéré comme démissionnaire, et son père ou son tuteur en sera informé par l'école.

Dans aucun cas, et pour quelque raison que ce soit, les versements déjà effectués ne peuvent être remboursés.

ART. 6.

Examen semestriel. — Vers le milieu de l'année scolaire, à la date proposée par le directeur et approuvée par l'Administration, il y aura dans chaque classe un examen général, dit examen semestriel, auquel il sera procédé par les professeurs de l'école sous la présidence du directeur.

L'examen semestriel est obligatoire. Tout étudiant qui ne s'y présenterait pas sera privé, pour l'année en cours, de la faculté de se présenter à l'examen de fin d'année ou à l'examen du diplôme, à moins que son absence ne soit due à un cas de force majeure reconnu par l'école, ou qu'elle n'ait été autorisée au préalable par le directeur.

ART. 7.

Résultats des examens. — A la fin de chaque année, le tableau général des examens, indiquant les notes obtenues par tous les étudiants qui ont été examinés, sera envoyé à l'Administration par le président du jury.

Des copies de ce tableau seront communiquées au directeur de l'école, qui proposera si les étudiants qui ont échoué doivent être promus à une classe supérieure, redoubler leur année ou être renvoyés.

1er août.

4° Un certificat de bonne conduite délivré par le directeur de la dernière école qu'il a fréquentée, dans le cas où cette école n'aurait pas été une école du Gouvernement, ou par l'autorité compétente, dans le cas où il aurait fait ses études à domicile.

ART. 2.

Visite médicale. — Tous les candidats à l'école doivent subir une visite médicale devant le médecin de l'école qui, en plus des indications spécifiées à l'article 70 du Code d'organisation et de discipline des écoles, mentionnera si les candidats sont aptes aux travaux des champs. La date de la visite médicale sera publiée au *Journal Officiel* durant le cours des vacances estivales.

ART. 3.

Admission des étudiants. — La liste des candidats à admettre, dressée par ordre de mérite et accompagnée des observations du directeur, sera envoyée à l'Administration immédiatement après la visite médicale. Le Ministre arrêtera la liste des candidats admis.

ART. 4.

Année scolaire. — La durée de l'annee scolaire sera fixée par arrêté ministériel.

ART. 5.

Payement de la rétribution scolaire. — La rétribution scolaire est payable d'avance en deux versements égaux, savoir:

Le premier versement, le jour de la rentrée des classes ou, pour les nouveaux étudiants, le jour de leur admission à l'école. Aucun étudiant ne peut être admis dans sa classe s'il n'a pas effectué le premier payement.

ARRÊTÉ N° 1645. Règlement d'exécution de la Loi n° 20, relative à l'École Supérieure d'Agriculture de Guizeh (*).

1er août.

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

Vu la Loi n° 5 du 28 février 1910;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres en date du 27 juillet 1911;

Vu les propositions faites par le Comité Technique dans ses séances des 24, 27, 29 janvier et 3 février 1912;

Vu la délibération du Conseil Supérieur de l'Instruction Publique en date du 14 avril 1912;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres dans sa séance du 14 juillet 1912;

Vu la Loi n° 20 de 1912, réorganisant l'Ecole Supérieure d'Agriculture de Guizeh;

ARRÊTE:

Règlement d'exécution de la Loi n° 20, relative à l'Ecole Supérieure d'Agriculture de Guizeh.

ARTICLE PREMIER.

Formalités d'admission. — Tout candidat qui désire être admis à l'Ecole Supérieure d'Agriculture de Guizeh doit adresser au directeur de l'école, à la date qui sera publiée au *Journal Officiel*, les pièces suivantes:

1° Une demande d'admission sur papier timbré de P.T. 3, accompagnée d'un exemplaire de la formule n° 34 dûment remplie;
2° Le Certificat d'Etudes secondaires, délivré par le Ministère de l'Instruction Publique ;
3° Son certificat de naissance ;

(*) Journ. Off. 14 août, page 1960.

27 juillet.

relevant de la circonscription du dit tribunal sera corrigée comme suit : le mot de Kasr El-Guibali y figurant deux fois sera éliminé pour n'y figurer qu'une fois et le mot de «Chawashna» sera éliminé, ce même village figurant sur la dite liste sous le nom de «Kafr El-Chawashna ».

MARKAZ DE SENNOURES :

Tribunal cantonal d'Abouxah :

La juridiction du Tribunal cantonal d'Abouxah s'étendra au village de Sanhour El-Kéblieh ;

Seront éliminés de la liste des villages relevant du Tribunal cantonal d'Abouxah les noms de Ezbet Abou Guebba, Ezbet El-Kharaba et Ezbet Khaled bey, attendu qu'il n'existe point de villages sous ces noms ;

Sera également éliminé de la dite liste le nom de Kafr Senarou, ce même village y figurant sous le nom de Nahiet Senarou ;

Sera aussi éliminé de la liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Fayoum le mot de «Manchieh», ce même village y figurant sous le nom de «Menchat Abdallah ».

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa promulgation.

Alexandrie, le 27 juillet 1912 (13 Chaaban 1330).

Le Ministre de la Justice,
(Signé) : HUSSEIN RUCHDI.

(Traduction.)

Moudirieh de Fayoum.

27 juillet.

MARKAZ DE FAYOUM :

Tribunal cantonal de Fayoum :

Sera éliminé de la liste des villages relevant de la circonscription du Tribunal cantonal de Fayoum, le nom de Ezbet El-Wakf, attendu qu'il n'existe pas de village sous ce nom.

Tribunal cantonal de Seila (actuellement tribunal cantonal d'El-Edwa) :

Sera éliminé de la liste des villages relevant de la circonscription du Tribunal cantonal de Seila le nom de Menchat Sersena. attendu qu'il n'existe pas de village sous ce nom.

MARKAZ D'ETSA :

Tribunal cantonal de Tobhar :

La juridiction du Tribunal cantonal de Tobhar s'étendra au village de Khalaf ;

Sera éliminé de la liste des villages relevant de la circonscription du Tribunal cantonal de Tobhar le nom du village d'El-Khatib, ce même village figurant sur la dite liste sous le nom de Manachi El-Khatib ;

Le nom du village de Kafr Mohammed Mahmoud figurant sur la liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Tobhar sera remplacé par son vrai nom « El-Hessanieh ».

Tribunal cantonal de Kasr El-Guibali :

La juridiction du Tribunal cantonal de Kasr El-Guibali s'étendra au village de Karoun et la liste des villages

Arrêté comportant modifications dans les circonscriptions de quelques tribunaux cantonaux dans les Moudiriehs de Béni-Souef et de Fayoum (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

27 juillet.

Vu l'Art. 2 de la Loi n° 11 de 1912 instituant la justice cantonale ;

Vu nos Arrêtés en date des 15 juin et 11 juillet 1912, déterminant la circonscription des Tribunaux cantonaux se trouvant dans le ressort des Moudiriehs de Dakahlieh, de Béni-Souef et de Fayoum et les listes des villages y annexées ;

Vu la lettre du Tribunal de Béni-Souef n° 456, celle du Tribunal de justice sommaire de Béba n° 6 et celle de la Moudirieh de Fayoum n° 34 datées toutes du 14 juillet 1912 ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Moudirieh de Béni-Souef.

MARKAZ DE BÉNI-SOUEF :

Tribunal cantonal de Béléfia :

La juridiction du Tribunal cantonal de Béléfia s'étendra au village de Gheit El-Naggari relevant du markaz de Wasta.

MARKAZ DE BÉBA :

Tribunal cantonal de Béba :

La juridiction du Tribunal cantonal de Béba s'étendra au village de Béba relevant du markaz du même nom.

(*) Journ. Off. 3 août, page 1841.

Arrêté comportant le transfert du Tribunal cantonal d'Abou Karamit, Markaz de Simbellawein (Moudireh de Dakahlieh) au village de Barkein sous le nom de « Tribunal cantonal de Barkein » (*).

Le Ministre de la Justice,

Vu l'Arrêté en date du 15 juin 1912, créant des Tribunaux cantonaux dans la Moudirieh de Dakahlieh ; 17 juillet.

Vu les articles 1 et 2 de la Loi n° 11 de 1912, instituant la justice cantonale ;

ARRÊTE :

Article unique.

Le Tribunal cantonal d'Abou Karamit, Markaz de Simbellawein, sera transféré au village de Barkein et portera le nom de « Tribunal cantonal de Barkein ».

Alexandrie, le 3 Chaàban 1330 (17 juillet 1912).

Le Ministre de la Justice,
(Signé) : Hussein Ruchdi.

(Traduction.)

(*) Journ. Off. 22 juillet, page 1733.

2 juillet.

Toute attente dépassant le délai fixé ci-haut sera calculée à raison de 40 mill. par demi-heure, pour les voitures à deux chevaux, et 25 mill. pour les voitures à un cheval.

Pendant la nuit ce tarif sera majoré de la même façon qu'en ville.

Ramleh et Sidi-Gaber :

Le tarif de la ville est applicable au district de Ramleh, quand les voitures sont engagées et quittées dans le périmètre du dit district, savoir: entre Abou-Nawatir, Victoria College et Gare Gabrial. Il en est de même pour le district de l'Ibrahimieh, compris entre les collines de Hadra, la route de Ramleh, les bains Cléopatre et la mer.

Tarif spécial :	Voitures 1 cheval Mill.	Voitures 2 chevaux Mill.
De la gare de Sidi-Gaber jusqu'à Bacos Souk, sur la route Rosette et jusqu'à l'Eglise Grecque (Zizinia) sur la route de Siouf... ...	60	80
Au delà de cette limite, c'est-à-dire, de Sidi-Gaber jusqu'à San Stefano, Hôtel Beau-Rivage, etc...	80	100

Art. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir du jour de sa publication au *Journal Officiel.*

Alexandrie, le 2 juillet 1912.

Le Président
de la Commission Municipale,
M. Ibadi.

Tout quart d'heure commencé est dû en entier.

2 juillet.

Majoration pour ces courses de 11 heures p.m. à 6 heures a.m. 5 mill. pour les voitures à un cheval et 10 mill. pour les voitures à deux chevaux, par demi-heure ou fraction de demi-heure.

Un supplément de 10 mill. est dû pour les voitures engagées dans l'enceinte de la gare du Caire.

Les limites de la ville sont: Palais de Ras-el-Tine, la grande porte de Gabbari, les Champs Elysées, l'usine de la Compagnie des Eaux, les collines de Hadra jusqu'à la mer.

Tarif spécial de l'intérieur à l'extérieur de la ville et vice-versa:	Voitures 1 cheval Mill.	Voitures 2 chevaux Mill.
Course à l'Hôpital de Ras-el-Tine, Yacht Club, Hadra, Palais nº 3, Lombroso et Casino de l'Ibrahimieh:		
Aller seulement	50	80
Aller et retour, avec une demi-heure d'attente.	80	120
Course à l'Ibrahimieh, Sidi-Gaber, Wardian et Abattoir:		
Aller seulement	70	100
Aller et retour, avec une heure d'attente ...	100	150
Course à Bulkeley (gare) Antoniadis et Jardin Nouzha:		
Aller seulement	80	120
Aller et retour, avec une heure d'attente ...	140	200
Course à Fleming, Souk Bacos:		
Aller seulement	100	140
Aller et retour, avec une heure d'attente ...	150	220
Course à San Stefano, Mex, Hôtel Beau-Rivage, Gare de Ramleh (du Gouvernement) et Hagar Nawatieh:		
Aller seulement (excepté San Stefano)	140	180
Aller seulement à San Stefano	120	160
Aller et retour, avec une heure et demie d'attente	200	300

Arrêté portant modification du tarif des voitures publiques dans la ville d'Alexandrie (*).

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE D'ALEXANDRIE.

2 juillet.

Vu l'article 15 § 3 du Décret du 5 janvier 1890;

Vu la délibération prise par la Commission Municipale, dans sa séance du 29 mai 1912, approuvée par S. E. le Ministre de l'Intérieur en date du 16 juin 1912;

ARRÊTE:

ARTICLE PREMIER.

Le tarif des voitures publiques dans la ville d'Alexandrie et ses environs, établi par l'Arrêté du 27 février 1906, est abrogé et remplacé par le suivant:

	Voitures 1 cheval	Voitures 2 chevaux
En ville:	Mill.	Mill.
Voiture occupée pendant une durée ne dépassant pas 10 minutes	20	30
Voiture occupée pendant une durée ne dépassant pas 20 minutes	25	40
Voiture occupée pendant une durée ne dépassant pas 30 minutes	30	50

Au delà de 30 minutes, 20 mill. pour chaque quart d'heure pour les voitures à deux chevaux et 15 mill. pour les voitures à un cheval; soit par heure 90 mill. pour la première heure et 80 mill. pour les heures suivantes pour les voitures à deux chevaux et 60 mill. indistinctement pour les voitures à un cheval.

(*) Journ. Off. 17 juillet, page 1690.

ces dans des récipients ad hoc, approuvés par l'Administration qui seront vidés par les balayeurs municipaux. 2 juillet.

ART. 8.

Les agents de la Police ou de la Municipalité auront accès dans les endroits susmentionnés à l'effet de s'assurer de l'exécution des prescriptions du présent arrêté et de tous autres règlements de police ou de santé.

ART. 9.

Les contraventions au présent arrêté seront punies d'une amende n'excédant pas P.T. 100 ou d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

ART. 10.

L'Arrêté du 1er mai 1911 sus-visé est rapporté.

ART. 11.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Alexandrie, le 2 juillet 1912.

Le Président
de la Commission Municipale,
M. IBADI.

2 juillet.

par mètre de largeur de la voie ou du passage. Les étalages devront être mobiles et construits de façon à ce qu'on puisse nettoyer à grande eau et à tout moment ; ils seront enlevés tous les soirs.

ART. 4.

Les charrettes affectées au transport des denrées ne doivent stationner que le temps nécessaire à leur déchargement immédiat.

ART. 5.

Il est interdit aux marchands ambulants de traverser les endroits susmentionnés ou d'y stationner pendant les heures de vente au public suivant un horaire fixé par l'Administration Municipale.

ART. 6.

Il est interdit de jeter dans les rues, places et passages des eaux ménagères, immondices, papiers et détritus quelconques.

ART. 7.

Les occupants de magasins et étalages sont tenus de maintenir constamment le devant de leur magasin ou étalage en état de propreté.

Un emplacement sera réservé pour les immondices. Le balayage et l'enlèvement journalier des détritus seront assurés par les soins du Service Municipal.

Les locataires seront tenus de faire nettoyer eux-mêmes l'intérieur de leurs magasins et de déposer les immondi-

Règlement sur l'occupation des voies et passages dans les marchés de la ville d'Alexandrie (*).

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE D'ALEXANDRIE.

2 juillet.

Vu l'Art. 15 du Décret du 5 janvier 1890 instituant la Municipalité d'Alexandrie :

Vu l'Arrêté du 1er mai 1911 ;

Vu la délibération de la Commission Municipale du 12 juin 1912, approuvée par S.E. le Ministre de l'Intérieur le 22 juin 1912 :

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Aux fins du présent règlement sont considérés comme marchés toutes les places, rues, ruelles, passages et trottoirs publics ou privés servant au public de halles et de marchés de denrées alimentaires ou dans lesquels se trouvent concentrés des locaux destinés à la vente des denrées alimentaires.

ART. 2.

Dans les endroits mentionnés à l'Art. 1er, il est interdit de déposer des caisses, paniers ou autres objets pouvant empêcher la libre circulation.

ART. 3.

Dans les dits endroits, l'étalage sera réglé dans chaque cas par l'Administration Municipale. Il ne pourra pas excéder de chaque côté un maximum de 15 centimètres

(*) Journ. Off. 17 juillet, page 1689.

10 juillet.

Clauses applicables uniquement aux fonctionnaires non-égyptiens et engagés en Europe.

Art. 9. — Une somme égale à un mois de son traitement sera payée à M.________________ à titre de frais de transport de________________jusqu'en Egypte.

Art. 10.— Une somme égale à un mois d'appointements calculée sur la base du dernier traitement sera payée à M.________________à titre de frais de transport au cas où il quitterait l'Egypte à l'expiration de son engagement, à moins qu'il n'ait démissionné ou qu'il n'ait été révoqué pour cause d'inconduite grave. Cette somme ne lui sera payée que s'il quitte l'Egypte à la fin de son engagement ou dans les deux mois qui suivent.

Clauses Spéciales.

Art. 11. — (Telles clauses additionnelles que le Chef du Département intéressé jugera, après approbation du Ministère des Finances, utile d'insérer dans le présent contrat.)

Renouvellements.

Le contrat est renouvelé aux mêmes clauses et conditions pour une période de______ ans, à partir de____________ 19___, avec un traitement de L.E.______par an.

Signature.

Art. 4. — Si une Commission Médicale du Gouvernement Egyptien décide que les conditions de santé de M.________________________ le rendent impropre au service, l'engagement contracté en vertu des présentes prendra fin à partir de la date de la décision précitée. Dans ce cas M.________________________ aura droit à l'indemnité prévue par la Loi sur les Pensions Civiles en vigueur pour les employés temporaires ou provisoires reconnus impropres au service.

10 juillet.

Art. 5. — En cas d'inconduite grave, M.________________________ pourra, à tout moment, être révoqué sans préavis et par ordre du Ministre de________________________ Cet ordre est définitif et ne comporte aucun recours.

Art. 6. — Pendant sa première année de service au Gouvernement Egyptien M.________________________ pourra être autorisé à prendre un congé qui ne dépassera pas quinze jours. A l'expiration de cette période de service M.________________________ sera traité, en ce qui concerne les congés ordinaires et de maladie, à l'instar des employés permanents.

Art. 7. — A tous autres égards M.________________________ sera soumis aux mêmes conditions et aux mêmes règlements que les employés permanents du Gouvernement Egyptien, sous réserve des modifications introduites au contrat par des clauses spéciales (s'il y en a).

Art. 8. — Le présent contrat pourra être renouvelé au moyen d'un nouvel accord dont modèle ci-après.

10 juillet. (Mon. N° 212 *C.G.*)

CONTRAT POUR L'ENGAGEMENT DES EMPLOYÉS TEMPORAIRES

L'an 19 et le ________________

________________.

Entre le Gouvernement Egyptien représenté par M.________________d'une part et M.________________ d'autre part est intervenu l'accord suivant :

Conditions Générales

Art. 1er — M.________________est engagé à titre d'employé temporaire du Gouvernement Egyptien en qualité de________________ pour une période de______ans à partir de________________avec un traitement de L.E.______par an payable par mensualités échues.

Art 2. — M.________________n'aura droit à aucune pension ou indemnité en vertu de la Loi sur les Pensions Civiles en vigueur ou à un autre titre quelconque, sauf dans la mesure des dispositions spéciales que cette loi peut prévoir en fait d'indemnités pour les employés provisoires ou temporaires et leurs familles.

Art. 3. — Le Ministre de________________ pourra, à n'importe quel moment et après un préavis écrit d'un mois, se dispenser des services de M.________________

________________.

déterminée d'employés, soit sous la forme d'une approbation spéciale pour chaque cas. **10 juillet.**

4° Les dispositions du Règlement relatives aux employés provisoires seraient appliquées aux employés temporaires engagés par contrat.

Le Conseil des Ministres a approuvé ces propositions dans sa séance du 25 avril 1912, et a en outre décidé que le droit de signer les contrats d'engagement appartient exclusivement aux Ministres, avec faculté de déléguer ce pouvoir aux chefs des Administrations relevant de leurs Départements.

Les Ministères et Administrations de l'Etat sont donc priés de donner à cette décision la suite qu'elle comporte.

Ils voudront bien toutefois prendre note que la disposition contenue dans l'art. 3 de la formule de contrat, n'est applicable que dans le cas de fonctionnaires et employés temporaires recrutés en Egypte. Quand il s'agit de fonctionnaires et employés engagés à l'étranger, les Ministères et Administrations ont la faculté, soit de ne pas insérer cette disposition dans le contrat, soit de l'y maintenir en stipulant un préavis de plus d'un mois, suivant les circonstances.

Le Ministère des Finances a fixé au 1er juillet 1912 la date à partir de laquelle les employés provisoires, temporaires ou surnuméraires actuellement en service doivent être engagés par contrat.

Les demandes pour la fourniture du nombre nécessaire d'exemplaires de la formule de contrat seront adressées au Contrôle du Secrétariat du Ministère des Finances (Service de l'Economat Central).

Le Caire, le 10 juillet 1912.

Le Ministre des Finances,
AHMED HILMY.

10 juillet. La plupart des Départements auxquels la circulaire du 29 décembre 1910 a été adressée ayant adhéré à cette idée, le Comité des Finances a soumis au Conseil des Ministres une formule de contrat suivant modèle ci-joint, N° 212 (*C.G.*), qui comprend les conditions générales auxquelles seront engagés tous les agents temporaires dans les différentes Administrations de l'Etat et a fait en même temps les propositions suivantes :

1° Les employés provisoires, temporaires ou surnuméraires actuellement au service du Gouvernement, devraient être invités à signer la nouvelle formule. Pour ceux d'entre eux qui comptent déjà de longs services, on pourrait faire porter la durée du contrat sur une période plus longue que celle que l'on accorde pour les fonctionnaires à engager à l'avenir. Cette durée ne devrait toutefois pas excéder cinq années.

2° Tout fonctionnaire ou employé temporaire à engager à l'avenir devrait l'être par contrat au moyen de la formule ci-jointe N° 212 (*C.G.*). La durée de ces engagements ne devrait pas excéder trois années.

3° Tout Département qui aurait obtenu à cet effet l'autorisation financière nécessaire, aurait le droit d'engager les fonctionnaires et employés qu'il désirerait prendre temporairement à son service sans en référer autrement au Ministère des Finances, à la condition toutefois que la formule servant pour l'engagement soit utilisée sans l'addition de clauses spéciales aux conditions générales y stipulées.

Lorsqu'au contraire, il serait jugé utile de modifier cette formule par l'addition de clauses spéciales, l'approbation du Ministère des Finances serait nécessaire, soit sous forme d'approbation générale d'une clause visant une catégorie

Circulaire Nº 34.39/47.
Engagement des agents temporaires par contrat (*).

MINISTÈRE DES FINANCES

DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ DE L'ÉTAT

10 juillet.

En raison des inconvénients résultant de la répartition des employés non cadrés en un grand nombre de catégories, telles que provisoires, temporaires, surnuméraires et hors cadre, le Ministère des Finances avait, par circulaire en date du 29 décembre 1910, suggéré l'idée de comprendre tous les fonctionnaires et employés du Gouvernement en trois catégories, savoir :

1° Employés permanents ;
2° Employés temporaires ;
3° Gens de service et ouvriers.

L'examen des conditions des gens de service et des ouvriers serait ajourné pour le moment.

Quant à la catégorie des agents temporaires, elle comprendrait tous les agents désignés actuellement comme provisoires, temporaires, surnuméraires ou (dans quelques administrations) hors cadre, engagés pour des travaux administratifs, techniques ou de bureau, identiques à ceux qui sont ordinairement confiés à des agents permanents mais qui, pour une raison ou pour une autre, n'ont pas été placés dans le cadre.

Tous les agents de cette catégorie seraient engagés au moyen de contrats dans lesquels les conditions de leur engagement seraient clairement stipulées.

(*) Journ. Off. 17 juillet. page 1688.

Arrêté comportant l'extension de la juridiction du tribunal cantonal de Tobhar au village d'El-Wanaïssah (Markaz d'Etsa) (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

11 juillet.

Vu l'Art. 2 de la Loi n° 11 de 1912 instituant la justice cantonale;

Vu notre Arrêté en date du 15 juin 1912, déterminant les circonscriptions des tribunaux cantonaux se trouvant dans les Moudiriehs de Dakahlieh, de Béni-Souef et de Fayoum;

ARRÊTE:

ARTICLE UNIQUE.

La juridiction du tribunal cantonal de Tobhar s'étendra au village d'El-Wanaïssah relevant du Markaz d'Etsa.

Le 11 juillet 1912.

Le Ministre de la Justice,
(Signé): HUSSEIN RUCHDI.

(Traduction.)

(*) Journ. Off. 17 juillet, page 1687.

Arrêté comportant le transfert du tribunal cantonal de Seyla (Moudirieh de Fayoum) au village d'El-Edwa sous le nom de « Tribunal cantonal d'El-Edwa » (*).

Le Ministre de la Justice,

Vu l'Arrêté en date du 15 juin 1912 instituant les tribunaux cantonaux dans le Moudirieh de Fayoum ;

11 juillet.

ARRÊTE :

Article unique.

Le tribunal cantonal de Seyla sera transféré au village d'El-Edwa et portera le nom de « Tribunal cantonal d'El-Edwa ».

Alexandrie, le 11 juillet 1912 (26 Ragab 1330).

Le Ministre de la Justice,
(Signé) : Hussein Ruchdi.

(Traduction.)

(*) Journ. Off. 17 juillet, page 1687.

ARRÊTÉ.

Modifications aux stations des voitures publiques à Port-Saïd (*).

LE GOUVERNEUR DU CANAL,

9 juillet.

Vu l'Arrêté du Gouvernorat en date du 13 juin 1908, modifié par l'Arrêté du 27 avril 1910;

Vu la délibération de la Commission Municipale de Port-Saïd en date du 3 février 1912;

ARRÊTE :

1. — La station des voitures publiques, sise dans la rue Eugénie, désignée dans l'article 2 de l'arrêté sus-visé, est modifiée comme suit :

	Nombre des voitures.
Station dans la rue Eugénie, en face du Collège des Frères	15

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Port-Saïd, le 9 juillet 1912 (24 Ragab 1330).

MUHAMMED MAHMOUD.

(*) Journ. Off. 18 juillet, page 1651.

2. — Les vélocipédistes sont obligés de suivre toujours le côté droit du chemin et de ralentir la marche aux bifurcations des rues.

2 juillet.

3. — Il leur est interdit, soit de lancer leurs vélocipèdes à grande vitesse, soit de courir de front dans les rues ou quartiers fréquentés.

Il leur est également interdit de passer sur les trottoirs, sauf le cas où il s'agirait de les traverser pour entrer dans une maison.

4. — Les vélocipédistes ne pourront ni monter sur leurs vélocipèdes ni en descendre au milieu de la rue. Cette opération devra toujours être faite au bord du trottoir.

5. — Ils devront s'arrêter à toute invitation des agents de la Police.

6. — Les contraventions aux dispositions qui précèdent seront punies d'une amende de 25 à 100 P.T.

7. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

HASSAN HASSIB.

2 juillet 1912 (17 Ragab 1330).

6 juillet.

La localité de Meidoum dont le nom figure sur la liste des villages relevant du tribunal cantonal d'El-Wasta comprendra les deux Kafrs est et ouest de Meidoum.

Fait au palais de Zizinia, le 6 juillet 1912 (21 Ragab 1330).

Le Ministre de la Justice.
(Signé): HUSSEIN RUCHDI.

ARRÊTÉ.

Réglement sur les vélocipédes au Bandar de Zagazig (*).

LE MOUDIR DE CHARKIEH,

2 juillet.

Vu les articles 348 du Code Pénal Indigène et 340 du Code Pénal Mixte;

Après l'avis favorable de la Cour d'Appel Mixte émis dans son Assemblée Générale du 27 janvier 1894;

Vu la délibération de la Commission Locale Mixte de Zagazig en date du 19 juin 1912;

ARRÊTE :

1. — Chaque vélocipède destiné à la circulation dans la ville de Zagazig devra avoir sur le guidon de la machine une sonnette ou un cornet pour prévenir les passants.

Il devra être muni d'une lanterne qui sera allumée dès le coucher du soleil.

(*) Journ. Off. 10 juillet. page 1635.

RECUEIL

DES

DOCUMENTS OFFICIELS

PARUS DU 1er JUILLET AU 30 SEPTEMBRE 1912.

Arrêté comportant rattachement de certains villages aux circonscriptions des tribunaux cantonaux d'Echmant et d'Abou-Sîre-el-Malak dans la Moudirieh de Béni-Souef (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'Art. 2 de la Loi n° 11 de 1912, instituant la justice cantonale ; **6 juillet.**

Vu Notre Arrêté en date du 15 juin 1912, déterminant les circonscriptions des tribunaux cantonaux dans les Moudiriehs de Dakahlieh, de Béni-Souef et de Fayoum ;

ARRÊTE :

La juridiction du tribunal cantonal d'Echmant s'étendra aux villages de Zaitoun, de Béni-Nosseir, et de Béni-Soliman relevant du Markaz d'El-Wasta.

La juridiction du tribunal cantonal d'Abou-Sîre-el-Malak s'étendra au village de Mansourah relevant également du Markaz d'El-Wasta.

(*). Journ Off. 10 juillet, page 1635.

RECUEIL

DES

DOCUMENTS OFFICIELS

DU

GOUVERNEMENT ÉGYPTIEN

ANNÉE 1912

TROISIÈME TRIMESTRE



LE CAIRE
IMPRIMERIE NATIONALE
1913

I.N. 3528-1912-850 br.

3. — Il est formellement interdit de se baigner, de laver du linge et des ustensiles ainsi que d'abreuver et de laver des animaux dans l'emplacement déterminé à l'article premier. Il est également interdit de jeter des ordures dans cet endroit ou d'y laisser couler les eaux des latrines.

15 juin.

4. — Toute infraction aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende ne dépassant pas P.T. 100 ou d'un emprisonnement n'excédant pas une semaine.

5. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Minieh, le 29 Gamad-el-Tani 1330 (15 juin 1912).

Le Moudir de Minieh.
(Cachet) : MOHAMED ALI CHARARA.

ARRÊTÉ.

Eau destinée à l'alimentation au Bandar El Fashn (Moudirieh de Minieh) (*).

LE MOUDIR DE MINIEH,

15 juin.

Vu la décision prise par la Commission Sanitaire siégeant au Markaz El Fashn en date du 18 mai 1912, en conformité de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur du 11 mai 1895;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 9 juin 1912;

ARRÊTE:

1. — L'eau nécessaire à l'alimentation au Bandar El Fashn sera puisée au Canal Ibrahimia à l'emplacement situé entre les deux bornes placées: la première du côté sud, vis-à-vis la limite sud des habitations de l'Ezbeh de la Fabrique, et la seconde à une distance de 2 kilomètres du côté nord en face du pont Marco, situé au nord des habitations de l'Ezbeh d'Ahmed Taher Pacha.

2. — L'abreuvage et le lavage des animaux ainsi que le lavage du linge et des ustensiles domestiques à l'Ezbeh de la Fabrique se fera à une distance de 100 mètres d'un point situé au sud des habitations de l'Ezbeh de la Fabrique et se prolonge du côté sud sans délimitation.

Le lavage et l'abreuvage des animaux ainsi que le lavage du linge et des ustensiles domestiques, au Bandar El Fashn et à l'Ezbeh d'Ahmed Taher Pacha, seront faits à une distance de 20 mètres d'un point sis au nord du pont Marco et se prolonge du côté nord sans délimitation.

(*) Journ. Off. 24 juillet, page 1758.

ARRETE : 27 juin.

1. — Les endroits indiqués ci-après sont fixés pour le stationnement des charrettes et tombereaux au Bandar de Benha :

	Nombre des voitures
Station dans la rue Ismat, à une distance de 15 mètres de la rue Abbas ou de la fin de la station des âniers, en se dirigeant vers le nord sur une longueur de 72 mètres	18
Station dans la rue Ali Chérif à partir de la rue de la Poste en se dirigeant vers l'ouest sur une longueur de 32 mètres	8
Station dans la rue Gisr el Bahr à partir du débarcadère d'Aklamoun au sud et se dirigeant vers le sud à côté de la barrière sur une longueur de 200 mètres	50

2. — Les charrettes ne peuvent stationner, en dehors des endroits susmentionnés, que le temps nécessaire pour le chargement et le déchargement.

3. — Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie en conformité de l'article 12 du Règlement sus-visé.

4. — Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Benha, le 27 juin 1912 (12 Ragab 1330).

Pour le Moudir :

le Sous-Moudir,

MOHAMMED MOKBEL.

27 juin.

ARRÊTE :

1. — Les deux stations de voitures publiques désignées dans l'article 1er de l'arrêté sus-visé sont supprimées et remplacées par les stations suivantes :

	Nombre des voitures
Station dans la rue Ismat à partir de la rue Atrib en se dirigeant vers le nord jusqu'à la rue Abbas sur une longueur de 35 mètres	8
Station dans la rue El-Towfiki à une distance de 10 mètres de l'aile sud du nouvel escalier de la gare en se dirigeant vers le sud sur une longueur de 55 mètres...	11

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Benha, le 27 juin 1912 (12 Ragab 1330).

Pour le Moudir :
le Sous-Moudir,
MOHAMMED MOKBEL.

ARRÊTÉ.

Lieux de stationnement des charrettes et tombereaux au Bandar de Benha (*).

LE MOUDIR DE KALIOUBIEH,

Vu l'article 11 du Règlement sur les charrettes et tombereaux du 10 janvier 1891, modifié par Arrêtés des 21 juin 1897 et 18 juin 1901 ;

Vu la délibération de la Commission Locale du Bandar de Benha dans sa séance du 4 octobre 1911 ;

(*) Journ. Off. 22 juillet, page 1784.

27 juin.

	Nombre des ânes.
Station dans la rue El-Tewfiki à une distance de 65 mètres de l'aile sud du nouvel escalier de la gare en se dirigeant vers le sud sur une longueur de 24 mètres	8
Station près l'aile sud du pont du chemin de fer faisant face au midan de la rue El-Tewfiki, à partir du passage à niveau en se dirigeant vers l'est sur une longueur de 16 mètres de telle façon que la dite station soit perpendiculaire à l'aile du pont	8

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Benha, le 27 juin 1912 (12 Ragab 1330).

Pour le Moudir :
le Sous-Moudir,
MOHAMMED MOKBEL.

ARRÊTÉ.

Lieux de stationnement des voitures publiques au Bandar de Benha (*).

LE MOUDIR DE KALIOUBIEH,

Vu l'article 1er de l'Arrêté de la Moudirieh en date du 23 septembre 1906 sur les voitures publiques au Bandar de Benha ;

Vu la délibération de la Commission Locale du Bandar de Benha dans sa séance du 4 octobre 1911 ;

(*) Journ. Off. 22 juillet, page 1731.

12 juin.

ART. 2.

Le présent arrêté sera mis en vigueur à partir du commencement de l'année scolaire 1912-1913.

Le 12 juin 1912.

Le Ministre de l'Instruction Publique,
Cachet : AHMED HECHMAT.

(Traduction.)

ARRÊTÉ.

Lieux de stationnement des âniers au Bandar de Benha (*).

LE MOUDIR DE KALIOUBIEH,

27 juin.

Vu l'article 1er de l'Arrêté de la Moudirieh en date du 14 août 1906 sur les âniers au Bandar de Benha ;

Vu la délibération de la Commission Locale au Bandar de Benha dans sa séance du 4 octobre 1911 ;

ARRÊTE :

1. — La station des âniers, désignée dans l'article 1er de l'arrêté sus-visé est supprimée et remplacée par les stations suivantes :

	Nombre des ânes.
Station dans la rue Ismat, à partir de la rue Abbas en se dirigeant vers le nord sur une longueur de 15 mètres	5

(*) Journ. Off. 22 juillet, page 1734.

Toutefois, les candidats étrangers à l'école doivent y être régulièrement inscrits. Les demandes d'inscription, écrites sur une formule timbrée spéciale qu'on pourra se procurer à l'école, devront être adressées au Directeur quinze jours au plus tard après la date fixée pour l'ouverture des cours. Les candidats sont tenus de joindre à leur demande un certificat de bonne vie et mœurs délivré par les autorités compétentes. La demande d'inscription et le certificat de bonne vie et mœurs devront être renouvelés chaque année. 12 juin.

En remettant sa demande d'inscription, tout candidat devra verser chaque année également, à la caisse de l'école, le quart (L E. 2) des droits d'examen Cette somme ne lui sera remboursée en aucun cas.

Pour la première inscription, tout candidat doit fournir en outre le Certificat d'Etudes secondaires (Section des Lettres) ou un diplôme reconnu équivalent aux termes des lois et décrets en vigueur.

Les candidats sont tenus de prendre toutes leurs inscriptions comme étudiants de la section de langue française ou de la section de langue anglaise pour la quelle ils ont opté en premier lieu.

ART. 5.

Tout étudiant étranger à l'Ecole Khédiviale de Droit, inscrit conformément à l'article premier, qui désire se présenter aux examens de fin d'année ou de licence en droit, est tenu d'adresser, pour chaque examen, au Directeur de l'école une demande d'inscription sur une formule timbrée spéciale qu'il pourra se procurer à l'école.

Cette formule devra être remplie par le candidat de sa propre main et retournée à l'école un mois au plus tard avant la date fixée pour le commencement des examens.

En déposant la formule d'inscription pour chaque examen, tout candidat devra verser à la caisse de l'école *les trois quarts restants (L.E. 6) des droits d'examen*. Les droits d'examen une fois versés seront acquis à l'Etat et ne pourront en aucun cas être remboursés.

Arrêté comportant modification des deux articles 1 et 5 du Règlement relatif aux étudiants étrangers à l'Ecole Khédiviale de Droit (*).

LE MINISTRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE,

12 juin.

Vu l'Arrêté ministériel n° 1444, en date du 20 février 1910, promulguant le Règlement relatif aux étudiants étrangers à l'Ecole Khédiviale de Droit;

Vu les propositions faites par le Comité Technique dans sa séance du 3 février 1912;

Vu l'avis émis par le Conseil Supérieur dans sa séance du 21 avril 1912;

Vu la décision prise par le Conseil des Ministres dans sa séance du 4 juin 1912;

ARRÊTE:

ARTICLE PREMIER.

Les articles 1 et 5 du Règlement relatif aux étudiants étrangers à l'Ecole Khédiviale de Droit, promulgué par Arrêté ministériel n° 1444, en date du 20 février 1912, sont modifiés comme suit :

Texte modifié.

ARTICLE PREMIER.

Les examens de fin d'année et de licence en droit institués à l'Ecole Khédiviale de Droit sont ouverts à tous les candidats, qu'ils aient fait leurs études dans cette école ou ailleurs.

(*) Journ. Off. 15 juillet, page 1667.

Chareh Ezbet el-Nimra, depuis la maison d'El-Cheikh Badawi Nakcharah au four d'Ibrahim el-Chami à Souk el-Rébba. 8 juin.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Damiette, le 8 juin 1912 (22 Gamad-Akher 1330).

MOHAMMED ALY.

ARRÊTÉ.

Recouvrement des contributions et des taxes municipales à la ville de Béni-Souef (*).

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE DE BÉNI-SOUEF,

Vu l'article 1er de la Loi nº 12 du 2 août 1906 instituant la Commission Municipale de Béni-Souef; 25 juin.

Vu la décision de la Commission Municipale en date du 6 avril 1912, approuvée par la lettre du Ministère de l'Intérieur nº 171 en date du 14 mai 1912;

ARRÊTE :

1. — Le recouvrement des contributions et des taxes municipales d'après l'engagement souscrit sera effectué au besoin par la voie administrative suivant les dispositions du Décret du 25 mars 1880 relatives au recouvrement des impôts et dîmes.

2. — La présente disposition entrera en vigueur quinze jours après sa publication au *Journal Officiel.*

Fait à Béni-Souef, le 25 juin 1912.

Le Président de la Commission Municipale de Béni-Souef,

HAFEZ.

(*) Journ. Off. 1er juillet, page 1519.

8 juin.

Chareh El-Sannanin, depuis le magasin de Hassan Kayed El-Séguir à Chareh El-Aazam jusqu'à celui de Hassan Chorbah à Souk el-Hassba.

Chareh El-Manzalawi, depuis la maison d'El-Hoteimi jusqu'à celle d'Ibrahim Karaouia à Chareh El-Haddadin.

Chareh El-Mérabbah, depuis la maison d'Aly El-Saïdi el-Naggar jusqu'à Chareh El-Sannanieh.

Chareh Zararah, depuis la maison de Mohammed Badawi el-Kachab à Souk el-Guélal, jusqu'à la boutique d'El-Ganaiem à Chareh Guélal.

Chareh el-Tablita, depuis Game'el-Bahr jusqu'à la maison de Hussein Bey Bakry, à Chareh El-Bahr.

Chareh Zokak el-Agoua, depuis Souk el-Khamiss jusqu'à la maison du Cheikh Sid Abou el-Nassr, à Chareh El Aazam.

Chareh El-Manakhliyah, depuis la construction de Wahba Abboud à Souk el-Hassba jusqu'à la maison d'El-Batrawi, à Chareh el-Sannanieh.

Chareh El-Fokhar, depuis la maison d'Abdel Fattah el-Sabée à Souk el-Khamiss jusqu'à celle de Mohammed Chéhata el Taguer à Souk el-Akyah, vis-à-vis du Chareh El-Aazam y compris les deux ruelles y débouchant et aboutissant à Chareh El-Aazam.

Chareh El-Set Kabeila, depuis la boutique du Mékkaoui, le long du Souk el-Hassba jusqu'à la maison des hoirs El-Azab à Chareh El-Sannanieh.

Kism el-Kantarah, toutes les ruelles d'El-Kantarah prenant naissance de Chareh El-Kantarah depuis la maison d'El-Hag Ahmed Nokta à Chareh El-Khalig jusqu'à Game'el-Matbouli excepté Chareh El-Kantarah el-Oumoumi.

Chareh Souk el-Goma'a depuis Hammam el-Karmouti jusqu'à la maison d'El-Hag Sayed Abou Zeid.

Chareh Nour el-Din depuis Souk el-Goma'a jusqu'à Souk el-Rébba.

Chareh El-Cheikh Aly Essaka depuis la maison d'Awad Me'eoui, jusqu'à celle d'Issaak Méléka à Souk el-Rébba.

Chareh Bakira depuis la maison d'Issaak Méléka, à Souk el-Rébba jusqu'à Dawar Hussein bey Bakri.

Chareh El-Zaafarani, depuis la maison d'El-Cheikh Mohammed el-Chahat à Souk el-Rébba jusqu'à la maison de Soliman Hamza à Souk el-Rébba, jusqu'à la campagne.

8 juin.

Chareh El-Chéhabiyah.

» El-Markab.

» El-Eid, commençant à partir de Kaa'et Mourad à Chareh El-Hag Metwalli Nour jusqu'à l'abattoir.

Chareh Aboul-Ma'ati, depuis l'emplacement du Madbagha jusqu'à la maison de Sobhi El-Aazouni et de là à la campagne.

Chareh El-Riba'i, depuis la maison de Mohammed Abou Khokh à Haret El-Eid jusqu'à Chareh Mohammed El-Ayedi.

Chareh Hassan Sayadiàh, depuis la maison des héritiers de Sayed Serhan jusqu'à celle de Hassan Diab à Chareh El-Sendoubi.

Chareh El-Sendoubi, commençant à partir de la maison d'El-Sayed Khafagui à Chareh Hassan Sayadiàh, et se terminant à celle d'El-Hag Aly el-Tahan à la rue conduisant à Haret El-Eid.

Chareh Ibrahim El-Zahar, commençant depuis la maison d'El-Zahar à Haret El-Eid, et se terminant à Tahounet Caronfola à El-Manchieh.

Chareh El Laban el-Kadim, commençant à partir du tombeau El-Nabakawi et se terminant au tombeau de Sidi Abou El Ma'ati, et y compris la partie ouest dite Chareh Ibrahim effendi El-Gazaierli.

Chareh Fattouma el-Soda, commençant à partir de la maison de Fattouma el-Soda, à Chareh Safwat, et se terminant au café appartenant à Sayeda el-Beida à Chareh El-Nafiss.

Chareh El-Nafiss, commençant à partir de Kahwat el-Khodari à côté de Sidi el-Metwalli et se terminant à la maison El-Fanaguili à Chareh El-Kantarah.

Chareh El-Nàseri, depuis la boutique du Wakf El-Cheikh Chéta à Souk El-Hassba jusqu'à la maison d'El-Labban, séparant El-Katatnieh d'El-Manchieh.

Chareh Kouémat, depuis la maison Kouémat à Chareh El-Nafiss jusqu'à celle de Hafez Nour el-Din conduisant aux maisons de tolérance.

Chareh Nouessar, depuis la maison Hassan Nouessar à Chareh El-Badrieh, jusqu'au four de Mohammed El-Achmaoui qui sépare Haret El-Kantarha de Haret El-Katatnieh.

Haret El-Manchieh excepté Souk el-Manchieh commençant à partir du tombeau El-Cheikh Omar el-Mousseli jusqu'à Chareh El-Khalig et se terminant à Chareh Bab el-Harass aux terrains en culture.

ARRÊTÉ.

Liste des quartiers affectés uniquement à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics à Damiette (*).

LE GOUVERNEUR DE DAMIETTE.

8 juin.

Vu l'article 2 de la Loi N° 1 de 1904 (9 janvier) sur les établissements publics ;

Vu l'Arrêté du Gouvernorat en date du 7 avril 1904, désignant les quartiers affectés uniquement à l'habitation des familles et non ouverts au commerce ;

ARRÊTE :

1. — La liste des quartiers affectés uniquement à l'habitation des familles et non ouverts au commerce, publiée par l'arrêté sus-visé, est supprimée et remplacée par la suivante :

Chareh El-Khalig el-Kalim à Haret El-Nassarah, commençant à partir de la maison Serour et se terminant à l'est de Chareh El-Aazam.

Chareh El-Bahr, commençant à partir du Café du Wakf, administré par Abdel Salam bey Khalagui et se terminant aux terrains en culture « El-Mazareh » à l'emplacement de l'ancienne caserne

Haret El-Charabassi.

» El-Chabatani.

» El-Maharikah.

» El-Hattab.

» El-Marabbah ouel Haddadine, excepté la rue publique et Chareh Souk el-Guélal conduisant à Souk el-Kantarah et Chareh Souk el-Khodar.

Chareh El-Kantarah, excepté la rue publique.

Chareh El-Birkah, excepté la partie de ce quartier rentrant dans la rue publique.

(*) Journ. Off. 1er juillet 1912, page 1518.

27 juin

relevé des comptes définitifs, mensuels et annuels : il effectue les dépenses autorisées par les prévisions budgétaires ou par délibération spéciale de la Commission ; il le fait sur sa seule initiative, pour les travaux de réparation et d'entretien jusqu'à 100 livres, et au delà, sur décision de la Délégation Municipale ; dans les mêmes limites, il souscrit les marchés et procède aux adjudications publiques. Il passe tous actes d'achat, de vente, de transaction ou d'emprunt régulièrement autorisés et, d'une manière générale, tous actes intéressant la Municipalité ; il ordonnance les dépenses sur les crédits régulièrement ouverts ; il présente toutes propositions auprès de la Délégation, des Comités et de la Commission ; il assure et transmet la présentation des rapports des services sur tous objets demandés par la Commission et par les Collèges municipaux ; il consulte les Comités sur toutes les questions lorsqu'il le croit utile ; il peut déléguer, sous sa responsabilité, certains pouvoirs de signature dans les conditions établies par le règlement.

Les employés municipaux relevant du Directeur Général, il leur donne les ordres voulus ; il propose au Président les nominations, promotions, augmentations ou licenciement des employés jusqu'à L.E. 14 et leur accorde leurs congés.

A l'égard des employés au-dessus de L.E. 14, il lui appartient de soumettre à la Délégation, aux termes de l'article 4, ci-dessus, toutes propositions les concernant.

Il exerce à l'égard du personnel le pouvoir disciplinaire dans les limites prévues par les règlements.

Il nomme les agents hors cadre, dans les limites et les conditions déterminées par le règlement intérieur.

Art. 2. — Dans les articles 8, 12 et 14, les mots « l'Administrateur » sont remplacés par les mots « le Directeur Général ».

Art. 3. — Le Président de la Commission Municipale d'Alexandrie est chargé de l'exécution du présent arrêté.

Le Caire, le 27 juin 1912.

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé) : M. Saïd.

27 juin.

c) L'étude de toutes propositions relatives à l'augmentation ou à la modification de tous crédits inscrits au budget des dépenses ou à l'ouverture de nouveaux crédits.

d) L'étude de toutes propositions tendant à l'établissement de centièmes additionnels aux taxes existantes, à la création de nouvelles taxes et à l'ouverture d'emprunts, dans les limites fixées par l'article 31 du Décret du 5 janvier 1890.

e) L'examen du compte annuel prévu à l'art. 43 du dit décret.

f) L'étude des projets, plans et devis des travaux neufs ou d'entretien.

g) L'étude préparatoire et les propositions relatives aux affaires contentieuses.

h) L'étude de toutes autres questions du ressort de la Commission.

i) L'élaboration de toute modification au règlement intérieur.

j) Les décisions à prendre pour l'exécution des délibérations de la Commission Municipale ou sur les questions qui lui seront spécialement dévolues par la Commission.

k) Le concours à prêter au Président, au vœu de l'art. 22 du Décret du 5 janvier 1890, et sur la proposition du Directeur Général pour les nominations, promotions et congés des employés au-dessus de L.E. 14, ainsi que pour le licenciement de tous employés classés.

l) Les décisions à prendre sur les dégrèvements de taxes et impôts pour motifs de droit, sur les pénalités fiscales ou sur les matières de même nature pouvant affecter les revenus municipaux, sur les taxes arriérées, etc.

m) La fixation de l'ordre du jour des séances de la Commission, sauf dans le cas d'extrême urgence, où le Président l'arrêtera lui-même.

n) L'instruction des réclamations contre la validité des élections et la rédaction des rapports à présenter à ce sujet à la Commission.

Art. 5.

Attributions du Directeur Général.

Le Directeur Général est nommé par le Gouvernement avec l'agrément de la Commission Municipale ; il est l'agent exécutif de la Municipalité. Il formule et signe avec le Président et le Vice-Président les correspondances ; il élabore le projet du budget et le

Arrêté portant modification à l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur du 27 juin 1904 relatif à la réorganisation de la Municipalité d'Alexandrie (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

27 juin.

Vu l'Art. 45 du Décret du 5 janvier 1890 instituant une Commission Municipale à Alexandrie ;

Vu l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur du 27 juin 1904, portant réorganisation de la Municipalité d'Alexandrie ;

ARRÊTE :

ART. 1er. — Les articles 3, 4 et 5 de l'Arrêté du 27 juin 1904 sont abrogés et remplacés comme suit :

ART. 3.

Attributions générales de la Délégation Municipale.

La Délégation est l'organe administratif et exécutif permanent de la Municipalité.

Elle est assistée par un Directeur Général.

En cas d'absence ou d'empêchement prolongé du Directeur Général, la Délégation prend les mesures nécessaires pour assurer la bonne marche des affaires.

ART. 4.

Attributions spéciales de la Délégation Municipale.

Les attributions de la Délégation Municipale sont plus spécialement les suivantes :

a) La correspondance présentant une certaine importance et particulièrement avec le Ministère, les Administrations et autorités, les concessionnaires de services ou travaux publics ; elle sera signée par le Président ou le Vice-Président ou le Directeur Général.

b) L'examen des propositions budgétaires.

(*) Journ. Off. 1er juillet, page 1547

15 mai.

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 17 mars 1912 ;

ARRÊTE :

1. — L'eau nécessaire à l'alimentation ou à l'usage domestique à Kafr el Sheikh sera puisée au Canal El Kassed à l'endroit situé au nord de Kantaret Kafr el Sheikh vis-à-vis le bureau d'Irrigation sur une longueur de 20 mètres marqué par des bornes.

2. — L'abreuvage des animaux se fera au canal d'El Kassed à l'endroit situé vis-à-vis le passage à niveau du chemin de fer de l'Etat sur une longueur de 50 mètres à partir du dit passage vers la direction sud.

3. — Le lavage du linge et des ustensiles domestiques se fera seulement au nord de l'endroit situé vis-à-vis le passage à niveau du chemin de fer.

4. — Toute infraction aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende ne depassant pas P.T. 100 ou d'un emprisonnement n'excédant pas une semaine.

4. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 15 mai 1912.

Mohamed Moheb.

donnera la durée du congé auquel le fonctionnaire peut prétendre pour l'étranger à partir du 1er janvier 1911, majorée du solde de congé qu'il pourrait avoir à son crédit pour ses services au 31 décembre 1910.

20 juin.

Si le fonctionnaire accomplit 25 ans de service après le 1er janvier 1911, le calcul sera fait sur la base indiquée dans le paragraphe précédent à partir du jour où il aura accompli cette période de service.

9° Il demeure entendu que la durée maxima du congé ordinaire pris dans le courant d'une même année avec ou sans prolongation, ne peut jamais excéder 3 mois et demi, lorsque le congé est accordé pour être passé à l'étranger.

Le Caire, le 20 juin 1912.

Le Ministre des Finances,
AHMED HILMY.

ARRÊTÉ.

Mesures en vue de prévenir la pollution de l'eau destinée à l'alimentation, à Kafr el Cheikh (*).

LE MOUDIR DE GHARBIEH,

Vu la décision de la Commission Sanitaire du Markaz de Kafr el Sheikh en date du 26 novembre 1911 prise en conformité de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 11 mai 1895 ;

15 mai.

(*) Journ. Off. 29 juin, page 1526.

20 juin.

différence sera divisée par 4, 8 et donnera la durée du congé auquel l'employé peut prétendre pour l'étranger, majorée du solde de congé qu'il pourrait avoir à son crédit pour les périodes de service où il ne pouvait obtenir que deux mois de congé pour l'étranger par an.

Soit un employé qui compte 16 ans et 6 mois de service ou qui a atteint 46 ans et 6 mois d'âge au 31 décembre 1912, et qui avait un solde de congé de 15 jours pour l'étranger au 30 juin 1911 et a obtenu ensuite un congé d'un mois et 2 jours en 1911. La durée des congés obtenus à partir du 1[er] juillet 1911 (date à laquelle il a accompli 15 ans de service ou il a atteint 45 ans d'âge), étant d'un mois et 2 jours ou 32 jours, la période de service pour laquelle il a obtenu ce congé sera de $32 \times 4{,}8 = 154$ jours. Sa période de service à partir du 1[er] juillet 1911 au 31 décembre 1912, étant de 540 jours, il reste 386 jours pour lesquels il n'a pas obtenu de congés. En divisant ce chiffre par 4,8, on obtient la durée du congé auquel il peut prétendre en 1912 pour l'étranger, soit 80 jours, cette période étant majorée du solde de 15 jours qui reste à son crédit pour ses services au 30 juin 1911, soit en tout 95 jours.

8° En ce qui concerne les fonctionnaires émargeant un traitement de L.E. 1.500 par an et au-dessus, et comptant 25 ans de service avant le 1[er] janvier 1911, le calcul sera fait sur la base indiquée au paragraphe 4 pour leurs années de service jusqu'au 31 décembre 1910.

A partir du 1[er] janvier 1911, la durée des congés obtenus pour l'étranger sera multipliée par 4 et le produit sera déduit du total des services du fonctionnaire depuis cette date jusqu'au 31 décembre de l'année au cours de laquelle il demande le congé ; la différence sera divisée par 4 et

2 mois et 20 jours pour l'étranger à partir du 1er juin 1909 ; 20 juin

1 mois et 10 jours pour l'Egypte à partir du 1er mai 1910 ;

2 mois et 5 jours pour l'étranger à partir du 1er juillet 1911.

La durée totale des congés pour l'étranger est de 4 mois et 25 jours ou 145 jours, celle pour l'Egypte est de 1 mois et 10 jours ou 40 jours. 145 × 6 = 870 et 40 × 8 = 320, soit en tout 1190 jours pour lesquels il a obtenu des congés. La durée totale de ses services du 17 mai 1908 au 31 décembre 1912, étant de 4 ans, 7 mois et 15 jours ou 1665 jours, il reste 475 jours pour lesquels il n'a pas obtenu de congé. En divisant ce chiffre par 6 ou par 8, on obtient la durée du congé auquel il peut prétendre en 1912, soit 79 jours pour l'étranger ou 2 mois et 19 jours, et 59 jours pour l'Egypte ou 1 mois et 29 jours.

7° S'il s'agit de fonctionnaires ou employés qui peuvent prétendre à un congé ordinaire pour l'étranger de deux mois et demi par an avec cumul, la règle qui précède leur sera appliquée pour les périodes de service où ils ne peuvent prétendre qu'à deux mois de congé par an pour l'étranger. A partir du jour où ils peuvent prétendre à des congés annuels de deux mois et demi pour l'étranger, soit en raison de leurs périodes de service de 15 ans au moins, soit en raison de leur âge de 45 ans et au-dessus, la durée des congés obtenus pour l'étranger à partir du dit jour sera multipliée par 4, 8 et le produit sera déduit du total des services de l'employé depuis le jour où il peut prétendre à 2 mois et demi de congé par an jusqu'au 31 décembre de l'année au cours de laquelle il demande un congé ; la

20 juin.

b) A partir du 1er janvier 1911, s'il compte 15 ans de service ou s'il est âgé de 45 ans, il peut obtenir au cours de chaque année un congé ordinaire à traitement entier de deux mois et demi avec droit de cumul, si le congé doit être passé à l'étranger (Circulaires du Ministère des Finances en date des 8 mai 1911 n° 32.6/2 et 25 mai 1912 n° 34.17/22).

c) A partir du 1er janvier 1911, s'il émarge un traitement de L.E. 1.500 par an et au-dessus, il peut obtenir après vingt-cinq ans de service un congé annuel de trois mois avec cumul, si le congé doit être passé à l'étranger (Circulaire du Ministère des Finances du 8 mai 1911 n° 32.6/2).

4° Pour faire le calcul des droits aux congés de l'employé qui passe ses congés tantôt en Egypte, tantôt à l'étranger, il y a lieu de multiplier par 8 la durée des congés obtenus pour l'Egypte, et par 6 la durée des congés obtenus pour l'étranger et de déduire le produit de ces deux multiplications du total des services de l'employé arrêtés au 31 décembre de l'année au cours de laquelle il demande un congé ; la différence représente le temps pour lequel l'employé n'a pas obtenu de congé et qui, divisé par 6 ou par 8, donne la durée exacte du congé auquel l'employé peut prétendre pour l'étranger ou pour l'Egypte.

5° Si les services de l'employé ou les congés qu'il a obtenus comprennent des fractions de mois, il y a lieu de convertir en jours les durées de services et de congés obtenus et de faire ensuite le calcul des droits au congé de la manière indiquée au paragraphe précédent. Aux fins de ce calcul, le mois de congé est toujours compté pour 30 jours et l'année de service pour 360 jours.

6° Soit un employé entré au service le 17 mai 1908 et qui a obtenu les congés suivants :

MINISTÈRE DES FINANCES

DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ DE L'ÉTAT

CIRCULAIRE N° 34. 17.12
Mode de calcul des congés des fonctionnaires et employés qui passent leurs congés tantôt en Égypte, tantôt à l'étranger (*).

20 juin.

1° La circulaire du Ministère des Finances en date du 28 mai 1907 communiquant l'avis du Comité des Finances du 1er mai 1907 prescrit que les Administrations auront à s'adresser à ce Département pour établir le compte des congés des employés qui passent leurs congés tantôt en Egypte, tantôt à l'étranger.

2° Le Ministère des Finances ayant jugé plus pratique de faire faire ce compte par les Administrations elles-mêmes, a décidé de leur communiquer le mode de calcul pour établir le compte des congés dont il s'agit. Si l'Administration éprouve des difficultés pour l'établissement de ce compte, elle pourra s'adresser au Ministère des Finances en lui envoyant les états des services de ces agents avec indication des congés qu'ils ont déjà obtenus.

3° Tout d'abord, il convient de rappeler qu'aux termes des Règlements :

a) L'employé peut obtenir au cours de chaque année un congé ordinaire, avec traitement entier, de deux mois si le congé demandé doit être passé à l'étranger, ou d'un mois et demi si le congé doit être passé en Egypte (Art. 163, Chap. II, Sous-Chap. I du Code Financier).

(*) Journ. Offi. 29 juin, page 1525.

15 juin.

MARKAZ DE SENNOURÈS

N° 7

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Sennourès

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Sennourès	12	Tersa
2	El Zawia el-Khadra	13	Gabala
3	El Ekhsas	14	Garfess
4	Ezbet Mohamed Youssef	15	Biahmou
5	El-Keab el-Guadida	16	Kafr Fazara
6	El-Keab el-Kadima	17	Maasarat Douda
7	Abhit el-Hagar	18	Minchat Oteifa
8	El-Kelabiine	19	El-Zarbi
9	El-Saadieh	20	Nakalifa
10	El-Siliine	21	Ezbet Fanous
11	Bani Osman	22	Kafr Mahfouz

N° 8

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal d'El-Roda

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	El-Roda	7	Forkos
2	Ezab Aboul-Seoud	8	El-Barrani
3	El-Roubyat	9	El-Azizyah
4	El-Komi	10	Mine
5	Aslan	11	Kafr Omeira
6	Tamyah	12	Kasr Rachouan

N° 9

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal d'Abouxah

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Abouxah	10	Ezbet el-Kharaba
2	El-Guilani	11	Abou Guenchou
3	Zeid	12	Abchaway
4	Sanhour el-Baharia	13	El-Manchieh
5	Fidimine	14	Ezbet Khaled Bey
6	Kafr Abboud	15	Lokandet Karoun
7	Senarou	16	El-Olwieh
8	Kafr Senarou	17	El-Tahawi
9	Ezbet Abou Guebbah		

15 juin.

N° 4

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Tobhar

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Tobhar	9	Kafr Mohamed Mahmoud
2	Abou Denkach	10	El-Mekrani
3	Manachi el-Khatib	11	El-Nazla
4	El-Khatib	12	Ahrit el-Gharbia
5	El-Atamna wal Mazaraa	13	El-Agamiine
6	Garadou	14	El-Talat
7	Nawara	15	Anz
8	Abou Gandir		

N° 5

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Kasr el-Guebali

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Kasr el-Guebali	5	Kahk
2	El-Chaouachna	6	Kasr el-Guebali
3	El-Machrak	7	Kafr el-Hamouli
4	Kafr el-Chaouachna		

N° 6

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de El-Gharak el-Soltani

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	El-Gharak el-Soltani	5	Kasr el-Bassel
2	Danial	6	Koufour Hechmat
3	El-Hagar	7	Tatoun
4	Ank		

15 juin.

N° 2

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Seila

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Seila	6	El-Makatla
2	El-Edwa	7	Sersena
3	El-Bassiounieh	8	Menchat Sersena
4	El-Salehieh	9	Metr Tares
5	El-Nasserieh		

MARKAZ D'ETSA

N° 3

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal d'Etsa

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Etsa	13	El-Ezab
2	Motoul	14	Kafr el-Zafarani
3	El-Robh	15	Kalhana
4	Bahr Aboul Mir	16	El-Hadika
5	El-Minia	17	Minchat Rabih
6	Chadmouh	18	Abou Deffia
7	El-Ghaba	19	Ezbet Kalamchah
8	Minchat Halfa	20	El-Hamidia
9	El-Seeda	21	Kalamchah
10	Abou Sir Defennou	22	Defennou
11	El-Sawafna	23	El-Gaafra
12	Maasaret Arafa	24	Atamna el-Gaafra

N° 7

15 juin.

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal d'Achmant

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Achmant	5	Kafr Achmant
2	Bani Adi	6	Al Hafer
3	Bani Hodeir	7	Dallass
4	El-Maimoun	8	Guéziret Abou Saleh

N° 8

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal d'Abou Sir el-Malak

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Abou Sir el-Malak	6	El-Nakharin
2	Wana el-Kess	7	El-Nawamiss
3	Anfast Bani Hebbein	8	Bahbachêne
4	Massaret Abou Sir	9	Kariet el-Hamam
5	Tansa el-Malak		

MOUDIRIEH DE FAYOUM

MARKAZ DE FAYOUM

N° 1

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Fayoum

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	El-Lahoun	11	Senofar
2	Bani-Saleh	12	Kafr Khaled
3	Zawiet el-Keradsa	13	El-Masloub
4	El-Sonbat	14	El-Aalam
5	Ezbet El-Wakf	15	Hawwaret El-Maqtaa
6	El-Nassaria	16	Demou
7	El-Mandara	17	Demechkeïn
8	Menchat Abdallah	18	Hawwaret Adlan
9	Kouhafa	19	Abguig
10	Dar el-Ramad	20	Dessia

15 juin.

N° 5

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Nana

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Nana	17	Ehwa
2	Kafr Abou Chahba	18	Kella
3	Touwa	19	El-Chobak
4	Bani Ahmad	20	Ezbet el-Chater Zada
5	Tansa Bani Mallou	21	Manahra
6	Konboch el-Hamra	22	Minchat el-Hagg
7	Manial Moussa	23	Bahnamouh
8	Deir Barawa	24	Kalha
9	Barawa el-Wakf	25	Mayana
10	Nazlet Khalaf	26	Nazlet el-Macharka
11	El-Bahsamoun.	27	El-Messid
12	Saft Rachin	28	Ehnasia el-Madina
13	Fazara	29	Kafr el-Khalidi
14	Bani Moomena	30	Mauharou
15	Kom el-Nour	31	Kom el-Assara
16	Kom el-Raml el-Kebli	32	Idrassia

MARKAZ DE WASTA

N° 6

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Wasta

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Wasta	11	Guéziret el-Massaada
2	El-Haram	12	Zawiet el-Masloub
3	Saft Maydoum	13	El-Masloub
4	Atwah	14	Kom Abou Radi
5	Maydoum	15	Abouit
6	Atf Efoua	16	Kafr Ebgig
7	Guéziret el-Our	17	Keman el-Arouss
8	Efoua	18	Bani Ghoneim
9	El-Houma	19	El-Diabieh
10	Kafr Bani Osman	20	Kom Idriga

MARKAZ DE BEBA

15 juin.

N° 3

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Beba

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Kafr Mansour	15	Hellia
2	El-Baranka	16	Sads el Omara
3	Om el-Ganazir	17	Miniet el Guid
4	Bani Madi	18	Kafr Gomaa
5	Bani Awad	19	El Fokaii
6	Bani Mohamed el-Charkia	20	Guéziret el Fokaii
7	Ghiada el Gharbia	21	Gabal el-Nour
8	Bani Kassem	22	Bani Khalil
9	Taha Libicha	23	Ghiada el-Charkia
10	Kafr el-Manachi	24	Gueziret Beba
11	Abou Sherban	25	El Modell
12	Tarchoub	26	Harabchant
13	Nazlet Aly Kilani	27	Kom el-Saayda
14	Rizket el-Macharka		

N° 4

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Somosta el-Wakf

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Somosta el-Wakf	13	Handafa
2	Kafr Bani Aly	14	Nazlet el-Dib
3	Minchat Abou Mlig	15	Nazlet Koftan Bacha
4	Dachtout	16	Bani Mohamed Rached
5	Dechâcha	17	Kafr el-Cheikh Ayed
6	Bani Hella	18	Zawiet el-Nawia
7	El-Shantour	19	Nazlet el-Zawia
8	El-Cassaba	20	Mazoura
9	Nazlet Said	21	Nagh Ghidan.
10	Bedahl	22	Somosta el-Soltani
11	El-Assakra	23	Ezbet el Chantour
12	Sarabo		

15 juin.

MOUDIRIEH DE BÉNI-SOUEF

MARKAZ BÉNI-SOUEF

N° 1

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Béni-Souef

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Bani Zayed	14	Bani Bekhit
2	Bouch	15	Bani Affan
3	El-Chanawiah	16	El-Guezira el-Gharbia
4	Tahabouch	17	Tazmant el-Zawaya
5	Nazlet Cherif Bacha	18	Demouchia
6	El-Dawalta	19	El-Hallaabia
7	Mankarich	20	Barout el-Bakar
8	Nazlet Abou Sélim	21	Nagh el-Alalma
9	El-Kom el-Ahmar	22	Bayad el-Nassara
10	Bani Hamad	23	Bani Salman el-Charkia
11	El-Hakamna	24	Sannour
12	Bani Attia	25	El-Dabahna
13	Bani Haroun	26	El-Mallahia

N° 2

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Belefia

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Belefia	14	Kom el-Raml el-Bahari
2	Baha el-Agouz	15	Sedmant el-Gabal
3	Kom Abou Khallad	16	Nazlet Chaouich
4	El-Borg	17	Bani Radwan
5	Temafayoum	18	El-Awawna
6	Manial Ghidan	19	Menchat el-Omara
7	Massaret Nahsan	20	Charha
8	Nazlet el-Saadna	21	El-Nawayra
9	Dandil.	22	Ehnassia el-Khadra
10	Haguer Bani Suliman	23	Manial Hani
11	Abechna et Bani Moussa	24	El-Haraga
12	Kay	25	Minchat Khalbouss
13	El-Zériba		

MARKAZ DE FARESCOUR

15 juin.

N° 17

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Farescour

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	El-Tarha	11	El-Barachiah
2	El-Atwa	12	Dakahlah
3	El-Dahra	13	Kafr Abou Admah
4	El-Ghawabine	14	Farescour
5	El-Salmia	15	Ezbet el-Haggah
6	El-Naggarine	16	Kafr el-Arab
7	El-Khalifia	17	El-Ghounemiah
8	El-Abidia	18	El-Rahamna
9	El-Hourani	19	Kafr el-Chennaoui
10	Mit el-Chioukh	20	Cherbass

N° 18

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Damiette

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Ezbet el-Borg	8	El-Adliah
2	Chat el-Cheikh Dorgham	9	Chat el-Chaarah
3	Chat el-Khayyata	10	Ezab el-Kash
4	Chat Greba	11	Awlad Hamam
5	Ezbet el-Lahm	12	El-Bostan et Kafr Tobayyakha
6	Chat Gheit el-Nassara	13	Ezab el-Bassarta
7	Chat Mohebb Wel-Sayyalah		

N° 19

Liste des villages relevant du tribunal cantonal d'El-Zarka

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	El-Sèrou	5	El-Zaatra
2	Kafr El-Mayasra	6	Cheremsah
3	El-Zarka	7	Kafr Taki
4	Mit el-Kholi Abdella	8	Bossat Karim el-Dine

15 juin.

N° 15

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Berimbal el-Guedida

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Berimbal el-Guedida	10	Berimbal el-Kadima
2	El-Gueneina	11	Mit el-Kommos
3	Mit Hadid	12	El-Kordi
4	Menchat Assem	13	Kafr el-Kordi
5	Mit Assem	14	El-Mahmoudia
6	Kafr Abou Zekri	15	Ezbet Abderrahman
7	Kafr Kannich	16	Mit Salsil
8	Kafr Allam	17	El-Gawaber
9	Rabia	18	Kafr el-Guedid

N° 16

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Mit-Fares

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Kafr Abdel-Moumen et El-Cheikh Radwan	12	Diarb el-Khodar
2	Gueziret el-Qebah	13	Mit Tarif
3	Mit Dafer	14	Mit el-Araya
4	El-Mersah	15	Mit Charaf
5	El-Khachachnah	16	Mit Saadan
6	Mit Roumi	17	Achmoun el-Rommane
7	Mit Sweid et Tobeil	18	Mit el-Kholi Moumen
8	Mit Farès et son Kafr	19	Kafr el-Salahat
9	Mit Adlan	20	Tanah
10	El-Salahat	21	Kafr Tanah
11	Béni Ebeid	22	Mit Mahmoud

MARKAZ DE DEKERNES

15 juin.

N° 13

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Dékernès

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Neguir et Mit-Chaddad	11	El-Kebab el-Soghrah
2	Kafr el-Zahayrah	12	Mit el-Halloug
3	Kafr Abou Nasser	13	Kafr el-Kebab
4	El-Azaznah	14	El-Daraksah
5	Dekerness	15	Mit el-Nassarah
6	El-Nazl	16	Mit Taher
7	El-Kebab el-Kobrah	17	Mit Temanm
8	Demou el-Sebakh	18	El-Kalioubiah
9	Mit el-Nahhal	19	El-Baghalat
10	Mit el-Soudan		

N° 14

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Menzaleh

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Mit Meragga Salsil	20	El-Houta
2	El-Gamalia	21	El-Orban
3	El-Bosrat	22	Awlad Nasser
4	El-Mawagued	23	El-Amarna
5	Mit Khodeir	24	Awlad Nour
6	Kafr Haggag	25	El-Khalayfah
7	El-Sanania	26	El-Katchah
8	El-Kharabah	27	El-Doheir
9	El-Fouroussat	28	El-Matarieh
10	Guedayyedet el-Menzaleh	29	Awlad Alam
11	El-Menzaleh	30	El-Hanayda
12	Mit Cherif	31	El-Bassaylah
13	Ezbet el-Tawabra	32	El-Kazakza
14	El-Saymah	33	Awlad Bana
15	El-Ahmadiah	34	Awlad Hanna
16	El-Cheboul	35	Awlad Sabbour
17	El-Baghalat	36	Awlad Serag
18	El-Asafrah	37	El-Kataylah
19	El-Aguirah	38	El-Gamamlah

15 juin

N° 11

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal d'El-Bayoum

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Om el-Zein	13	Kom el-Achraf
2	Chenbarah el-Maymouna	14	Beni Abbad
3	Kafr el-Tamimi	15	Kafr Nakhla Yacoub
4	Mit Yaiche et ses Kafrs	16	Tafahnet el-Achraf
5	Kafr el-Mohammadieh	17	Kafr Barbari Soleiman
6	Mit Abou Khaled et Kafr Aly Badrah	18	Mit el-Korachi
7	Guesfa	19	Kafr Abdel Malek Mansour
8	Meska	20	Deweda
9	Kafr el-Hegazi	21	Mit Abou Arabi
10	Kafr Atallah Soleiman	22	Kafr el-Mekdam
11	El-Bayoum	23	Bahnia
12	El-Hamarnah	24	Kafr Abou Nagah
		25	El-Hakimieh

MARKAZ D'AGA

N° 12

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal d'Aga

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Aga	18	Borg Nour el-Hommos
2	Hamaka	19	El-Bahw Farik
3	Kafr el-Nougaba	20	Telbant
4	Choubrawiche	21	El-Bellouk
5	Mit Bezwa et Kafr Osman Selim	22	El-Deir
6	Kafr Awad el-Seneita	23	El-Salamieh
7	Chanacha	24	Kafr el-Lawandi
8	El-Gharraka	25	Karamout el-Bahou
9	Mit el-Aamel	26	Choubrah el-Bahou
10	Chenfas	27	El-Sabakha
11	Sanguid	28	Nawaça el-Gheit
12	Chanissah	29	Sanbokht
13	Kafr el-Charakwa el-Seneita	30	Miniet Samanoud
14	El-Dêrs et Kafr Latif	31	Garrah
15	Boktares	32	Kafr Diarb Bektares
16	Diarb Boktares	33	Mit Aboul-Hares
17	Menchat el-Ekhwa	34	Nawaça el-Bahr

N° 9

15 juin

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Damas

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Damas	17	El-Mandarah et Kafr el-Mandarah
2	Etmida	18	Mit-Fadalah
3	El-Bouha	19	Mit Aboul-Hussein
4	Bahmida	20	Darawa
5	Kafr Beheda et Ibrahim Charaf	21	Abou Daoud el-Enab
6	Sahragt el-Soghra et Kafr el-Sayed	22	Galmouh
7	Ficha Bana	23	Mit-Meaned
8	Mit-Echna	24	Karkirah
9	Mit-Damsis et Kafr Abou Gorg.	25	Abadiet Derwa
10	Barhamtouche	26	Tanamel el-Gharbi et Ezbet el-Sayed
11	Kafr el-Enaneya	27	Tanamel el-Charki
12	KafrAbdel-Amin Hassaballah	28	Kafr Teelah
13	Enchassiah	29	Kafr Naaman
14	Ekhtah	30	Sanafa
15	Mit Masseoud	31	Taha el-Marg
16	Chiwah	32	Tahway

N° 10

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de El-Menchat el-Soghra

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	El-Menchat el-Kobrah	12	El-Keytoun
2	Kafr Mansour	13	Kafr Salib Sallam Salama
3	Kafr Esneit	14	Kafr Mit el-Ezz
4	Esneit	15	Kafr el-Cheikh
5	Kafr Chokr	16	Mit el-Ezz
6	Mit el-Dorreig	17	Kafr Abdel-Sayed Nawwar
7	El-Menchat el-Soghra	18	Kafr el-Chahawi Khater
8	Tesfa	19	Hala
9	Kafr Tesfa	20	El-Saffein
10	El-Zamrounia		
11	Kafr Ragab et Kafr Fanous Masseoud		

15 juin.

N° 7

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Diarb Negm

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Diarb Negm	15	Menchat Kassem Bacha
2	Kafr el-Bacha	16	Ekrach
3	Farghan	17	El-Assayed
4	Menchat Sahbarah	18	Kafr el-Hag Hassan
5	Chenbaret Menkala	19	Debeig
6	Ekwa	20	El-Missah
7	El-Katayeh	21	Baramkim
8	Saft Zereik	22	El-Hawaber
9	Tall el-Kadi	23	Menchat Helal
10	El-Manasafour	24	Monahrit
11	Safour	25	Hesset el-Rohban
12	Diarb el-Souk	26	Karmout Sahbarah
13	Kafr Abou Berri	27	Kafr el-Lebba
14	El-Gawashna	28	Karadis

MARKAZ DE MIT-GHAMR

N° 8

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Mit-Ghamr

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Mit-Ghamr et Kafr el-Batal	15	Kafr Daoud Matar
2	Kafr el-Chahid	16	Kafr el-Bahâytah
3	Sahragt el-Kobrâ et Kafr Guirguis Youssef	17	Kafr Aly Abdallah
4	El-Maassarah et ses Kafrs	18	Chalouche
5	El-Debouniah.	19	Sintemay
6	Kafr el-Gôharî	20	Awlilah
7	Mit-Nâgui	21	Kom el-Nour et Kafr el-Dalil
8	Kafr el-Wazir	22	Dakâdous
9	Kafr el-Charâkwa	23	Mit-Mohsen
10	Kafr el-Gohannami	24	Senbou Makâm
11	Doundîte et Kafr Mahmoud Nafeë	25	Kafr Abou Nabhan
12	Mit el-Faramâoui	26	Bechla
13	Kafr Soleimân Tadros	27	Kafr Sarnaga
14	Kafr Ibrahim Youssef	28	Sarnaga
		29	Choubrah Sourah

15 juin.

N° 5

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Om el-Diab

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Om el-Diab	9	Zafar
2	El-Beida et Kafr Mohammed Chahine	10	El-Samarah
3	Tamay el-Amdid et Kafr Mohammed el-Temsah	11	El-Kamal
4	El-Robh	12	Kafr el-Amir Abdallah
5	Ghorour.	13	Kafr Aly effendi el-Sayed.
6	Sadakah	14	Abou Daoud el-Sabbakh
7	El-Khamsa	15	El-Makataa
8	Kafr Sengab	16	Mit-Guerah
		17	Mit-Loza

N° 6

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Abou Karamit

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Guemmeizet Barghout	10	Choubra Sendi
2	Kafr Salama	11	Menchat Youssef Mansour
3	Kafr Azzam	12	Ghazalah
4	El-Galaylah	13	Kafr Ghannam
5	Abou Karamit	14	El-Sania
6	El-Hagayza	15	El-Bachnini
7	Kafr Saad	16	Kafr Kansoh
8	Barquein	17	El-Seweini
9	Monagshein		

15 juin.

N° 3

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Kafr Badway el-Kadim

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Mit Mehallet Damana	10	Salamoun
2	Choha	11	Taranis el-Bahr
3	El-Baramoun	12	El-Baddalah
4	Kafr el-Aagar	13	Kafr el-Elou
5	Kafr el-Baramoun	14	Kafr Saafan
6	Kafr Badway el-Guedid	15	Mehallet Damana
7	Kafr Badway el-Kadim	16	Kafr el-Baz
8	Badway	17	Donguelt
9	Miniet Badway	18	Mehallet Engak

MARKAZ DE SIMBELLAWEIN

N° 4

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Simbellawein

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Simbellawein	17	Kafr Mohammed el-Chennaou
2	Balamoun	18	El-Amid
3	Kafr Youssef Awad	19	Kafr Bani Salem
4	Kafr el-Roq	20	Kafr el-Chorafa
5	Borg Nour el-Arab	21	Taranis el-Arab
6	El-Bakkaria	22	Bachams
7	Toukh el-Aklam	23	Kafr Mit-Ghorab
8	Nob Tarif	24	Kafr Tanboul el-Guedid
9	Keneibra	25	Tanboul el-Kobra
10	Aboul Nasr	26	Kafr Tanboul el-Kadim
11	Mit Gharita	27	Mit-Ghorab
12	Choubra Kebalah	28	Choubrah Hor
13	Temay el-Zahayrah	29	El-Awramane
14	Kafr Badaoui Guirguis	30	El-Zoreiki
15	Diou el-Wosta	31	Tonbarah
16	El-Hassaynah	32	Kafr Choubrahor

MOUDIRIEH DE DAKAHLIEH

15 juin.

MARKAZ DE MANSOURAH

N° 1

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Mansourah

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Salaka	11	El-Redania
2	Nekeita	12	Kafr Mit Fatek
3	Awiche el-Hagar	13	Mit Mazah
4	Mit-Sandoub	14	Kolonguil
5	El-Hawawehah	15	El-Khiaria
6	Guedila	16	Bahkira
7	Sallant	17	Kafr el-Badamass
8	Mit-Khamiss et Kafr el-Mogui	18	Mit Badr Khamiss
9	Mit el-Sarem	19	Sandoub et Kafr el-Manasrah.
10	El-Danabiq		

N° 2

Liste des villages relevant du Tribunal cantonal de Telbana

N°	VILLAGES	N°	VILLAGES
1	Beddein	15	Chawah
2	Choubra Beddein	16	Barknaks
3	Telbana	17	Mit Khayroun
4	Kafr Telbana	18	Deir Awarem
5	Kafr el-Amshouti	19	El-Malhah
6	Kom el-Taaleb	20	Kom Bani Meras
7	Gemmeizet Belgay	21	El-Khalig
8	Kom el-Deriss	22	El-Taalabah el-Baklia
9	Belgay	23	Mit Azzoun
10	Galia	24	Mit El-Akrad
11	El-Zammar	25	El-Tamad el-Hagar
12	Mit Aly	26	El-Metouh
13	Guedayedet el-Hala	27	Menchat Battach
14	Mit Awwam	28	El-Makhzan

15 juin.

El-Menzaleh	»	»	14
Berimbal el-Guedida...	»	»	15
Mit-Farès	»	»	16
Farescour	»	»	17
Damiette	»	»	18
El-Zarka	»	»	19

b) Moudirieh de Béni-Souef.

Béni-Souef...	Liste	n°	1
Béléfia	»	»	2
Beba	»	»	3
Somosta el-Wakf	»	»	4
Nana	»	»	5
El-Wasta	»	»	6
Achmant	»	»	7
Abou Sir el-Malak	»	»	8

c) Moudirieh de Fayoum.

Fayoum	Liste	n°	1
Seilah	»	»	2
Etsa	»	»	3
Tobhar	»	»	4
Kasr el-Guebali	»	»	5
El-Gharak el-Soltani...	»	»	6
Sennourès	»	»	7
El-Rodah	»	»	8
Abouxah	»	»	9

Le Caire, le 15 juin 1912.

Le Ministre de la Justice,
(Signé) : HUSSEIN RUCHDI.

(Traduction.)

Arrêté déterminant les circonscriptions des tribunaux cantonaux dans les moudiriehs de Dakahlieh, Béni-Souef et Fayoum (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'art. 2 de la Loi n° 11 de 1912 instituant la justice cantonale ; **15 juin.**

Vu Notre Arrêté en date du 15 juin 1912 instituant des tribunaux cantonaux dans les Moudiriehs de Dakahlieh, de Béni-Souef et de Fayoum ;

Sur l'avis conforme du Ministre de l'Intérieur ;

ARRÊTE :

Les circonscriptions des tribunaux ci-après comprennent les villages indiqués sur les listes ci-annexées et dont les numéros figurent en regard du nom de chaque tribunal :

a) Moudirieh de Dakahlieh.

Mansourah	Liste n° 1
Telbana	» » 2
Kafr Badway el-Kadim	» » 3
Simbellawein	» » 4
Om el-Diab	» » 5
Abou Karamit	» » 6
Diarb Negm	» » 7
Mit-Ghamr	» » 8
Damas	» » 9
El-Menchat el-Soghra	» » 10
El-Bayoum	» » 11
Aga	» » 12
Dékernès	» » 13

(*) Journ. Off. 24 juin, supplément.

15 juin.

c) *Markaz de Wasta.*

Un tribunal cantonal à Wasta.
» » au village d'Achmant.
» » » d'Abou Sir el-Malak.

3. — Moudirieh de Fayoum.

a) *Markaz de Fayoum.*

Un tribunal cantonal dans la ville de Fayoum.
» » au village de Seilah.

b) *Markaz d'Etsa.*

Un tribunal cantonal à Etsa.
» » au village de Tobhar.
» » » de Kasr el-Guebali.
» » » d'El-Gharak el-Soltani.

c) *Markaz de Sennourès.*

Un tribunal cantonal à Sennourès.
» » au village d'El-Rodah.
» » » d'Abouxah.

ART. 2.

Ces tribunaux fonctionneront à partir du 1er juillet 1912.

Le Caire, le 15 juin 1912.

Le Ministre de la Justice,
(Signé): HUSSEIN RUCHDI.

(Traduction.)

c) *Markaz de Mit-Ghamr.* **15 juin**

Un tribunal cantonal à Mit-Ghamr.
» » au village de Damas.
» » » d'El-Menchat el-Soghra.
» » » d'El-Bayoum.

d) *Markaz d'Aga.*

Un tribunal cantonal à Aga.

e) *Markaz de Dékernès.*

Un tribunal cantonal à Dékernès.
» » au village d'El-Menzaleh.
» » » de Bérimbal el-Guédida.
» » » de Mit-Farès.

f) *Markaz de Farescour.*

Un tribunal cantonal à Farescour.
» » dans la ville de Damiette.
» » au village d'El-Zarka.

2. — Moudirieh de Béni-Souef.

a) *Markaz de Béni-Souef.*

Un tribunal cantonal dans la ville de Béni-Souef.
» » » le village de Béléfia.

b) *Markaz de Béba.*

Un tribunal cantonal à Béba.
» » au village de Somosta el-Wakf.
» » » de Nana.

15 juin.

ART. 2.

Ces tribunaux fonctionneront à partir du 1er juillet 1912.

Le Caire, le 15 juin 1912.

Le Ministre de la Justice,
(Signé) : HUSSEIN RUCHDI.

(*Traduction*).

Arrêté instituant des tribunaux cantonaux aux moudiriehs de Dakahlieh, Béni-Souef et Fayoum (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'art. 1er de la Loi no 11 de 1912 instituant la justice cantonale ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Des tribunaux cantonaux seront institués dans les localités suivantes :

1. — Moudirieh de Dakahlieh.

a) *Markaz de Mansourah.*

Un tribunal cantonal dans la ville de Mansourah.
» » au village de Telbana.
» » » Kafr Badway el-Kadim.

b) *Markaz de Simbellawein.*

Un tribunal cantonal à Simbellawein.
» » au village d'Om el-Diab.
» » » d'Abou Karamit.
» » » de Diarb Negm.

(*) Journ. Off. 24 juin, supplément.

Arrêté instituant des tribunaux de justice sommaire aux districts suivants : Aga, Dékernès, Fareskour (Dakahlieh); Béba, Wasta (Béni-Souef); Sennourés, Etsa (Fayoum) (*).

Le Ministre de la Justice,

Vu l'art. 8 du Règlement de Réorganisation des Tribunaux Indigènes, modifié par la Loi n° 5 de 1904 (14 février) ;

15 juin.

ARRÊTE :

Article premier.

Des tribunaux de justice sommaire seront institués aux Markaz ci-après :

1. — Moudirieh de Dakahlieh.

Au Markaz de Aga.
» » Dékernès.
» » Farescour.

2. — Moudirieh de Béni-Souef.

Au Markaz de Béba.
» » Wasta.

3. — Moudirieh de Fayoum.

Au Markaz de Sennourès.
» » Etsa.

La circonscription de chaque tribunal comprend le Markaz respectif.

(*) Journ. Off. 24 juin, supplément.

17 juin

suite au Règlement du 29 août 1904 annexé à la loi susvisée : *Raffineries de pétrole*.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur immédiatement après sa publication aux Journaux Officiels.

Le 17 juin 1912.

M. SAÏD.

Convention postale universelle.
L'adhésion de l'Etyopie à l'arrangement conclu à Rome le 26 mai 1906 (*).

M. le Président de la Confédération Suisse vient de notifier au Ministère des Affaires Étrangères, en conformité de l'Art. 15 de l'arrangement conclu à Rome le 26 mai 1906 pour l'échange des lettres et boîtes avec valeur déclarée, et de l'Art. 24 de la Convention postale universelle, l'adhésion de l'*Éthiopie* au dit arrangement. Aux termes de la communication de M. le Président de la Confédération Suisse, cette participation de l'*Éthiopie* à l'échange des lettres et boîtes avec valeur déclarée doit entrer en vigueur immédiatement.

(*) Journ. Off. 24 juin, page 1485.

2. — Toute contravention aux dispositions qui précèdent sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 100 et d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine ou d'une de ces deux peines seulement. 16 juin.

Les huîtres et coquillages seront saisis et confisqués.

3. — L'Arrêté du 30 juin 1895, sus-visé, est rapporté.

4. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de la date de sa publication aux Journaux Officiels.

Le 16 juin 1912.

M. Saïd.

ARRÊTÉ.

Modifications à la liste des établissements incommodes, insalubres ou dangereux (*).

Le Ministre de l'Intérieur,

Vu l'Article 2 de la Loi n° 13 de 1904 sur les établissements incommodes, insalubres ou dangereux ; 17 juin.

ARRÊTE :

1. — Les établissements suivants seront compris parmi les établissements incommodes, insalubres ou dangereux et ajoutés à la classe I, Catégorie A, du tableau faisant

(*) Journ. Off. 19 juin, page 1443.

9 juin.

4. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Fayoum, le 9 juin 1912 (23 Gamad Akher 1330).

IBRAHIM HALIM.

ARRÊTÉ.

Interdiction de la pêche et de la mise en vente des huîtres et coquillages (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

16 juin.

Vu l'Arrêté de ce Ministère en date du 30 juin 1895, interdisant la pêche et la vente des huitres du 1er mai jusqu'au 1er septembre de chaque année ;

Vu la délibération de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel Mixte en date du 17 mai 1912, prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889 ;

ARRÊTE :

1. — La pêche des huîtres dans les eaux égyptiennes et sur le parcours du Canal de Suez et leur mise en vente dans toute l'Egypte sont interdites du 1er mai jusqu'au 1er septembre de chaque année. En cas de menace d'épidémie le Ministre de l'Intérieur a le droit, en dehors de cette période, d'interdire par simple arrêté la pêche des huitres et de toute autre espèce de coquillages dans les zones qu'il déterminera et leur mise en vente dans toute l'Egypte pendant la durée qu'il jugera nécessaire.

(*) Journ. Off. 19 juin, page 1113.

ARRÊTÉ.

Éclairage, balayage et arrosage au village Etsa (Fayoum (*).

LE MOUDIR DE FAYOUM,

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial pris en sa séance du 30 mai 1912;

ARRÊTE :

1. — Les habitants du village Etsa (District d'Etsa, Fayoum) sont tenus de maintenir en état de propreté le sol devant et autour de leurs maisons et magasins. 9 juin.

Ils devront à cet effet faire balayer et arroser deux fois par jour, l'une dans les 2 heures après le lever du soleil et l'autre dans les 2 heures avant le coucher.

2. — Ils sont également obligés de suspendre une lanterne à chacune des portes de leurs maisons et magasins donnant sur la voie publique et de la tenir allumée tous les soirs depuis le coucher du soleil jusqu'à l'aube excepté pendant la période lunaire, c'est-à-dire entre le 12 et le 18 du mois, suivant le calendrier arabe.

L'autorité locale pourra autoriser l'emploi d'une seule lanterne pour deux ou trois jusqu'à quatre maisons contiguës à la suite d'accord entre les habitants constaté par écrit.

3. — Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 25.

(*) Journ. Off. 17 juin, page 1424.

6 juin.

Toutefois, en cas de récidive ou de l'exercice de la profession de vendeur ambulant sans permis ou sans porter la plaque réglementaire, l'amende pourra être portée jusqu'à P.T. 100.

Outre les peines ci-dessus prévues le permis pourra, en cas de récidive, être retiré au contravenant provisoirement ou définitivement par le Gouvernorat sur le vu du jugement de condamnation.

Il en sera de même en cas de condamnation définitive pour crime ou délit.

ART. 12.

Les arrêtés sur les vendeurs ambulants en date du 22 décembre 1903 et du 31 janvier 1907 sont abrogés.

ART. 13.

Le présent arrêté entrera en vigueur dès sa publication dans le *Journal Officiel.*

Le 6 juin 1912.

M. MAHMOUD.

6 juin.

ART. 6.

Il est interdit aux vendeurs ambulants d'offrir des marchandises en leur attribuant une nature autre que leur vraie nature.

ART. 7.

Il est défendu aux vendeurs ambulants d'avoir en leur possession des photographies, peintures, gravures ou livres obscènes.

ART. 8.

Il est interdit aux vendeurs ambulants de s'offrir comme guides publics.

ART. 9.

Il est défendu aux vendeurs ambulants de crier leurs marchandises à haute voix d'une manière à troubler la tranquillité des habitants.

ART. 10.

Tout vendeur ambulant ayant perdu son permis, sa plaque ou celle de sa charrette, est tenu d'en aviser le Gouvernorat qui, après justification, lui en délivrera un autre.

ART 11.

Toute contravention aux dispositions de cet arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 25.

6 juin.

Art. 3.

Les vendeurs ambulants autorisés devront porter au bras droit une plaque sur laquelle est inscrit, en chiffres arabes et européens, le numéro du permis.

Les vendeurs ambulants se servant d'une charrette devront clouer sur les deux côtés de leur charrette d'une manière visible une autre plaque portant le numéro de leur permis en chiffres arabes et européens.

Les plaques seront délivrées par le Gouvernorat contre paiement du prix qui ne pourra dépasser P.T. 5.

Art. 4.

Les vendeurs ambulants se servant de charrettes ne devront pas circuler ni stationner avec leurs charrettes dans les rues qui seront désignées par Arrêté du Gouvernorat.

Il leur est également interdit de stationner aux débouchés des rues ou ruelles. ou aux endroits auxquels les agents de police leur ordonneraient, pour les besoins du service, de ne pas stationner.

Art. 5.

Il est interdit aux vendeurs ambulants de molester les passants ou de les ennuyer par des sollicitations importunes ou de stationner sous les vérandahs des hôtels à moins qu'ils n'y soient appelés à la demande des clients de l'hôtel. Il leur est également interdit de stationner devant les magasins d'une manière à entraver la circulation et la libre entrée.

Règlement concernant les vendeurs ambulants à Port-Saïd (*).

LE GOUVERNEUR DU CANAL,

Vu la délibération de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel Mixte en date du 17 mai 1912, prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889; 6 juin

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Tout individu qui exerce actuellement où qui voudra exercer à l'avenir la profession de vendeur ambulant dans la ville de Port-Saïd et dans son port, devra au préalable obtenir un permis du Gouvernorat.

Ce permis devra être présenté à toute réquisition des agents de police.

Le permis ne sera accordé qu'à celui qui aurait justifié qu'il est de bonnes vie et mœurs.

ART. 2.

Il y aura deux genres de permis pour les vendeurs ambulants dont un pour les vendeurs ambulants sans charrettes et l'autre pour les vendeurs ambulants se servant d'une charrette.

Nul ne pourra être porteur des deux genres de permis à la fois.

(*) Journ. Off. 17 juin, page 1423.

11 juin.

Art. 29. — Dans le cas où le défendeur est condamné, la poursuite pour le recouvrement des droits devra être dirigée contre lui. S'il est insolvable, on pourra recourir, lorsque le montant de la demande est supérieur à P.T. 500, contre la partie qui, déjà admise à l'assistance, aura obtenu gain de cause.

Art. 30. — Les droits afférents aux procès dans lesquels l'assistance a été requise, seront inscrits sur un registre ad hoc.

CHAPITRE V.

Dispositions générales.

Art. 31. — Le recouvrement des droits et frais prévus au présent règlement, ainsi que la réception, la conservation et la livraison des sommes et objets déposés, se feront par les soins des greffiers des tribunaux cantonaux, sous le contrôle du Ministère de la Justice et conformément aux instructions qui seront élaborées par le dit Département d'accord avec le Ministère des Finances pour servir de guide dans les travaux de comptabilité.

Art. 32. — Les instructions à donner en exécution du présent Règlement seront arrêtées par le Ministre de la Justice.

(*Traduction.*)

ART. 24. — Dans le cas où l'opposition n'a pas été faite contre l'état des droits, ou a été formée et vidée, et que la partie refuse de payer, le greffier du tribunal cantonal devra envoyer l'affaire au greffier du tribunal de justice sommaire qui procédera au recouvrement par les mêmes voies que pour les droits dus aux tribunaux de justice sommaire.

11 juin.

CHAPITRE IV.

De l'Assistance judiciaire.

ART. 25. — Les indigents, demandeurs ou défendeurs, pourront obtenir l'assistance judiciaire. Cette assistance produit la gratuité de tous les actes judiciaires ou administratifs.

ART. 26. — Pour obtenir l'assistance judiciaire, l'intéressé devra présenter au tribunal cantonal, au jour de l'audience, un certificat d'indigence signé par l'Omdeh et le Sarraf.

ART. 27. — Le tribunal statuera sur l'admission de la demande d'assistance, avant d'examiner le procès pour lequel l'assistance est demandée, et après avoir entendu les observations de l'autre partie, si elle est présente.

ART. 28. — Dans le cas où l'indigence du demandeur sera établie, il sera admis à l'assistance judiciaire. Cette admission sera constatée dans la feuille de l'audience et le certificat d'indigence sera annexé au dossier de l'affaire.

11 juin. défaut de paiement, le greffier agira conformément aux prescriptions des articles suivants.

Si le défendeur succombe, il paiera les frais en cas d'insolvabilité du demandeur.

Art. 20. — Le greffier du tribunal qui a rendu le jugement doit inscrire en marge de ce jugement, en chiffres et en lettres et sans aucune altération, les droits et frais dus au Trésor, ceux perçus et ceux qui restent à percevoir, ainsi que la date et le numéro de la quittance délivrée.

Art. 21. — Aussitôt le jugement rendu le greffier doit dresser un état des frais dus, lequel état sera approuvé par le Président du Tribunal et notifié à la partie intéressée qui en recevra une copie par l'intermédiaire de l'Omdeh.

Cette notification tient, en ce qui concerne les droits et frais, lieu et place de la signification du jugement.

Art. 22. — La partie à laquelle l'état des droits est notifié peut y faire opposition au moment de la notification, et la personne chargée de la notification est tenue d'en prendre acte par écrit sur l'original. Une audience sera fixée pour l'examen de l'opposition et l'opposant sera assigné à un délai minimum de trois jours. C'est le tribunal qui statuera sur cette opposition.

Art. 23. — Le tribunal prendra sa décision après avoir entendu l'opposant et le greffier. Si, à l'audience fixée pour l'examen de l'opposition, l'opposant ne comparait pas, le tribunal statuera sur l'opposition après avoir entendu le greffier. Dans tous les cas, le jugement n'est susceptible d'aucun recours.

deux parties en cause fait une opposition contre l'évaluation des droits, le tribunal statuera sur l'opposition lorsqu'il examinera le fond.

11 juin.

Art. 14. — Les droits doivent être versés en entier à l'audience, et avant l'examen de l'affaire. Si le demandeur n'effectue pas le paiement, le tribunal ne statuera pas.

Art. 15. — Les greffiers ne peuvent délivrer aucune copie, aucun extrait, certificat ou tout autre écrit, avant le recouvrement des frais afférents à l'affaire ou dus sur l'original de l'acte dont on demande la copie ou l'extrait, etc.

Art. 16. — Les tribunaux cantonaux ainsi que leur greffe ne peuvent procéder à aucun acte, pour lequel un droit est exigible, avant le recouvrement de ce droit.

Art. 17. — Les droits versés ne sont pas restitués si la cause vient à être rayée ou si le tribunal rejette la demande ou adjuge moins qu'il n'a été demandé.

Art. 18. — Dans l'évaluation des demandes, toute fraction d'une livre comptera pour une livre entière.

CHAPITRE III.

Du Recouvrement des droits dus au Trésor.

Art. 19. — Le demandeur sera toujours débiteur des frais vis-à-vis du Trésor. Il est tenu de payer le restant du droit, aussitôt que le jugement sera rendu ou que le droit devient exigible, conformément aux dispositions de ce Règlement. A

11 juin.

g) Sur les ordonnances du président du tribunal cantonal. relatives à des mesures conservatoires ou autres :

h) Sur le transport du tribunal cantonal ou le transport de l'un de ses membres ;

i) Sur le dépôt des sommes réclamées devant le tribunal cantonal.

Quant aux sommes concernant des contestations ne rentrant pas dans la compétence de ce tribunal, elles doivent être déposées au tribunal compétent ;

j) Sur toutes les affaires sommaires qui ne sont pas de la compétence du tribunal cantonal, mais qui lui sont soumises conformément à l'art. 19 de la loi sur la justice cantonale. sans que les parties aient eu l'intention d'y faire statuer en dernier ressort par le dit tribunal.

Dans ces affaires on appliquera les dispositions de l'art. 10 du présent règlement.

k) Sur les affaires présentées par les Services de l'Etat. les Conseils Provinciaux, les Méglis Hasby ou les Commissions locales ou Commissions locales et mixtes.

CHAPITRE II.

De l'Evaluation et du mode de paiement des frais. Des mesures à prendre dans le cas où ils ne sont pas payés.

Art. 13. — Les droits seront calculés sur la base du montant de la demande. Dans le cas où le demandeur n'aura pas indiqué la valeur de la demande et que celle-ci est susceptible d'évaluation, le greffier fera lui-même cette évaluation et percevra les droits y afférents. Dans le cas où l'une des

ART. 9. — Si les parties se concilient, aucun droit ne sera perçu. 11 juin.

ART. 10. — Lorsque la conciliation n'a pas lieu devant le tribunal cantonal et que l'affaire est déférée au tribunal sommaire, les frais seront réglés par ce dernier tribunal, conformément au tarif judiciaire pour les tribunaux indigènes du 7 octobre 1897 (10 Gomada El-Oula 1315).

ART. 11. — En aucun cas il ne pourra être perçu de droit proportionnel moindre de P.T. 5.

ART. 12. — Il n'y aura pas de droit à percevoir :

a) En matière civile et commerciale sur les affaires dont la valeur ne dépasse pas P.T. 100 ;

b) Pour la mise en cause d'une personne comme garant ainsi que pour l'intervention d'un tiers dans l'instance ;

c) Sur les demandes subsidiaires ainsi que sur celles relatives à l'évacuation des lieux loués, à la réserve du droit de réclamer ultérieurement les fruits ou les dommages-intérêts, ainsi que sur toutes autres demandes qui seraient mentionnées dans l'acte introductif d'instance ou constatées au procès-verbal de l'audience ;

d) Sur les grosses délivrées à l'intéressé à fin d'exécution ; sur les copies délivrées à l'une des parties pour un acte de procédure nécessaire dans l'instance, ou pour l'exécution du jugement ; ainsi que sur les copies des jugements rejetant la demande ou ordonnant la radiation de l'affaire.

e) Sur les contraventions de la compétence du tribunal cantonal ;

f) Sur les copies, extraits et certificats requis par un intéressé en matière de contraventions ;

11 juin.

Art. 4. — La moitié du tarif précité sera perçue :

1° Sur les oppositions contre les jugements par défaut ;

2° Sur la reprise de l'instance après la radiation de l'affaire.

Le droit n'est perçu, dans ces deux cas, que lorsque l'affaire principale aurait été, d'après le présent règlement, sujette à une taxation.

L'opposant ne payera que les frais de l'opposition lorsque l'affaire jugée par défaut est présentée par le Gouvernement ou par une personne admise à l'assistance judiciaire.

Art. 5. — Un droit fixe de P.T. 10 est perçu pour les copies, extraits et certificats.

Les copies des actes introductifs d'instance, des procès-verbaux et des jugements, seront considérés comme des pièces distinctes.

Art. 6. — Le droit pour la légalisation d'une signature ou d'un cachet est de P.T. 10 en matière de justice cantonale.

Un droit supplémentaire de P.T. 10 sera perçu lorsque le greffier est requis, hors le tribunal, pour la légalisation de la signature ou du cachet. Le transport ne doit s'effectuer que dans le ressort du tribunal cantonal.

Art. 7. — Les demandes additionnelles faites en cours d'instance seront jointes aux demandes principales et le droit sera perçu sur le total des demandes.

Art. 8. — Le droit perçu s'étend à tous les actes de procédure devant le tribunal et à ceux de l'exécution jusqu'à la liquidation finale de celle-ci.

11 juin.

RÈGLEMENT

FIXANT LE TARIF DES FRAIS DE JUSTICE POUR LES TRIBUNAUX CANTONAUX

CHAPITRE I.

Du taux des frais.

Art. 1. — Il sera perçu, en matière civile et commerciale, un droit proportionnel de 4% sur toute demande susceptible d'évaluation et dont le montant est supérieur à P.T. 100.

Art. 2. — Un droit proportionnel calculé sur la base établie par l'article précédent sera perçu :

1° Sur les affaires qui seront déférées volontairement par les parties au tribunal cantonal pour y être statué en dernier ressort. Le droit à percevoir dans ce cas ne peut toutefois dépasser P.T. 1.000 ;

2° Sur les demandes reconventionnelles ;

3° Sur les affaires appelées devant le juge sommaire.

Art. 3. — Un droit fixe de P.T. 20 sera perçu sur les demandes non susceptibles d'évaluation.

Ce droit sera de P.T. 100 lorsque l'affaire non susceptible d'évaluation est déférée volontairement par les parties au tribunal cantonal pour y être statué en dernier ressort, conformément au 8° de l'art. 10 de la loi sur la justice cantonale.

Réglement fixant le tarif des frais de justice pour les tribunaux cantonaux et l'arrêté relatif à sa mise en vigueur à titre provisoire (*).

ARRÊTÉ

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

1 juin.

Vu l'article 24 de la Loi N° 11 de 1912, instituant la Justice Cantonale ;

Vu la Décision du Conseil des Ministres, en date du 22 Goumada El Sanieh 1330 (8 juin 1912), approuvant la mise en vigueur, à titre provisoire, du Règlement fixant le Tarif des Frais de justice pour les Tribunaux Cantonaux ;

ARRÊTE :

Le Règlement fixant le Tarif des Frais de justice pour les Tribunaux Cantonaux, annexé au présent arrêté, entrera en vigueur, à titre provisoire, à partir du 1er juillet 1912.

Fait le 25 Goumada El Sanieh 1330 (11 juin 1912).

Le Ministre de la Justice,
HUSSEIN RUCHDI.

(*Traduction.*)

(*) Journ. Off. 15 juin, supplément.

11 juin.

CHAPITRE II.

De l'Exécution en matière de contraventions.

ART. 220. — Tout condamné à l'amende est tenu de la payer dans les trois jours à partir de la condamnation contradictoire ou à partir de l'expiration du délai de l'opposition. Le paiement s'effectue entre les mains de l'Omdeh dont relève l'inculpé, lequel transmettra la somme au tribunal en échange d'une quittance au nom du contrevenant, délivrée par le greffier et détachée d'un registre à souche.

ART. 221. — A défaut de paiement de l'amende, le condamné à cette peine sera emprisonné un seul jour.

ART. 222. — L'exécution des condamnations à l'emprisonnement se fait par le Mamour du Markaz ou le Moawen de Police sur le vu du modèle d'emprisonnement rédigé à cet effet par le greffier et signé ou cacheté par le président du tribunal.

Dispositions finales.

ART. 223. — Les notables dont seront composés les tribunaux cantonaux prêteront serment devant le Ministre de la Justice de remplir leur mission en toute conscience et fidélité.

ART. 224. — Ce règlement sera publié au *Journal Officiel* et mis en vigueur à partir du 1er juillet 1912.

(*Traduction.*)

11 juin.

Ce placard devra contenir le jour fixé pour la vente, les limites, le nom du propriétaire et la mise à prix de l'immeuble saisi, ainsi que le montant des sommes réclamées et le nom du requérant de la vente.

ART. 216. — Dès que ces placards auront été apposés, le procès-verbal de saisie ainsi qu'une copie du placard de la vente seront envoyés au tribunal cantonal qui procédera lui-même à la vente de l'immeuble.

ART. 217. — La vente aura lieu devant le tribunal cantonal en audience ordinaire et aux enchères publiques sur la mise à prix constatée par le procès-verbal de saisie. Le tribunal adjugera l'immeuble au plus offrant.

ART. 218. — L'adjudicataire est tenu de payer le prix au comptant. Les sommes dues au poursuivant lui seront payées contre quittance écrite au bas du jugement. L'excédent de prix, s'il y en a, sera restitué à l'exproprié.

ART. 219. — S'il ne se présente pas d'enchérisseurs, la mise à prix sera diminuée suivant l'appréciation du tribunal, et la vente sera renvoyée à l'audience suivante.

Le tribunal pourra ordonner une nouvelle publicité dans les localités qu'il désignera.

Une copie du procès-verbal de l'audience revêtue de la formule exécutoire sera remise à l'adjudicataire.

Si l'adjudicataire ne paie pas au comptant, l'objet sera revendu dans les formes précitées à charge de tenir l'adjudicataire responsable de la différence des deux prix.

faite par les huissiers conformément aux prescriptions du Code de Procédure Civile et Commerciale. 11 juin.

Art. 212. — Sur la demande du créancier, l'Omdeh invitera le débiteur à payer les sommes adjugées et les frais dans un délai de dix jours.

Art. 213. — Si le condamné ne paie pas les sommes dues dans le dit délai, on procédera à la saisie de l'immeuble désigné pour l'exécution.

La saisie peut être pratiquée sur une partie seulement de l'immeuble, si l'Omdeh en estimera le prix suffisant pour couvrir les sommes réclamées.

Art. 214. — Il sera procédé à la saisie en présence de deux témoins. Il en sera dressé procès-verbal désignant l'immeuble avec ses limites, et toutes autres indications permettant d'en bien déterminer l'identité.

Au bas du procès-verbal, il sera fixé, pour la vente, un délai de quinze jours au moins et de trente jours au plus.

Le procès-verbal sera cacheté ou signé par celui qui a procédé à l'exécution ainsi que par les deux témoins. Une copie de ce procès-verbal sera remise au débiteur.

Art. 215. — Une semaine au moins avant le jour fixé pour la vente un placard sera apposé :

1° A la porte du markaz dans la circonscription duquel l'immeuble est situé ;

2° A la porte de la maison de l'Omdeh ;

3° Au marché le plus rapproché du village où est situé l'immeuble ;

4° A la porte du tribunal cantonal.

11 juin

Art. 207. — L'action en revendication prévue à l'article précédent n'est recevable que si le revendiquant verse à la caisse du tribunal, à titre de dépôt, le montant de la créance adjugée et des frais, ou présente une caution solvable jusqu'à concurrence de ce montant.

Si l'action est rejetée, le dépôt sera adjugé au créancier qui requiert l'exécution et la vente sera poursuivie pour le compte du revendiquant. Dans le cas de caution, l'exécution du jugement sera faite contre cette dernière et la vente aura lieu pour son compte.

Art. 208. — Si le revendiquant réussit dans son action, le dépôt lui sera restitué : s'il a présenté une caution, celle-ci sera déchargée.

Art. 209. — Si une nouvelle saisie vient à être pratiquée par le ministère d'un huissier sur des biens déjà saisis, l'huissier dressera des deux saisies, un procès-verbal unique et maintiendra le gardien ou le changera s'il y a lieu.

La procédure de l'exécution sera continuée par l'huissier dans les formes prévues au Code de Procédure Civile et Commerciale.

Section III. — **De l'exécution immobilière.**

Art. 210. — Dans le cas d'insuffisance du produit de la vente des biens mobiliers saisis ou à défaut de biens meubles, le créancier pourra requérir l'exécution sur l'immeuble appartenant au débiteur.

Art. 211. — L'exécution sur un immeuble déjà hypothéqué ou grevé d'affectation au profit d'un autre créancier sera

envoyer ensuite le jugement au tribunal pour être déposé au dossier de l'affaire. 11 juin.

L'excédent du prix de la vente, s'il y en a, sera remis, séance tenante, au condamné. contre quittance. Mention en sera faite au bas du jugement avant d'envoyer celui-ci au tribunal.

Art. 204. — Si la vente a produit une somme suffisante pour désintéresser le créancier et couvrir les frais, celui qui procède à l'exécution devra cesser la vente et remettre au débiteur les objets non encore vendus.

Art. 205. — Si l'adjudicataire ne paie pas au comptant, l'objet sera immédiatement vendu, s'il est possible, à ses risques et périls et à tout prix, à charge de le rendre responsable de la différence.

La personne chargée de l'exécution qui aura manqué à ces devoirs, sera tenue de payer le prix de la première adjudication.

Si la vente immédiate ne peut pas avoir lieu, elle sera remise à un délai qui ne doit pas dépasser une semaine.

Art. 206. — Toute opposition d'un tiers à la procédure de l'exécution ou de la vente serait irrecevable si l'opposant ne présente pas au tribunal cantonal une demande en revendication des droits qu'il prétend avoir sur les biens faisant l'objet de l'exécution. L'action en revendication est introduite par la mention qui en sera faite au procès-verbal d'exécution. L'agent chargé de l'exécution fixera pour l'examen de la demande en revendication la première audience à venir et en avisera le débiteur et le poursuivant.

11 juin.

Section II. — De l'exécution sur les biens mobiliers.

Art. 197. — L'exécution sur les biens mobiliers se fait par une saisie à laquelle sera nommé un gardien.

La saisie a lieu immédiatement après le commandement.

Art. 198. — Il sera dressé un inventaire des objets saisis qui seront confiés à un gardien muni d'une copie du procès-verbal d'inventaire.

Art. 199. — Le saisi, ou les tiers, qui auront détourné des objets saisis, seront passibles des peines prévues par l'art. 280 du Code Pénal.

Art. 200. — Trois jours après la saisie, la vente sera annoncée par les soins de celui qui est chargé de l'exécution, au moyen de placards imprimés conformément au modèle adopté par le Ministère de la Justice.

Les placards seront apposés à la porte de l'Omdeh.

Art. 201. — Le délai fixé pour la vente est de sept jours à partir de la publicité.

Art. 202. — Si le village a un marché les placards y seront aussi apposés. La vente aura lieu le jour du marché.

Art. 203. — La vente aura lieu aux enchères publiques et en présence de celui qui en est chargé.

L'acheteur doit payer le prix au comptant à celui qui procède à la vente, contre quittance délivrée par ce dernier. Celui-ci est tenu de remettre immédiatement le prix au créancier contre reçu écrit sur le jugement même. Il devra

ART. 192.—Si la partie condamnée possède une créance contre une tierce personne, l'exécution se fera d'abord contre celle-ci, lorsque la créance est reconnue ou établie par jugement exécutoire.

11 juin.

ART. 193. — L'exécution ne doit porter que sur des objets dont la valeur serait égale au montant de la créance adjugée ainsi que les frais versés au tribunal s'il est possible.

ART. 194. — Les salaires des gens de service ou des ouvriers, les traitements des employés et les pensions, ne seront saisissables que jusqu'à concurrence du cinquième si le montant du salaire, traitement ou pension, ne dépasse pas 500 P.T., et du quart s'il dépasse cette somme.

ART. 195. — Sont insaisissables les pensions pour aliments et les sommes données ou léguées à titre alimentaire ou sous condition d'insaisissabilité.

ART. 196. — Ne pourront être saisis le coucher nécessaire au saisi et à sa famille vivant avec lui et leurs habits.

Ne pourront être saisis, si ce n'est pour loyers, fermage ou dettes d'aliments :

1° Les livres indispensables à la profession du saisi ;

2° Les outils des artisans nécessaires à leur travail personnel ;

3° Les grains ou farines nécessaires à la nourriture du saisi et de sa famille pendant un mois ;

4° Une vache ou trois chèvres, ou trois brebis au choix du saisi ;

5° Les semences nécessaires pour la culture de cinq feddans ;

6° Les objets déclarés insaisissables par les lois.

11 juin.

ART. 187.—En cas de perte de la grosse délivrée à la partie intéressée, celle-ci pourra, en vertu d'un ordre du président du tribunal, obtenir une seconde grosse sauf à payer le droit dû sur les expéditions conformément au règlement des tarifs judiciaires des tribunaux cantonaux.

ART. 188.—S'il s'élève des difficultés sur l'exécution concernant les mesures provisoires, elles seront portées au président du tribunal cantonal pour y statuer sans toucher le fond du jugement.

Si les difficultés sur l'exécution se rattachent au fond du jugement, elles seront portées au tribunal qui aura rendu la sentence.

ART. 189.—En cas de refus de la personne chargée de l'exécution, le requérant se pourvoira devant le président du tribunal cantonal.

ART. 190.—L'exécution ne peut être commencée qu'après la signification, à personne ou à domicile du jugement, décision ou ordonnance exécutoires avec commandement.

En cas de refus de paiement, l'exécution sera poursuivie immédiatement par l'agent qui en est chargé.

ART. 191.—L'exécution sera faite par le Cheikh du village où est domiciliée la partie condamnée, à charge d'en rendre l'Omdeh responsable.

Elle pourra être faite par l'entremise de l'huissier.

Si l'exécution portera sur des objets qui se trouvent dans un village autre que celui où est domiciliée la partie condamnée, elle sera faite par le Cheikh du village où existent ces objets.

11 juin.

TITRE III.

De l'Exécution.

CHAPITRE I.

De l'Exécution des jugements civils.

Section I. — Dispositions générales.

Art. 183. — L'exécution est due à tout jugement revêtu de la formule exécutoire.

Le mot « jugement » comprend aussi la décision et l'ordonnance.

Art. 184. — La formule exécutoire est ainsi conçue :

« Ce jugement est exécutoire ».

Le greffier est tenu, toutes les fois qu'il en sera requis par la partie intéressée, de revêtir de cette formule tout jugement définitif.

Art. 185. — Le dit greffier doit délivrer la grosse dans un délai de trois jours à partir de la demande.

Art. 186. — La grosse ne sera délivrée qu'à celle des parties au profit de laquelle le jugement forme titre pour une exécution.

11 juin.

Mention de l'opposition pourra être faite sur l'acte de signification du jugement au moment de sa remise au condamné.

Art. 176. — L'Omdeh disposera d'un certain nombre de ces formules et enverra au tribunal les déclarations d'oppositions avant le jour fixé pour l'audience.

Section III. — **De l'appel.**

Art. 177. — Les condamnations à l'emprisonnement, en matière contraventionnelle, seront susceptibles d'appel.

Art. 178. — Le délai d'appel est de cinq jours à partir du prononcé du jugement, s'il est contradictoire, ou à partir de l'expiration du délai d'opposition, s'il est par défaut.

Art. 179. — L'appel des condamnations par défaut à l'emprisonnement sera recevable avant l'expiration du délai d'opposition et sera considéré comme une renonciation au droit d'opposition.

Art. 180. — L'appel sera formé par une déclaration au greffe du tribunal qui aura rendu le jugement, conformément à la formule arrêtée par le Ministère de la Justice.

Art. 181. — L'appel sera porté devant le juge sommaire dans le ressort duquel se trouve le tribunal cantonal qui aura rendu le jugement.

Art. 182. — Les dispositions du présent titre s'appliquent en cas d'appel porté devant le juge sommaire contre un jugement rendu par un tribunal cantonal.

CHAPITRE II.

11 juin.

Des Jugements et des Voies de recours.

SECTION I. — **Des jugements.**

ART. 169. — Si le tribunal estime que le fait n'est pas constant ou qu'il n'est pas punissable par la loi et qu'il ne contient pas la présomption d'un délit ou d'un crime, il acquittera l'inculpé.

Toutefois, il pourra statuer sur les dommages-intérêts que les parties pourraient se réclamer.

ART. 170. — Si le tribunal estime qu'il y a crime ou délit, il se déclarera incompétent et transmettra les pièces au Parquet du tribunal sommaire.

ART. 171. — Tout jugement constatera la contravention et l'article de loi appliqué.

SECTION II. — **De l'opposition.**

ART. 172. — Si le prévenu ne comparaît pas ou ne se fait pas représenter, il sera jugé par défaut, sur le vu du procès-verbal de contravention et après audition du plaignant et des témoins présents.

ART. 173. — Les jugements rendus par défaut pourront être attaqués par voie d'opposition.

ART. 174. — L'opposition sera recevable dans les trois jours qui suivront la signification du jugement au condamné.

ART. 175. — L'opposition sera portée devant le tribunal qui aura rendu le jugement, par déclaration rédigée sur une formule arrêtée par le Ministère de la Justice.

11 juin. gnation rédigée par les soins de l'Omdeh sur la formule approuvée par le Ministère de la Justice.

Art. 163. — Les parties civiles ne peuvent réclamer, devant les tribunaux cantonaux, une somme de plus de P.T. 500.

Art. 164. — La citation sera donnée à trois jours au plus et à vingt-quatre heures au moins.

Art. 165. — Si le plaignant et son adversaire se présentent de leur propre gré devant le tribunal, celui-ci devra entendre l'affaire et la juger.

Art. 166. — Aucune plainte ne sera recevable un mois après la date où la contravention a été commise.

Section II. — **De la procédure.**

Art. 167. — A l'audience, le président demandera d'abord à l'inculpé ses nom, prénom, âge, profession et domicile ; le greffier donnera lecture du procès-verbal de la contravention, à l'exception de la déposition des témoins, s'ils sont présents à l'audience ; le plaignant présentera ses conclusions et les témoins à charge seront entendus ; ensuite, l'inculpé formulera ses défenses et les témoins à décharge seront entendus.

Art. 168. — En matière de contraventions, les procès-verbaux dressés par les officiers de police judiciaire feront foi jusqu'à preuve du contraire.

11 juin.

TITRE II.

De la Procédure en matière de contraventions.

CHAPITRE I.

Des règles générales et de la Procédure.

SECTION I. — Règles générales.

ART. 159. — Seront applicables, devant les tribunaux de contraventions, les règles et dispositions du Titre I du présent Règlement, en tant qu'elles ne sont pas modifiées par les dispositions suivantes.

ART. 160. — Les officiers de police judiciaire devront renvoyer devant les tribunaux cantonaux les procès-verbaux par eux dressés des contraventions qui sont de la compétence de ces tribunaux.

Le procès-verbal indiquera le jour de l'audience fixée pour la comparution des parties, et avis verbal en sera donné aux parties et aux témoins.

ART. 161. — Le Mamour de Markaz ou le Moawen de Police qui aura dressé un procès-verbal de contravention pourra le classer, s'il estime que le fait n'est pas établi ou qu'il ne constitue pas une infraction à la loi.

ART. 162. — La victime d'une contravention pourra citer son adversaire directement devant le tribunal, par une assi-

11 juin.

Si la récusation est admise, le juge désignera le membre qui remplacera celui récusé.

Art. 154. — Si la récusation est rejetée, le juge pourra condamner la partie récusante à une amende n'excédant pas P.T. 300.

Art. 155. — La décision du juge statuant sur la récusation n'est susceptible d'aucun recours.

CHAPITRE VI.

De la communication des jugements. De la demande des copies, certificats et extraits.

Art. 156. — Les jugements seront communiqués à toute personne, sans déplacement, sur la désignation de leur date et du nom des parties.

Les extraits et expéditions ainsi que les certificats seront également délivrés à toute personne.

Art. 157. — Le greffier est tenu de délivrer au requérant la copie, le certificat ou l'extrait dans un délai maximum de quatre jours à partir de la date de la requête.

Art. 158. — Le greffier tiendra un registre pour l'inscription des copies, extraits et certificats qu'il délivre.

trième degré entre lui ou sa femme d'un côté et l'une des parties de l'autre côté ; 11 juin.

2° S'il existe ou s'il a existé un procès soit judiciaire, soit administratif, entre lui ou sa femme ou leurs parents ou alliés jusqu'au même degré d'un côté et l'une des parties ou sa femme de l'autre ;

3° S'il existe entre lui et l'une des parties un lien de mandat ou de société ou si l'un est attaché à l'autre à titre de domestique ou commis ;

4° Si le président ou le membre a donné un conseil à l'une des parties dans le procès ou s'il y est intervenu en faveur de l'une des parties ;

5° S'il a déposé comme témoin dans l'instance ;

6° S'il a reçu un présent depuis le commencement du procès.

Art. 150. — Le président ou le membre qui connaîtra en lui une cause de récusation et sentira que sa participation au jugement ne tranquillisera pas sa conscience devra s'abstenir de lui-même.

Art. 151. — La récusation devra être présentée avant les plaidoiries à peine de déchéance.

Art. 152. — S'il s'agit d'un membre commis, la récusation, si elle a des causes. devra être présentée séance tenante à peine de nullité.

Art. 153. — La demande de récusation devra être consignée dans un procès-verbal qui contiendra la réponse du membre à récuser. Cette demande sera envoyée au juge sommaire qui y statuera en chambre du Conseil .

11 juin.

ART. 145. — Si une partie est décédée ou change d'état ou de qualité après avoir pris des conclusions dans le procès, le tribunal statuera sur ces conclusions.

Lorsque le décès ou le changement d'état ou de qualité surviennent avant que les conclusions aient été prises, le tribunal interrompra la procédure jusqu'à ce que le procès ait été repris par l'intéressé ou par le plus diligent des héritiers du défunt ou par le remplaçant de celui qui aurait changé d'état ou de qualité ou enfin par la partie adverse.

ART. 146. — Si le nombre des affaires en suspens devient considérable, le tribunal agira suivant les instructions qui seront données par le Ministre de la Justice.

ART. 147. — Lorsque l'interruption aura lieu pendant trois ans, chaque partie pourra demander que l'instance soit déclarée périmée.

La péremption d'instance entraîne la déchéance de tous les actes de procédure y compris l'assignation et l'affaire ne sera examinée que si elle est introduite par une assignation nouvelle si l'intéressé y a droit.

ART. 148. — Le décès de la partie condamnée suspend le délai d'appel et le délai d'opposition qui ne reprendront qu'après la signification faite à nouveau aux héritiers.

SECTION III. — **De la récusation des magistrats.**

ART. 149. — Le président ainsi que les membres du tribunal peuvent être récusés pour les causes ci-après :

1° S'il existe une parenté ou une alliance jusqu'au qua-

11 juin.

CHAPITRE V.

Dispositions et Procédures diverses.

SECTION I. — Des mesures conservatoires.

ART. 142. — Dans les cas nécessitant des mesures urgentes ou conservatoires, les parties peuvent les demander par requête adressée au président du tribunal.

ART. 143. — Le président du tribunal écrira son ordonnance au bas de la requête. Le greffier inscrira cette ordonnance dans un registre ad hoc et délivrera une copie au requérant que celui-ci remettra à l'Omdeh compétent pour en poursuivre l'exécution.

Les ordonnances ne contiendront pas les motifs sur lesquels elles ont été basées. On peut recourir contre l'ordonnance devant le tribunal qui l'a rendue immédiatement ou lors de l'examen du fond.

SECTION II. — De la renonciation à l'action et de l'interruption de la Procédure.

ART. 144. — Le demandeur pourra renoncer à ses conclusions ou à tout ou partie de ses droits.

Le défendeur est tenu d'accepter cette renonciation à moins qu'il n'ait fait joindre à l'affaire principale une demande reconventionnelle.

14 juin.

Art. 136. — Aucun recours en requête civile ne sera admis contre un jugement qui aura rejeté une requête civile.

Art. 137. — La requête civile ne suspend point l'exécution du jugement.

Section V. — De la demande de rectification et d'interprétation.

Art. 138. — Une partie peut demander la rectification du jugement qui contiendrait une erreur matérielle et l'interprétation de celui qui serait obscur.

Art. 139. — Le délai d'admission de la demande en rectification ou en interprétation est, pour le demandeur, de dix jours à partir du prononcé du jugement et, pour le défendeur, d'une semaine à partir de la notification du jugement.

Art. 140. — La demande en rectification ou en interprétation est portée dans les formes ordinaires devant le tribunal qui a rendu le jugement.

Art. 141. — La sentence rectifiant ou interprétant le jugement est définitive et non susceptible de recours.

1° S'il a été omis de statuer sur l'un des chefs de la demande ; 11 juin.

2° S'il a été statué sur un chef non requis par les parties ;

3° Si les pièces qui ont servi à la décision ont été depuis, reconnues fausses devant une autorité officielle ;

4° Si elles ont été jugées fausses ;

5° Si dans un même jugement, il y a des dispositions contraires.

ART. 132. — Le délai pour se pourvoir en requête civile sera de quinze jours à partir du prononcé du jugement s'il a été contradictoire et de l'expiration du délai pour former opposition s'il a été par défaut.

Toutefois, dans les 3me et 4me cas ci-dessus prévus, le délai courra à partir de la date à laquelle la reconnaissance ou le jugement déclarant fausses les pièces ont été connus.

ART. 133. — La requête civile sera portée par voie d'assignation dans les formes ordinaires, devant le juge sommaire de qui dépend le tribunal cantonal qui a rendu le jugement.

ART. 134. — Le tribunal ne statuera que sur les chefs atteints par le grief soulevé, mais il statuera en même temps sur l'admissibilité de la requête et sur le fond.

ART. 135. — Si la requête est rejetée, le tribunal pourra condamner le requérant à une amende n'excédant pas P.T. 200, laquelle pourra être en tout ou en partie allouée au défendeur à titre d'indemnité.

11 juin.

ART. 125. — L'appel sera interjeté dans la forme des assignations.

ART. 126. — L'opposition aux sentences par défaut prononcées par le juge sommaire en degré d'appel sera soumise aux mêmes règles énumérées dans les articles 112 à 119 du présent règlement.

ART. 127. — Il ne pourra être introduit en appel aucune demande nouvelle.

Toutefois la demande pourra être augmentée du montant des loyers, intérêts et des dommages-intérêts.

ART. 128. — Il est facultatif aux parties de faire valoir des moyens nouveaux à l'appui de leur demande ou de leur défense.

ART. 129. — La partie contre laquelle il a été interjeté appel du jugement a, jusqu'au désistement de l'appelant ou jusqu'à la clôture des plaidoiries, le droit d'appeler incidemment, sans préjudice de son droit d'appel principal, dans les délais ci-dessus et sans qu'il puisse lui être opposé aucun acte d'acquiescement.

ART. 130. — Le tribunal de justice sommaire qui annule le jugement prononçant l'incompétence, pourra statuer sur le fond s'il est en état d'être jugé.

SECTION IV. — **De la requête civile.**

ART. 131. — Les parties pourront attaquer, par la voie de la requête civile, les jugements rendus par les tribunaux cantonaux pour les causes ci-après spécifiées :

est débouté de son opposition laquelle ne pourra plus être renouvelée. 11 juin.

ART. 119. — Le greffier mentionnera sur le registre à ce destiné (modèle n° 13) la date du jugement rendu sur opposition, aussitôt après sa prononciation, avec le mot « opposition ».

SECTION III. — **De l'appel.**

ART. 120. — Les parties pourront appeler des jugements rendus par les tribunaux cantonaux dans les cas prévus par la loi sur la justice cantonale, ainsi que de ceux statuant sur les questions de compétence, de vérification d'écriture et de faux.

ART. 121. — L'appel contre un jugement par défaut sera recevable et vaudra désistement d'opposition.

ART. 122. — L'appel suspend l'exécution.

ART. 123. — Le délai pour former appel sera de dix jours à partir du prononcé du jugement s'il est contradictoire et à partir de l'expiration du délai d'opposition s'il est par défaut.

Les jugements interlocutoires seront appelées conjointement avec les jugements sur le fond.

ART. 124. — On peut se désister de l'appel et de l'opposition.

Le désistement rendra définitif le jugement appelé ou dont opposition.

11 juin.

Section II. — **De l'opposition.**

Art. 112. — Tout condamné par défaut pourra former opposition au jugement rendu à son encontre. Le délai pour former opposition est de cinq jours à partir de la date de la signification du jugement.

Passé ce délai, sans qu'il y ait eu opposition, le jugement ne sera attaquable que par voie d'appel suivant les cas prévus par l'art. 12 de la loi sur la justice cantonale.

Art. 113. — L'opposition n'est plus recevable après acquiescement au jugement. Equivaudra à un acquiescement l'exécution effective supportée sans opposition ou la reconnaissance écrite. L'opposition pourra se faire dans la forme des assignations.

Art. 114. — L'opposition peut être formée par une déclaration faite à l'agent chargé de l'exécution du jugement, auquel cas mention en sera faite au bas du procès-verbal.

Art. 115. — Lorsque l'original parviendra au greffier, celui-ci citera les parties à comparaître à la plus proche audience possible.

Art. 116. — L'opposition suspend l'exécution.

Art. 117. — Toutefois, les actes conservatoires peuvent être faits malgré l'opposition.

Art. 118. — L'opposition à un jugement est portée devant le tribunal qui l'a rendu. L'opposant qui fait défaut

ART. 107. — Les membres appelés à juger doivent tous avoir assisté à l'audience à laquelle la cause a été plaidée; ils doivent également être présents à la lecture du jugement qu'ils signeront tous sur minute.

11 juin.

Toutefois, en cas d'empêchement de quelques-uns d'entre eux, il suffira qu'ils aient signé la minute du jugement avant sa lecture.

Si la minute n'a pas été signée par les membres empêchés et que leur présence à l'audience suivante n'est plus possible, la cause sera plaidée à nouveau.

ART. 108. — Les jugements prononcés par les tribunaux cantonaux seront motivés d'une manière sommaire mais suffisante. Le jugement, une fois rédigé, sera signé par le président et le greffier.

ART. 109. — Le greffier, après le prononcé du jugement, en mentionnera la date et l'objet sur le rôle général destiné à l'enregistrement des affaires civiles (modèle n° 13).

ART. 110. — La partie qui succombera sera condamnée aux frais. Les frais pourront, toutefois, être en partie à la charge du demandeur et en partie à la charge du défendeur suivant les circonstances de la cause.

Le montant des frais sera énoncé dans le jugement ou figurera sur un état que le greffier soumettra au président pour être approuvé ; l'état ainsi fait sera considéré comme formant partie du jugement.

ART. 111. — Le désistement à un jugement emporte la renonciation au droit constaté par ce jugement au profit de celui qui a déclaré se désister.

11 juin.

ART. 101. — Le demandeur en faux peut renoncer à sa demande, auquel cas la pièce arguée de faux sera considérée comme sincère.

ART. 102. — Le tribunal pourra en cas où il reconnaitrait que l'affaire n'est pas en état d'être jugée, ordonner la preuve de la cause, soit d'office, soit sur la demande des parties.

CHAPITRE IV.

Des Jugements et des Voies ouvertes pour les attaquer.

SECTION I.—**Des jugements.**

ART. 103. — La délibération sera secrète.

Il n'est permis à aucun des membres de divulguer ce qui s'est passé dans les délibérés de quelque manière que ce soit.

ART. 104. — Les jugements seront rendus à l'unanimité ou à la majorité des voix ; en cas de partage, le membre le moins âgé sera tenu de se réunir à l'une des deux autres opinions.

ART. 105. — Les jugements seront prononcés immédiatement après les plaidoiries ou au plus tard à huitaine, quand il en aura été besoin.

ART. 106. — Le tribunal ne pourra recevoir des pièces ni entendre une partie ou son mandataire dans ses explications sans appeler l'autre partie contradictoirement.

la partie qui les aurait attaqués, à une amende ne dépassant pas P.T. 300 qu'il pourra allouer, en tout ou en partie, à la partie adverse, à titre d'indemnité. 11 Juin.

§ II.—*De l'inscription en faux.*

ART. 96.—Si, incidemment à une demande en instance, l'une des parties prétendra qu'un acte ou un document est falsifié, le tribunal suspendra l'affaire principale et chargera cette partie de produire ces moyens de faux séance tenante ou à une audience à laquelle l'affaire sera renvoyée. Le tribunal appréciera ces moyens qu'il admettra ou rejettera.

ART. 97.—En cas d'admission des moyens de faux, le tribunal en ordonnera la preuve et fixera une audience pour l'enquête si elle n'a pas lieu séance tenante.

Il pourra, le cas échéant, recourir à une expertise.

ART. 98.—Si le demandeur en faux ne produit pas ses moyens de faux dans le délai fixé, le tribunal pourra le déclarer déchu de son action en faux.

ART. 99. — Si, l'enquête faite, le tribunal prononce la déchéance ou le rejet de la demande en faux, il condamnera le demandeur en faux à une amende n'excédant pas P.T. 1.000. Il pourra adjuger tout ou partie de cette amende au défen deur en faux à titre de dommages-intérêts.

ART. 100. — Si le tribunal déclare la fausseté de la pièce arguée de faux, le président en ordonnera la saisie et l'envoi au parquet.

11 juin.

président et le greffier. La pièce sera en dépôt au tribunal jusqu'à l'achèvement de l'enquête.

ART. 90. — Les seules pièces de comparaison qui seront admises sont :

1° Les signatures ou cachets apposés à des actes authentiques ;

2° Les écritures, signatures, cachets ou empreintes de doigts apposés ou reconnus devant le tribunal ;

3° La partie de l'acte à vérifier qui serait reconnue par la partie ;

4° Un corps d'écriture écrit par la partie sous la dictée du tribunal.

ART. 91. — Les pièces de comparaison seront signées et parafées par le président et le greffier.

ART. 92. — Aucune nouvelle pièce de comparaison ne peut être admise sans l'autorisation du tribunal.

ART. 93.—S'il y a lieu de prendre communication de documents en dépôt dans une administration gouvernementale, le tribunal en informera le Ministre de la Justice qui fera le nécessaire.

ART. 94.—Le président du tribunal ou l'expert apposeront avant l'opération de la comparaison, leurs parafes sur les pièces de comparaison.

ART. 95.—Le tribunal décidera si la signature ou le cachet est dénié, est ou non sincère. Lorsque la sincérité de cette signature ou cachet dénié est établie, le tribunal condamnera

4° Si l'expert est le commis ou le domestique de l'une des parties. 11 juin.

5° S'il est le commensal de l'une des parties.

Art. 85. — La récusation sera jugée d'urgence à la première audience.

Art. 86. — Si l'expert est en retard pour déposer son rapport le tribunal pourra le remplacer par un autre. S'il est un expert régulier, le tribunal pourra, tout en le remplaçant, déposer une plainte contre lui au tribunal devant lequel il est admis.

Art. 87. — Le tribunal ne sera pas lié par l'opinion des experts.

Art. 88. — Lorsque le tribunal se trouvera insuffisamment éclairé par l'opinion de l'expert, il pourra en nommer un autre, sans toutefois pouvoir nommer les experts réguliers plus de deux fois dans la même affaire.

Section V. — **De la vérification des écritures.**

I. — *De la dénégation des écritures.*

Art. 89. — En cas de dénégation de la signature ou du cachet d'un titre sous seing privé, le tribunal procédera à l'enquête en entendant des témoins ou en ordonnant une expertise ou en recourant aux deux moyens cumulativement, suivant le cas. Il sera marqué sur la pièce dont la signature est déniée, la date de la dénégation, qui sera parafée par le

11 juin.

ART. 81. — Le tribunal fixera dans le procès-verbal de nomination le montant de la provision qui devra être déposée à la caisse du tribunal pour le paiement des honoraires de l'expert. Cette provision sera payée soit par la partie qui aurait requis l'expertise, soit par celle qui sera désignée par le tribunal.

Le tribunal pourra ordonner le paiement par avance à l'expert de tout ou partie de ce dépôt, en attendant la taxation de ses honoraires.

ART. 82. — Le tribunal pourra nommer des experts pour donner leur avis verbal à l'audience, sans qu'il soit besoin de rapport, auquel cas l'avis sera mentionné au procès-verbal d'audience.

ART. 83. — Les récusations des experts devront être élevées par une déclaration faite séance tenante à peine de déchéance.

Si la nomination de l'expert a eu lieu en l'absence de l'une des parties, le greffier doit l'en avertir ; si la demande de récusation n'a pas été faite dans un délai de trois jours à partir de cet avertissement, la partie intéressée encourt la même déchéance.

ART. 84. — Un expert peut être récusé pour les motifs suivants :

1° Si l'expert est un parent ou un allié de l'une des parties;

2° S'il existe un différend, soit en justice soit devant les autorités administratives, entre l'expert et le demandeur en récusation ;

3° Si l'expert a un intérêt direct et personnel dans l'affaire ;

personne désignée par les parties d'accord, à l'effet d'exécuter le mandat que nécessite la solution du procès. Dans tous les cas l'assistance du Dallal El-Messaha peut être requise. 11 juin.

ART. 76. — Aucun expert régulier ne peut être nommé que dans les cas de comparaison de cachets et signatures ou de vérification d'écritures.

ART. 77. — Le tribunal spécifiera d'office au procès-verbal le mandat de l'expert et y désignera de même le jour auquel il prêtera serment devant le tribunal ou le président ainsi que le délai dans lequel celui-ci devra présenter son rapport. L'affaire sera renvoyée à l'audience qui suit le jour fixé à ce dépôt.

ART. 78. — Le greffier donnera avis à l'expert lors de sa comparution pour prêter serment du mandat en détail en lui demandant de déposer son rapport dans le délai fixé.

ART. 79. — L'expert procédera en présence des parties ou en leur absence après les avoir citées. Il recevra leurs dires et observations et entendra les témoins dont la déposition lui paraît opportune.

Il est tenu de dresser procès-verbal de tout ce qu'il fait ou ce qui se passe devant lui.

ART. 80. — L'expert fera un rapport dans lequel il consignera le résultat de ses travaux ainsi que son avis, rapport qu'il présentera après lui avoir annexé le procès-verbal, s'il existe, au greffier dans le délai fixé à cet effet.

11 juin

ART. 68. — Le témoin donnera ses nom, prénom, profession ou fonction et domicile et déclarera s'il est parent ou allié, domestique ou employé de l'une des parties.

ART. 69. — Les parties ne peuvent interrompre les témoins.

ART. 70. — Il ne pourra être accordé que par le tribunal la faculté de poser de nouvelles questions après les deux interrogatoires successifs qui précèdent.

ART. 71. — Le président du tribunal, ou directement l'un des membres du tribunal, pourra poser d'office les questions qui lui paraîtront utiles à la découverte de la vérité.

ART. 72. — Le tribunal pourra contester la position des questions et l'exposition des réponses entre parties qui seraient impertinentes.

ART. 73. — Ceux qui n'auront pas encore 14 ans seront entendus à titre de renseignement.

ART. 74. — Les personnes qui n'ont pas l'usage de la parole peuvent donner leur témoignage, s'il leur est possible de se faire comprendre, par écrit ou par signe.

SECTION IV. — **Des visites des lieux et des expertises.**

ART. 75. — Dans les contestations immobilières ainsi que dans les questions d'agriculture et celles qui s'y rattachent, le tribunal se transportera lui-même sur les lieux ou commettra l'un de ses membres ou, enfin, nommera toute autre

La même amende sera prononcée contre le témoin qui, ayant comparu, refuse de témoigner.

11 juin.

ART. 63. — Si le témoin qui a été condamné conformément à l'article précédent se présente et fait valoir des motifs fondés d'excuses, il sera relevé de la peine.

ART. 64. — Nul témoin n'est récusable ni reprochable, même s'il est parent ou allié de l'une des parties, à l'exception de celui qui est incapable de discernement, soit à cause de son extrême vieillesse, soit à cause de son extrême jeunesse, soit à cause d'un état de maladie physique ou mental, soit pour toute autre cause analogue. Le tribunal appréciera la portée du témoignage selon sa conviction et en tenant compte des circonstances de l'affaire.

ART. 65. — Les parties peuvent amener leurs témoins avec eux à l'audience.

L'Omdeh doit, à la requête de la partie intéressée, ordonner aux témoins de se rendre au tribunal au jour fixé pour l'audience. Le témoin qui refuse sera cité.

ART. 66. — Le tribunal entendra les témoins séparément. Un membre du tribunal ou d'un autre tribunal peut être commis à l'effet d'entendre un témoin dûment empêché de comparaître.

ART. 67. — Tout témoin âgé de plus de 14 ans doit, avant d'être interrogé, prêter serment de dire la vérité. Le serment se fera conformément aux prescriptions de l'art. 52.

11 juin

Art. 56. — Le refus de prêter serment sera considéré comme un aveu.

Art. 57. — Lorsque le tribunal aura arrêté la formule du serment, il fixera un jour pour la prestation si elle n'a pas lieu séance tenante. Le serment prêté doit être constaté in extenso au procès-verbal d'audience.

Section III. — **Du témoignage.**

Art. 58. — La partie invoquant la preuve testimoniale est tenue d'indiquer à l'audience les faits à prouver. Le tribunal doit lui demander les nom et domicile de tous ses témoins.

Art. 59. — Aucun autre témoin en dehors de ceux déjà désignés ne peut être entendu, sauf toutefois si, sur les suggestions de l'instruction, le tribunal l'ordonne d'office.

Art. 60. — Le tribunal pourra refuser la preuve des faits qu'il jugera non pertinents ou inadmissibles.

Art. 61. — La faculté accordée à l'une des parties de prouver un fait par témoins, emporte toujours le droit pour la partie adverse de faire entendre des témoins pour établir la fausseté du même fait.

Art. 62. — Le témoin qui, régulièrement cité, ne comparaît pas, pourra être condamné à une amende n'excédant pas P.T. 25 et sera réassigné.

Si le témoin ne comparaît pas sur la réassignation, le tribunal pourra ordonner qu'il soit amené même par la force.

ART. 49. — La demande en délation du serment sera rejetée si elle porte sur un fait non pertinent. 11 juin.

ART. 50. — La partie qui déférera le serment ne pourra plus, après la prestation, invoquer d'autres moyens de preuves.

ART. 51. — La partie à laquelle le serment est déféré pourra le référer à la partie adverse.

ART. 52. — La partie à laquelle le serment est déféré peut, si elle le demande, le prêter dans les formes réglées par ses croyances religieuses. Le tribunal peut, sur la demande de la partie, imposer telle ou telle formule sauf celle d'une répudiation conditionnelle (Talaq.)

Dans les autres cas le serment se prêtera par les mots «Oui ou non, je le jure par Dieu», en répétant ensuite la formule.

ART. 53. — Si la partie à laquelle le serment est déféré est malade ou dûment empêchée, le tribunal pourra commettre l'un de ses membres pour recevoir sa prestation.

ART. 54. — Si cette partie a sa résidence dans la circonscription d'un autre tribunal cantonal, le membre commis sera l'un de ceux appartenant à ce dernier tribunal.

La prestation pourra être exigée devant ce tribunal lui-même.

ART. 55. — Le serment ne peut être prêté par mandataire.

11 juin.

Les questions seront posées par le président.

Les questions ainsi que les réponses seront consignées au procès-verbal d'audience.

Art. 43. — En cas d'empêchement de la partie de se rendre en personne à l'audience, il pourra être délégué un membre du tribunal qui se transportera pour dresser procès-verbal des réponses en présence du greffier.

Le procès-verbal de l'interrogatoire sera signé du membre, du greffier et de la partie interrogée.

Art. 44. — Si la partie à interroger demeure dans le ressort d'un autre tribunal, ce tribunal pourra être commis pour procéder à l'interrogatoire.

Art. 45. — Les réponses pourront avoir lieu en présence de celui qui a demandé l'interrogatoire et sans qu'il puisse prendre la parole dans le cours de cet interrogatoire.

Art. 46. — Si la partie refuse de répondre le tribunal appréciera discrétionnairement ce refus.

Section II. — **Du serment.**

Art. 47. — La partie qui déférera le serment décisoire devra en proposer la formule en termes clairs et précis ; le tribunal pourra, le cas échéant, modifier cette formule.

Art. 48. — Le mandataire ne pourra ni déférer le serment décisoire, ni le référer sans mandat spécial pour cet objet.

ART. 38. — L'action en nullité d'une assignation n'est pas recevable si la partie assignée a comparu sur cette assignation. 11 juin.

ART. 39. — Les demandes incidentes introduites par le demandeur ainsi que les demandes reconventionnelles du défendeur seront jugées séance tenante ou jointes à la demande principale et jugées en même temps que le fond.

ART. 40. — Les demandes incidentes et reconventionnelles peuvent être déférées au tribunal par conclusion prise à l'audience ou sous la forme d'une demande principale.

ART. 41. — Les tiers auxquels le jugement à prononcer pourrait préjudicier, pourront intervenir dans une instance engagée, à tout moment, avant le prononcé du jugement, par conclusion prise à l'audience ou par assignation préalable des parties.

Toutefois, l'intervention d'une tierce personne ne pourra entraîner de retard pour le jugement de l'affaire principale.

La demande d'intervention de cette tierce personne sera jugée, soit à l'audience à laquelle elle est présentée, soit en même temps que la demande principale.

CHAPITRE III.

De la Procédure en matière de preuves.

SECTION I. — De l'interrogation des parties.

ART. 42. — Les parties ont le droit de se faire interroger réciproquement sur les faits relatifs à l'affaire en instance. Le tribunal pourra accepter ou rejeter les questions posées par les parties.

11 juin.

Le jugement ne sera prononcé qu'à la fin de l'audience et après avoir fait de nouveau l'appel de la partie défaillante.

Si cette partie comparait avant la levée de l'audience, l'affaire sera réexaminée.

Art. 33. — Si l'un des défendeurs ne comparait pas à la première audience, l'affaire sera renvoyée à l'audience suivante et la partie en défaut sera réassignée. Si à cette deuxième audience elle ne comparaît pas l'affaire ne sera pas, renvoyée de nouveau et le jugement rendu sera considéré comme contradictoire.

Il en sera de même dans le cas où l'une des parties ferait défaut après avoir comparu une première fois.

Art. 34. — Si le défendeur ne comparaît pas, le tribunal, suivant les conclusions du défendeur, statuera sur le fond, annulera la procédure ou rayera l'affaire.

Art. 35. — Si les deux parties font défaut, le tribunal ordonnera d'office la radiation de l'affaire.

Section III. — **Des exceptions et des demandes incidentes et reconventionnelles.**

Art. 36. — Le tribunal statuera sur les exceptions soulevées, soit séance tenante, soit lorsqu'il statuera sur le fond.

Les exceptions qui peuvent être proposées sont le déclinatoire pour incompétence, la demande d'un délai pour appeler en cause un garant, la demande de renvoi devant un autre tribunal saisi d'une demande connexe.

Art. 37. — Toute exception qui n'est pas proposée au commencement des plaidoiries et avant toute conclusion sur le fond, sera rejetée par le tribunal comme non avenue.

ART. 29. — Les affaires seront examinées suivant l'ordre d'inscription au rôle. Les affaires urgentes seront examinées les premières. 11 juin.

Les affaires provenant d'audiences antérieures seront examinées avant les affaires nouvelles.

ART. 30. — Le tribunal cantonal doit tenter la conciliation entre les parties à la première audience à laquelle elles comparaissent.

Si la conciliation a lieu, elle sera constatée par un procès-verbal qui sera signé ou cacheté par les parties, le président et le greffier.

Dans le cas où la conciliation est constatée dans un acte présenté par les parties, le dit acte sera homologué par le tribunal.

Le procès-verbal ou l'acte homologué seront considérés comme jugements définitifs exécutoires.

A défaut de conciliation le tribunal statuera sur l'affaire si elle est de sa compétence.

Si, au contraire, l'affaire est de la compétence du juge sommaire, le tribunal la déférera à la plus prochaine audience tenue par celui-ci. Toute cette procédure doit être consignée dans la feuille d'audience.

ART. 31. — Le demandeur prend la parole le premier ; le défendeur exposera ensuite sa défense. Le demandeur pourra répondre et le défendeur aura la parole le dernier.

Les parties ne pourront être interrompues.

ART. 32. — Si l'une des parties, dûment assignée, fait défaut et que la partie présente conclut au jugement par défaut, le tribunal statuera sur les pièces produites et après avoir entendu les témoins présents.

11 juin.

procès-verbal qu'il communiquera au parquet du tribunal de justice sommaire.

ART. 25. — Le tribunal est tenu de dresser un procès-verbal de la procédure auquel devra être apposée la signature du président et du greffier.

SECTION II. — **De la Comparution des Parties.**

ART. 26. — Les personnes sont tenues de comparaître en personne devant le tribunal cantonal.

Elles peuvent se faire représenter par leurs parents, conjoints ou employés particuliers.

Les dames du Harem qui n'ont ni parents ni conjoints ni employés sont libres de se faire représenter par qui elles veulent.

Le mandat peut être authentique ou sous seing privé et homologué par l'Omdeh. Il peut se faire verbalement à l'audience.

ART. 27. — Dans tous les cas le tribunal pourra ordonner la comparution des parties en personne s'il estime cette mesure nécessaire pour dégager la vérité.

ART. 28. — Si la partie ne peut pas comparaître en personne par suite d'un empêchement grave ou parce qu'elle est une dame du Harem ou enfin pour cause de maladie, le tribunal pourra se transporter lui-même ou commettre l'un de ses membres à l'effet d'entendre ses dires.

Le tribunal, de même que le membre commis, auront la faculté, si besoin en est, de se faire accompagner de la partie adverse.

Si la comparution des parties est spontanée conformément à l'art. 12, le tribunal ordonnera l'inscription au rôle et examinera l'affaire à l'instar des autres. 11 juin.

CHAPITRE II.

Des Procédures devant le tribunal.

SECTION I. — De la Police de l'audience.

ART. 21. — Les audiences seront publiques, sauf si l'intérêt des bonnes mœurs ou de l'ordre public justifie l'huis clos.

ART. 22. — La police de l'audience appartiendra au président qui pourra ramener au sujet plaidé le plaideur qui s'en écarte et expulser ceux qui troubleront l'ordre.

Le tribunal prononcera, le cas échéant, l'une des deux pénalités prévues à l'art. 16 de la loi sur la justice cantonale. Le jugement sera immédiatement exécutoire.

ART. 23. — En cas de crime ou de délit commis à l'audience, le président en fera dresser un procès-verbal qu'il signera en même temps que le greffier et expédiera ensuite à l'Omdeh pour la suite que de droit.

Si l'arrestation d'un prévenu devient nécessaire, le président l'ordonnera et enverra ce prévenu à l'omdeh en même temps que le procès-verbal tel qu'il a été dit au paragraphe précédent.

ART. 24. — S'il est établi qu'une personne a commis le délit de faux témoignage, le président en fera dresser un

11 juin.

ART. 17. — Le tribunal cantonal ne sera pas compétent quand il s'agit de demandes dont la valeur n'est pas susceptible de détermination.

ART. 18. — Si, au cours de l'instance, le tribunal cantonal est saisi d'une demande incidente dont le montant dépasse le taux de sa compétence, il se déclarera incompétent, s'il en est requis par les parties et que la demande incidente influe sur la cause principale.

SECTION IV. — **De la détermination de la valeur de la cause et de l'inscription au rôle.**

ART. 19. — La valeur des causes sera déterminée par le montant de la demande, sans les accessoires. Quand la demande a plusieurs chefs provenant du même titre, la détermination de la valeur de la cause sera faite sur le total de ces chefs cumulés ;

Dans les contestations relatives aux créances, la valeur de la demande sera celle de l'obligation entière ;

Dans les contestations relatives aux biens mobiliers ou immobiliers, la valeur de la demande sera celle des biens litigieux ;

Dans les contestations relatives au bail, la valeur de la demande est déterminée en additionnant les loyers pour toute la durée du bail ;

Si la demande a pour objet une servitude prédiale, l'évaluation se fait d'après la valeur du fonds servant.

ART. 20. — Le greffier inscrira les affaires sur le rôle général d'après l'ordre de réception.

ART. 13. — L'instance est portée devant le tribunal par assignation ou par la comparution des parties. 11 juin

ART. 14. — Dans la fixation du délai de l'assignation, il sera tenu compte du temps nécessaire pour faire parvenir l'assignation au défendeur et pour la comparution de ce dernier. En aucun cas, ce délai ne pourra être inférieur à trois jours.

Sur l'ordre du président du tribunal cantonal ou du juge sommaire, l'assignation pourra être faite à un délai plus court, d'heure à heure.

SECTION III. — **De la compétence.**

ART. 15. — Le défendeur sera assigné devant le tribunal dans la circonscription duquel il est domicilié.

Le domicile est au village où l'on est censé résider habituellement, qu'on y habite effectivement ou non.

Dans les actions immobilières, y compris celles relatives aux sakiehs, l'assignation du défendeur sera faite devant le tribunal dans la circonscription duquel se trouve situé l'immeuble.

ART. 16. — Dans le cas où un tribunal estimera qu'il est incompétent à raison du domicile ou de la résidence du défendeur ou ratione materiæ, il ne statuera pas et renverra les pièces au tribunal compétent en fixant le jour et l'heure auxquels les parties devront comparaitre devant ce tribunal. L'avis verbal fait à l'audience suffit.

Si l'une des parties fait défaut, le greffier lui lancera une citation par l'intermédiaire de l'Omdeh ou du Cheikh de son village.

11 juin.

Si la partie à assigner ou un de ses parents ou domestiques se présente au village avant le jour de l'audience, le Cheikh lui remettra la copie contre un reçu spécial.

Le reçu ou la copie non remise au destinataire seront envoyés au tribunal cantonal de manière à y parvenir au plus tard le jour même de l'audience au matin.

Art. 7. — Celui qui sera chargé d'une signification devra la faire le jour même ou, tout au plus tard, le lendemain de la réquisition.

Art. 8. — L'Omdeh disposera d'un certain nombre des modèles visés à l'article 4 et est tenu de recevoir les demandes des intéressés et de faire les assignations dont l'original doit être envoyé au tribunal avant le jour de l'audience.

Art. 9. — Dans les délais fixés par ce Règlement ne sont pas compris le jour de l'assignation ni celui de la comparution.

Art. 10. — Si le dernier jour du délai est un jour férié dans lequel le tribunal aura été fermé, le délai sera prorogé au premier jour de réouverture.

Art. 11. — Aucun acte ne pourra être signifié avant le lever ni après le coucher du soleil.

Section II. — **Des actes d'instance.**

Art. 12. — Les parties peuvent comparaître spontanément sans citation préalable.

5° Le tribunal devant lequel les parties sont assignées ; 11 juin.

6° La date de l'audience ;

7° Les moyens et documents à l'appui de la demande, d'une façon sommaire ;

8° L'objet de la demande ;

9° Le nom de la personne à qui la copie a été remise de fait ;

10° La signature de cette dernière personne (signature, cachet ou empreinte du doigt).

Art. 3. — Les assignations et significations seront rédigées en original et en autant de copies qu'il y a de personnes à assigner. Une seule copie suffira s'il s'agit de plusieurs personnes parentes et habitant en commun.

Art. 4. — L'assignation ou signification sera rédigée, sur le modèle qu'arrêtera le Ministère de la Justice, par le demandeur lui-même, ou sur sa dictée par l'agent chargé de la signification.

Art. 5. — L'Omdeh fera comparaître devant lui la partie à assigner et lui remettra l'assignation. Cette tâche pourra être faite par le Cheikh El-Balad.

L'un et l'autre peuvent charger le Cheikh El-Ghaffar ou son wékil de la remise de l'assignation.

Art. 6. — En cas d'absence du village de la partie à assigner et à défaut de parents ou domestiques résidant avec elle et pouvant la remplacer pour recevoir la copie, celle-ci sera remise à son Cheikh, de tout quoi il sera pris acte dans l'assignation. Celui qui reçoit la copie est tenu de viser l'original.

11 jui .

RÈGLEMENT

DE

PROCÉDURE ET D'EXÉCUTION EN MATIÈRE CIVILE ET CONTRAVENTIONNELLE DEVANT LES TRIBUNAUX CANTONAUX

TITRE I.

De la Procédure en matière civile.

CHAPITRE I.

Des Significations et Assignations.

SECTION I. — **Règles générales.**

ART. 1. — Les significations et assignations entre parties devant les tribunaux cantonaux seront faites par les Omdehs, les Cheikhs et les huissiers.

ART. 2. — L'assignation ou signification contient :

1° La date — soit l'année, le mois, le jour et l'heure où elle est faite ;

2° Les nom, prénom et fonction de l'agent chargé de la signification. Dans le cas où c'est un huissier, l'acte contiendra le nom du Cheikh El-Balad qui l'a accompagné lors de la signification ;

3° Les nom, prénom, profession et domicile de la personne à la requête de laquelle la signification est faite ;

4° Les nom, prénom, profession et domicile de la personne à laquelle la signification est faite ;

Règlement de Procédure et d'Exécution en matière civile et contraventionnelle devant les Tribunaux Cantonaux et l'arrêté relatif à sa mise en vigueur à titre provisoire (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'article 24 de la Loi n° 11 de 1912, instituant la Justice Cantonale ; 11 juin.

Vu la Décision du Conseil des Ministres, en date du 22 Goumada El Sanieh 1330 (8 juin 1912), approuvant la mise en vigueur, à titre provisoire, du Règlement de Procédure et d'Exécution, en matière civile et contraventionnelle, devant les Tribunaux Cantonaux ;

ARRÊTE :

Le Règlement de Procédure et d'Exécution, en matière civile et contraventionnelle, devant les Tribunaux Cantonaux, annexé au présent arrêté, entrera en vigueur à titre provisoire.

Fait le 25 Goumada El Sanieh 1330 (11 juin 1912).

Le Ministre de la Justice.
HUSSEIN RUCHDI

(*Traduction.*)

(*) Journ. Off. 15 juin, supplément.

Arrêté comportant le rattachement du Service du Poinçonnement à la Direction Générale des Arpentages et l'institution d'un service des poids et mesures relevant de la dite Direction (*).

LE MINISTRE DES FINANCES,

6 juin.

Vu le Décret du 14 juin 1881, modifié par le Décret du 30 août 1897 ;

Vu le Décret du 28 avril 1891 ;

ARRÊTE :

1° Le Service du Poinçonnement est rattaché à la Direction Générale des Arpentages.

2° Un service des poids et mesures est institué sous la direction du Directeur Général du Service des Arpentages.

3° Le Directeur Général du Service des Arpentages est chargé de l'exécution du présent arrêté qui entrera en vigueur immédiatement après sa promulgation aux Journaux Officiels.

Le 6 juin 1912.

Le Ministre des Finances,
(Signé) : AHMED HILMY.

(*) Journ. Offi. 15 juin, page 1395.

14 mai.

2° Que le Ministère des Finances, d'accord avec l'Administration de l'Hygiène Publique, arrêtera la composition des dites Commissions Médicales, en réglementera le fonctionnement, leur donnera des instructions sur le degré d'aptitude physique à exiger des candidats au service du Gouvernement et pourra adopter telle disposition de procédure dont l'opportunité aura été constatée par la pratique;

3° Qu'il fixera le montant des indemnités à allouer aux experts qui seraient consultés par ces Commissions.

En outre, le Comité des Finances a signalé au Conseil des Ministres que lors de l'examen de cette question par une Commission Spéciale, composée de délégués du Ministère des Finances et de l'Administration de l'Hygiène Publique, cette Commission a émis l'avis que le degré de vision actuellement exigé des candidats au service de l'Etat étant le minimum absolu que de l'avis des autorités médicales ces candidats doivent posséder, les Commissions Médicales ne pourront plus admettre qu'un degré inférieur de vision constitue une infirmité légère tombant sous l'application du Parag. 2 de l'Art. 8 du Règlement du 24 juin 1901 sur les conditions d'admission et d'avancement du personnel civil dans les diverses Administrations de l'Etat.

En conséquence, au cas où une Administration désirerait nommer à son service un candidat qui n'aurait pas le degré minimum de vision dont il s'agit, la nomination du dit candidat ne pourra avoir lieu qu'en vertu d'une décision spéciale du Conseil des Ministres.

Le Conseil des Ministres a approuvé cette disposition à la même séance du 14 mai 1912.

---

21 mai.

Kism El Khalifa.

Arab El Yassar	El Emam El Shafeei
El Abbagieh	Ein El Seirah
Khartet El Danass	El Kharta El Gedeida
Sidi Abou El Wafa	El Hattaba
Sidi Akaba	Bab El Wazir
El Emam El Leissi	Arab Koreish.

2. — Toute contravention aux dispositions de l'article précédent sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 25.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 21 mai 1912 (4 Gamad-Akher 1330).

IBRAHIM NAGUIB.

DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ DE L'ÉTAT.

Décision du Conseil des Ministres comportant l'institution au Caire et à Alexandrie des Commissions Médicales pour l'examen des candidats à des emplois au Gouvernement Égyptien.

En vue de réglementer les Commissions Médicales qui existent actuellement en Egypte, le Conseil des Ministres, sur la proposition du Ministère des Finances et l'avis conforme du Comité des Finances, a décidé dans sa séance du 14 mai 1912:

1° Que des Commissions Médicales seront instituées au Caire et à Alexandrie pour l'examen des candidats à des emplois au Gouvernement Egyptien et des fonctionnaires, employés et autres personnes qui leur seront déférés pour subir un examen médical;

*) Journ. Off. 10 juin, page 1346.

Village El Abbassieh Abdel Nebi : 21 mai.

Ezbet Abdel Nebi, excepté les deux rues de Kobri El Kobba et d'Amin Pacha Fikri.

Village El Abbassieh El Manchiet el Sadr :

Ezbet El Sadr.

Village El Abbassieh El Baharieh :

Rue Souk El Abbassieh El Baharieh
Rue El Abbassieh El Baharieh
Haret Khalf el Souk
» Shehata effendi Youssef
» El Rakib
» El Touni
Haret El Fahl
Atfet Hechmat
Haret El Fatatri
» El Wast
» El Fourn
» Abou Zeit-Harr.

Village El Abbassieh El Gharbieh :

Haret Fahmi
Rue Ali effendi Taher
Haret El Morabba'
» Saafan
» Ali Salem
Haret Assem
» Akef
» Khallaf
» Hamed
» Al Saati.

Village El Abbassieh El Keblieh :

Rue El Karacol
» Wali El Ahd
» El Maghrabi
» Nassrat
» El Samah
» Fahmi
» Aakef
» Mohammed Bey Rifaat
» Abdel Rahim el Demerdache
» Hamed
Haret Mouafi
» Shaker Pacha
» El Tawashi
Haret Wabour El Tahin
» El Komi
» Saad Khamis
» Madani
» Ebeid
» Abou Alieh
» Abou El Enein
» El Souefi
» El Aghawat
» Bakir
» Om El Labab
» Mohammed Abdallah.

21 mai.

Ces localités sont:

Kism El Waili.

Village Zeitoun:

El-Adli	Ezbet Deifa
El-Zeitoun, excepté la rue Selim El Awal	Kobri El Kobba
Ezbet Shafa	Kobbet El Balad
» El Meida	El Hammamat.

Village El Matarieh:

El Matarieh	El Helmieh
Kharget El Matarieh	Ein Shams
Ezbet Philippine	Tall El Hosn.

Village El Abbassieh El Keblieh:

Haret Wasta El Wailieh	Sharia Geneinet El Kawader
Haret El Geneina	Sharia El Wailieh El Soghra

et les ruelles voisines qui n'ont pas de nom.

Village El Abbassieh El Charkieh:

Sharia Abou Khoza
et les ruelles voisines qui n'ont pas de nom.

Village El Abbassieh El Mohammadi:

Ezbet Arab El Mohammadi	Ezbet El Mohammadi.

Village El Abbassieh El Soudanieh:

Ezbet El Soudanieh.

Village El Abbassieh El Bosta:

Ezbet El Bosta.

Village El Abbassieh El Zaher:

Sharia El Nozha	Sharia El Shorafa

ART. 95. — Le pourvoi devra être formé dans les dix jours de la notification faite à l'employé en forme administrative. 22 mai

Il le sera par lettre adressée au Président de la Commission Municipale qui en donnera récépissé. Il pourra être accompagné ou suivi du mémoire justificatif.

Alexandrie, le 22 mai 1912.

Le Président de la Commission Municipale,
M. IBADI.

ARRÊTÉ.

Éclairage de diverses localités de la ville du Caire (*).

LE GOUVERNEUR DU CAIRE,

ARRÊTE :

1. — Les habitants des localités suivantes sont obligés de suspendre une lanterne à chacune des portes de leurs maisons et magasins. Ces lanternes devront être allumées tous les soirs depuis le coucher du soleil jusqu'à l'aube, excepté pendant la période lunaire, c'est-à-dire entre le 12 et le 18 du mois, suivant le calendrier arabe. 21 mai

L'Autorité Locale pourra autoriser l'emploi d'une seule lanterne pour deux, trois et jusqu'à quatre maisons ou magasins contigus à la suite d'accord entre les habitants constaté par écrit.

(*) Journ. Off. 10 juin, page 1345.

22 mai.

Elle pourra aussi, suivant les circonstances, être prononcée contre l'employé qui a encouru une condamnation pour crime ou délit.

En dehors de ces cas il n'y a pas lieu à perte totale des droits au fonds de prévoyance ou de retraite.

Art. 92. — Les peines ci-dessus seront prononcées par un Conseil composé du Président de la Commission Municipale, Président, du Chef du Parquet Indigène, du Directeur Général des Douanes et de deux membres de la Délégation désignés par la Commission Municipale comme membres.

En cas d'absence ou d'empêchement du Président ou d'un des membres de droit de ce Conseil, le Ministre de l'Intérieur désignera parmi les membres de la Commission Municipale celui qui devra remplacer le Président ou le membre.

En cas d'absence ou d'empêchement d'un des membres de la Délégation faisant partie du Conseil de discipline, la Commission Municipale désignera pour le remplacer un autre membre de la Délégation.

Le Chef de l'Administration pourra infliger la peine de l'avertissement ou de la retenue de traitement jusqu'à 15 jours.

L'employé sera invité à fournir les explications qu'il croira utiles écrites ou orales.

Art. 93. — Les employés pourront se pourvoir en appel contre toute décision du Conseil disciplinaire. Ce droit appartiendra également au chef de l'Administration.

A défaut d'appel de l'employé ou du chef de l'Administration dans le délai prévu ci-dessous, le dossier disciplinaire sera envoyé au Ministre de l'Intérieur qui, dans un délai de deux mois, pourra ordonner que l'affaire soit déférée devant le Conseil d'Appel.

Dans le cas de privation totale ou partielle des droits au fonds de prévoyance ou de retraite, le Conseil d'Appel sera toujours saisi.

Art. 94. —Le Conseil spécial du Ministère de l'Intérieur constituera le Conseil d'appel ci-dessus prévu.

Arrêté modifiant le Conseil de Discipline à la Municipalité d'Alexandrie (*).

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE D'ALEXANDRIE.

22 mai.

Vu la délibération de la Commission en date du 20 mai 1912 et après adhésion préalable de S.E. le Ministre de l'Intérieur;

Vu le règlement intérieur de la Municipalité du 12 juin 1905;

ARRÊTE:

ARTICLE UNIQUE.

Les articles 91, 92, 93, 94 et 95 du chapitre 4 du dit règlement sont abrogés et remplacés par les articles qui suivent:

ART. 91. — Les peines disciplinaires sont l'avertissement, la retenue d'appointements jusqu'à 15 jours, la suspension, la descente d'emploi et révocation avec ou sans perte des droits au fonds de prévoyance ou de retraite.

La suspension ne pourra dépasser trois mois et comportera la privation du traitement.

La perte partielle des droits au fonds de prévoyance ou de retraite ne pourra jamais dépasser la moitié des droits du fonds de prévoyance ou de retraite auxquels l'employé a droit.

La perte totale des droits au fonds de prévoyance ou de retraite pourra être prononcée si l'employé a été révoqué pour concussion ou détournement, ou pour avoir, par des fausses déclarations ou autres agissements, causé un dommage aux fonds municipaux ou au trésor.

(*) Journ. Off. 27 mai, page 1222.

Circulaire N° 34. 17 22 du 25 mai 1912 concernant les congés ordinaires à l'étranger (*).

25 mai.

En vertu de la décision du Conseil des Ministres en date du 20 mars 1911, qui a fait l'objet du paragraphe 9 des Instructions Financières du 1[er] juillet 1911, n° 4, le fonctionnaire ou l'employé qui compte quinze ans de service peut obtenir, au cours de chaque année, un congé ordinaire à traitement entier de deux mois et demi avec cumul, si ce congé doit être passé à l'étranger.

Comme certains fonctionnaires et employés entrent au service du Gouvernement à un âge déjà avancé, le Conseil des Ministres a décidé, à la date du 21 mars 1912, de faire bénéficier de la décision susmentionnée ceux de ces fonctionnaires et employés qui sont âgés de 45 ans au moins, même s'ils ne comptent pas 15 années de service.

Le Ministère des Finances a fixé au 1[er] janvier 1914, la date à partir de laquelle cette dernière décision entre en vigueur.

Le Ministre des Finances,
A. HILMY.

(*) Journ. Off. 27 mai, page 1221.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 15.

Suppression de la liste des Koms et Tells antiques le Kom Matboul situé au District de Kafr el Cheikh (Gharbieh) (*).

19 mai.

Vu l'Arrêté n° 43 rendu par le Ministère des Travaux Publics à la date du 7 décembre 1909 et la lettre n° 73 du Service des Antiquités en date du 9 mai 1912;

ARRÊTE :

Sera supprimé de la liste des Koms et Tells, annexée à l'arrêté n° 43 précité, pour cause de sa disparition, le Kom Matboul, situé au District de Kafr El-Cheikh, Moudirieh de Gharbieh, et ce en raison de l'uniformité existant aujourd'hui entre le terrain du dit Kom et le terrain agricole avoisinant.

Le Caire, le 2 Gamad-Tani 1330 (19 mai 1912).

Le Ministre des Travaux Publics,
(Cacheté) : Ismaïl Sirry.

(*) Journ. Off. 22 mai, page 1182.

ARRÊTÉ.

Application du règlement sur les maisons de tolérance au Bandar de Beba (*).

LE MOUDIR DE BÉNI-SOUEF.

14 mai.

Vu le Règlement du Ministère de l'Intérieur en date du 16 novembre 1906 sur les maisons de tolérance;

Vu l'Arrêté de la Moudirieh du 2 juillet 1907;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial en date du 12 décembre 1911 :

ARRÊTE :

1. — Le Règlement sur les maisons de tolérance sera applicable au Bandar de Beba.

2. — L'Arrêté du 2 juillet 1907, sus-visé, est rapporté.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur trente jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Béni-Souef, le 14 mai 1912 (27 Gamad-Awel 1330).

HAFEZ MOHAMED.

(*) Journ. Off. 20 mai, page 1158.

ARRÊTÉ.

Lieux de stationnement des voitures publiques au Bandar de Fayoum (*)

LE MOUDIR DE FAYOUM,

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 18 février 1907 sur les voitures publiques au Bandar de Fayoum; **13 mai.**

Vu la délibération de la Commission Locale de Fayoum dans sa séance du 5 février 1912;

ARRÊTE :

	Nombre de voitures
Station dans la rue de Mohamed Bey Gaafar entre la maison de Mohamed Bey Nassar et le Tribunal Indigène	12
Station dans la rue de Mohamed Bey Gaafar entre la maison de Moustafa El Hereichi et Bahr Tanhala...	6
Station dans la rue de Bahr Sennourès El Charki à côté de la barrière de Bahr Sennourès	6
Station dans le Midan de la rue Moustapha Pacha Fahmi...	6
Station dans la rue Adly à côté de Sakiet el Hamam.	4
Station dans la rue de Souk el Talat el Kadim à côté de la propriété El Haddad	6
Station dans la rue de Bahr Aanz à côté de l'Usine Aslan...	4
Station à côté de la gare d'El Cheikh Hassan	4

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Fayoum, le 13 mai 1912 (26 Gamad-Awel 1330).

IBRAHIM HALIM.

(*) Journ. Off. 20 mai, page 1156.

Régence. — Rescrit.

Rescrit adressé à S. E. Mohamed Saïd Pacha, Président du Conseil des Ministres, en date du 28 Gamad-Awel 1330 (15 mai 1912).

15 mai.

Ayant résolu, avec la grâce de Dieu, de partir pour l'Étranger, Nous vous désignons pour exercer la Régence pendant Notre absence et diriger les affaires de Notre Gouvernement au sujet desquelles vous donnerez les ordres qui vous seront dictés par votre sagesse et votre parfaite expérience.

Lorsque Votre Excellence aura décidé de partir également, Hussein Ruchdi pacha, Ministre de la Justice, dirigera pendant votre absence, de concert avec ses Collègues les Ministres, les affaires du Gouvernement avec toute la compétence que Nous leur connaissons, et revêtira de sa signature les décisions qui seront prises.

Nous vous adressons le présent Rescrit pour en prendre connaissance et lui donner la suite qu'il comporte.

ABBAS HILMI

(*Traduction.*)

(*) Journ. Off. 16 mai (numéro supplémentaire).

ARRÊTÉ.

Modification à la liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics à Zagazig ( ).

LE MOUDIR DE CHARKIEH,

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 23 mai 1904, désignant les quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce ;

8 mai.

Considérant que dans le dit arrêté la rue El Gannabia dépendant du Kism Youssef Bey au Bandar de Zagazig a été désignée par erreur, sous le nom de rue El Gabbana ;

ARRÊTE :

1. — Dans la liste des quartiers désignés dans l'arrêté sus-visé au Bandar de Zagazig (Kism Youssef Bey) le nom de la rue « El Gabbana » sera remplacé par celui de rue « El Gannabia ».

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Zagazig, le 21 Gamad-Awel 1330 (8 mai 1912).

HASSAN HASSIB.

(*) Journ. Off. 15 mai, page 1130.

ARRÊTÉ.

Lieu de stationnement des âniers au Bandar de Simbellawen (*).

LE MOUDIR DE DAKAHLIEH,

9 mai.

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 24 mars 1898 portant règlement sur les âniers ;

Vu la délibération du Conseil Provincial en date du 2 septembre 1911 :

ARRÊTE :

1. — La station des âniers au Bandar de Simbellawen, près de la gare, visée dans l'Arrêté de la Moudirieh en date du 24 mars 1898, est ainsi délimitée :

Station dans la parcelle de terrain vague appartenant à l'Administration des Chemins de fer de l'Etat. Cette parcelle est limitée au Nord par une route, au Sud par la barrière de la Compagnie des Chemins de fer du Delta, à l'Est par la rue de la gare et à l'Ouest par des terrains vagues appartenant à l'Administration des Chemins de fer de l'Etat séparés de la parcelle par une barrière en fer.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux *Journaux Officiels*.

Mansourah, le 9 mai 1912 (22 Gamad-Awel 1330).

MOHAMED CHOUCRY.

(*) Journ. Off. 15 mai, page 1130.

ARRÊTÉ.

Quartiers affectés à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics au Bandar de Mallawi (Moudirieh d'Assiout) (*).

LE MOUDIR D'ASSIOUT,

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 21 mai 1904, portant liste des quartiers affectés uniquement à l'habitation des familles et non ouverts au commerce; **9 mai.**

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial émis en sa séance du 2 mai 1912 ;

ARRÊTE :

1. — Est rayée de la liste des quartiers désignés dans l'arrêté sus-visé au Bandar de Mallawi la partie de la rue Darb el Kamh sur laquelle se trouve l'immeuble n° 215.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Assiout, le 9 mai 1912 (22 Gamad-Awel 1330).

IBRAHIM FATHY.

(*) Journ. Off. 15 mai, page 1129.

11 mai.

ART. 2.

La Délégation Municipale sera chargée des attributions du Conseil du Tanzim. L'Ingénieur du Tanzim et l'Inspecteur Sanitaire assisteront aux réunions avec voix consultative. Les propositions de la Délégation seront soumises à la Commission Municipale.

ART. 3.

Le Conseil actuel du Tanzim de la ville de Hélouan est supprimé.

Le Caire, le 11 mai 1912.

Le Ministre de l'Intérieur,
M. SAÏD.

ARRÊTÉ.

Transfert à la Commission Locale Mixte de Hélouan du service du Tanzim de cette ville (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu le Décret du 26 août 1889 sur le Tanzim et les Arrêtés du Ministère des Travaux Publics des 8 septembre 1889 et 5 février 1899; 11 mai.

Vu l'Arrêté des Ministères de l'Intérieur et des Travaux Publics du 18 avril 1912 relatif au transfert au Ministère de l'Intérieur du service du Tanzim dans la ville de Hélouan;

Considérant qu'il existe à Hélouan une Commission Locale Mixte, instituée par la Loi du 27 novembre 1911, nº 21;

ARRÊTE

ARTICLE PREMIER.

A partir du 15 mai 1912, le service du Tanzim de la ville de Hélouan relèvera de la Municipalité de cette ville. Le personnel du service du Tanzim, transféré au Ministère de l'Intérieur en vertu de l'Arrêté du 18 avril 1912, sera placé à la disposition de la Municipalité de Hélouan qui sera chargée de pourvoir à son traitement.

(*) Journ. Off. 15 mai, page 1126.

ARRÊTÉ.

Modification à la liste des quartiers affectés uniquement à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics à Suez(*).

LE GOUVERNEUR DE SUEZ,

2 mai.

Vu l'Article 2 de la Loi n° 1 (9 janvier) 1904, sur les établissements publics;

Vu l'Arrêté du Gouvernorat en date du 2 avril 1904, désignant les rues et ruelles affectées uniquement à l'habitation des familles et non ouvertes au commerce;

ARRÊTE:

1. — Est ajouté à la liste des quartiers affectés uniquement à l'habitation des familles et non ouverts au commerce le quartier dénommé « Kafr Zarb », dépendant du Kism Salis dans la ville de Suez.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

15 Gamad-Awel 1330 (2 mai 1912).

MAHMOUD WAHBI.

(*) Journ. Off. 13 mai, page 1103.

ARRÊTÉ.

Modification à la liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics au Caire (*).

LE GOUVERNEUR DU CAIRE,

25 avril.

Vu l'Arrêté du Gouvernorat du 30 avril 1904, désignant les quartiers uniquement affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce;

ARRÊTE:

1. — Sont rayées de la liste des quartiers affectés uniquement à l'habitation des familles et non ouverts au commerce, désignés dans l'article premier de l'arrêté sus-visé, la place et la partie de rue suivantes:

District d'Abdine.

Midan El Azhar:
La partie de la rue Mansour comprise entre la rue Kawala et le Midan El Azhar.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 25 avril 1912 (8 Gamad-Awel 1330).

IBRAHIM NEGUIB.

(*) Journ. Off. 13 mai, page 1103.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 12.

Suppression des permis de construction de galeries couvertes dans les rues Mohamed Aly et Clot Bey (*)

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

4 mai.

Vu l'Ordre de Service n° 7, promulgué le 31 mai 1886, relatif à la construction, dans la ville du Caire, de galeries couvertes dans les rues y indiquées ;

Vu la décision du Conseil du Tanzim de la Ville du Caire, en date du 13 avril 1912 ;

Sur la proposition de M. le Sous-Secrétaire d'Etat de ce Ministère ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Sont supprimés les permis de construction de galeries couvertes dans les rues Mohamed Aly et Clot Bey et nulle autre galerie ne sera dorénavant élevée dans les dites rues.

ART. 2.

M. l'Inspecteur des Services de la Ville du Caire est chargé de l'exécution du présent arrêté.

Le 17 Gamad-Awel 1330 (4 mai 1912).

Le Ministre des Travaux Publics,
(Cacheté): ISMAÏL SIRRY.

(*Traduction.*)

(*) Journ. Off. 11 mai, page 1078.

Arrêté comportant l'addition du travail de la destruction du ver du coton et de ses œufs à la liste des travaux où les détenus condamnés à la détention ou à l'emprisonnement avec travail pourront être employés (*).

Le Ministre de l'Intérieur,

Vu l'Article 66 du Décret du 19 Chawal 1318 (9 février 1901), portant Règlement des prisons; 5 mai.

Vu l'Arrêté Ministériel du 24 juin 1901, désignant les travaux où les détenus condamnés à la détention ou à l'emprisonnement avec travail pourront être employés;

Vu les dispositions de la Loi n° 13 de 1905, relative aux mesures à prendre contre le ver du coton;

Sur l'avis conforme du Ministère de la Justice;

ARRÊTE:

Article premier.

Le travail suivant sera porté à la liste des travaux désignés dans l'article premier de l'Arrêté du 24 juin 1901:

« La destruction du ver du coton et de ses œufs », opération prévue par la Loi n° 13 de 1905.

Art. 2.

Les personnes qui pourront être employées au travail désigné dans l'article précédent sont celles condamnées à l'emprisonnement avec travail.

Caire, le 5 mai 1912 (18 Gamad-Awel 1330).

(Signé): Mohamed Saïd.

(*) Journ. Off. 11 mai 1912, page 1078.

4 mai.

ART. 11.

Le présent arrêté entrera en vigueur trente jours après sa promulgation au *Journal Officiel*.

Le 4 mai 1912 (17 Gamad-Awel 1330).

M. SAÏD.

Arrêté comportant l'addition du travail de la destruction du ver du coton et de ses œufs à la liste des travaux des condamnés ayant à subir la contrainte par corps (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

5 mai.

Vu les Articles 271 et 272 du Code de l'Instruction Criminelle;

Vu l'Arrêté Ministériel du 18 janvier 1905, désignant les travaux des condamnés ayant à subir la contrainte par corps;

Vu la Loi n° 13 de 1905, relative aux mesures à prendre contre le ver du coton;

Sur l'avis conforme du Ministère de la Justice;

ARRÊTE:

Le travail suivant sera porté à la liste des travaux désignés dans l'article premier de l'Arrêté du 18 janvier 1905 :

« La destruction du ver du coton et de ses œufs », opération prévue par la Loi n° 13 de 1905.

Caire, le 5 mai 1912 (18 Gamad-Awel 1330).

(Signé): MOHAMED SAÏD.

(*) Journ. Off. 11 mai, page 1077.

ART. 7.

4 mai.

La faculté de refuser le permis de chasse aux condamnés dont il est question aux numéros 3 et 4 de l'article 5 cessera cinq ans après l'expiration de la peine.

ART. 8.

Dans les Moudiriehs, la délivrance des permis de chasse aux habitants des bandars et villages est laissée à l'entière discrétion des Moudirs qui peuvent l'accorder ou la refuser selon qu'ils le jugeront convenable.

ART. 9.

Les Gouverneurs et les Moudirs auront le droit de déterminer, par des arrêtés spéciaux, l'époque de l'ouverture et celle de la clôture des chasses dans chaque localité, ainsi que les espèces de gibier qu'il sera défendu de chasser. Ils peuvent également interdire la chasse dans certaines localités ou l'assujettir à certaines conditions spéciales.

ART. 10.

Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie de 20 à 100 piastres d'amende. En cas de récidive, dans l'année, la peine pourra être de l'emprisonnement jusqu'à 7 jours; néanmoins, en cas de chasse sur la propriété d'autrui sans le consentement du propriétaire, la plainte de la partie intéressée sera toujours nécessaire.

La confiscation de l'arme ou de l'engin de chasse sera prononcée par le Juge dans le cas de récidive et dans le cas de l'article 6.

Le délinquant sera condamné en ce cas à les représenter ou à en payer la valeur qui sera fixée par le Juge, sans que cette valeur puisse être inférieure à 100 P.E.

4 mai.

ART. 3.

Le permis de chasse donne à celui qui l'aura obtenu le droit de chasser pendant le jour du lever au coucher du soleil, au tir et au filet.

ART. 4.

Il est défendu de chasser :

(a) Sur la propriété d'autrui sans le consentement du propriétaire ou de ses préposés;
(b) Dans les limites d'une ville, d'un village, d'un kafre, d'une ezbeh, et en général à moins de 250 mètres de distance d'une habitation quelconque ;
(c) Au filet dans les champs d'autrui non dépouillés de leurs fruits ;
(d) Des pigeons ou autres oiseaux domestiques ou tout gibier appartenant à autrui.

ART. 5.

Le permis ne sera pas délivré : 1° aux individus qui n'auraient pas dix-huit ans accomplis ; 2° aux individus condamnés à la perte des droits civiques ; 3° à ceux condamnés pour vagabondage, vol, escroquerie ou abus de confiance, rébellion ou violence envers les agents de l'autorité publique ; 4° à tout condamné placé sous la surveillance de la police.

ART. 6.

Le permis sera retiré à tous ceux qui, l'ayant obtenu, auraient subi une des condamnations prévues à l'article précédent.

ART. 3. 28 avril.

Le Président de la Commission Municipale d'Alexandrie est chargé de l'exécution du présent arrêté.

Le Caire, le 28 avril 1912.

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé) : MOHAMED SAÏD.

Réglement sur la chasse.

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

Vu la délibération de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel Mixte en date du 14 juin 1900, prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889 ; 4 mai.

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Nul ne pourra chasser sans un permis délivré par le Gouverneur ou le Moudir du lieu de sa résidence contre paiement de P.T. 100.

Ce permis sera valable sur tout le territoire égyptien pour la durée d'une année qui commencera à partir du 1er juin de chaque année. Il est personnel et ne peut être cédé à une autre personne.

ART. 2.

Ce permis devra être exhibé à toute réquisition des agents de l'autorité.

(*) Journ. Off. 4 mai, supplément.

15 avril.

2. — La présente disposition entrera en vigueur quinze jours après sa publication au *Journal Officiel*.

Fait à Mit-Gamr, le 15 avril 1912.

Le Président
de la Commission Municipale de Mit-Gamr,
M. SHOUCRI.

- - - - -

ARRÊTÉ.

Discipline à la Municipalité d'Alexandrie.
Arrêté modifiant le paragraphe « L » de l'Article 4 de l'Arrêté du 27 juin 1904 (*)

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

28 avril.

Vu l'Arrêté du 27 juin 1904 portant réorganisation de la Municipalité d'Alexandrie;

ARRÊTE:

ARTICLE PREMIER.

Le paragraphe «L» de l'Article 4 du dit arrêté relatif à la juridiction disciplinaire à l'égard du personnel, est abrogé.

ART. 2.

Comme suite à cette abrogation la Commission Municipale d'Alexandrie introduira dans son règlement intérieur toutes modifications utiles en vue d'une nouvelle organisation de la juridiction disciplinaire.

(*) Journ. Off. 1er mai, page 983.

pour avancer son retour de manière que sa sortie de quarantaine ne soit pas postérieure à la date d'expiration de son congé. Tout retard dans ce cas doit être considéré comme non justifié et entraîne la privation du traitement. **17 mars.**

Toutefois, le Ministère de Finances est disposé à examiner avec bienveillance le cas où la durée de la quarantaine à purger après l'arrivée en Egypte serait de plus de deux jours, ainsi que le cas où le passage sur un bateau aurait été retenu avant l'imposition des mesures quarantenaires en Egypte.

Le Caire, le 17 mars 1911.

Le Ministre des Finances,
J. SABA.

ARRÊTÉ.

Recouvrement des contributions et des taxes municipales à Mit-Ghamr (*).

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE DE MIT-GAMR,

Vu l'Art. 13 de la Loi n° 7 du 19 avril 1911, instituant la Commission Municipale de Mit-Gamr ; **15 avril.**

Vu la décision de la Commission Municipale en date du 25 décembre 1911, approuvée par lettre du Ministère de l'Intérieur n° 44 en date du 8 février 1912 ;

ARRÊTE :

1. — Le recouvrement des contributions et des taxes municipales d'après l'engagement souscrit, sera effectué, au besoin, par la voie administrative, suivant les dispositions du Décret du 25 mars 1880, relatif au recouvrement des impôts et dîmes.

(*) Journ. Off. 29 avril, page 978.

MINISTÈRE DES FINANCES

DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ DE L'ÉTAT

Circulaire N 34. 39 65 concernant les fonctionnaires ou employés qui excèdent leurs congés par suite du manque de place sur les bateaux ou de l'application des mesures quarantenaires (*).

17 mars.

Certaines Administrations ont demandé au Ministère des Finances de leur faire savoir quelle décision il y a lieu de prendre à l'égard des fonctionnaires et employés qui excèdent leurs congés par suite du manque de place sur les bateaux ou de l'application de mesures quarantenaires.

Le Ministère des Finances estime que le fonctionnaire ou l'employé en congé doit prendre toutes les dispositions nécessaires pour rejoindre son poste à l'expiration de son congé. A cet effet, il doit retenir sa place à l'avance sur le bateau qui doit le ramener. Un retard sous le prétexte de manque de place sur les bateaux n'est pas justifié, car il dénote l'imprévoyance de l'employé et son peu de hâte à reprendre ses fonctions.

En ce qui concerne le retard causé par l'application de mesures quarantenaires, le Ministère des Finances est d'avis que le fonctionnaire ou l'employé ne peut être tenu responsable d'un pareil retard, si les mesures quarantenaires n'ont été imposées en Egypte aux provenances du port où il doit s'embarquer qu'au moment où il se prépare à partir pour rejoindre son poste ou pendant qu'il est en route. Mais si les mesures quarantenaires ont été appliquées en Egypte depuis quelque temps déjà, il lui incombe de prendre ses dispositions

(*) Journ. Off. 27 avril, page 935.

ARRETÈ.

Lieu de stationnement des voitures publiques au bandar de Sinbellawein (*).

LE MOUDIR DE DAKAHLIEH,

Vu l'Article 22 du Règlement sur les voitures publiques en date du 26 juillet 1894 ; **15 avril.**

Vu la délibération de la Commission Locale en sa séance du 16 mars 1910;

ARRÊTE :

1. — L'endroit indiqué ci-après est fixé pour le stationnement des voitures publiques au bandar de Sinbellawein :

Station dans la parcelle de terrain vague appartenant à l'Administration des Chemins de fer de l'Etat, à côté de la barrière de la gare, à 50 mètres de l'entrée de la gare.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Mansourah, le 15 avril 1912 (27 Rabi-Tani 1330).

MOHAMED CHOUKRI.

(*) Journ. Off. 22 avril, page 893.

ARRÊTÉ.

Lieu de stationnement des charrettes et tombereaux au bandar de Sinbellawein (*).

LE MOUDIR DE DAKAHLIEH,

15 avril.

Vu l'Article 11 du Règlement sur les charrettes et tombereaux ajouté au dit Règlement par Arrêté du 18 juin 1901 ;

Vu la délibération de la Commission Locale dans sa séance du 15 février 1911 ;

ARRÊTE :

1. — L'endroit indiqué ci-après est fixé pour le stationnement des charrettes et tombereaux au bandar de Sinbellawein :

Station dans la parcelle de terrain vague appartenant à l'Administration des Chemins de fer de l'Etat, à côté de la barrière de la gare, à 50 mètres de l'entrée de la gare.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Mansourah, le 15 avril 1912 (27 Rabi-Tani 1330).

MOHAMED CHOUKRI.

(*) Journ. Off. 22 avril, page 893.

ARRÊTÉ.

Modification à la classe III, catégorie A, du tableau des Établissements incommodes, insalubres et dangereux (*)

Le Ministre de l'Intérieur,

18 avril.

Vu l'Art. 2 de la Loi n° 13 de 1904, sur les Établissements incommodes, insalubres et dangereux ;

Vu le tableau annexé aux Règlements sur les Établissements précités et les arrêtés qui l'ont successivement modifié ;

ARRÊTE :

1. — Dans le tableau des Établissements incommodes, insalubres et dangereux, classe III, catégorie (A) le mot « Patisserie » sera remplacé par les mots « Patisserie et pâtes alimentaires ».

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 18 avril 1912 (1er Gamad-Awal (1330).

Le Ministre de l'Intérieur,
M. Saïd.

(*) Journ. Off. 22 avril, page 889.

ARRÊTÉ.

Transfert au Ministère de l'Intérieur du Service du Tanzim de la ville de Hélouan (*).

LES MINISTRES DE L'INTÉRIEUR ET DES TRAVAUX PUBLICS,

18 avril.

Vu la décision du Conseil des Ministres en date du 17 mars 1912 ;

ARRÊTENT :

ARTICLE PREMIER.

A partir du 20 avril 1912, le Ministère de l'Intérieur sera chargé, aux lieu et place du Ministère des Travaux Publics, d'assurer, conformément aux Lois, Règlements et Arrêtés en vigueur, le Service du Tanzim dans la ville de Hélouan.

ART. 2.

Le personnel du Ministère des Travaux Publics exclusivement chargé du Tanzim de la ville de Hélouan, transféré conformément à l'article précédent, ainsi que les crédits afférents au dit Service, seront, à partir de la même date, mis à la disposition du Ministère de l'Intérieur.

Le Caire, le 18 avril 1912.

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé) : M. SAÏD.

Le Ministre des Travaux Publics,
(Signé) : I. SIRRI.

(*) Journal Off. 22 avril, page 888.

ARRÊTÉ.

Modifications à la liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics au Bandar de Fayoum (*).

LE MOUDIR DE FAYOUM,

11 avril.

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 24 avril 1904, portant liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial émis en sa séance du 30 mars 1912 ;

ARRÊTE :

1. — Est ajoutée à la liste des quartiers désignés dans l'arrêté sus-visé la rue suivante :

Moustapha Pacha Fahmy, débouchant, au sud, rue El Hawatem, et, au nord, au Darb el Naggarin.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

11 avril 1912 (23 Rabi-Tani 1330).

IBRAHIM HALIM.

(*) Journ. Off. 17 avril, page 851.

ARRÊTÉ.

Modification de la composition du Conseil de Discipline de l'Administration des Postes (*).

LE MINISTRE DES FINANCES,

11 avril.

Vu l'Art. 2 Sect. G de l'Arrêté du 18 août 1910, qui désigne comme faisant partie du Conseil de Discipline de l'Administration des Postes, le Directeur du Trafic et un Chef de division à nommer par le Directeur Général;

Attendu que le poste de Directeur du Trafic a été supprimé et que celui de Chef de division n'existe plus depuis la réforme des Cadres;

ARRÊTE :

ARTICLE UNIQUE.

La composition du Conseil de Discipline de l'Administration des Postes est modifiée comme suit:

Le Directeur Général	*Président.*
Le Secrétaire Général.................. L'Inspecteur en Chef. .... Un Directeur ou Sous-Directeur à désigner par le Directeur Général	*Membres.*

En cas d'empêchement pour le Président de siéger, il sera remplacé à la Présidence par le Secrétaire Général.

Le 11 avril 1912.

Le Ministre des Finances,
(Signé): J. SABA.

(*) Journ. Off. 17 avril, page 851.

ARRÊTÉ.

Division du Service de la « Maamourieh » du Bandar de Tantah en deux Services distincts (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

11 avril.

Vu la décision du Conseil Provincial de Gharbieh en date du 17 mars 1912, prise en conformité du paragraphe VII de l'Article 4 de la Loi Organique, modifiée par la Loi n° 22 de 1909;

ARRÊTE :

Le Service de la « Maamourieh » du Bandar de Tantah (Moudirieh de Gharbieh) est divisé en deux Services distincts, le premier, sous l'appellation de « 1er Kism du Bandar de Tantah », comprenant le Service actuel de Police du Bandar de Tantah; le second, sous l'appellation de « 2me Kism du Bandar de Tantah », comprenant le Service de Police de Gaafarieh.

Le 11 avril 1912 (23 Rabi-Tani 1330).

(Signé) : MOHAMED SAÏD.

(Traduction.)

(*) Journ. Off. 17 avril, page 851.

ARRÊTÉ.

Quartiers où peuvent être tenues des maisons de tolérance dans la ville du Caire (*).

LE GOUVERNEUR DU CAIRE,

2 avril.

Vu l'Arrêté du Gouvernorat du 18 décembre 1896, rendant le Règlement sur les maisons de tolérance applicable à la ville du Caire ;

Vu les Articles 2 et 27 du Règlement sur les maisons de tolérance en date du 16 novembre 1905 ;

Vu l'Arrêté du Gouvernorat du 22 février 1911 :

ARRÊTE :

1. — Est ajoutée à la liste des quartiers où des maisons de tolérance peuvent être tenues dans la ville du Caire, la partie de la localité connue sous la dénomination de «Ezbet El Aabid», n° 1 (District de Waily), limitée : au nord, par Chareh El Moustanser ; à l'ouest, par la ligne du Chemin de fer de Matarieh ; à l'est, par Chareh Ezbet Abdel Nabi ; et, au sud, par Chareh El Kaicd.

2. — L'Arrêté du 22 février 1911 sus-visé est rapporté.

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 2 avril 1912 (14 Rabi-Tani 1330).

IBRAHIM NAGIB.

(*) Journ. Off. 13 avril, page 818.

DÉCISION.

Rattachement de la localité de Salloum aux circonscriptions administratives du Pays (*).

9 avril.

Attendu que le Gouvernement Egyptien a toujours considéré la localité de Salloum comme faisant partie du territoire égyptien ;

Attendu qu'une dépêche du Grand-Vézir fait connaître que la Sublime Porte a décidé d'évacuer la dite localité et accepte que l'occupation et l'administration en soient assumées par le Gouvernement Egyptien, au moins à titre provisoire ;

Qu'il y a donc lieu de prendre les dispositions nécessaires pour l'occupation et l'administration de la localité dont s'agit ;

LE CONSEIL DES MINISTRES DÉCIDE :

ARTICLE PREMIER.

La localité de Salloum est rattachée aux circonscriptions administratives du Pays.

ART. 2.

Elle est placée sous le même régime administratif et financier que les districts de Dabaa, Mersa-Matrouh et Sidi-Barrani.

ART. 3.

Les Ministères de l'Intérieur et des Finances sont chargés de l'exécution de la présente décision.

Le Caire, le 21 Rabi-Tani 1330 (9 avril 1912).

Le Président du Conseil des Ministres,

(*Traduction.*) MOHAMED SAÏD.

(*) Journ. Off. 18 avril, page 816.

2 avril.

Les voyageurs sont tenus de prévenir d'avance les cochers s'ils prennent les voitures à la course ou à l'heure, sinon le cocher est en droit d'exiger le tarif à la course.

Le tarif des voitures publiques est fixé comme suit:

Tarif à la course :	Mill.
D'un point quelconque à un autre dans la ville ...	20
D'un point quelconque à un autre dans la ville, aller et retour avec un quart d'heure d'attente	40

Tarif à l'heure :	
Pour la première heure dans ou hors la ville, le jour.	80
Pour chaque heure ou fraction d'heure après la première heure dans ou hors la ville, le jour ...	60
Pour la première heure dans ou hors la ville, la nuit.	100
Pour chaque heure ou fraction d'heure après la première heure dans ou hors la ville, la nuit ...	80

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Sohag, le 2 avril 1912 (14 Rabi-Tani 1330).

ALY ABOU EL FETOUH.

RECUEIL

DES

DOCUMENTS OFFICIELS

PARUS DU 1er AVRIL AU 30 JUIN 1912.

ARRÊTÉ.

Stations et tarif des voitures publiques au bandar de Guirgueh (*).

LE MOUDIR DE GUIRGUEH,

2 avril

Vu les Articles 22 et 28 du Règlement sur les voitures publiques en date du 26 juillet 1894;

Vu la délibération de la Commission Locale du Bandar de Guirgueh en date du 28 mars 1912;

ARRÊTE:

1. — Les stations des voitures publiques au Bandar de Guirgueh seront les suivantes:

Une station dans l'intérieur de la ville au côté Ouest de la Chouna du Sel, au commencement de la rue Abdel Warès.

Une station en dehors de la barrière de la gare des Chemins de fer.

2. — Les voitures se louent à la course ou à l'heure.

(*) Journ. Off. 10 avril, page 794.

RECUEIL

DES

DOCUMENTS OFFICIELS

DU

GOUVERNEMENT ÉGYPTIEN

ANNÉE 1912

SECOND TRIMESTRE



LE CAIRE
IMPRIMERIE NATIONALE
1913

Décret de 1912.

libérés, si leur valeur nominale est de 100 francs ou inférieure à 100 francs, et ils doivent être au porteur, si la société n'a pas de bureau de transfert en Egypte.

ART. 26. — La Commission de la Bourse inscrira à la cote tous les titres dont la demande d'admission est régulière et qui ne sont pas exclus par l'Article 24, à la charge par eux de payer les taxes d'abonnement fixées par le Règlement intérieur.

Toutefois la Commission pourra par une décision motivée refuser l'inscription, sauf recours par la société devant le Tribunal Mixte de Commerce qui statuera en dernier ressort en Chambre du Conseil.

Le même recours appartiendra aux Commissaires du Gouvernement contre les inscriptions faites par la Commission de la Bourse.

ART. 28 (paragraphe 4). — Les titres des sociétés qui ont été déclarées nulles et non existantes en Egypte par une décision en dernier ressort d'une juridiction égyptienne.

ART. 33. — Les peines disciplinaires sont :

1° L'avertissement ;

2° L'amende de 1 à 500 livres égyptiennes ;

3° La radiation.

ART. 2.

Nos Ministres des Finances et de la Justice sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret.

Fait au palais de Koubbeh, le 27 mars 1912.

ABBAS HILMI.

Par le Khédive :

Le Président du Conseil des Ministres,

M. SAÏD.

Le Ministre des Finances,

J. SABA.

Le Ministre de la Justice,

S. ZAGLOUL.

(Traduction.)

aucun prétexte. Aucune opération ne devra s'étendre à plus de quatre liquidations, et les différences devront être réglées à chaque liquidation intermédiaire.

Le marché à terme des valeurs ne pourra être suspendu que par une décision prise à la majorité des deux tiers par les Commissions des Bourses des Valeurs réunies en assemblée plénière sur l'initiative de l'une d'elles. Pour que pareille décision puisse être valablement prise, il faut la présence des deux tiers des membres composant les Commissions.

Le plus âgé des Présidents aura la Présidence de l'Assemblée.

ART. 19. — Les opérations à terme sur marchandises seront réglées lors des compensations bi-mensuelles fixées par la Commission au mois de décembre pour l'année qui suivra.

La Commission, à chaque compensation, établira les cours sur lesquels les différences devront être payées.

En ce qui concerne les changements des prix dans les cotons, graines de coton ou céréales, la Commission établira, par règlement, dans quelles conditions les compensations extraordinaires seront obligatoires ou facultatives.

Les dates de compensations différentielles bi-mensuelles, une fois arrêtées, ne pourront être modifiées sous aucun prétexte ; et dans l'intervalle des compensations différentielles ordinaires ou extraordinaires, il ne pourra être fait aucun appel de couverture ou de marge, ni procédé à exécution ou liquidation forcée des positions en cours.

ART. 20. — Si des opérations entre courtiers n'ont pas été exécutées dans les délais réglementaires, le courtier intéressé pourra saisir la Commission de la Bourse, qui devra faire procéder à la liquidation de l'opération.

ART. 24 (dernier alinéa). — Les titres des sociétés étrangères pourront être admis à la cote officielle du terme, quelle que soit leur valeur nominale, sans que toutefois elle puisse être inférieure à 25 francs, à la condition qu'ils soient admis à la cote officielle des Bourses de leur pays d'origine. Ces titres doivent être entièrement

27 mars.

Décret de 1912.

Les décisions sont prises à la majorité des voix.
En cas de partage, la voix du Président sera prépondérante.

Art. 7. — En cas de décès, de démission, de départ ou d'empêchement prolongé au cours de l'année, la Commission désignera les remplaçants à prendre parmi les candidats inscrits sur les deux dernières listes, et, en cas d'insuffisance, sur les deux listes de l'année précédente suivant la disposition du dernier paragraphe de l'Article 2.

Les candidats désignés en remplacement des membres absents ou empêchés cesseront leurs fonctions quand les titulaires pourront les reprendre ou lors du renouvellement de la Commission.

Tout membre qui, sans motif plausible, n'aura pas assisté à six séances consécutives sera considéré comme démissionnaire.

Art. 10. — Les Assemblées Générales des Courtiers seront présidées par le Président de la Commission.

Les membres non courtiers de la Commission ont le droit d'assister aux Assemblées Générales avec voix consultatives.

Art. 11 (5°). — Avoir accompli un stage de trois ans en qualité d'intéressé actif ou d'employé auprès d'un courtier ou d'un banquier, ou, pour les courtiers en marchandises, avoir été pendant trois années négociant en coton ou en graines, ou employé supérieur auprès d'un de ces négociants.

Art. 12 (4°). — Avoir accompli un stage de deux ans dans une maison de courtage ou dans une banque, ou, pour la branche marchandises, avoir été pendant deux années négociant en coton ou en graines, ou employé supérieur chez un de ces négociants.

Art. 18. — Les opérations au comptant seront réglées dans les deux jours ouvrables qui suivront la date de la transaction.

Les opérations à terme sur valeurs seront réglées deux fois par mois, à des liquidations fixes, dont les dates seront arrêtées à l'avance pour une année, par la Commission de la Bourse. Les dates de ces liquidations, une fois arrêtées, ne pourront être modifiées sou

DÉCRET

portant modification du Règlement de la Bourse (*).

27 mars.

Décret de 1912

Nous, Khédive d'Égypte,

Vu Notre Décret du 8 novembre 1909, portant approbation du Règlement de la Bourse y annexé;

Vu Notre Décret du 25 avril 1910, portant modification de Notre décret précité;

Sur la proposition de Nos Ministres des Finances et de la Justice et l'avis conforme de Notre Conseil des Ministres;

Vu l'avis conforme de la Cour d'Appel Mixte;

DÉCRÉTONS :

ARTICLE PREMIER.

Les Articles 4, 6, 7, 10, 11 (5°), 12 (4°), 18, 19, 20, 24 (dernier alinéa), 26 et 33 du Règlement de la Bourse sus-visé sont remplacés par les dispositions suivantes, et l'Article 28 est complété par l'addition d'un 4me paragraphe :

ART. 4. — La Commission élira chaque année son Président, son Vice-Président et son Secrétaire-Trésorier parmi ses membres.

Le Président, le Vice-Président et le Secrétaire-Trésorier sont rééligibles.

Les Commissaires du Gouvernement siégeront dans la Commission avec les attributions définies par le présent Règlement.

Les Commissaires absents ou empêchés pourront être remplacés par des suppléants.

ART. 6. — Elle ne délibérera valablement que si la moitié de ses membres sont présents.

(*) Journ. Off. 13 avril, page 815.

25 mars. sinon le cocher est en droit d'exiger le tarif à la course

Le tarif des voitures publiques est fixé comme suit :

Tarif à la course :

	Mill.
D'un point quelconque de la ville à un autre...	20
D'un point quelconque de la ville à un autre, aller et retour, avec un quart d'heure d'attente... ...	40

D'un point quelconque de la ville à :

	Aller	Aller et retour	Aller et retour avec une heure d'attente
	Mill.	Mill.	Mill.
Deir Amba Chenouda...	150	200	300
Awlad Nosseir	50	80	130
Rawafi' el Kosseir	50	80	130
El Mazalouah	30	60	100
El Sala'à	100	200	250
Kelfaou...	30	60	100
El Sheikh Macram	60	100	150

Tarif à l'heure :

	Mill
Pour la première heure, dans ou hors la ville, le jour	80
Pour chaque heure ou fraction d'heure après la première heure, dans ou hors la ville, le jour...	60
Pour la première heure, dans ou hors la ville, la nuit.	100
Pour chaque heure ou fraction d'heure après la première heure, dans ou hors la ville, la nuit...	80

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Sohag, le 25 mars 1912 (7 Rabi-Tani 1330).

ALI ABOU EL FETOUH.

tère des Travaux Publics par les Lois, Règlements et Arrêtés en vigueur, non seulement pour ce qui concerne le Tanzim (y compris l'approbation des plans d'alignements), qui a fait l'objet de la décision du Conseil des Ministres en date du même jour, mais aussi pour ce qui concerne l'occupation de la voie publique, et il pourra prendre les arrêtés nécessaires. 17 mars.

ARRÊTÉ.

Stations et tarif des voitures publiques au bandar de Sohag (*).

Le Moudir de Guirgueh,

Vu les Articles 22 et 28 du Règlement sur les voitures publiques en date du 26 juillet 1894; 25 mars.

Vu la délibération de la Commission Locale de Bandar Sohag en date du 25 mars 1912;

ARRÊTE:

1. — Les stations des voitures publiques au Bandar de Sohag seront les suivantes :

Une station à côté de la porte de la gare de Sohag, du côté nord, sur une longueur de 30 mètres.

Une station à côté du Montazah devant la porte de la Moudirieh, du côté nord, sur une longueur de 20 mètres.

2. — Les voitures se louent à la course ou à l'heure.

Les voyageurs sont tenus de prévenir d'avance les cochers s'il prennent les voitures à la course ou à l'heure,

(*) Journ. Off. 3 avril, page 748.

DÉCISION.

Transfert au Ministère de l'Intérieur des Services du Tanzim de la ville de Hélouan (*).

17 mars.

Dans sa séance du 17 mars 1912, le Conseil des Ministres a décidé de transférer du Ministère des Travaux Publics au Ministère de l'Intérieur le Service du Tanzim de la ville de Hélouan.

En conséquence, les Ministères des Travaux Publics et de l'Intérieur ont été autorisés à prendre les mesures nécessaires pour le transfert du budget du Ministère des Travaux Publics à celui du Ministère de l'Intérieur des crédits afférents au Service du Tanzim précité, ainsi que la mise à la disposition du Ministère de l'Intérieur du personnel (cadré, provisoire et hors cadre) appartenant au dit Service.

DÉCISION.

Transfert au Ministère de l'Intérieur des pouvoirs conférés par les règlements en ce qui concerne l'occupation de la voie publique dans la ville de Hélouan (**).

Dans sa séance du 17 mars 1912, le Conseil des Ministres a décidé que le Ministère de l'Intérieur serait exclusivement chargé de l'exécution du Règlement du 31 mai 1885 sur l'occupation de la voie publique dans la ville de Hélouan.

En conséquence, le Ministère de l'Intérieur aura, en ce qui concerne cette ville, les pouvoirs conférés au Minis-

(*) Journ. Off. 3 avril, page 748.
(**) » 3 » 748.

ARRÊTÉ MINISTÉRIEL N° 7 S. A.

déclarant d'utilité publique les quatre Koms situés au village de Bessentaway, dans la Province de Béhéra (*).

LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS,

18 mars.

Vu l'Arrêté rendu par le Ministère des Travaux Publics à la date du 7 décembre 1909, n° 43, et la lettre du Service des Antiquités du 2 mars 1912, n° 33 ;

ARRÊTE :

Sont déclarés d'utilité publique les quatre Koms situés au village de Bessentaway, dans la Province de Béhéra, connus respectivement sous les noms de : El-Gharak, El-Sabaah, El-Madinah et El-Wasat.

Les dits Koms seront ajoutés à la liste annexée à l'arrêté précité n° 43 et figureront comme suit sur les registres et cartes de l'Arpentage.

Les deux Koms El-Gharak et El-Madinah seront maintenus tels qu'ils sont sur l'ancienne carte et l'inventaire des biens restants à l'Etat, après avoir ajouté toutefois à la contenance du premier Kom certaines parties des terrains du Gouvernement.

Les deux Koms El-Sabaah et El-Wasat figureront suivant la nature du sol.

Fait au Caire, le 29 Rabi-Awal 1330 (18 mars 1912).

Le Ministre des Travaux Publics,
(Cacheté) : ISMAÏL SIRRY.

(*) Journ. Off. 23 mars, page 638.

Devant l'ouverture de la rue Abou El Nour au nord du nouveau pont et au sud de Kantaret El Moallem sur la rive gauche du dit canal.

2. — Les bains ne pourront être pris, les animaux ne pourront être abreuvés, le linge et les ustensiles domestiques ne pourront être lavés que dans l'endroit sis devant la rue El Tamaniat El Mardouma et au nord de Kantaret El Moallem qui se trouve sur la rive gauche du canal El Batha.

3. — Il est interdit d'uriner, de jeter ou de déposer des immondices, des ordures ou des eaux ménagères sur les deux rives d'Emdad El Batha à partir du pont des Chemins de fer sur le Bahr Faraona jusqu'à l'endroit désigné pour l'abreuvage des animaux situé au nord de Kantaret El Moallem, en suivant le cours du canal El Tamaniate jusqu'à son embouchure.

4. — Toute contravention au présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 100 ou d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

5. — Le présent arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Chibin el Kom, le 12 mars 1912.

Le Moudir de Menoufieh,
AHMED HILMY.

une ligne droite imaginaire entre la pointe où le canal du Gallada coupe la ligne du chemin de fer et la pointe de Ghamra, à l'Est. 11 mar

2. — L'arrêté sus-visé du 24 mars 1910 est abrogé et remplacé par le présent arrêté, qui entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 11 mars 1912 (22 Rabi-Awal 1330).

IBRAHIM NAGUIB.

ARRÊTÉ.

Désignation des endroits où sera puisée l'eau nécessaire à l'alimentation ou à l'usage domestique au bandar de Menouf (*)

LE MOUDIR DE MENOUFIEH,

Vu la décision de la Commission Sanitaire du Bandar de Menouf en date du 30 décembre 1910, prise en conformité de l'Art. 6 de l'Arrêté du Ministère de l'Intérieur en date du 11 mai 1895 ; 12 mars.

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial ;

ARRÊTE :

1. — L'eau nécessaire à l'alimentation ou à l'usage domestique sera puisée dans les deux endroits désignés ci-après :

Au sud du vieux pont, sis devant la propriété d'El Defrawi, sur la rive gauche du canal Emdad El Batha.

(*) Journ. Off. 20 mars, page 618.

ARRÊTÉ.

Modifications à la liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics au Caire (*).

LE GOUVERNEUR DU CAIRE,

mars

Vu l'Arrêté du Gouvernorat du 30 avril 1904, désignant les quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce;

Vu l'Arrêté du Gouvernorat du 24 mars 1910, modifiant la liste des dits quartiers;

ARRÊTE :

1. — La liste des quartiers du District de Choubrah affectés uniquement à l'habitation des familles et non ouverts au commerce, insérée dans l'article 1er du susdit arrêté, est remplacée par la disposition suivante:

Tout le District de Choubrah, excepté:

1° La grande route Choubrah;
2° La rue de Sahel Rod-el-Farag;
3° Rue El-Chouan;
4° Rue Ghezirat-Badran, à partir de la grande route Choubrah jusqu'à la rue Ebn-el-Rachid;
5° Rue Ebn-el-Rachid, à partir du chemin de fer jusqu'à la mosquée d'Anga Hanem;
6° Sharia Tawil;
7° Le triangle compris entre la ligne de chemin de fer, au Nord; l'embranchement du chemin de fer, entre la gare du Caire et la ligne de Mataria, au Sud; et

(*) Journ. Off. 20 mars, page 613.

Les arrangements actuels concernant la délégation du Contentieux à Alexandrie restent les mêmes. **12 mars.**

Le Caire, le 12 mars 1912.

Le Président du Conseil des Ministres,
(Signé): M. SAÏD.

ARRÊTÉ.

Institution dans la ville du Caire d'un Mehkémé de Justice Sommaire (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu l'Article 1er du Règlement de réorganisation des Mehkémés (Loi n° 25, 1909);

Vu la proposition du Mehkémé en date du 17 février 1912;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Il est institué, dans la ville du Caire, un Mehkémé de justice sommaire dont le ressort comprendra la circonscription des Kisms d'Esbékieh, Choubra et Waili.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir du 1er avril 1912 (13 Rabi-Tani).

Fait au Caire, le 12 mars 1912.

Le Ministre de la Justice,
SAAD ZAGLOUL.

(*) Journ. Off. 18 mars, page 595.

DÉCISION.

Répartition en trois directions le Service du Contentieux de l'État (*).

PRÉSIDENCE DU CONSEIL DES MINISTRES

LE CONSEIL DES MINISTRES,

12 mars.

Vu sa décision en date du 25 novembre 1897 répartissant les Contentieux des Ministères en deux directions ;

Vu la Note présentée par le Ministère de la Justice à la date du 12 mars 1912, nº 40-13/100 ;

Attendu qu'à raison du développement considérable pris par les divers services gouvernementaux au cours des dernières années, il y a lieu de modifier la répartition établie par la décision sus-visée et d'instituer une troisième direction du Contentieux ;

DÉCIDE :

Le Service du Contentieux de l'Etat est réparti en trois directions, savoir :

Une direction chargée du Contentieux des Ministères des Finances et de l'Instruction Publique ;

Une direction chargée du Contentieux des Ministères des Travaux Publics (y compris les Chemins de fer) et de la Guerre ;

Une direction chargée du Contentieux de la Présidence du Conseil des Ministres et des Ministères de l'Intérieur, de la Justice et des Affaires Etrangères.

(*) Journ. Off. 16 mars, page 577.

District d'Abdine.

12 février.

Rue Abdel Aziz
» Abdin
Midan Abdin
Rue Kochlak Kasr el Nil
Kobri Kasr el Nil
Rue El Manakh
» El Saha
» Abdel Daiem
» El Cheikh Hamza
» Hamza
» El Boustan
» Masr el Kadima
» El Cheikh Rihan
» El Falaki
» El Hewayati
» Mansour
» Fahmi
» Kawala
» Emad el Din et El Kanissa
» Nassra
» El Dawawin
» Bab el Khalk et Sidi Hassan El Akbar
Midan El Azhar
Rue El Ghézireh
Toute la Ghézireh
Rue El Khelouati
» Rahabet el Tibn
» El Sanafiri
» Mouchtahar
» Maarouf
» El Cheikh Youssef
» Kasr el Doubara
Midan Kasr el Doubara
Rue Gameh Charkas
» El Daramalli
Midan El Ismaïlieh
Rue Sarai El Ismaïlieh
Rue Gameh Abdin
» Kasr el Nil
» Kobri Kasr el Nil
» El Kobri El Aama
Midan Suarès
» Soliman Pacha
Rue Soliman Pacha
El Souk el Gedid à Bab el Louk
Midan Bab el Louk
Rue El Maghrabi
» El Antikhana el Massrieh
» Abbas
» Mariette Pacha
Midan Mariette Pacha
Rue Deir el Banat
» El Nimr
» Wabour el Meyah
Midan el Opera
Rue El Mabdouli
» El Madabegh
» Mazloum Pacha
» El Charifein
» Cherif
» El Bank el Watani
» El Qadi El Fadel
» Chawarbi
» Zervudachi
» El Baramoni
» El Ibrahimi
» El Waldeh
» El Cheikh El Abit
» El Arbein
» Barakat
» Lazogli
» Elhami
Midan Elhami
Rue El Kanisseh el Gedideh

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur sept jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 12 février 1912 (23 Safar 1330).

IBRAHIM NAGUIB.

12 février

District de l'Ezbékieh (suite).

Rue Zaki (Zaher)
Haret El Khasindar
Midan El Khasindar
Rue El Bab el Bahari
» El Arbakhana
» Clot Bey
» Nubar Pacha
Midan Bab el Hadid
Rue Saptieh el Barrani
» Foum Bab el Bahr
» Faggala
» El Caracol
» El Wazir Chams el Din
» Serag el Din
» El Soultan Chaaban
» El Khalig El Nassiri
» Seif el Din el Mahrani
» El Mahrani
» Sidi Seif
» Kasr el Louloua
Haret Kantaret el Louloua
Rue El Bourg
Rue Abou el Rish
» El Gamil
» El Gedd
Haret El Wezir Ela el Din
» Birket Batn el Bagara
Rue Linan Pacha
» Boustan el Kafouri
» Boustan el Macsi
» Mourad
» Zouhni
» Idris Bey Ragheb
» Ismaïl el Falaki
» Gaafar
Midan Fakhri
Rue Kantaret El Bakrieh
» El Khalig el Massri
» Zagloul
» Habib Chalabi
» El Hakem
» Boutros
» Ghali

District du Mousky.

Rue El Mousky
» El Ataba El Khadra
Midan El Ataba El Khadra
Rue El Bousta El Kadima
» El Bousta El Gedida
» El Opera
» Mohammed Aly
» Abdel Aziz
» El Roueei
» El Gohari
» El Esseili
» Azbak
» Taher
» El Bawaki
Geneinet El Ezbékieh
Rue Bab el Geneina et Sharki
Souk el Khodar el Kadim et les rues qui la voisinent
Souk el Khoudar el Gedid et les rues qui la voisinent
Rue Torab el Manasrah
» Fakhri
» El Merour
» El Beidak
» El Zaptieh
» Abdel Hak el Soumbati
Haret Abdel Hak el Soumbati
Rue El Kotebkhana El Khédivieh
Rue El Mezaien jusqu'à l'Eglise Catholique.

ARRÊTÉ.

Modification à la liste des endroits où est interdite la mendicité au Caire (Kisms de l'Ezbékieh, du Mouski et d'Abdine) (*).

LE GOUVERNEUR DU CAIRE,

Vu l'Arrêté du Gouvernorat en date du 5 mars 1907, désignant les endroits où est interdite la mendicité; **12 février.**

ARRÊTE:

1. — La liste des endroits où la mendicité est interdite dans les districts de l'Ezbékieh, du Mousky et d'Abdine est supprimée et remplacée par la suivante: —

District de l'Ezbékieh.

Rue Abbas
» Boulak
» Souk el Tewfikieh
» Zaki et la rue El-Boursa
» Dubray
» Soliman Pacha
» Tewfik
Midan Tewfik
Rue Alfi Bey
» Kantaret el Dekka
Midan Kantaret el Dekka
Rue Emad el Din
» El Telegraph
» Printania
» El Hammam el Emoumi
» Galal
» Galal Pacha
Haret Galal Pacha
Rue Kamel Pacha
» El Geneina
» El Meligi
Rue Hammam Shneidar
Haret El Zaher
Rue El Mahdi
» Wagh el Birka
» El Madrastein
Haret Chalabi
» El Malekin
» El Hosseini
Rue Kalaat el Maosi
Atfet de l'Eglise Grecque-Catholique
Rue Beketmer El Hageb
» Ebn Habib
» Boustan el Mahamisi
» El Daher
» Ard El Haramein
» Ard El Emamein
» Hamdi
» El Kobeissi
» Sabri
» El Sabaa

(*) Journ. Off. 18 mars, page 557.

ARRÊTÉ.

Interdiction de la pêche des coquillages et de leur vente (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

7 mars.

Considérant que les coquillages pourraient être un moyen de propagation de choléra et qu'il importe de prendre des mesures de prévention ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

La pêche des coquillages dans les ports égyptiens et sur le parcours du Canal de Suez et leur vente dans toute l'Egypte sont prohibées jusqu'à nouvel ordre.

ART. 2.

Toute contravention aux dispositions du présent arrêté sera punie d'une amende n'excédant pas L.E. 1 et d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine ou de l'une de ces deux peines seulement.

Les coquillages, qui auront formé l'objet de la contravention, seront saisis et confisqués.

ART. 3.

Le présent arrêté entrera en vigueur cinq jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 7 mars 1912.

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé) : MOHAMED SAÏD.

(*) Journ. Off. 18 mars, page 556.

2. — L'arrêté du Gouverneur ou du Moudir fixera le jour à partir duquel les poursuites pourront être exercées contre les contrevenants. 6 mars.

Le Caire, le 6 mars 1912 (17 Rabi-Awal 1330).

M. SAÏD.

ARRÊTÉ.

Fixation du taux d'intérêts sur les dépôts de la Caisse d'Épargne Postale (*).

MINISTÈRE DES FINANCES

LE MINISTRE DES FINANCES,

Vu le Décret du 10 mars 1912, modifiant les Décrets des 29 novembre 1900 et 14 février 1904 sur la Caisse d'Epargne Postale; 11 mars.

ARRÊTE:

Le taux d'intérêts sur les dépôts de la Caisse d'Epargne Postale est fixé à 3 % par an à partir du 1er avril 1912.

Le Caire, le 11 mars 1912.

(Signé): J. SABA.

(*) Journ. Off. 11 mars, supplément.

5 mars.

terrains sur lesquels les touristes sont autorisés à établir des tentes et qui sont délimités sur le plan dressé à cet effet par le Ministère de l'Intérieur et dont ci-joint une copie.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir du 15 mars 1912.

Fait au Caire, le 16 Rabi-Awal 1330 (5 mars 1912).

Le Ministre de la Justice,
SAAD ZAGLOUL.

ARRÊTÉ.

Interdiction de prendre du sable, des pierres, galets ou autres matériaux sur les rivages, les lais et relais de la mer (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

6 mars.

Vu l'Article 9 du Code Civil Indigène et les Articles 25 et 26 du Code Civil Mixte ;

Vu la délibération de l'Assemblée Générale de la Cour d'Appel Mixte en date du 9 février 1912 prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889 ;

ARRÊTE :

1. — Sera punie d'une amende n'excédant pas P.T. 100 toute personne qui prendra du sable, des pierres, galets ou autres matériaux sur les rivages, les lais et relais de la mer dans les parties du littoral qui seront désignées par arrêté du Gouverneur ou du Moudir, sans préjudice de la saisie et de la confiscation des matériaux.

(*) Journ. Off. 11 mars, page 531.

ART. 3. 4 mars.

Le Tarif des frais de ferrage par la susdite Société, pour un animal, est fixé à un maximum de P.T. 12 par cheval ou mulet et de P.T. 8 par âne.

ART. 4.

Le Moudir de Béhéra est chargé de l'exécution du présent arrêté, lequel entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 4 mars 1912 (15 Rabi-Awal 1330).

M. SAÏD.

ARRÊTÉ.

Institution d'un tribunal de markaz au Kism des Pyramides de Guizeh (*).

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu la Loi nº 8 de 1904 (14 février) instituant les tribunaux de Markaz ; 5 mars.

Vu la lettre du Ministère de l'Intérieur en date du 21 février 1912, nº 25 Zapt, portant création d'un Kism de police aux Pyramides de Guizeh ;

ARRÊTE :

Est créé au Kism des Pyramides de Guizeh un tribunal de Markaz dont la circonscription comprendra : l'Hôtel Mena House, les terrains avoisinants dépendant du Service des antiquités, le village de Nazlet El Sammane et les

(*) Journ. Off. 9 mars, page 512.

ARRÊTÉ.

Reconnaissance par le Gouvernement de la branche constituée à Damanhour de la Société protectrice des animaux au Caire (*)

Le Ministre de l'Intérieur,

4 mars.

Vu le Décret du 13 Gamad El Tani 1313 (30 novembre 1895) édictant les mesures à prendre en ce qui concerne les animaux infirmes et inaptes au travail, et le Décret du 28 Moharram 1315 (28 juin 1897) ;

Attendu qu'une branche spéciale de la Société Protectrice des animaux, au Caire, s'est formée à Damanhour, sous la présidence du Moudir de Béhéra ;

Sur la proposition du Président de la Société Protectrice des animaux, au Caire ;

ARRÊTE :

Article premier.

Est reconnue par le Gouvernement la branche de la Société Protectrice des animaux, au Caire, constituée à Damanhour.

Art. 2.

Le Tarif des frais pour le traitement des animaux conduits à l'infirmerie de la Société Protectrice des animaux, à Damanhour, est fixé comme suit :

60 millièmes par tête de cheval ou de mulet pour 24 heures ;
30 » » » d'âne pour 24 heures.

(*) Journ. Off. 6 mars, page 491.

ARRÊTÉ.

Recouvrement des contributions et des taxes municipales à Port-Saïd (*).

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE DE PORT-SAÏD,

29 janvier.

Vu l'Article 13 de la Loi n° 1 du 2 janvier 1911, instituant la Commission Municipale de Port-Saïd;

Vu la décision de la Commission Municipale en date du 9 décembre 1911, approuvée par la lettre du Ministère de l'Intérieur n° 34 en date du 20 février 1912;

ARRÊTE :

1. — Le recouvrement des contributions et des taxes municipales d'après l'engagement souscrit sera effectué au besoin, par la voie administrative suivant les dispositions du Décret du 25 mars 1880, relatif au recouvrement de impôts et dîmes;

2. — La présente disposition entrera en viguour quinze jours après sa publication au *Journal Officiel.*

Fait à Port-Saïd, le 29 janvier 1912.

Le Président
de la Commission Municipale de Port-Saïd
(Signé) : MOHAMED MAHMOUD.

(*) Journ. Off. 4 mars, page 473.

ARRÊTÉ

Création d'une prison locale au deuxième district du Bandar de Tanta (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

29 février, Attendu que le Mamouriat du Bandar de Tanta, Moudirieh de Gharbieh, a été divisé en deux districts : Premier et Second Districts ;

Vu le Décret du 9 février 1901 relatif au Règlement des Prisons ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Une Prison Locale sera créée au 2me District du Bandar de Tanta.

ART. 2.

Le Mamour de ce district remplira les fonctions du Mamour de cette Prison Locale.

Fait au Caire, le 11 Rabi Awal 1330 (29 février 1912).

(Signé) : MOHAMMED SAÏD.

(*) Journ. Off. 4 mars, page 473.

8 février.

ARRÊTE :

1. — Les stations des voitures publiques au Bandar de Zifteh seront les suivantes :

Une station à la rue de Kafr Enan ;
Une station à Halaket el Kotn, à côté de l'usine de Zaketo ;
Une station derrière le Markaz.

2. — Le tarif des voitures publiques au dit Bandar est fixé comme suit :

Tarif à la course :	Mill.
De la gare jusqu'aux cafés « Boursat »	25
De la gare jusqu'aux cafés « Boursat », aller et retour avec 10 minutes d'attente...	40
De la gare jusqu'à Kafr Enan	30
De la gare jusqu'à Kafr Enan, aller et retour avec 10 minutes d'attente...	50
De l'une des stations susmentionnées jusqu'à un point quelconque dans le Bandar	25
De l'une des stations susmentionnées jusqu'à un point quelconque dans le Bandar, aller et retour avec 10 minutes d'attente...	40

Tarif à l'heure :	
Dans le Bandar, le jour...	60
Dans le Bandar, la nuit...	70
Hors du Bandar, le jour	70
Hors du Bandar, la nuit	80

3. — Le présent arrêté entrera en vigueur à partir de sa publication aux Journaux Officiels.

Tanta, le 8 février 1912 (19 Safar 1330).

MOHAMED MOHEB.

ARRÊTÉ.

Quartiers affectés à l'habitation des familles et où ne peuvent être ouverts des établissements publics à Choubra El Khema (Moudirieh de Kalioubieh) (*).

LE MOUDIR DE KALIOUBIEH,

15 février.

Vu l'Arrêté de la Moudirieh en date du 7 mai 1904 portant liste des quartiers affectés à l'habitation des familles et non ouverts au commerce ;

Vu l'avis conforme du Conseil Provincial émis en sa séance du 14 octobre 1911 ;

ARRÊTE :

1. — Est ajoutée à la liste des quartiers désignés dans l'Arrêté sus-visé, au village de Choubra El Khema, la rue suivante :

Rue Wast El Balad.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur immédiatement après sa publication aux Journaux Officiels.

Benha, le 15 février 1912 (26 Safar 1330).

MOHAMMED AMIN WASSEF.

ARRÊTÉ.

Stations et tarif des voitures publiques au bandar de Zifteh (**).

LE MOUDIR DE GHARBIEH,

8 février.

Vu les Articles 22 et 28 du Règlement sur les voitures publiques, en date du 26 juillet 1894 ;

Vu la délibération de la Commission Locale du Bandar de Zifteh, en date du 1er décembre 1909 ;

(*) Journ. Off. 28 février, page 438.
(**) Journ. Off. 28 février, page 438.

chine une sonnette ou un cornet pour prévenir les passants. 15 février

Il devra, en outre, être muni d'une lanterne qui sera allumée dès le coucher du soleil.

2. — Les vélocipédistes sont obligés de suivre toujours le côté droit du chemin et de ralentir la marche aux bifurcations des rues.

3. — Il leur est interdit, soit de lancer leurs vélocipèdes à grande vitesse, soit de courir de front dans les rues ou quartiers fréquentés.

Il leur est également interdit de passer sur les trottoirs, sauf les cas où il s'agirait de les traverser pour entrer dans une maison.

4. — Les vélocipédistes ne pourront ni monter sur leurs vélocipèdes ni en descendre au milieu de la rue. Cette opération devra toujours être faite au bord du trottoir.

5. — Ils devront s'arrêter à toute invitation des agents de la police.

6. — Toute contravention au présent Règlement sera punie d'une amende de 25 à 100 P.T.

7. — Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Benha, le 15 février 1912 (26 Safar 1330).

MOHAMMED AMIN WASSEF.

24 février.

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Une Prison Locale sera instituée au Kism de Police des Pyramides.

ART. 2.

L'officier de Police du dit Kism remplira les fonctions de Mamour de cette Prison Locale.

Fait au Caire, le 24 février 1912 (6 Rabi Awal 1330).

(Signé) : MOHAMMED SAÏD.

ARRÊTÉ.

Règlement sur les vélocipèdes dans le bandar de Benha (*).

LE MOUDIR DE KALIOUBIEH,

15 février.

Vu les Articles 348 du Code Pénal Indigène et 340 du Code Pénal Mixte ;

Vu la délibération de la Cour d'Appel Mixte dans son Assemblée Générale du 17 janvier 1894, prise en conformité du Décret du 31 janvier 1889 ;

Vu la délibération de la Commission Locale dans sa séance en date du 3 janvier 1912 ;

ARRÊTE :

1. — Chaque vélocipède destiné à la circulation dans le Bandar de Benha devra avoir sur le guidon de la ma-

(*) Journ. Off. 28 février, page 437.

Art. 3.

La compétence du nouveau Kism de Police des Pyramides comprendra, en ce qui concerne la sécurité publique, l'hôtel Mena-House, les endroits d'antiquités situés dans ses environs, Nahiet Nazlet el Semmane et les terrains sur lesquels il est permis de dresser des tentes pour les touristes aux Pyramides selon le plan qui en a été préparé.

Quant aux affaires financières et administratives de cette région, elles resteront telles qu'elles sont de la compétence de la Moudirieh de Guizeh.

Art. 4.

Le Gouverneur du Caire et le Moudir de Guizeh sont chargés de l'exécution du présent arrêté.

Fait au Caire, le 24 février 1912 (6 Rabi Awal 1330).

(Signé) : Mohammed Saïd.

ARRÊTÉ
concernant l'institution d'une prison locale au Kism de Police des Pyramides (*).

Le Ministre de l'Intérieur,

En vertu de l'Arrêté de ce Ministère en date du 24 février courant, concernant la création du Kism de Police des Pyramides dépendant du Gouvernorat du Caire;

Vu le Règlement des Prisons en date du 9 février 1901 ;

(*) Journ. Off. 28 février, page 487.

14 février. cle pour l'aération, et portant le timbre des abattoirs de Port-Saïd et de Suez respectivement.

2. — Le présent arrêté entrera en vigueur immédiatement après sa promulgation aux Journaux Officiels.

Caire, le 14 février 1912.

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé) : M. Saïd.

ARRÊTÉ.

Abolition du poste de police des Pyramides dépendant de la moudirieh de Guizeh et création d'un kism de police sous le nom de Kism de Police des Pyramides dépendant du Gouvernorat du Caire (*).

Le Ministre de l'Intérieur,

24 février. Le Conseil Provincial de la Moudirieh de Guizeh, entendu, dans sa séance tenue le 15 février 1912, conformément à l'article 4 de la Loi Organique modifiée par la Loi n° 22 de 1909;

ARRÊTE :

Article premier.

Est aboli le poste de Police des Pyramides dépendant de la Moudirieh de Guizeh.

Art. 2.

Est créé aux Pyramides de Guizeh un nouveau Kism de Police dépendant du Gouvernorat du Caire sous le nom de Kism de Police des Pyramides.

(*) Journ. Off. 28 février, page 437.

Les Moudirs et Gouverneurs sont chargés du recouvrement sur la demande des Directeurs des dits Asiles.

7 février.

ART. 7.

Le présent arrêté entrera en vigueur trente jours après sa publication dans le *Journal Officiel.*

Fait au Caire, le 7 février 1912.

Le Ministre de l'Intérieur,
MOHAMED SAÏD.

ARRÊTÉ.

Épizooties. — Introduction et transport des tripes provenant de Port-Saïd et de Suez à l'Intérieur du pays (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

14 février.

Vu l'Arrêté Ministériel en date du 13 octobre 1906, prohibant l'introduction et le transport dans l'intérieur du pays de la viande, tripes, peaux fraîches, etc., provenant d'Alexandrie, de Port-Saïd et de Suez;

Sur la proposition du Directeur Général de l'Administration de l'Hygiène Publique.

ARRÊTE:

1. — L'introduction et le transport dans l'intérieur du pays des tripes provenant de Port-Saïd et de Suez sont permis jusqu'à nouvel ordre, sous la condition qu'elles soient bouillies et expédiées dans des caisses spéciales doublées en zinc, munies de petites ouvertures sur le couver-

(*) Journ. Off. 21 février, page 302.

7 février.

c) Ceux visés au 3^me^ (b) de l'Art. précédent si le total de leurs revenus fonciers et autres calculés comme ci-dessus n'excède pas 60 mill.

2° Les malades majeurs ou mineurs internés sur l'ordre du Ministère de l'Intérieur ou du Parquet à la suite d'un délit ou d'un crime dont ils seraient accusés ou en vertu d'un jugement des Tribunaux.

ART. 5.

Si les malades n'ont pas de fortune personnelle le remboursement des frais de traitement dans la 3^me^ classe avec ration ordinaire pourra être exigé des personnes suivantes :

1° Des parents des mineurs qui sont internés pour tout autre motif que celui indiqué au 2° de l'Art. précédent, dans l'ordre ci-après :

a) Le parent qui a contracté un engagement, quel que soit son degré de parenté ;
b) Le père ;
c) La mère ;
d) Le grand-père ;
e) La grand-mère ;
f) Les frères et sœurs.

2° De toute personne, parent, époux ou autre si elle s'engage à payer pour un majeur interné pour tout autre motif que crime ou délit.

ART. 6.

Les Directeurs des Asiles de l'Etat sont chargés de la fixation des frais de traitement de la 3^me^ classe avec ration ordinaire sur les bases indiquées dans les articles précédents.

7 février.

ART. 3.

Dans la 3me classe avec ration ordinaire, les frais sont fixés comme suit, sans jamais excéder 70 millièmes par jour :

1° S'il s'agit d'un propriétaire foncier :

a) 5 mill. par feddan et par jour, s'il n'a pas de charges de famille.
b) 5 mill. par feddan et par jour, après exemption de 4 feddans s'il a des charges de famille.

2° Si le malade a d'autres sources de revenu :

a) Par jour, 1/3 du revenu journalier s'il n'a pas de charges de famille.
b) Par jour, 1/3 du revenu journalier après exemption de 60 mill. s'il a des charges de famille.

3° Pour chaque malade propriétaire foncier jouissant en même temps d'autres revenus :

a) Les règles ci-dessus seront appliquées simultanément s'il n'a pas de charges de famille.
b) Dans le cas contraire, il y aura lieu de calculer 15 mill. par feddan et d'y ajouter le revenu journalier. Si le total est supérieur à 60 mill., le 1/3 de l'excédent représentera les frais de traitement.

ART. 4

Sont traités gratuitement dans la 3me classe avec ration ordinaire :

1° Les malades ayant des charges de famille :

a) Qui ne possèdent pas plus de 4 feddans de terrain.
b) Dont le revenu journalier n'excède pas 60 mill.

ARRÊTÉ

fixant les frais de traitement des aliénés dans les Asiles de l'État (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

février.

Vu l'article 2 du Décret du 26 mai 1893 (10 Zilkadeh 1310) ;

Vu l'Arrêté du 18 juillet 1893 ;

Sur la proposition du Directeur Général de l'Administration de l'Hygiène Publique ;

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Les dispositions de l'Arrêté du 18 juillet 1893 sont abrogées en ce qui concerne les frais de traitement dans les Asiles de l'Etat.

ART. 2.

Les dits frais sont fixés pour chaque malade par jour à 400 millièmes dans la première classe, 200 millièmes dans la deuxième classe et 100 millièmes dans la troisième classe avec ration spéciale.

Aucun malade ne pourra être admis dans ces classes que si quelqu'un s'engage à payer ses frais de traitement ; faute d'engagement, ou au cas où l'engagement ne serait pas tenu, le malade doit être placé ou transféré dans la 3me classe avec ration ordinaire.

(*) Journ. Off. 14 février, page 306.

Dans la ville du Caire, la présidence de la Commission pourra être dévolue, si les besoins du service l'exigent, à tout autre fonctionnaire désigné à cet effet par le Ministère de l'Intérieur.

6 février.

Dans les bandars de Tanta, Mansourah et Zagazig :

Le Sous-Moudir ou le Commandant de Police... ...	*Président.*
L'Inspecteur Sanitaire de la Moudirieh	*Membres.*
Un ingénieur électricien du Ministère de l'Intérieur	
Un ingénieur architecte d'un Service de l'Etat ou des Municipalités...	
Le Mamour du Bandar	

3. — La Commission pourra, s'il y a lieu, s'adjoindre des experts appartenant aux divers services dans le Gouvernorat ou la Moudirieh où elle se trouve.

4. — L'Arrêté du Ministère du 9 décembre 1911, susmentionné, est rapporté.

5. — Le présent arrêté entrera en vigueur quinze jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 6 février 1912 (17 Safar 1330).

M. Saïd.

ARRÊTÉ.

Désignation des villes dans lesquelles sera appliqué le Règlement sur les Théâtres et désignation des Commissions des Théâtres (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

5 février.

Vu les articles 3 et 19 du Règlement sur les Théâtres promulgué par Arrêté de ce Ministère en date du 12 juillet 1911 ;

Vu l'Arrêté de ce Ministère en date du 9 décembre 1911 désignant les villes dans lesquelles sera appliqué le Règlement sur les Théâtres et désignant les Commissions des Théâtres ;

ARRÊTE :

1. — Le Règlement sus-visé sera appliqué dans les villes et bandars suivants :

Le Caire, Port-Saïd, Ismaïlieh, Suez, Tanta, Mansourah et Zagazig.

2. — La Commission des Théâtres sera composée comme suit :

Dans les villes du Caire, de Port-Saïd, d'Ismaïlieh et de Suez :

Le Commandant de Police	*Président.*
L'Inspecteur Sanitaire de la ville	*Membres*
Un ingénieur électricien du Ministère de l'Intérieur	*Membres*
Un ingénieur architecte d'un Service de l'Etat ou des Municipalités	*Membres*
Le Mamour du Kism dans la circonscription duquel se trouve le théâtre	*Membres*

(*) Journ. Off. 7 février, page 254.

ARRÊTÉ.

Application du Règlement du Tanzim au Bandar de Mellawi (Assiout) (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

31 janvier.

Vu le Décret du 26 août 1889 sur le Tanzim et les Arrêtés y relatifs du Ministère des Travaux Publics en date des 8 septembre 1889 et 5 février 1899;

Vu l'Arrêté du 15 décembre 1908 transférant du Ministère des Travaux Publics au Ministère de l'Intérieur les Services du Tanzim dans les provinces;

ARRÊTE:

1. — Les dispositions du Règlement du Tanzim seront appliquées au Bandar de Mellawi (Assiout).

2. — Le Directeur des Municipalités et Commissions Locales est chargé de l'exécution du présent arrêté, qui entrera en vigueur dix jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 31 janvier 1912.

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé): M. SAÏD.

(*) Journ. Off. 5 février, page 237.

ARRÊTÉ.

Application du Règlement du Tanzim au Bandar de Tahta (Guirgueh) (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

31 janvier.

Vu le Décret du 26 août 1889 sur le Tanzim et les Arrêtés y relatifs du Ministère des Travaux Publics en date des 8 septembre 1889 et 5 février 1899;

Vu l'Arrêté du 15 décembre 1908 transférant du Ministère des Travaux Publics au Ministère de l'Intérieur les Services du Tanzim dans les provinces;

Vu l'Arrêté du Ministère des Travaux Publics en date du 27 novembre 1906 relatif à l'application des dispositions du Règlement du Tanzim à la *rue el Mahatta* au Bandar de Tahta (Guirgueh).

ARRÊTE :

1. — Les dispositions du Règlement du Tanzim seront appliquées au Bandar de Tahta (Guirgueh).

2. — L'Arrêté du 27 novembre 1906 sus-visé est rapporté

3. — Le Directeur des Municipalités et Commissions Locales est chargé de l'éxécution du présent arrêté, qui entrera en vigueur dix jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 31 janvier 1912.

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé) : M. SAÏD.

(* Journ. Off. 5 février, page 237.

ARRÊTÉ.

Institution d'une commission locale dans les deux villes de Baliana et Belkas (*).

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

28 janvier.

Vu la décision du Conseil des Ministres en date du 21 janvier 1912;

Vu l'Arrêté Ministériel du 14 juillet 1909 ;

ARRÊTE :

Il est institué une Commission Locale dont l'organisation et les attributions sont déterminées par l'Arrêté Ministériel sus-visé dans les deux villes de :

Baliana (Moudirieh de Guirgueh) ;
Belcas (Moudirieh de Gharbieh).

Le Caire, le 28 janvier 1912.

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé) : MOHAMED SAÏD.

(*) Journ. Off. 5 février, page 237.

18 janvier.

Ces charrettes seront soumises à l'inspection annuelle des agents de la Municipalité.

ART. 3.

Il est rigoureusement interdit, sous peine de contravention, de transporter dans les dites charrettes des légumes, des fruits ou autres denrées alimentaires.

ART. 4.

Les contraventions au présent arrêté seront constatées, soit par la police, soit par les agents sanitaires.

Elles seront dressées conjointement contre le conducteur et contre le propriétaire de la charrette.

ART. 5.

Les contraventions au présent arrêté seront punies d'une amende n'excédant pas P.T. 100.

En cas d'une nouvelle contravention constatée dans le délai d'un an à compter du jour de la constatation de la précédente contravention, le contrevenant pourra être puni, en sus de l'amende, d'un emprisonnement ne dépassant pas une semaine.

ART. 6.

Le présent arrêté entrera en vigueur trente jours après sa publication au *Journal Officiel.*

Fait à Alexandrie, le 18 janvier 1912.

Le Président de la Commission Municipale,
M. IBADI.

ARRÊTÉ

Règlement sur le transport des immondices à Alexandrie (*).

LE PRÉSIDENT DE LA COMMISSION MUNICIPALE D'ALEXANDRIE, **18 janvier.**

Vu l'Art. 15 du Décret du 5 janvier 1890, instituant la Municipalité d'Alexandrie;

Vu les délibérations de la Commission Municipale, en date des 10 mai 1911 et 10 janvier 1912;

Vu l'approbation de S. E. le Ministre de l'Intérieur, par lettre du 15 novembre 1911;

ARRÊTE:

ARTICLE PREMIER.

Le transport des immondices et des ordures ménagères de quelque nature qu'elles soient (sauf les matières de vidanges dont le transport est déjà régi par les Arrêtés du Ministère de l'Intérieur des 1er novembre 1886 et 31 juillet 1887), effectué par les soins des particuliers dans le périmètre de la ville d'Alexandrie, ne sera permis qu'au moyen de charrettes portant, en caractères peints, l'inscription *immondices* en arabe et dans une langue européenne admise par les Tribunaux Mixtes.

ART. 2.

Les possesseurs de ces charrettes devront en faire la déclaration au Gouvernorat; ils devront ensuite faire inscrire sur ces charrettes en langue arabe et en langue européenne, le numéro que le Gouvernorat leur aura délivré.

(*) Journ. Off. 8 février. page 221.

30 janvier.

ARRÊTE :

ARTICLE PREMIER.

Il est institué, à Galioub, un tribunal de justice sommaire dont la juridiction comprendra les deux Markaz de Galioub et de Nawa.

ART. 2.

Il est institué, à Kafr El-Cheikh, un tribunal de justice sommaire dont la juridiction comprendra le Markaz de Kafr El-Cheikh et Borollos.

ART. 3.

Il est institué, à Manfalout, un tribunal de justice sommaire dont la juridiction comprendra le Markaz de Manfalout, les villages de Maabda Gharbieh, de Chakalkilc, de Chanablah, de Maabadah Charkieh, de Atyât Baharieh, relevant tous du Markaz d'Abnoub; de Béni Sanad, de Hassani, de Nougoué Béni Hussein, relevant tous du Markaz d'Assiout; de Deir El Kosseir, de Kosseir El Amarnah, de Fazarah, relevant du Markaz de Deirout.

ART. 4.

Le présent arrêté entrera en vigueur à partir du 15 mars 1912.

Fait au Caire, le 10 Safar 1330 (30 janvier 1912).

Le Ministre de la Justice,
(Cacheté) : SAAD ZAGLOUL.

ARRÊTE :

16 janvier.

ARTICLE PREMIER.

Le tarif des droits d'abatage à Port-Saïd fixé par l'Arrêté du 26 octobre 1911 est modifié comme suit :

Porc, 4 millièmes par kilogramme de viande nette.
Mouton et chèvre, 2,5 millièmes par kilogramme de viande nette.
Veau, vache, bœuf, buffle et chameau, 1,5 millième par kilogramme de viande nette.

ART. 2.

Le présent arrêté entrera en vigueur huit jours après son insertion au *Journal Officiel*.

Le Caire, le 16 janvier 1912.

Le Ministre de l'Intérieur,
(Signé) : MOHAMED SAÏD.

ARRÊTÉ.

Institution d'un tribunal de justice sommaire à Kalioub, Kafr-el-Cheikh et Manfalout (*).

DIRECTION DES SERVICES JUDICIAIRES DES TRIBUNAUX INDIGÈNES.

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

30 janvier.

Vu l'Art. 8 du Règlement de Réorganisation des Tribunaux Indigènes modifié par la Loi n° 5 de 1904 (14 février) ;

Les Conseils provinciaux de Galioubieh, de Gharbieh et d'Assiout entendus par application de l'Art. 4 de la Loi Organique modifiée par la Loi n° 22 de 1909 ;

(*) Journ. Off. 3 février, page 220.

10 janvier.

Chaque chien sera en outre muni d'un collier portant sur une plaque en métal le nom du propriétaire avec indication de sa demeure.

2. — Cet arrêté entrera en vigueur trois jours après sa publication aux Journaux Officiels.

Le Caire, le 10 janvier 1912 (20 Moharrem 1330).

IBRAHIM NEGUIB.

ARRÊTÉ.

Modification du tarif des droits d'abatage à Port-Saïd (*).

SECTION DES MUNICIPALITÉS ET COMMISSIONS LOCALES

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR,

16 janvier.

Vu l'Art. 1er du Décret du 22 novembre 1910 décidant que, dans les villes où existent et où seront constituées des Municipalités Mixtes ou des Commissions Locales, le tarif des droits d'abatage sera fixé par Arrêté du Ministre de l'Intérieur, sur l'avis de la Municipalité ou de la Commission Locale;

Vu l'Arrêté du 26 octobre 1911 portant fixation des taxes d'abatage à Port-Saïd et à Esneh;

Vu la décision prise par la Commission Locale Mixte de Port-Saïd dans sa séance du 9 décembre 1911 et approuvée par le Ministère de l'Intérieur en date du 7 janvier 1912;

(*) Journ. Off. 20 janvier, page 109.

RECUEIL

DES

DOCUMENTS OFFICIELS

PARUS DU 1er JANVIER AU 31 MARS 1912.

ARRÊTÉ.

Obligation de museler les chiens circulant au Caire (*).

Le Gouverneur du Caire,

Vu l'Art. 9 de la Loi n° 22 de 1905 (22 juin) sur les mesures à prendre contre la rage; **10 janvier.**

Vu l'Arrêté du Gouvernorat en date du 23 novembre 1905, prescrivant que les chiens circulant dans la ville du Caire soient muselés ou tenus en laisse;

L'Arrêté du 23 novembre 1905 sus-visé est abrogé et remplacé par l'arrêté suivant:

1. — Tous les chiens circulant dans les rues ou endroits publics dans la ville du Caire et ses environs doivent être muselés, même s'ils sont tenus en laisse.

(*) Journ. Off. 17 janvier, page 91.

I.N. 721-1912-850 br.

RECUEIL

DES

DOCUMENTS OFFICIELS

DU

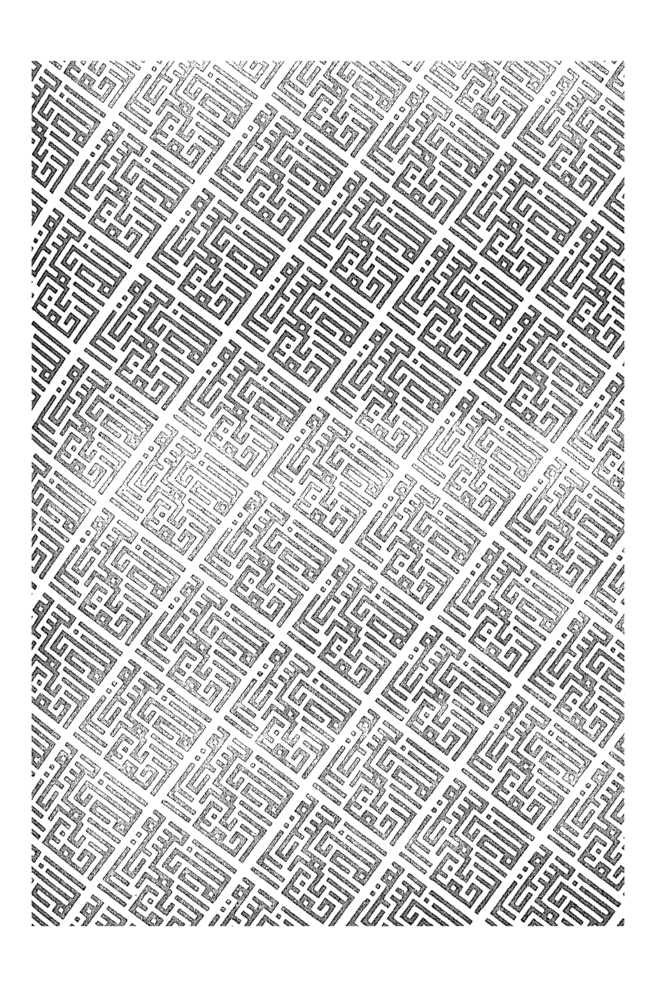
GOUVERNEMENT ÉGYPTIEN

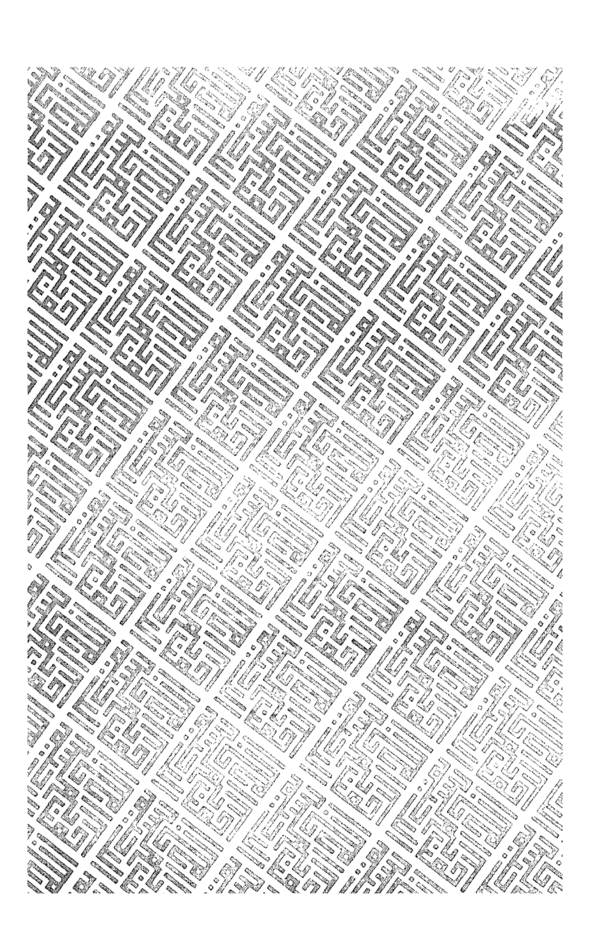
ANNÉE 1912

PREMIER TRIMESTRE



LE CAIRE
IMPRIMERIE NATIONALE
1912






Bibliotheca Alexandrina
0509533